الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTEREDE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

جامعة مصطفى اسطمبولي
معسكر
UNIVERSITE MUSTAPHA STAMBOULI
MASCARA
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ
مخبر: البحوث الاجتماعية التاريخية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

المشروع: تاريخ التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر 1830 – 1954م

تخصص: التطورات الاجتماعية والثقافية للجزائر 1830 – 1954م

مواقف العائلات الأرستقراطية الجزائرية من الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني 1830–1919م

تقديم الطالبة: طويل حياة
الأستاذ المشرف: حجازي مصطفى

يوم: ...../...../.....

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة
01	بليل رحمونة	رئيسا	أستاذة التعليم العالي	جامعة معسكر
02	بونقاب مختار	ممتحنا	أستاذ محاضرة -أ	جامعة معسكر
03	حمري ليلى	ممتحنا	أستاذة محاضر-أ	جامعة تيارت
04	برنو توفيق	ممتحنا	أستاذ محاضر-أ	جامعة معسكر
05	علوان أمال	ممتحنا	أستاذة التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس
06	حجازي مصطفى	مقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان

السنة الجامعية 2021 -2022 م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإهداء

إلى الذين سهروا على تربيتي وقاموا بتعليمي خاصة

"والدتي "

إلى الذين سهروا معي وانشغلوا في توفير جو العمل لإعداد هذا البحث

"زوجي وابنتي ياسمين"

إلى جميع اصدقائي في مشواري الدراسي وكل زملائي في العمل

أهدي ثمرة هذا العمل.

كلمة شكر

بداية نشكر الله عز وجل الذي أمدنا بالصحة والإرادة لإتمام هذا العمل، كما نتوجه بجزيل الشكر والإخلاص إلى للأستاذ المؤطر "**الدكتور حجازي مصطفى**" الذي ضحى بوقته خلال فترات عديدة لإرشادنا وتوجيهنا وتقديم النصائح طيلة فترة البحث، كما ساعدنا كثيرا خاصة في نشر المقالات وكان له الفضل الكبير لإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الكبير لأساتذتي عبر مراحل التعليم نذكر منهم: "الدكتور بن داهة عدة، الدكتور بونقاب مختار، الدكتور بشير بلمهدي علي، الدكتورعابد سلطانة، الدكتور برنو توفيق والدكتورة الفاضلة بليل رحمونة وغيرهم من الأساتذة جزاهم الله خيرا".

ونتقدم بالشكر لرئيس القسم ورئيس المجلس العلمي بجامعة معسكر

وأخيرا أسأل الله التوفيق والسداد

المختصرات باللغة العربية:

(ج):	**: جزء**
(دس):	: دون سنة
(د ط)	: دون طبعة
(ص)	: صفحة
(ط)	: طبعة

المختصرات باللغة الاجنبية:

A.W.O	**: Archives De la Wilaya D'Oran**	أرشيف ولاية وهران
A.O.M	: Archives d'Outre –mer à Aix en Provence	أرشيف ما وراء البحار –آكس بروفانس
Ed	: Edition	طبعة
Ibid	: ibidem	نفس المرجع
N°	: Numèro	الرقم
O.P.U	: Office Des Presses Universitaires	ديوان المطبوعات الجامعية
Op.cit.	: Opus Ci Tatum	المرجع السابق
P	: Page	صفحة
P.U.F	: Presse Universitaire De France	المطبوعات الجامعية الفرنسية
S.N.E.D	: Société Nationale D'Edition Et De Diffusion	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
T	: Tome	الجزء

مقدمة

مقدمة

بعد أن وقعت الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، عمل هذه الأخير على تحويل البلاد إلى مستعمرة استيطانية تكون نواة للإمبراطورية الفرنسية الحديثة خارج القارة الأوربية، لذلك لم تستغن فرنسا الاستعمارية عن أي شبر من هذه الأرض، إلا وحاولت فرض سيطرتها عليه واستغلاله استغلالا كليا في جميع الميادين.

عملت السلطات الاستعمارية على محو الشخصية الجزائرية وفصل الجزائريين عن ماضيهم وحياتهم الفكرية والحضارية، مستعملة في ذلك كل الطرق والوسائل لتجسيد سياستها وتحقيق أهدافها، خاصة سياسة الترغيب والترهيب التي فرضت واقعا جديدا وأحدثت تغيرات جوهرية في مختلف المؤسسات التي كان يخضع لها الجزائريون.

وجد المجتمع الجزائري نفسه وجها لوجه أمام محاولات التشويه الحضاري والمسخ الثقافي للقضاء على مقوماته الشخصية، لذلك اختار المقاومة طيلة مائة واثنين وثلاثين عاما، للدفاع عن حقوقه الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ظل يقاوم السياسة الاستعمارية رغم اختلاف ميزان القوى العسكري بين الطرفين، حيث صمد في وجه التغيرات التي أحدثتها القوانين الفرنسية المختلفة محاولين التمسك بمؤسساتهم التقليدية والتعامل مع المستجدات الطارئة عند الضرورة.

ولهذا الغرض سنحاول توضيح مواقف العائلات الأرستقراطية من الاستعمار الفرنسي من خلال دراستنا، التي جاءت تحت عنوان: "**مواقف العائلات الأرستقراطية الجزائرية من الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني ما بين 1830 إلى 1919م**".

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية تمثلت في أنني من منطقة الغرب الجزائري لذلك فضلت أن تكون دراستي حول تاريخ المنطقة لإبراز مكانتها وأهميتها أثناء الفترة الاستعمارية، وأخرى موضوعية تمثلت في رغبتنا في الاطلاع على حقائق جديدة جديرة بالدراسة فيما يخص دور العائلات الأرستقراطية الجزائرية في الفترة الاستعمارية بالقطاع الوهراني، ولعل العامل المباشر الذي جعلني أؤمن بضرورة التوجه إلى هذا الموضوع هو محاولة الخوض في مثل هذه المواضيع الحساسة لكونها قيمة تستحق الدراسة ولأن البحوث فيها قليلة .

وليكون للموضوع وحدته التاريخية كان لابد من أن تكون له حدوده الزمانية والمكانية ، فبالنسبة للإطار المكاني خصص بالقطاع الوهراني وذلك للأهمية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تحضي بها المنطقة، أما الإطار الزماني ينحصر ما بين سنة 1830م إلى غاية 1919م فالبداية حددت بتاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر، أما بالنسة للنهاية فترة البحث كانت سنة 1919م وهو تاريخ بداية نهاية

العائلات الأرستقراطية الكبرى وزوال مكانتها الاجتماعية بعد تفتيتها واندثارها، نتيجة القوانين والسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

اعتمدنا في هذه البحث على المنهج السردي التحليلي يتمثل في سرد الأحداث التاريخية وتحليلها من خلال سرد سير العائلات الأرستقراطية وتحليل مواقفها المختلفة، كما قمنا بتحليل المادة العلمية في مجملها لنتمكن من كتابة البحث و استخلاص النتائج، واستعملنا كذلك المنهج الإحصائي المتمثل في عرض جداول لإحصاء عدد القبائل والعائلات التي طالتها السياسة الاستعمارية.

ولما كان البحث التاريخي يتوقف أساسا على وفرة المصادر الوثائقية فإن جهدنا انصب على عملية جمع وإحصاء ما أمكن وجوده محليا على مستوى المكتبات العامة والخاصة، لكن ذلك غير كاف للإحاطة بكل جوانب الموضوع، فالأمر تطلب منا البحث عن المصادر الأرشيفية التي تحصلنا عليها بمساعدة أساتذتنا الذين كان لهم الفضل الكبير في سبيل مساندتنا جزاهم الله خيرا كثيرا.

وهنا يجدر الإشارة إلى الوثائق الأرشيفية التي كانت ذات صلة وثيقة بالموضوع المتمثلة في **أرشيف آكس بروفانس Aix en Provence خاصة العلبة (10H56)و(16H32)**، التي وفرت لنا مادة ذات قيمة علمية هامة، لكن رغم أهميتها إلا أنها تقتصر على التعريف ببعض العائلات فيما يخص النسب والوظائف التي كانت تشغلها.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا المقام هو تعدد وكثرة الكتاب الفرنسيين الذين عالجوا الموضوع وكرسوا خدماتهم للتاريخ الفرنسي في الجزائر بنظرة فرنسية، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات إلا أنها لم تتحرر من الصبغة التمجيدية للاستعمار الفرنسي للجزائر وكتابة ما يخدمهم بالنسبة لتاريخ فرنسا في الجزائر.

فبالنسبة للمصادر المتخصصة التي اعتمدناها **"كتاب أعيان المغاربة – Kitab Ayane el Maghariba"** لصاحبه **"قوفيون Gouvion"**، الذي أمدنا بمعلومات قيمة إلا إنها تتشابه إلى حد كبير مع الوثائق الارشيفية، فهي الأخرى تقتصر على تقديم معلومات شخصية كالتعريف بنسب العائلات فقط دون التطرق إلى الدور الذي قامت به كل عائلة، و " **الكتاب الذهبي –le livre d'or"** لصاحبه **Narcisse Faucon**، الذي أمدنا بمعلومات قيمة خاصة في التعريف بأهم العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني، ومصدر آخر **للأغا ابن عودة المزاري** في كتابه **"طلوع سعد السعود "** الذي أرخ لقبائل مخزن وهران إذ نجد فيه إفراط كبير في مدح وتمجيد فرسان المخزن والإشادة بدورهم.

اعتمدنا أيضا على مراجع ذات صلة بالدراسة منها **كتاب القطاع الوهراني ما بين 1850إلى 1919م** للباحث **ابراهيم مهديد** والذي رغم أهمية المعلومات التي أمدنا بها، لكن نجده يقتصر على دراسة الوضع الاجتماعي والثقافي للقطاع الوهراني دون التطرق للأوضاع الاقتصادية والإدارية للمنطقة رغم أهميتها، و كتاب الحركة الوطنية الجزء الأول والثالث للمؤرخ أبو القاسم سعد الله الذي أمدنا بمعلومات قيمة فيما يخص المصير الذي آلت إليه العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني، كما اعتمدنا على مراجع أخرى ودراسات أكاديمية عبارة عن رسائل ماجيستير و دكتوراه تناولت القطاع الوهراني اجتماعيا واقتصاديا في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر والتي مست موضوعنا واستفدنا منها كثيرا في هذه الدراسة، كما اعتمدنا على موسوعات متخصصة للتعريف ببعض الشخصيات الواردة في البحث، وغير ذلك من المصادر والمراجع المذكورة في قائمة البيبليوغرافية.

فيما يخص إشكالية الموضوع قمنا بطرح جملة من التساؤلات التي سنحاول الاجابة عنها وهي :

ما هو دور العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني ما بين 1830-1919م؟ماهي طبيعة العلاقة بين الاستعمار الفر نسي والعائلات الأرستقراطية ؟ ماهي انعكاسات السياسة الاستعمارية على العائلات الأرستقراطية؟ ما موقف العائلات الأرستقراطية الجزائرية من الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني؟ لقد سعينا جاهدين لدمج المادة المعرفية المتحصل عليها وإبرازها في دراسة متناسقة ومفيدة من خلال الخطة الأتية مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة وثيقة بالموضوع.

بالنسبة للمدخل **جاء تحت عنوان: القطاع الوهراني جغرافيا وتاريخيا** الذي وضحنا من خلاله جغرافية المنطقة، حيث تطرقنا من خلاله للموقع الاستراتيجي الهام الذي يتميز به القطاع الوهراني، والذي جعل منه مركز استقطاب مميز على مر العصور.

الفصل الأول بعنوان: الوضع العام في القطاع الوهراني 1830- 1919م وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا من خلاله الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كان يشهدها القطاع الوهراني منذ بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى غاية سنة 1919م .

الفصل الثاني بعنوان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في القطاع الوهراني 1830-1919م يتضمن هو الآخر ثلاثة مباحث نتطرق من خلالها إلى السياسة التي طبقتها فرنسا لفرض سيطرتها على الجزائر عامة والقطاع الوهراني خاصة، في جميع الميادين الاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي.

حيث أصدرت السلطات الاستعمارية العديد من القرارات والقوانين التعسفية، كانت نتائجها وخيمة على المجتمع الجزائري عامة وعلى العائلات الأرستقراطية بصفة خاصة.

أما بالنسبة للفصل الثالث جاء بعنوان انعكاسات السياسة الاستعمارية على العائلات الأرستقراطية وردود الأفعال منها: نوضح من خلاله الانعكاسات التي ترتبت على المجتمع الجزائري والتغيرات التي طرأت عليه جراء تلك السياسة التعسفية المطبقة، مع التركيز على العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني، كما سنوضح أيضا ردود الأفعال المختلفة من هذه القوانين.

وفصل رابع بعنوان مواقف العائلات الأرستقراطية من الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني 1830- 1919م الذي يتضمن هو الآخر ثلاثة مباحث نتعرف من خلالها على أهم العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني ونوضح المواقف المختلفة لهذه العائلات من موالية للاستعمار الفرنسي ورافضة ومحايدة ، وهنا يجب الإشارة بأن المبحث الثالث لم يتسنى لنا الإلمام بكل جوانبه التي ميزته ولم نجد القدر الكافي من المعلومات لإعطائه حقه الكامل بالدراسة لأن المادة فيه شحيحة.

ثم ختمنا بحثنا بخاتمة التي عرضنا من خلالها أهم النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة.

وككل باحث واجهتني عدة صعوبات تمثلت أساسا في حساسية الموضوع لكونه يتعلق بمعلومات خاصة عن عائلات وأشخاص لا يمكن المساس بها و الحديث عن مواقفها، وهذا ما صعب علي مهمة البحث فقد رفضت الكثير من دور الأرشيف داخل الوطن مساعدتي وتسليمي الوثائق الخاصة بالعائلات الأرستقراطية الجزائرية على أنها وثائق سرية، لا يسمح الاطلاع عليها كما طلب مني إحضار وثيقة من طرف وكيل الجمهورية تمكنني من ذلك، وهذا مالم يتيسر لي بطبيعة الحال نظرا لخطورة الموضوع.

كما أن المادة العلمية الخاصة بهذه الدراسة قليلة جدا لكونه موضوع يعتمد على الأرشيف بالدرجة الأولى ولهذا توجب علينا التوجه لفرنسا للاستفادة من أرشيف آكس بروفانس، وهذا مالم يتيسر لي نظرا للظروف الصحية التي شهدها العالم المتمثلة في جائحة كورونا التي صعبت علينا مهمة السفر، بالإضافة إلى الظروف الصحية والاجتماعية الصعبة التي مررت بها طيلة فترة البحث، لكن رغم كل ذلك بذلت قصارى جهدي لإتمام هذا العمل في صورته النهائية.

فمن هذا المنطلق يمكننا القول بأن هذه الدراسة تعتبر تجربة أولية كغيرها من الدراسات لا تخلوا من نقائص وصعوبات تعبر عن جهدنا المبذول، كما تبقى هذه الرسالة مفتوحة أمام أقلام أخرى تكون أكثر شمولية علميا و منهجيا.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد أسهمنا بهذه الدراسة ولو بالقدر القليل في الدراسة التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر الحديث.

مدخل

القطاع الوهراني جغرافيا وتاريخيا

مدخل: القطاع الوهراني جغرافيا وتاريخيا

تعتبر الدراسة الجغرافية جانب ضروري في البحوث التاريخية خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة منطقة محددة، حيث يتوجب على الباحث تحديد الموقع الجغرافي للمنطقة المراد دراستها لإبراز أهميتها الطبيعية والجغرافية حتى تكون الدراسة ملمة وشاملة.

تميز القطاع الوهراني الذي كان معروفا في العهد العثماني بباليك الغرب بموقع جغرافي ممتاز جعل منه مركزا مهما مقارنة بإقليمي باليك الشرق*وباليك التيطري**، فهو بذلك يمثل مركز الإشعاع والقلب النابض لكل الأقاليم الجزائرية في إطار التقسيم الإداري العثماني.[1]

قسمت الجزائر إداريا في العهد العثماني إلى أربعة أقسام تسهيلا للحكم، حيث كان ذلك في عهد حسن باشا بن خير الدين***، أولها دار السلطان**** وثلاث بايلكات هي: باليك التيطري وباليك الشرق وباليك الغرب الذي تأسس سنة 1563م، كانت عاصمته في البداية مازونة ثم معسكر ثم وهران بعد تحريرها من الإسبان سنة م 1792م، فأصبحت بذلك العاصمة الرسمية للبايلك، ومن هنا يتضح أن تاريخ ظهور البايلك كتقسيم يعود إلى النصف الأول من القرن 16 م.[2]

كان بايلك الغرب من حيث المساحة أكثر اتساعا، امتدت حدوده من المملكة المغربية غربا إلى بايلك التيطري ودار السلطان شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء الجزائرية جنوبا.[3]

فالحدود الجغرافية التي كان يتربع عليها بايلك الغرب يحددها لنا "أرامبورودون جوزيف"(Aramburudon Joseph) بقوله: "...وادي الشلف يحد بايلك الغرب من الناحية الشرقية، ووادي ملوية من الغرب، والبحر الأبيض المتوسط من الشمال، والصحراء في الجنوب...".[4]

---

*باليك الشرق: عاصمته قسنطينة، يمتد من البحر المتوسط شمالا إلى واد سوف جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى وسط جرجرة غربا.للمزيد: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2005، ص 292.

**باليك التيطري: عاصمته المدية، يعتبر أصغر البايلكات، يمتد من شمال الأطلس البليدي إلى جنوب الأطلس الصحراوي، يحده من الشرق جبال ونوغة، ومن الغرب الشلف، للمزيد: المرجع السابق، ص 291.

[1]- بوجلال قدور، العلم والعلماء في بايلك الغرب (1711-1830م)، معسكر ومازونة نموذجا،رسالة ماجيستير، جامعة معسكر، 2008-2009، ص 02.

***حسن باشا بن خير الدين (1540-1552): هو ابن خير الدين بربروس، أول من وطد دعائم الحكم العثماني بالجزائر سنة 1550م، انتهج سياسة مضادة لكل الدول الأجنبية بما فيها فرنسا.للمزيد: علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001، ص 234.

****دار السلطان: أصغر المقاطعات وأكثرها تميزا تتبع السلطة المركزية المتمثلة في السلطان، تمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا، ومن ساحل البحر المتوسط شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوب ا.للمزيد: صلاح عباد، المرجع السابق، ص 281.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 63.

[3]- Rinn Louis , « Carte du Royaume D'Alger sous le dernier dey» , in Revue Africaine, T43, 1899, p 139.

[4]-Aramburudon Joseph , Oran et l'ouest Algérie au 18 siècle présentation et traduction de korso et Epalza, Alger, 1978 , p9.

من أهم مدن بايلك الغرب الداخلية: معسكر، مازونة، تيهرت (تيارت)، أما الساحلية: وهران، مستغانم، أرزيو وبني صاف، وشكلت كل من معسكر ومازونة ووهران، العواصم والقواعد الهامة للبايلك، فخلال القرن الثامن عشر ميلادي (18م)، أصبحت معسكر عاصمة البايلك سنة 1701م ثم وهران أثناء الفتح الأول سنة 1708م لتليها مازونة سنة 1732م لتنتقل بعد ذلك إلى معسكر ثانية سنة 1737م، ليستقر نهائيا بوهران بعد الفتح الثاني 1792 م.[1]

تغير اسم المنطقة من كلمة بايلك إلى اسم عمالة في الفترة الاستعمارية، وبذلك اصبح يعتبر القطاع الوهراني أحد العمالات الثلاث للجزائر، تم تقسيمه إلى منطقتين: أحدهما مدنية بالشمال، وأخرى عسكرية بالجنوب على إثر الأمرين المؤرخين بتاريخ 15 أفريل و31 أوت 1845م .وتوافد عدد كبير من المستوطنين بهذه العمالة مقارنة بالعمالات الأخرى، بسبب توفر الأمن وتطور النشاط الفلاحي.[2]

أقامت فرنسا في الشمال المجالس البلدية المنتخبة، أما في المناطق العسكرية في الجنوبكانت تسير من قبل المكاتب العربية.[*]

كانت وهران عاصمة القطاع الوهراني مركزا للاستيطان الأوربي، فتطورت من مدينة صغيرة إلى مقاطعة ثم إلى مركز للعمالة، بسبب طابعها العمراني والاقتصادي، أصبحت وفق مرسوم 24 أكتوبر 1870 عمالة حسب نص المرسوم في مادته الأولى التي تنص على: " تكوين ثلاثة عمالات مدمجة بفرنسا".[3]

أصبح القطاع الوهراني في الفترة الاستعمارية يضم إداريا ستة دوائر رسمية، وهي: وهران، مستغانم، معسكر، تلمسان، سيدي بلعباس وتيارت، قسمت هذه الدوائر إلى 114 بلدية كاملة الصلاحيات، وعشرون بلدية مختلطة، يتفوق فيها العنصر المسلم وستة مراكز بلدية تسير وفق نظام الجماعة.[4]

---

[1] محمد يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس الزهران في أخبار مدينة وهران، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 192.

[2]- DechardEdward, La population de L'Oranie, Recensement de 1906 et les influences des causes économiques sur la natalité en Algérie, PUF, 1908, P 137.

[*]- **المكاتب العربية:** هي مكاتب أنشئت سنة 1844م كحلقة وصل بين الجزائريين والفرنسيين، لإحكام السيطرة على الجزائريين عن طريق التجسس والمراقبة، للمزيد أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 51.

[3]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850و1919 دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، 2006، ص 14.

[4]-Tinthoin Robert, L'oranie, sa géographie, son histoire et ses centres vitaux, ed Fouque, Oran, 1952, P 40.

الجدول رقم 01: يوضح التقسيم الإداري للقطاع الوهراني وفق مرسوم 24 أكتوبر 1870. [1]

الدوائر	عدد البلديات كاملة الصلاحيات	عدد البلديات المختلطة
دائرة وهران	45 بلدية	بلديتان
دائرة معسكر	13 بلدية	4 بلديات
دائرة مستغانم	26 بلدية	8 بلديات
دائرة سيدي بلعباس	21 بلدية	بلديتان
دائرة تلمسان	9 بلديات	4 بلديات
المجموع	144 بلدية	20 بلدية

كانت البلديات كاملة الصلاحيات بالجزائر تشبه إلى حد كبير تلك المتواجدة بفرنسا، تخضع لنفس القانون الذي صدر بتاريخ 5 أفريل 1884، وكانت تتميز بالأغلبية الأوربية، أما البلديات المختلطة تميزت بوجود أغلبية جزائرية، أعضاءها يعينون من قبل الحاكم العام برئاسة حاكم إداري ومساعد وموظفين ولجنة بلدية، نصفها منتخب والآخر معين إلى جانب أعضاء جزائريين.[2]

وبذلك شكل القطاع الوهراني ذو الطابع الفلاحي والزراعي الكبير عمالة الغرب الجزائري، يتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 105.000 كلم^{2}منها في القسم الشمالي بمساحة تقدر بحوالي 39.000 كلم^2، وقسم جنوبي بمساحة تقدر ب66.000 كلم^2.[3]

يقدم لنا الباحث ابراهيم مهديد تحديدا جغرافيا لمنطقة القطاع الوهراني في الفترة الاستعمارية على أنه، يمتد من منطقة الجنوب الغربي لشلف إلى غاية الحدود الجزائرية المغربية بأقصى الغرب، ومن البحر المتوسط شمالا إلى الهضاب العليا والأطلس الصحراوي جنوبا، فهو يشكل اتحاد فدرالي لقبائل جزائرية، أهمها قبائل ترارة * وولهاصة ** بتلمسان، والدواير والزمالة بوهران، ومجاهر بمستغانم، وبنو عامر بسيدي بلعباس، والحشم بمعسكر، وأنقاد غرب تلمسان، وقبيلة فليتة بالظهرة والونشريس.

يمثل القطاع الوهراني منطقة تلية ممتازة في الرقعة الجغرافية الموجودة بين البحر الأبيض المتوسط والسهول العالية السهبية، حيث ترتكز بها أكبر السهول الصالحة لزراعة الحبوب المتنوعة .[4]

---

[1]-إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 15.

[2]- بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائر بين 1881و1914، القطاع الوهراني نموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السانيا، 2006، ص 16.

[3]- بليل محمد، المرجع السابق، ص 15.

[*]- هي قبيلة تجمعت منذ العصور الوسطى في اتحاد قبلي، تتكون من سبعة فروع، استقرت شمال ولاية تلمسان، للمزيد مولاي الحاج مراد، منطقة ترارة ، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجياوالعلوم الاجتماعية ، 2008،ص39.

[**]- تنحدر من قبيلة نفزاوة الأمازيغية المستعربة وهي أكبرها ،تقع بولاية عين تموشنت ، للمزيد أنظر أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب المسالك والممالك، تحقيق، جمال طلبة ج2، دار الكتاب العلمية ،ط1، لبنان بيروت، 2003، ص215.

[4]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 11.

أدى الموقع الجغرافي الهام للقطاع الوهراني إلى نجاح السياسة الاستيطانية وذلك بتوافد العنصر الأوروبي عامة والإسباني خاصة، بأعداد مرتفعة عبر المراحل التاريخية الاستعمارية خلال القرن 19 م والعقدين الأولين من القرن العشرين، حسب إحصائيات مارس 1919م بلغ عدد الأوربيين في الغرب الجزائري 358.587 نسمة، مقارنة بعمالة الجزائر التي بلغت292.950نسمة و156.437 نسمة في عمالة قسنطينة، أما عدد سكان المسلمين الجزائريين فقد ارتفع إلى مليون نسمة.[1]

يتضح مما سبق أن منطقة القطاع الوهراني تعد من أهم المناطق بالجزائر من الناحية الجغرافية والاقتصادية وحتى البشرية، لذلك استثمرت فيها السلطات الاستعمارية الكثير وجعلته منطقة استيطان مكثف، وأولته أهمية بالغة لكونها وجدت فيه مقومات طبيعية واقتصادية أهلته بأن يكون محل اهتمام المعمرين على حساب الجزائريين الذين طردوا من أراضيهم.

[1]-Gasser et Autres , Le livre d’or de L’Oranie , Edition L’Afrique du nord illustrée , Aout 1925, p25.

الفصل الأول

الأوضاع العامة في القطاع الوهراني

1830- 1919م

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية

المبحث الثاني: الجانب الاجتماعي

المبحث الثالث: الحياة الثقافية

الفصل الأول: الوضع العام في القطاع الوهراني 1830- 1919م

يعتبر القطاع الوهراني إحدى العمالات الثلاثة للجزائر التي تحضى بأهمية اقتصادية وثقافية واجتماعية منذ الفترة العثمانية وإلى غاية الفترة الاستعمارية، إلا أن بعد الاحتلال الفرنسي طرأت عليه تغيرات عديدة جعلته يعرف تحولات جذرية نتيجة توافد عليه عناصر أجنبية دخيلة على المجتمع الجزائري المسلم، التي فرضت وجودها وسياستها.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية

أولا: الزراعة

كانت الزراعة هي النشاط الغالب في المنطقة، لذلك سنبين المراحل التي مر بها تشكيل الملكية والعوامل المؤثرة في تطورها منذ العهد العثماني إلى غاية بداية الاحتلال الفرنسي، والعلاقات الإنتاجية السائدة بين الأرض والمنتج للوصول إلى تحديد أشكال الملكية وأنواعها.

يشير الأستاذ نصر الدين سعيدوني إلى مسألة ملكية الأراضي في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها انطلاقا من العوامل الطبيعية والتاريخية في تحديد أنماط الملكية.[1]

1-العوامل الطبيعية:

تؤثر الظروف الطبيعية تأثيرا كبيرا في تحديد نوع الملكية كما تؤثر على القوانين المتصلة بملكية الأرض، إن تنوع البنية الطبيعية للأرض ومظاهر السطح من جبال وسهول واسعة أو ضيقة وهضاب، كلها عوامل تعكس مدى تباين أنماط حياة الناس وأساليب عيشهم.[2]

معظم الملكيات الخاصة كانت تتركز قرب المدن وأحوازها بينما انتشرت الأراضي التابعة للدولة أو المعروفة بأراضي البايلك بالسهول الساحلية والداخلية المنتجة للحبوب، والتي تحولت إلى إقطاعات للحكام أو أراضي تمنح لفائدة القبائل المخزنية المتعاونة مع السلطة.[3]

ساد هذا النوع من الملكيات في مختلف المناطق التي دخلت تحت نفوذ السلطة العثمانية، ومنها الأراضي الزراعية الممتدة في منطقة الغرب الجزائري خاصة في السهول والسهوب، بغض النظر عن الطرق والوسائل التي لجأت إليها السلطة في حيازة هذه الأراضي وتحويلها إلى أراضي البايلك.[4]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الجزائر في الفترة العثمانية، لبنان - بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص 14- 19.

[2] - نفسه، ص19.

[3]- محمد عليو، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معسكر خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين (1701- 1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، السنة الجامعية 2008- 2009، جامعة وهران، ص 37.

[4]- ناصر الدين سعيدوني،دراسات تاريخية، المرجع السابق، ص 19.

2-العوامل التاريخية:

كانت وضعية الأرض وشكل الملكية يتم تحديدهما على أساس طبيعة العلاقة التي كانت تربط القبائل بالسلطة العثمانية، فقد تميزت الملكية العقارية في المدن عموما بطابعها الفردي حيث يمكن استبدالها ونقلها، بينما ظلت الملكية في الأرياف جماعية تعرف بأراضي العرش.[1]

القبائل التي أعلنت خضوعها للعثمانيين سمح لها وضعها الجديد بالاحتفاظ بحقها في امتلاك أراضيها، بينما لم تحض القبائل الأخرى بهذا الامتياز إلا بعد أن تخلت عن أراضيها الواسعة والخصبة لفائدة البايلك، أما القبائل التي وقفت في وجه السلطة وأعلنت تمردها عليها تمت مصادرة أراضيها.[2]

3- أنواع ملكيات الأراضي في الجزائر عام1830م:

على ضوء علاقة السلطة الاستعمارية بالمجتمع الجزائري حددت أشكال الملكية، فمعظم الأراضي الجزائرية كانت مهيكلة ومنظمة تنظيما دقيقا على النحو التالي:

3-1- أراضي الملك:

كانت هذه الأراضي مرتبطة بالملكية العقارية للأفراد، وهذا ما كان سائدا في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، هذه الأراضي كانت تخضع في تقسيمها إلى قانون الوراثة الإسلامي القاضي بتوزيعها بعد وفاة صاحبها على الورثة.

حسب إدارة الاحتلال إن هذه الأراضي غير قابلة للتقسيم، فهي موزعة على أفراد العائلات المالكة، وأي فرد من أفراد العائلة رغب في بيع حقه لشخص آخر غريب عن العائلة لا يستطيع ذلك، إلا إذا سمحت له العائلة في إطار حق يعرف بحق الشفاعة، وعكس هذا الحق فإن كل فرد من أفراد العائلة المالكة له حق الطعن في البيع على أساس أنها ملكية جماعية للعائلة غير قابلة للتقسيم، فإن الراغب في الشراء لابد له من الحصول على موافقة كل أفراد العائلة دون معارضة .[3]

---

[1]- Enfantin, Colonisation de l'Algérie, Paris, Bertrand librairie, 1834, P 66.

[2]- Eugéne Bache, Origine de constitution de la propriété arabe en Algérie avant 1830, in PUF, T3, Paris 1860, P 394.

[3]- حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص ص 24-25.

2-3-أراضي العرش:

هي أراضي ذات ملكية جماعية تغطي مساحة خمسة ملايين هكتار، وهي أراضي مشتقة من أراضي الخراج التي ينص عليها القانون الإسلامي، وهذه الأراضي يرجعها البعض إلى ممتلكات القبائل المنهزمة في المعارك، بحيث أن الضريبة المدفوعة من طرف ملاك هذه الأراضي تعني خضوعهم للمنتصر.[1]

كان نظام العرش موجودا في عدة مناطق جزائرية بالشمال والجنوب الذي كان للأراضي فيها طابع رعوي، ونلاحظ في الجنوب تراجع أراضي الملك، وتوسع أراضي العرش لأن الملك يقتصر على الخيمة وقطعة الأرض المحيطة بها، وعدد قليل من المواشي، وأحيانا الحق في زراعة مساحات ضيقة من الحقول عندما يأتي موسم الفلاحة، على كل حال إن البنية الاجتماعية المطابقة لشكل العرش هي القبيلة التي تدعى بالعرش، أما البنية الاجتماعية المطابقة لشكل الملك هي المجموعة العائلية.[2]

أكبر جزء من الأراضي كان موجود في المناطق التلية الخاضعة لقواعد خاصة طبقا لخمسة مبادئ هي:

1) عدم قابلية التصرف في الأراضي المحجوزة التابعة للحاكم وبالنسبة للقبيلة لها الحق في التمتع والانتفاع بالأرض فقط.

2) لكل فرد من أفراد القبيلة أو العرش الحق في التملك بمساحة معينة من هذه الأراضي للاستفادة بها عن طريق زراعتها، لكن هذه الأراضي يمكن نقلها إلى قبيلة أخرى في حال ما إن تخلت القبيلة الأولى عن زراعتها.

3) لا يحق للنساء استخلاف الرجال في الحصول على هذه الحقوق المتعلقة بهذا النوع من الأراضي.

4) النزاعات حول أراضي العرش لا تحول إلى القاضي للنظر فيها، إنما هي من اختصاص الوكيل الذي تعينه الإدارة الاستعمارية لحل مثل هذه النزاعات.

5) دفع ضريبة عن الانتفاع من هذه الأراضي تماثل ما يدفع عنه سكن ترابي، ولقد أحدثت إدارة الاحتلال عدة تغييرات على القوانين السابقة تماشيا مع مصلحة المستوطنين في الاستفادة من كل أنواع هذه الأراضي، وهذه التغييرات أثرت على قانون الأراضي لصالح المعمرين على حساب أصحابها من الجزائريين.[3]

---

[1]- حسن بهلول، المرجع السابق، ص ص 25-26.

[2]- عبد الله حمادي وآخرون، جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان، مجلة المصادر، مجلة سداسية تصدر من المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، العدد 6، محرم 1423، مارس 2002، ص 112.

[3]- حسن بهلول، المرجع السابق، ص ص 26-27.

3-3- أراضي البايلك:

تعد من الملكيات التابعة للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها، أما الطريقة التي تمكنت بها السلطة العثمانية من إلحاقها بممتلكاتها ومنحها هذه الصفة (أراضي البايلك)، فتعود إلى مصادرة أراضي القبائل المعادية للأتراك أو المتعاونة مع الإسبان كقبائل بني عامر وقبائل فليتة، أو عن طريق الشراء، أو بإلحاق الأراضي الشاغرة أو أراضي القبائل الممتنعة عن أداء المطالب المخزنية، كما أنها تتميز بكونها غير قابلة للبيع ولا الشراء ولا التوريث[1]، وقد قدرت بحوالي خمسمائة ألف هكتار وتعتبر من أخصب الأراضي.[2]

ارتبطت الاستفادة بهذا النوع من الملكية بنوع الخدمات والالتزامات المترتبة على القبائل أو حسب مستوى المسؤولية التي يتولاها الموظفون والقادة في الجهاز الحكومي والإداري والعسكري للبايلك، كما أن الفئات المنتفعة من أراضي البايلك، لم تقتصر على العشائر المخزنية وحسب، بل شملت الموظفين الساميين والقادة العسكريين وشيوخ القبائل الكبرى والقبائل المتعاونة والمتحالفة مع البايلك، زادت مساحة هذه الأراضي في فترة الاستعمار الفرنسي، وذلك بالاستيلاء على كل الأراضي التي كانت بحوزة القبائل التي أعلنت مقاومتها ضده.[3]

حاولت إدارة الاحتلال الفرنسي استمالة القبائل المنتفعة بهذا النوع من الأراضي حيث أبقت على النظام القديم في التعامل معها، محاولة بذلك إخضاع هذه القبائل عن طريق الإغراء بسياستها، وقد نجحت في ذلك، منها قبائل الدوابر والزمالة التي أصبحت فرقا عسكرية مساعدة لفرنسا في حربها ضد مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، وكان "مصطفى بن اسماعيل" من قادتها المشهورين، حيث قتل على يد قوات الأمير عبد القادر، وقد منحته سلطات الاحتلال بعد موته رتبة جنرال، لكن كأنديجان وليس كفرنسي.[4]

3-4-أملاك الحبوس:

هي أملاك قدمها أصحابها كصدقة أو هبة لبعض الجمعيات أو المؤسسات الدينية، وقد وضع القانون الأساسي لأملاك الحبوس حسب وجهة نظر إدارة الاحتلال الفرنسي على الطريقة التالية:

إن العقد الخاص بأي شيء سواء تعلق الأمر بأثاث أو سكن يستخرجه المشرع من التجارة، ويكون صاحب ملكية ويمتلك حق الانتفاع، يبقى الوحيد الذي له حق التملك مع تخويل هذا الحق لفرد أو عدة أفراد

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص ص 245- 246.

[2] - ناصر الدين سعيدوني،دراسات تاريخية، المرجع السابق، ص 82.

[3]- Mahfoud Kadache, l'Algérie durant la période Ottomane, Alger,OPU ,2003, P 183.

[4]- حسن بهلول، المرجع السابق، ص 28.

معنيين في عقد التأسيس يستفيدون هم كذلك من حق الانتفاع طبقا للأمر المشار إليه من طرف المشرع، وحق الانتفاع يستفيد منه الشخص أو الفرد العاقل وبأمر ديني.

كانت أملاك الحبوس كثيرة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي سنة1830م، كانت موجودة في جميع أنحاء القطر الجزائري كوهران، مستغانم وتلمسان وغيرها...، وعلاوة على ذلك كانت أراضي أخرى من نوع "وقف مكة والمدينة"، تتصرف فيها الهيئة الدينية التابعة للمساجد، لكن بعد تثبيت عملية الاستيطان أخذت إدارة الاحتلال كل الاحتياطات الضرورية واللازمة لتغيير مضمون أملاك الحبوس تماشيا مع مصالحها، حيث قام الجنرال الفرنسي **"كلوزيل Clauzel"** بعد الاحتلال مباشرة بمصادرة أراضي الحبوس.[1]

كان الإنتاج الزراعي والحرفي والنشاط التجاري من المواد الاقتصادية الهامة لخزينة الدولة، لذلك عرفت الجزائر خلال الحكم العثماني نشاطا زراعيا وحرفيا وتجاريا مزدهرا، وقد ذكر ذلك بعض الرحالة الذين تعرفوا على الجزائر أو أقاموا بها، فنجد مثلا "حسن الوزان" الذي زار الجزائر يقول: "بأنها كانت تنعم بالرخاء من خلال وفرة المنتجات الزراعية والحيوانية بالإضافة إلى التجارة الخارجية مع دول أوربا والداخلية مع الصحراء".[2]

أغلب الذين زاروا الجزائر خلال القرنين 18و19م أعطوا انطباعهم حول ما شاهدوه، من بينهم الرحالة الانجليزي **"شاو Shaw"** الذي تحدث كثيرا عن تنوع المحاصيل الزراعية، ويرجع ذلك إلى خصوبة الأراضي الزراعية والمناخ الملائم.[3]

هذا ما تذكره ابنة القنصل الانجليزي **بلانكلي Blankly " إليزابيث بروتن Elizabeth Broton"** التي أعجبت كثيرا بتنوع المنتوجات خاصة الخضر والفواكه، حتى أنها قالت: " وجدت بعض المنتجات غير المعروفة لا في فرنسا ولا في انجلترا".[4]

[1] - عبد الله حمادي، المرجع السابق، ص ص114، 116.

[2] الطيبي أمين، لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (إيالة الجزائر) من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان بن محمد التمغروطي، المجلة التاريخية المغربية، العدد39- 40، ديسمبر 1985، ص 484.

[3]-Shaw (T), voyage dans la Régence D'Alger par le docteur Shaw, 2eme ED, Bouslama, 1980 , p 19.

[4]- Claude Collot , les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830- 1962, paris, Office des publication leniversitaires d'Alger , 1987, p 100.

نستنتج مما سبق بأن النظام الذي كان سائدا شجع على الزراعة والصناعة، وذلك بمنح أراضي للأشخاص والجماعات، مقابل مقدار من المنتوج يؤخذ منهم كإيجار للأرض حيث تمنح لكل جماعة امتيازات معينة وأعطاهم الحرية في ممارسة العمل مقابل بعض الضرائب المفروضة عليهم.[1]

كانت الجزائر خلال القرن التسع عشر تصدر كميات وافرة من الحبوب إلى الخارج، وفي مقدمتها القمح والشعير والمنتوجات الأخرى كالزيت والصوف والجلود التي تخرج من مراسي الجزائر إلى أوربا.[2]

4-الأهمية الاقتصادية للقطاع الوهراني 1830- 1919م:

اهتمت الإدارة الفرنسية اهتماما كبيرا بمنطقة القطاع الوهراني على أساس ما تتميز به من ثروات اقتصادية، نجد وهران تعتبر منطقة هامة لاحتوائها على المرسى الكبير الذي يعد من أهم الموانئ التجارية، وكذلك منطقة مستغانم لكونها تقع على الساحل، وسيدي بلعباس التي تعتبر منطقة زراعية، ومعسكر أيضا منطقة زراعية، وهناك أيضا تلمسان التي تعتبر منطقة تقليدية مميزة ومحافظة على التقاليد إضافة إلى عين تيموشنت التي تتميز بالكروم، كذلك منطقة بني صاف التي تتميز بمنجم الحديد وميناء الصيد مثلها مثل أرزيو التي تمتلك ميناء هاما هي الأخرى[3].

يتبين من خلال المعطيات السابقة أن كل منطقة في القطاع الوهراني تمتلك صفات اقتصادية خاصة بها تميزها عن الأخرى، أغلبها كانت مناطق مدعمة للاقتصاد الفرنسي بشكل أو بآخر، ويظهر ذلك جليا من خلال تواجد أهم المراكز الاستيطانية في هذه المناطق دون غيرها، كما أن عمالة وهران وعرف تواجدا كبيرا للكولون منذ 1830م في كل من أرزيو ومستغانم، ومن 1840 إلى 1847م توسع الاستيطان في مغنية بتلمسان وسعيدة وتيارت وسيدي بلعباس وذلك في عهد الجنرال **"بيجو Bugeaud"**، كما توسع الاستيطان من 1848 إلى 1849م وتحول نحو التل من وهران إلى تلمسان، ومن تلمسان إلى سيدي بلعباس، وفي جنوب سيدي بلعباس وسهول المحمدية (بريقو)، وحول معسكر وسعيدة وتيارت.[4]

يظهر لنا من خلال ما ورد مدى أهمية عمالة وهران، كما تمتلك هذه المنطقة سدودا قوية تجمع الأودية وتوزعها على الأراض الفلاحية، كما تعتبر هذه العمالة أقل جبالا مقارنة مع الأراضي الجزائرية في باقي العمالات.[5]

---

[1]- أمير يوسف، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ، جامة الجزائر2، بوزريعة، العدد 3، 2011، ص 62.

[2]- سبنسر ويليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر رمادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 145.

[3]-A O M, Carton10H61, Rapports Questions Economiques, Administrative , comerciale, 13/02/1846 .

[4]-Djarbal Daho, processus colonisation et évolution de la propriété foncier dans les plaines interieures de l'Oranie , paris ,1979, p 127.

[5]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص ص 181- 182.

تعتبر عمالة وهران أكثر حرارة من العمالتين الآخرتين، كما أن أراضيها الفلاحية واسعة أهمها سهل تلمسان، سهل سيدي بلعباس وسهل معسكر، إذ أن سهل تلمسان لوحده يتميز بحوض تافنة وخلفه جبل تلمسان بمياهه المتدفقة وشلالاته البديعة، وأشجاره الخضراء كما تعتبر سهول معسكر أكثر السهول ارتفاعا.[1]

5- أهم المنتوجات الزراعية في القطاع الوهراني:

يتضح مما سبق أن الجهة الغربية للجزائر تتميز بإمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية هامة، وأهم جزء داخل هذه الرقعة الجغرافية يتمثل في منطقة التل الموجودة بين البحر المتوسط والسهول العالية حيث ترتكز أكبر السهول في الهضاب الصالحة لزراعة الحبوب المختلفة مما جعل المستعمر يتمركز بها، فمنذ الاحتلال الفرنسي للجزائر استولى على أهم وأخصب الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة أكبر القبائل والعائلات الجزائرية.[2]

في الغرب الجزائري نجد 60 % من الأراضي صالحة للزراعة من مجموع المساحة الكلية، ما يعني أن المنطقة تتوفر على إمكانات زراعية هامة، والجدول الموالي يوضح نوعية الأراضي الزراعية في القطاع الوهراني.

الجدول رقم (02) يوضح نوعية الأراضي الزراعية في القطاع الوهراني سنة 1880م.[3]

نوعية الأرض	المساحة بالهكتار
مجموع الأراضي الصالحة للزراعة	5.250.864 هكتار
أراضي غير صالحة للزراعة	1.475.336 هكتار
أراضي الأشجار المثمرة	32.215 هكتار
أراضي محروثة	2.085.117 هكتار
أراضي غير منتجة	181.073 هكتار
أراضي الكروم	262.447 هكتار
أراضي المراعي	2.690.012 هكتار

مما سبق ذكره، يتضح بأن النشاط الاقتصادي السائد في القطاع الوهراني هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة القمح والحبوب والبقوليات والأشجار المثمرة من خضر وفواكه وتربية المواشي.

[1]-Tinthoin Robert , Colonisation et Evolution de genre de vie dans la région ouest d'Oran 1830- 1885, Edition fouque , Oran, 1947, p112.

[2]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 11.

[3]- بلحاج محمد، الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، قسم التاريخ، سيدي بلعباس، 2007- 2008، ص 22.

فبالنسبة للأشجار المثمرة تمثل عمالة وهران نسبة 30 % من إنتاج الجزائر المتمركز على بعض المناطق لتوفر عوامل طبيعية ملائمة، ونوعية التربة الخصبة، فمثلا إذا تطرقنا لإنتاج القمح في القطاع الوهراني، نجد أن الجهة الغربية تنعم بالحظ الأوفر في إنتاج هذا المحصول حيث تأتي دائرة وهران في المرتبة الأولى في القطاع بمساحة 3254 هكتار بإنتاج 162 ألف قنطار من القمح، تليها مستغانم في منطقتي سهول غليزان وواد جمعة بمساحة تقدر ب2233هكتار بإنتاج يقدر ب 145 ألف قنطار.[1]

غير أن السلطات الفرنسية عمدت إلى هدم هذه الأسس، وعمد المستوطنون إلى زراعة بعض المنتوجات الزراعية التي لم يكن الفلاح الجزائري يزرعها مثل زراعة الكروم في المناطق الساحلية الخصبة، وبالخصوص بعد أن قامت فرنسا بنقل زراعة الكروم إلى الجزائر، بعد تعرض كرومها إلى مرض فيلوكسيريا سنة 1830م، وأصبحت الإدارة الفرنسية تشجع المستوطنين على ضرورة زراعة الكروم بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور، ففي الثلث الأول من القرن العشرين، بلغت المساحة التي تغطيها الكروم 400 ألف هكتار من الأراضي الخصبة، وأهملت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين، ونتيجة لتطور زراعة الكروم وزيادة إنتاجها عمدت على بناء مصانع ضخمة لصناعة الخمور، حيث بلغ إنتاج الجزائر منها سنة 1904م حوالي 1.930.000 هكتار في مقابل انخفاض إنتاج الحبوب عما كان عليه سابقا بنسبة 20 %.[2]

إن السياسة الاقتصادية التي طبقتها فرنسا في الجزائر منذ بداية الاحتلال وخاصة بعد 1871، قد حققت أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون شبه مجاعة سنة 1912م، ففي تلك السنة وقع جفاف في فصل الربيع، وانخفض محصول القمح من 3.674.733 قنطار سنة1911م إلى2.197.567 قنطار سنة 1912م، وانخفض محصول الشعير من 4.726.809 قنطار سنة 1911م إلى2.686.344قنطار سنة 1912م، فقد انخفض محصول الشعير بنسبة 44 % عما كان عليه والقمح بنسبة 41 %.[3]

ومنه فإن الاختلاف الرهيب في الغذاء الأساسي للجزائريين والمتمثل في الحبوب والذي تم تحويله إلى زراعة الكروم، يعود إلى عدة عوامل كان الاستعمار الفرنسي هو المتسبب الرئيسي فيها، استولت فرنسا على الأراضي الخصبة وحولت إلى مساحات لزراعة الكروم، وطردت الجزائريين إلى الأراضي البور الأقل خصوبة، ولم يقدم لهم أية مساعدات مالية أو تقنية وذلك بهدف تفقيرهم وتجويعهم.[4]

[1] - بلحاج محمد، المرجع السابق، ص 23.

[2]-Charles Robert Agéron, politique coloniales au Maghreb, Edition PUF, paris, p24.

[3]- Charles Robert Agéron, Op.Cit, p25.

[4]- قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011، ص27.

تحكم المستعمر في نوعية الإنتاج الواجب توفره في هذه المنطقة التي فرضت عليها زراعة الكروم، بهدف ا لإنتاج الخمر الذي لم يكن يستهلكه 90 % من السكان، الذي خصصت له مساحة قدرت بثلثي (3/2) من المساحة الإجمالية في الجزائر.[1]

اشتهرت المدن الساحلية الغربية بهذا المنتوج كمستغانم، عين تيموشنت ومعسكر خاصة في الهضاب المشرفة على منطقة غريس بمعسكر بأنواع مختلفة من الخمور، منها الحمراء مثل "Morasel وGrenache"، وأخرى بيضاء التي تزيد درجة حموضتها عن 15 °، وقد تسببت هذه الزراعة في تناقص إنتاج الحبوب في القطاع الوهراني.[2]

أما فيما يخص إنتاج الزيتون نجد أن الإدارة الاستعمارية اهتمت بالقطاع الوهراني في زراعة هذا المحصول نظرا لأهميته الاقتصادية لكونه موجه نحو التصدير، أما بالنسبة للبقوليات والحبوب الجافة كالعدس والحمص والفاصولياء احتلت هذه المحاصيل 40 ألف هكتار في مناطق الهضاب العليا مثل منطقة تيارت .[3]

أما فيما يخص تربية الدواجن في القطاع الوهراني، فقد كانت فئة قليلة من السكان مهتمة بهذا النشاط[4]، ونفس الشيء بالنسبة لتربية المواشي خاصة الأغنام التي انخفضت كثيرا، قبل نهاية القرن السابع عشر ميلاديكانت الماشية تقدر ب تسعة ملايين رأس إلا أنها تراجعت إلى خمسة ملايين رأس مع بداية القرن الثامن عشر، يرجع سبب هذا التقهقر أساسا إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي لم تعطي أهمية للفلاح الجزائري المسلم، أهملته وطردته إلى مناطق فقيرة مع عدم تقديم المساعدات المالية اللازمة وهذا ما نتج عنه زيادة عدد الفقراء في الأرياف، وظهور ظاهرة الهجرة من الأرياف نحو المدن الجزائرية وحتى إلى فرنسا بحثا عن العمل.[5]

مما سبق ذكره تبين لدينا أن النشاط الفلاحي بالجزائر عرف تراجعا كبيرا منذ بداية الاحتلال عام 1830م إلى غاية النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي.

---

[1]- قبايلي الهواري، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2004- 2005، ص 8.

[2]- Emile Martin, Exposé de la situation générale de l'Algérie, Alger, 1881, p 180.

[3]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 209.

[4]- قراوي نادية، المرجع السابق، ص 27.

[5]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص 124- 127.

يمكن إرجاع ذلك إلى اهتمام المعمرين بالمنتوجات التي هم بحاجتها، حيث اهتموا بزراعة الكروم على حساب القمح باعتبار الخمور منتوجا نقديا مؤهلا للتصدير.

قامت سلطات الاحتلال باستثمارات معتبرة لصالح المعمرين مما جعل السكان الأصليين يشعرون بالفارق الشاسع بينهم وبين المعمرين، الذين قاموا بمصادرة الأراضي وجعل الجزائريين تحت رحمة القوانين الزجرية للحد من نشاطهم، مما جعلهم عرضة للفقر والمرض والجهل باعتبار ما يوليه القطاع الزراعي من أهمية في اقتصاد الجزائر، وما تحتويه الجهة الغربية من إمكانيات طبيعية وبشرية لتوفير الإنتاج الجيد .[1]

ثانيا: الصناعة الحرفية:

كانت الصناعة في القطاع الوهراني تقليدية ويتمثل أغلبها في النسيج والسجاد والنحاس والحديد والجواهر والحبوب والسروج والدباغة.[2]

كان الريف الجزائري عموما يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الأولية الضرورية للصناعة، كان سكان الأرياف على دراية جيدة بطرق استخدام المعادن خاصة الحديد والرصاص والبارود بجانب إجادتهم لصناعة الأغطية وبرانس الصوف، كانت لهم المهارة الفائقة في هذا المجال إذ تمكنوا من صناعة النقود واستخراج المعادن والفحم والأخشاب بالإضافة إلى معرفتهم الجيدة لطرق متطورة مثل كيفية حفظ الحبوب بباطن الأرض لمدة سنوات طويلة.[3]

عمدت السلطات الفرنسية بعد الاحتلال مباشرة إلى قتل الصناعة المحلية في الجزائر عامة والقطاع الوهراني خاصة، حيث عملت على مضايقة الصناعة اليدوية وخاصة صناعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلود، الحياكة، والصناعة البحرية والحربية التي شهد لها المؤرخون الأجانب بازدهارها وجودتها.[4]

شهد القطاع الوهراني انحطاطا في مجال الصناعات التقليدية بعدما كان مشهورا بجودته في الصناعة النسيج من زرابي وثياب صوفية وغيرها، كان النحاس والذهب والفضة من المواد الأساسية

[1]-Hanni Ahmed, La colonisation et le sous- développement en Algérie, Ed SNED, Alger, 1981, P 11.

[2]-نصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، ص 35.

[3]-عميراوي احميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 21.

[4]-لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1770- 1830)،ترجمة: حمدي الساحلي، للنشر والتوزيع، تونس، 1994، ص 69.

لصناعة الأواني في المنطقة الوهرانية، اختفت هذه الصناعات لعدم قدرتها على منافسة المعامل الفرنسية الكبرى خاصة مع بداية القرن العشرين[1].

يوضح هذا الانحطاط الذي عرفه القطاع الوهراني فيما يخص الصناعة كل من الباحثان «**بيل Beall وريكارد Rickard**"بقولهما: " بعدما كان يتواجد بتلمسان 500 مصنع حياكة سنة 1848م، صار بها حوالي 204فقط سنة 1914م[2]، مقابل ذلك اهتمت الإدارة الفرنسية بالجانب الصناعي الذي تستفيد منه. كان القطاع الوهراني من أهم العمالات التي زودت فرنسا بالمواد الأولية للتصنيع مثل الحديد والفحم، مثلا بالنسبة للحديد نجد أن العمالة احتوت على منجم واحد في بني صاف، الذي يميز بقربه من الميناء، وهذا لا يتطلب تكاليف مرتفعة، لذلك كانت منطقة بني صاف الممول الوحيد لفرنسا، التي أسست بها شركة "مقطع الحديد"، وبعدما تم اكتشاف مناجم أخرى في المنطقة مثل سيدي ابراهيم كان لها نفس المصير، كان الحديد يصدّر إلى فرنسا كما يستخرج من الجزائر كمادة خام دون أن يتم تعديله، كما يوضحه الجدول الآتي:[3]

الجدول رقم 03: يبين ارتفاع نسبة الصادرات نحو فرنسا سنة 1919م.

السنة	الإنتاج (الطن)	التصدير(طن)
1914	325.199	300.060
1915	340.622	332.510
1916	289.940	275.870
1917	376.320	352.038
1918	410.230	390.290

يظهر من خلال الجدول أن الإنتاج في تطور ملحوظ من سنة لأخرى مع بعض التذبذبات، كما أنه لم يتم تصديره إلى أوربا فقط بل حتى لأمريكا نظرا لأهميته وكثرة الطلب عليه، أما الفحم تم اكتشافه من طرف الفرنسي سنة 1911، في الجنوب الوهراني" القنادسة"، وهو عبارة عن منجم تشرف عليه شركة السكك الحديدية الفرنسية، وكان يمتاز بضخامة مخزونه إذ يمكن أن يصل الإنتاج إلى 100 طن يوميا، وهذه الكمية كانت قابلة للزيادة.[4]

[1]- ثابتي حياة، الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) وانعكاساتها على الجزائر في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2006- 2007، ص 116.

[2]- Bel (A) et Ricard(p) , Le travail de la laine à Tlemcen, Alger, 1913, p265.

[3]- ثابتي حياة، المرجع السابق، ص 119.

[4]- بختاوي خديجة، إصلاحات 1919 وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمالة وهران (1919- 1925)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، معهد التاريخ، 2001- 2002، ص 49.

كانت مادة الفحم ضرورية في المواصلات الحديدية وطحن الحبوب لذلك عندما انخفض إنتاجه، كان له أثر كبير على حركة الموانئ التجارية ووسائل النقل مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وبالتالي تم القضاء على الحدادين والصناع ما أثر سلبيا على حياة الجزائريين وجعلهم عرضة للبطالة.[1]

ثالثا: التجارة

كان للتجارة دور هام في حياة الجزائريين خلال العهد العثماني وفترة الاحتلال الفرنسي، إذ يعكس تأثر التجارة بمجريات الأحداث الداخلية والخارجية ومستجداتها، وكان نشاطهم يتم داخليا وخارجيا، فالنشاط الداخلي يتم بين المدن والأرياف بواسطة الباعة المتجولين والأسواق الأسبوعية المنتشرة عبر أنحاء العمالة، وساعد وجود المدن في تطور هذه التجارة مثلما ساعدت التجارة هي الأخرى على نمو المدن.

1- أهم الصادرات في القطاع الوهراني:

كان النشاط الخارجي يتم بين الجزائر وأروبا، تمثلت المواد الأساسية المصدرة في: الحبوب، الزيوت، اللحوم، الخمور، الحلفاء، الصوف، المرجان، الشموع، الجلود، ريش النعام والمواد المعدنية كالنحاس والحديد، وكان ميناء مستغانم هو الميناء الهام والضروري للغرب الجزائري الذي كانت تصدر عبره الحبوب والصوف والشمع.[2]

ذكر أنه في بعض السنوات كانت تصل الشاحنات المصدرة إلى عشرات المركبات الفرنسية والإنجليزية، يذكر لنا "**فانتوريدي باردي Fantouridy bardi** "أنه تم شحن 26 مركبة من منتوجات القطاع الوهراني إلى ميناء أرزيو[3]، وكانت المواد المستوردة هي: المواد المصبرة، العطور، الأسلحة، الأقمشة، السكر، القهوة، الورق[4]، ومواد البناء والمواد الكيمياوية والأملاح المعدنية.[5]

اهتمت الإدارة الاستعمارية بالتجارة في الجزائر منذ بداية الاحتلال باعتبارها ذات أهمية في الاقتصاد الفرنسي، بالقياس إلى ما توفرت عليه المنطقة الغربية للجزائر من إمكانيات باطنية (مواد أولية)، ومحاصيل زراعية نقدية موجهة نحو التصدير، وقد كانت عملية التصدير مقتصرة على فرنسا لكونها كانت متحكمة في التجارة الخارجية للجزائر.[6]

---

[1]- إيف لاكوست وآخرون، الجزائريين الماضي والحاضر إطار ونشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، ترجمة: نخبة من الأساتذة، تمهيد: جان دريش، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 416.

[2] - عميراوي احميدة، المرجع السابق، ص ص 22-23.

[3] -Venture de Paradis, l'Algérie au 18éme siècle présentation de Fagon, in revue Africaine , N39, 1895, p265.

[4] - ابن آشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 42.

[5] - Droz Bernard, Histoire de la colonisation aux 20éme siècle, Edition Armand colin, paris, 1973, p 179.

[6]- قراوي نادية، المرجع السابق، ص 33.

كانت التجارة الداخلية ضعيفة رغم ذلك احتفظ الجزائريون بها، فمعظمهم كانت معاملاتهم في الأسواق والأحياء الشعبية في القرى والدواوير، أغلبها كانت بشكل سري وفوضوي خارج السجل التجاري، مثل سوق فرندة بتيارت، هذا ما يبين أن المعمرين كانوا مسيطرين على التجارة الجزائرية الخارجية وحتى التجارة الداخلية استحوذ عليها الأوربيون، خاصة في المدن الكبرى مثل وهران، مستغانم وسيدي بلعباس.[1]

2- المواصلات:

فرضت الوضعية التجارية للقطاع الوهراني على الإدارة الاستعمارية للاهتمام بقطاع المواصلات باعتباره الوسيلة الأساسية لإيصال السلع إلى نقاط التصدير وحماية المنتوج، فاهتمت بتعبيد الطرقات من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، فقد وفرت بذلك 80 ألف كلم من الطرقات المعبدة وبناء السكك الحديدية، وإنشاء الموانئ وهذا ما توضحه شبكة المواصلات في القطاع الوهراني.[2]

2-1- السكك الحديدية:

اهتمت إدارة الاحتلال ببناء السكك الحديدية باعتبار ثلاثة أرباع ¾ من المبادلات التجارية كانت تتم عن طريق هذه الخطوط، وثلثي حجمها كان يتجه نحو الموانئ متمثلة في الفحم والرصاص والزنك آتية من الجنوب نحو ميناء الغزوات، وقد كانت السكك الحديدية تقطع هذه المسافة ب 210 كلم^2 في الجزائر ما يعادل 245 كلم^2 في فرنسا.[3]

أنواع خطوط السكك الحديدية بالقطاع الوهراني:

يبلغ طول الخط العادي 675 كلم من الشرق إلى الغرب، وهو الخط الرئيسي الذي يمر بغليزان، وهران، سيدي بلعباس، عين تيموشنت، بينما الخط الثاني يربط بين عين تيموشنت والمحمدية(بريقو) إلى وجدة، وخط أخر يصل بين المحمدية(بريقو) و بشار ، أما الخطوط الفرعية تتمثل في خط أرزيو و مستغانم الذي يتصل بخط فرعي آخر يربط بين غليزان وتيارت، وخط وهران عين تيموشنت الذي يصل هو الآخر إلى وجدة.[4]

[1] -بلحاج محمد، المرجع السابق، ص 61.

[2] -قراوي نادية، المرجع السابق، ص 36.

[3]- Edward Dechaud, Oran son part son commerce publie sous les auspiges, Oran 1914, P 136.

[4]-Ibid, P 137.

2-2- الطرق المعبدة:

أولت الإدارة الفرنسية أهمية كبيرة للطرقات، بذلت امكانيات هامة لتعبيدها ووفرت بذلك 80 ألف كلم[2] من الطرق المعبدة.

كما عملت على تعبيد الطرقات الوعرة في الغرب الجزائري خاصة بين الريف والمدينة، باعتبار أن الأراضي الخصبة كانت في المناطق الريفية البرية لجعل الحمولة الموجهة نحو التصدير تصل في أقصر وقت ممكن وأكثر سلامة، هذا بالنسبة للمعمرين أما بالنسبة للجزائريين فقد كانوا يتخذون من الحيوانات وسائل نقل لنشاطهم التجاري مثل الحمير والأحصنة.[1]

2-3-الموانئ:

لم تكتف السلطات الفرنسية الاستعمارية باستغلال الأراضي الزراعية بل استغلت أيضا إنتاج الصيد البحري، فعمالة وهران كانت مطلة على الساحل، وتحوي على عدة موانئ بحرية أهمها ميناء بني صاف، وهران، الغزوات، مستغانم، وميناء المرسى الكبير.

نجد أن منطقة بني صاف لوحدها كان منتوجها من السمك كبيرا حيث يصل أحيانا إلى إثنان مليون كلغ، ما يجعلها تمون كل من عين تيموشنت ووهران، سيدي بلعباس وتلمسان، لكن أغلب المنتوج يستهلكه الأوربيون في كل النواحي خاصة في التصدير.[2]

كما يعد ميناء وهران من أهم الموانئ في القطاع الوهراني حيث كان يصدر نسبة 18 إلى 19 % من الحجم الكلي للتجارة الخارجية تم إنشائه سنة 1848، وهو يشغل مساحة من المياه تقدر ب 150هكتار، فيه 14 كلم من السكك الحديدية، ومحطة بحرية ومطمرة لتخزين الحبوب وحظيرة للفحم ومخازن للنفط ومحطة كهربائية مركزية.[3]

أما ميناء المرسى الكبير فهو يضمن عدة استعمالات للسلع والصيد والملاحة كما يصدر منتجات زراعية مثل الفواكه والخضر والخمور.[4]

اهتمت الإدارة الفرنسية بإنشاء الموانئ ووفرت فيها الشروط الملائمة للتخزين والتسويق والتصدير، باعتبار النقل البحري له أهمية أساسية في اقتصاد الغرب الجزائري وبالتالي في الاقتصاد الفرنسي .[5]

---

[1] - قراوي نادية، المرجع السابق، ص 38.

[2]- ثابتي حياة، المرجع السابق، ص ص 118 -119.

[3]-قراوي نادية، المرجع السابق، ص 39.

[4] -Tinthoin Robert, Oron et mers-el –kbir, édition Fouqué, Oron 1948, p111.

[5]-قراوي نادية، المرجع السابق، ص 39.

نستنتج مما سبق أن اهتمام السلطات الاستعمارية بالطرقات جاء لاعتبارات مادية، أهملت فيها الطرق الوعرة التي تربط بين المناطق النائية في المنطقة الغربية واهتمت في المقابل بالمناطق التي تتواجد فيها المواد الأولية والمحاصيل الزراعية الموجهة نحو التصدير، وبهذا يمكن أن تعتبر أن الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته كان اقتصادا استعماريا مرتبطا بفرنسا، توجهه قلة من المعمرين على حساب الأغلبية من سكان المنطقة.

والجدير بالذكر أن هذه السياسة الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة ليست بجديدة على الاستعمار الفرنسي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث انتزع الأراضي من السكان الأصليين وقدمها للمعمرين بهدف الاستيطان في الجزائر وتفقير الشعب الجزائري وتجويعه.[1]

المبحث الثاني: الجانب الاجتماعي

أولا: طبيعة المجتمع

تميز المجتمع الجزائري في عمالة وهران بمجموعة من الخصائص، فهو متباين من حيث بنيته الاجتماعية وأنماط معيشته، كان مجتمعا قبليا كبقية الشعوب العربية، وكانت القبيلة * هي النواة الأساسية التي تكون المجتمع، إذا نظرنا إلى تاريخ الجزائر ندرك مدى أهمية القبيلة أو العشيرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يميز النظام القبلي في الجزائر هو أن القبيلة قد مثلت كيانا اجتماعيا وسياسيا مستقلا، والقبيلة في الجزائر تتشكل منعدد كبير من العائلات تحكمها مجموعة من التنظيمات الاجتماعية الخاصة بها منفصلة عن بعضها البعض، لا تتحد فيما بينها إلا بوجود خطر أو عدو مشترك، وسرعان ما تنفصل هذه الاتحادات بمجرد زوال الخطر لتعود إلى استقلاليتها الداخلية.[2]

استطاعت هذه البنية الاجتماعية التقليدية أن تحافظ على التوازن الاجتماعي في الجزائر، لهذا سعت فرنسا منذ بداية الاحتلال، خاصة مع بداية سنة 1870مإلى تحطيم منظومة القبيلة، لأنها أدركت مدى خطورة هذا التنظيم الاجتماعي عليها، خاصة الفئات المؤثرة فيه من المفتيين ورجال الدين والأسر الغنية، لمست فرنسا خطورة القبيلة من خلال المقاومات الشعبية التي اندلعت مباشرة بعد الاحتلال،

---

[1]- عبد المجيد مخلوف، الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة، الجزائر، 1975، ص 11.

* **القبيلة:** تعددت مفاهيم مصطلح القبيلة، فهناك من يقول أنها جماعة من الناس ينتمون إلى أب واحد، وهماك من يقول أنها مجموعة من الناس يتكلمون لغة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا، يعتبرونه ملكا خاصا بهم، يأخذ التجمع القبلي ثلاثة أبعاد، الأول هو التدقيق في التنظيم الاجتماعي الذي ينطوي تحته عدة جماعات محلية، وعادة ما يعطى للقبيلة إقليم معين يكتنفه الشعور بالتضامن والوحدة، والثاني هو تجمع كبير أو صغير يتكلمون لغة واحدة ويعيشون في إقليم معين تجمعهم علاقات اجتماعية وثقافية موحدة، والثالث هو الوحدة المتماسكة اجتماعيا ترتبط بالإقليم يتمتع أعضاءها بالاستقلالية.للمزيد انظر: محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب، وحدة بحث الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، ص ص 45- 77.

[2]- جيلالي معاشو، الممارسة السياسية في الجزائر والتشكيلات الاجتماعية المحلية، مجلة الأدب، العدد 6، الجزائر، ص 136.

والتي اتسعت في العمالة، لذلك حاولت في البداية استمالتها إليها ومنحها بعض المناصب الإدارية، وهذا يعني تحويل وظيفتها الأساسية الاجتماعية إلى وظيفة جديدة تكون فيها المساعد الجوهري في امتصاص غضب الجزائريين، حتى تتمكن من فرض سيطرتها المطلقة على البلاد دون مشاكل.[1]

أشرفت فئة النخبة على المجتمع الجزائري إلى جانب القبيلة، والتي كانت تسمى بالأجواد، وهي كلمة مشتقة من الجواد والتي تدل على الأصالة، كانت فئة الأجواد تعرف بالشرفة والمرابطين، مثلتها قبائل المخزن في عمالة وهران.[2]

بدأ المجتمع في القطاع الوهراني يعرف تحولات جذرية خاصة مع بداية سنة 1836م، فحسب الوثائق تم حصر عدد القبائل القاطنة في العمالة بأكثر من 230 قبيلة وعائلة كبيرة، كانت متحدة فيما بينها على شكل اتحاد قبلي كبير.[3]

كانت القبائل متفرقة عبر مختلف المناطق الجغرافية، فنجد قبائل ترارة وولهاصة في تلمسان وقبائل الدوابر والزمالة في وهران، وقبائل لغرابة ولحشم بمعسكر، وقبائل المجاهر في سهل مستغانم وقبائل بني عامر في سيدي بلعباس إلى جانب عروش فليتة في منطقة الظهرة والونشريس وقبائل الجعافرة في تيارت من الناحية الشرقية، أما في المناطق الجنوبية خاصة في الأطلس الصحراوي، فنجد قبائل أولاد سيدي الشيخ في جبال القصور والحميان في منطقة المشرية[4]، كانت هذه القبائل من ضمن الثرية العسكرية، شاركت في كل المعارك التي شهدها القطاع الوهراني ، وقد لعبت دورا قياديا بارزا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في الفترة العثمانية وخلال الفترة الاستعمارية.[5]

[1]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص ص 275- 276.

[2]- محمد نجيب الطيبي، المرجع السابق، ص 78.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 277.

[4] -A O M, carton 10 H 56, Les Familles le département d'Oran , du 25/02/1868 .

[5]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 278.

ثانيا: بنية المجتمع الجزائري في القطاع الوهراني

أطلقت ادارة الاحتلال على الجزائريين مصطلح "الأهالي"، وكان هذا الأخير يضم عناصر مختلفة تشكل بنية السكان في القطاع الوهراني، نجد فيهم ما يلي:

-البربر: هم الذين وُجدوا في العمالة منذ القدم، شكلوا عدة مجموعات والتي لم تغادر مكانها في كل الفترات التاريخية التي مرت بها المنطقة من الاحتلال الروماني إلى غاية الاحتلال الفرنسي، وقد سكن هذا العنصر المرتفعات الجبلية، أطلق عليهم القبائل نسبة إلى القبيلة، نجدهم في الأطلس .

-العرب: شكلوا الأغلبية العظمى من السكان، استقر قسم منهم في الريف والهضاب، فرضت عليهم الظروف الصعبة الترحال الموسمي وممارسة الزراعة في أوقات معينة، فمنهم من يستقر في المنطقة التي يتواجد بها، ومنهم من يفضل الترحال.[1]

الفئات الاجتماعية: يمكن التمييز بين الفئات الاجتماعية التالية:

الأشراف: هم أحفاد الرسول – ﷺ- من فاطمة الزهراء وسيدنا علي – ﷺ-كل من له نسب أو أصل يربطه بهذا النسب الشريف فله مكانة الأشراف في المجتمع.[2]

الأجواد: ينحدرون من عائلات عريقة ومشهورة في البلاد هم أحفاد القبائل القوية والعائلات الكبرى، كانوا يمثلون الإدارة العسكرية في المجتمع .

الثرية الدينية: هي فئة لها تأثير ديني، يلقبون بالمرابطين لهم تأثير كبير في المجتمع، استقروا في الزوايا التي نجدها في مختلف الأرياف، والتي غالبا ما تحمل اسم أحد المرابطين، ولهذه الزوايا دور ديني، تعليمي، واجتماعي، تستمد قوتها المادية من أراضيها الخاصة ومن إنتاجها الزراعي إلى جانب المساعدات التي تقدم لها من طرف المجتمع.

العامة: يشكلون الأغلبية يمثلون فئة العقاريين، المزارعين، الخماسين، استقروا بشكل خاص في السهول الخصبة، كما أن عامة الناس يجتمعون في القبيلة، منازلهم بسيطة تتكون من تجمعات كانت تشكل

[1]- بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والسياسية في عمالة وهران (1870- 1939)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011- 2012، ص ص 272- 273.

[2]- بلبراوات بن عتو، المدينة والريف، الجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2008، ص 271.

القبيلة أو الدوار، خاضعة لسلطة حاكم يسمى الشيخ، إذا كان التجمع كبيرا فإنه يخضع لسلطة قائد يعمل على تنظيم شؤونها الداخلية ويحكم بين الناس.[1]

ثالثا: تغيير ملامح المجتمع في القطاع الوهراني

لا يقصد بالتحول الاجتماعي تلك التغيرات الشكلية التي عرفها القطاع الوهراني بشكل عام من تغير في نظام الحكم، وإدخال أنظمة اقتصادية غريبة على المجتمع، وإنما يقصد منه ذلك التحول العميق الناجم عن التغيرات الشاملة التي شهدها المنطقة ، والتي أثرت على بنيتها التحتية خاصة في العمالة وهران مقارنة مع العمالات الأخرى، حيث كانت عمالة وهران أكثر تضررا بشهادة العديد من الباحثين الفرنسيين من أمثال **"ديشو (Dechaud) "**، وهذا راجع إلى تواجد العنصر الأوربي بشكل كبير الذي أدى إلى إحداث تحول عام في جميع المجالات.

طبقت فرنسا بعد الاحتلال مباشرة سياسة استيطانية تهدف إلى جلب الفرنسين والأوربيين إلى الأراضي الجزائرية حسب منظورهم، ووضعت في أولويتها فكرة الاستعمار من خلال عملية الاستيطان في الجزائر، فهو الضمان الوحيد الذي سيعوض خسائرها المادية والبشرية التي عرفتها سنة 1870م.[2]

وبعد الزيارات المتكررة للعديد من الشخصيات الفرنسية من رجال المال والسياسة وحتى الضباط والجنود انقسمت مواقف فرنسا اتجاه الجزائر إلى قسمين:

الأول كان يرى أن الجزائر هي الأرض الموعودة وقد أعجبوا بالمساحات الزراعية الواسعة، وتوصلوا إلى أن الجزائر بلد يمكن فيه الاستثمار والاستقرار.[3]

أما الموقف الثاني فكان مخالفا للأول، فمن خلال زيارة قام بها مجموعة من الملاحظين الفرنسيين لمنطقة خالية في العمالة تأكدوا أنه لا يمكن تحقيق مكاسب اقتصادية، وبالتالي عدم جدوى تطبيق سياسة الاستيطان، وكانت نظرتهم هذه من منطلق زيارتهم لبعض المناطق من العمالة، مثل أرزيو في شهر أوت حيث الرياح الموسمية الجافة، وتوقف النشاط في الموانئ والمدن شبه الخالية.

ظلت فكرة الاستيطان وتشجيع هجرة الفرنسيين إلى الجزائر تتأرجح بين موقفين متناقضين الأول رافض لها كون هؤلاء المهاجرين عاجزين عن التأقلم مع الوضع البيئي والطبيعي في العمالة، أما الموقف

[1]- محمد نجيب الطيبي، الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجية الاحتلال عن وحدة البحث، الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 1992، ص ص 68- 69.

[2]-Delieny, Projet de colonisation des territoires mixtes dans la province d'Oran, Oran, 1848, p37.

[3]-Charles Robert Ageron, Op.cit, P 119.

الثاني المؤيد فقد تزعمه رجال السياسة والمال والعسكريين الذين كانوا يشجعون الهجرة والاستيطان، وهذا الموقف كان ناجحا بحيث تم تنظيم أول هجرة رسمية للجزائر من فرنسا سنة 1848م.[1]

وحسب الباحث **"تنتوان"(Tinthoin)** فإن المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر عامة و القطاع الوهراني خاصة، مر بمراحل وهي:

- **المرحلة الأولى من سنة 1830 إلى 1837م:** تم الاعتماد على الاستيطان الحر، استقر خلاله المهاجرون في وهران، وقد شملت المجموعة الأولى فئة من المغامرين.

- **المرحلة الثانية من 1837 إلى 1846م:** كان خارج وهران استيطان في الناحية الشرقية في ضواحي "خنق النطاح"، وتم إقامة عدة مراكز استيطانية بالعمالة في كل من مزغران، ستيدية، سان ليوني بمستغانم وبعض المراكز العسكرية في مغنية، سبدو، سعيدة، سيدي بلعباس والبيض، وقد وصل عددها سنة 1847م إلى أربعة عشر مركز بمساحة 160.000 هكتار.

- **المرحلة الثالثة من سنة 1846 إلى 1849م:** نجد أن الحركة الاستيطانية كانت قوية، وهذا ما أدى إلى ظهور المزيد من التجمعات السكانية، التي انتشرت بشكل كبير في مختلف المقاطعات الكبرى المدنية منها والعسكرية، يرى الباحث "ديشو" بأن سنة 1848م هي مرحلة الاستيطان الرسمي في الجزائر والتي تزعمها القادة العسكريون، بدأها المارشال **" كلوزيل" (Clauzel)** والجنرال **"بيجو" (Bugeaud)** الذي كان يقول: " نستعمر الجزائر بالبندقية والمحراث"، وبهذا بدأت الإعلانات المغرية والمشجعة على الهجرة للجزائر،[2]التي أدت إلى مجيء 12.675 مهاجرا فرنسيا و4137 مهاجرا من أصول أوربية مختلفة، ضمت هذه الهجرة فئة العمال بشكل خاص تمركزوا في شرق وهران، مستغانم وتلمسان.[3]

- **المرحلة الرابعة من 1850 إلى 1870م:** ظهر في هذه المرحلة المزيد من المراكز الاستيطانية، وانتشرت بشكل واسع في مختلف المقاطعات الكبرى.

- **المرحلة الخامسة من 1871 إلى 1878م:** انصب الاهتمام الفرنسي في هذه الفترة على سكان الألزاس واللورين الذين تم توجيههم إلى عدة مراكز في العمالة مثل: سيق، سهول معسكر وتلمسان.

عرف القطاع الوهراني بعد الاحتلال توافد عناصر سكانية جديدة استوطنت جنبا إلى جنب مع السكان الأصليين، تغيرت ملامح المجتمع في العمالة في كل جوانبه الحياتية، فالسيطرة الفرنسية على

---

[1]-Dechaud Edward , Le peuple Espagnole en Oranie, La colonisation Algérienne, 1930, p57.

[2]-فارس العيد، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الغرب وانعكاساتها على المقاومة الوطنية، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2011-2012 ،ص46.

[3] - Claude Collot, Op.cit, p176.

البلاد أثرت بشكل مباشر على وضع المجتمع من عدة جوانب، تغيرت المؤسسات التقليدية الحاكمة، وظهر تقسيم اجتماعي جديد حافظ على شكله الخارجي، لكنه تغير من حيث مضمونه سواء في الريف أو في المدينة.

نجم عن الهجرة الأوربية تحول عميق في قلب المجتمع الجزائري، فقد تم دمج المجتمع التقليدي وتحويله تدريجيا إلى مجتمع جديد بمعطيات مختلفة، وهذا ما أدى إلى إحداث انقلاب عميق في المجتمع سواء في الريف أو المدينة.

المبحث الثالث: الحياة الثقافية

أولا: البيئة الثقافية في القطاع الوهراني

تميزت البيئة الثقافية الجزائرية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الغرب الجزائري على غرار مناطق الأخرى من الوطن بالازدهار، فالمجتمع هناك كان مثقف نظرا لانتشار المدارس القرآنية الحرة كالكتاتيب والمساجد والزوايا، رغم المضايقات والإجراءات التعسفية ضد أصحابها من طرف السلطات الاستعمارية، قصد التقليل من نشاطها والتأثير عليها، ما من شك أن البيئة الثقافية الدينية والجو العلمي الذي عرفه الجزائريون في عمالة وهران قد تأثرت ملامحه بما خلفه الأسلاف من علوم وتراث أدبي، وديني ولغوي وفكري، فالتاريخ الثقافي في الغرب الجزائري يشيد في النهاية بدور العواصم العلمية والثقافية كتلمسان ومازونة ومعسكر وتيارت وغيرها[1].

عانت البيئة الثقافية الجزائرية كثيرا إثر عمليات الاحتلال والغزو الفرنسي لمناطق البلاد، فالطبقة المثقفة الوطنية كادت أن تختفي تحت ضربات الاستعمار الفرنسي، وهي الطبقة التي ضمت العلماء والقضاة والمفتيين والأئمة والمعلمين[2].

تعتبر ثقافة المجتمع الجزائري القومية عبر المراحل التاريخية السابقة هي مقوم أساسي للشخصية الجزائرية سواء لكونها ترتكز على الثقافة العربية التي تشكل اللغة العربية في إطارها الصحيح، أو لكونها ذات تراث فكري متأثر أشد تأثر بالقرآن والدين والشريعة الإسلامية[3].

تكونت هذه الجذور الثقافية العميقة في المجتمع الجزائري، نتيجة الدور الذي قامت به المؤسسات الثقافية والتربوية في كامل ربوع الجزائر من مساجد ومدارس وزوايا التي قامت بمهمة التعليم، وقد كان الممول الرئيسي لهذه المؤسسات الثقافية هو الأوقاف والحبوس[4]، كان التعليم في الجزائر منتشرا بشكل كبير في جميع المناطق حتى النائية منها وخاصة داخل النواحي العريقة في الميدان الثقافي، مثل تلمسان وندرومة ومعسكر ومازونة وغيرها وهذا ما يؤكده الفرنسيين انفسهم على أن التعليم الابتدائي كان منتشرا بين الجزائريين، بمقدار انتشاره عندنا في فرنسا فتوجد المدارس للقراءة والكتابة في معظم الحواضر والقرى.

---

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ، المرجع السابق، ص07.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، ط1، بيروت، مارس، 1969، ص71.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 273.

[4]- عبد القادر حلوش، السياسة التعليمية في الجزائر، 1871- 1914- رسالة ماجستير، كلية الأدب، جامعة دمشق، 1975، ص20.

احتوت مدن تلمسان ومازونة ومعسكر قبيل الاحتلال الفرنسي على مراكز لأكبر المعاهد العلمية والتربوية في الجزائر، على الرغم من عدم وجود جامعة إسلامية بالجزائر مثل جامع الأزهر والقرويين وجامع الزيتونة، إلا أن دروس الجوامع الكبيرة لتلك المدن الجزائرية كانت تضاهي دروس الجامع الأموي والحرمين الشريفين لتنوع الدراسات فيها وتردد العلماء والمدرسين عليها من مختلف أنحاء العالم الإسلامي[1].

على مستوى القطاع الوهراني وعلى غرار المناطق الجزائرية الأخرى فإن المجتمع قد استطاع الحفاظ على مقوماته المرتبطة باللغة والدين، رغم السياسة الاستعمارية ومعارضة التعليم والتثقيف. فالمصادر جميعها تشير إلى اشتهار تلمسان بمدارسها وذلك بعثور الفرنسيين أثناء الاحتلال على حوالي خمسين 50 مدرسة ابتدائية وثلاثة معاهد للتعليم الثانوي والتعليم العالي بالمنطقة[2].

كما وجد بنفس المدينة ثلاثون زاوية تؤدي وظيفتها التربوية والدينية وسط كثافة سكانية بلغت حوالي 12.500 نسمة، تشير بعض الوثائق على غنى المنطقة ثقافيا وعلميا، فحسب ما ورد لدى إبراهيم مهديد الذي قدم لنا لمحة عن الحالة الثقافية والعلمية لتلمسان مع منتصف 1854م بأن"... عدد القبائل التي حافظت على مدارسها القرآنية رغم عملية الاحتلال ووظفت المعلمين والطلبة بلغ عددهم56 قبيلة".[3]

- عدد التلاميذ والطلبة بدائرة تلمسان وحدها بلغ 367طالب.
- إعداد عدد الطلبة المتخرجين ليباشروا بدورهم التدريس بلغ عددهم 91 طالبا في نواحي الغزوات ومغنية وسبدو.
- مواد التلقين والحفظ والدراسة ارتكزت حسب الأطوار من حفظ للقرآن الكريم وشرحه وعلوم الفقه والأصول وعلم الميراث[4].

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ،المرجع السابق، ص273.

[2]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 71.

[3]- إبرهيم مهديد، القطاع الوهراني ، المرجع السابق، ص43.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 274.

الجدول رقم 04: المؤرخ في سنة 1854م يبين لنا فئة العلماء الكبار من مفتشين وقضاة وطلبة التعليم العالي بالنسبة لمنطقة تلمسان كما هو موضح.

الفئة / الرواتب	قضاة	مفتون	طلاب علم
سبدو	/	/	11
تلمسان	12	4	24
مغنية	/	/	2
الغزوات	/	/	9
المجموع 62 عالم	12	4	46

يبين هذا الجدول الفئات النخبوية في هذه المقاطعة وتكوينها العالي.[1]

ساهمت معاهد هذه المنطقة في تكوين الفئات المثقفة سواء في تلمسان ومعسكر ومستغانم ومازونة، مما يوحي على اتساع البيئة العلمية والثقافية داخل المجتمع الجزائري بالنسبة لهذه المنطقة مع تأثيره العربي الإسلامي، لذلك سنقدم على سبيل المثال أسماء بعض القضاة البارزين بالمنطقة، القاضي "سي محمد بن العربي بن ويس" والقاضي "سي محمد بن منذر بولاد سيدي عبد اللي"، والقاضي "سي عمر بن مقران"(قاضي الأمير عبد القادر) كما اشتهر بدائرة مغنية لدى بني واسين العالم "سي عبد الله بن أيوب" رفقة "سي محمد بن هلال"، واشتهر كل من "سي عبد الرحمن بن البوري" بقبيلة مسيودة بالغزوات، رفقة كل من "سي الشيخ بن عزة"، و"سي محمد بن الخثير"، مع "سي بوعزة"، وهناك "سي الهاشمي" و"سي بوطالب" بأولاد رياح، و"سي محمد ولد عبد الرحمن بن الحاج محمد بن عبد الله" بقبيلة لقرار بدائرة سبدو[2].

كان الكثير من المدرسين ينتمون إلى الطرق الدينية مناهضة للاستعمار الفرنسي، فكثير ما قامت الطرق الدينية نفسها بإعلان الثورة على الاستعمار، فالأمير عبد القادر الذي قاد ثورة شعبية ضد الاحتلال كان ابن زعيم ينتمي إلى الطريقة القادرية، وإلى جانب ذلك قامت ثورات أخرى تزعمتها الطرق الدينية مثل ثورة أولاد سيدي الشيخعام 1864م، وثورة الشيخ الحداد 1871وغيرها.

إذا اتبعنا خطوات الثورات التي قامت ضد فرنسا خلال القرن التاسع عشر نرى بوضوح عمقها الديني المتأصل في الشعب الجزائري.[3]

حافظ المجتمع في القطاع الوهراني على التعليم ومساعيه الحثيثة المحافظة على جذوره الثقافية العربية الإسلامية العميقة كالدين والشريعة واللغة العربية، الذي ظل متواصل إلى غاية القرن العشرين،

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص45.

[2]- أرشيف ولاية وهران، علبة 4064، تقرير مؤرخ بتليلات يوم 22 فبراير 1877.

[3]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1830- 1960- دار المعرفة، ط1، القاهرة، 1959، ص183.

الوثائق الأرشيفية المتوترة كلها تثبت مدى نجاح الهدف الحضاري والتربوي للحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية بإحياء اللغة العربية ونشرها وعلى نطاق واسع.

الجدول رقم 05: يبرزلنا نموذج عن التعليم الحر (الأهالي) في القطاع الوهراني[1].

الدوائر	عدد المدارس المرخصة	عدد تلامذتها	عدد المدارس غير المرخصة	عدد تلاميذها	المجموع العام	
					مدارس	تلاميذ
وهران	14	146	140	1048	153	1194
سيدي بلعباس	10	104	73	390	83	494
معسكر	24	201	175	1305	199	1506
مستغانم	28	583	109	1134	137	1717
تلمسان	13	244	146	1402	159	1546
المجموع العام	89	1278	643	5279	731	6557

ما نلاحظه من خل هذا الجدول أن عدد المدارس الغير المرخص لها مرتفع مقارنة مع المدارس المرخصة، هذا ما يؤكد لنا رغبة الجزائريين عموما وفي القطاع الوهراني خاصة لديهم رغبة في التعليم، لنشر الثقافة العربية الإسلامية والحفاظ على مقوماتهم الشخصية، على الرغم من مضايقات الإدارة الاستعمارية.

كما كشفت مصادر أخرى عن بعض الحقائق الثقافية والتاريخية تتحدث عن قدم بعض الزوايا والمعاهد الكبرى التي ظلت ذات حيوية داخل القطاع الوهراني، التي نقدم نماذج منها مثلا بمنطقة تلمسان هناك مدارس قبيلة مسيردة التي تأسست حوالي1607م، التي اشتهر بها العالم "سي مختار بن عمر " الذي ينحدر من عائلة مثقفة وهو العالم الذي درس بمازونة ووجدة وفاس، [2] كما نجد أيضا إلى العالم الكبير "أبي بكر بن شعيب" أستاذ بالمدرسة الإسلامية العليا في تلمسان، فقد اشتهر كل من "أحمد بن سي محمد بن محمد كبير"، بتدريسه الفقه والتوحيد والشريعة والنحو لكبار الطلبة.

أما كبريات المدارس والمعاهد العلمية مع نهاية القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين 1890- 1920، كانت في منطقة مينا بأولاد الشافع لدى زاوية الشيخ بن طكوك، من أهم مدرسيها نذكر "سي أحمد ولد الشيخ الشارف"، و"قاسمي ولد عبد القادر ولد لخضر ولد بوزيد" بمعسكر، الذي تتلمذ على يد العالم بهلول وسي بوعمران ولد عبد القادر مع كل من قسامي عبد القادر ولد لخضر والذي درس بمدينة مراكش بالمغرب الأقصى.

[1]-أرشيف، ولاية وهران، علبة 4064- تعليم الأهالي الحر، تقرير عامل وهران، مؤرخ 5 أوت 1903.

[2]- أرشيف ولاية وهران، عليه 4064 إحصاء حول المدارس الحرة الإسلامية، مؤرخ 1 أوت 1907.

نجد في مدينة معسكر أيضا المثقف "بن عروسي بشير بن حسين" الذي كان يدرس الشريعة والنحو والبلاغة، مع المثقف والعالم "توهامي طيب بن أحمد ابن الشيخ" و"سي محمد بن التهامي" بسيدي قادة وفي مدينة سعيدة اشتهر القاضي والعالم «بن زروقي محمد بن أحمد بن بوفحص" بعلمه.

أما بمنطقة تيارت ذات النفوذ الديني الواسع فقد اشتهرت معاهدها وزواياها بتخرج دفعات الطلبة الذين يأوون إليها، منها زاوية سيدي عدة وزاوية أولاد سيدي بلقاسم بتاقدميت وزاوية سيدي بخدة بأولاد بن عفان، وزاوية ولاد منصور.

أما بالنسبة لدائرة مستغانم فقد تولى التدريس بمساجدها الكبيرة كل من الشيخ "سي محمد بوراس هني"، بالجامع الأكبر والمفتي الحر "بوراس ولد الحاج محمد ولد أحمد ولد سيدي هني" وابن عمه "محمد ولد الشيخ ولد عبد الرحمن ولد هني" كمدرس للشريعة.[1]

وفي مدينة وهران اشتهر كل من المفتي "سي علي بن عبد الرحمن"، و"الشارف علي بن أحمد" والأستاذ "سي حبيب بالمختاري" أستاذ الشريعة بالجامع الكبير، كما برز كل من العالم "بوتليليس بحمام بوحجر بعين تموشنت" والعالم "بوحسون البشير ولد عبد القادر" مع العالم "بشير بويجرة منور" بمدينة سيق بمعسكر، كما اشتهر كل من الشيخ "سي أحمد بن خلاف بمزغران"، و"بلهاشمي بن جاسر" بقديل، والسي "بلقاسم بن عمر" ببطيوة رفقة "سي مصطفى بن مختار" و"سي طاهر بن مهدي" كلاهما بمدينة زمورة[2].

ما من شك أن هذه البيئة الثقافية الدينية والجو العلمي الذي عرفته منطقة القطاع الوهراني قد تأثرت ملامحها بما خلفه الأسلاف من علوم وتراث أدبي وديني ولغوي وفكري، إلا أن هذه البيئة قد ثبتت واستمرت بدرجة أخف داخل الأوساط الثقافية والعلمية في المجتمع نتيجة الواقع الاستعماري الفرنسي خلال القرن التاسع عشر وذلك على مستويات عدة من زوايا ومعاهد كبرى ومدارس حرة قرآنية وتنقلات للطلبة والعلماء.

يشيد التاريخ الثقافي للقطاع الوهراني بدور العواصم العلمية والثقافية كتلمسان ومازونة ومعسكر مثلا، ولاشك أن هذا التمسك بالثقافة العربية الإسلامية يعود بالدرجة الأولى إلى القرآن الكريم والحديث الصحيح اللذان كانا المنبع الذي يستمد منه الجزائريون تفكيرهم ونمط حياتهم[3].

[1] - إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص49.

[2] -نفسه، ص ص50 -51.

[3] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص9.

ظهرت طبقة جزائرية مثقفة في القطاع الوهراني بالموازاة مع تلك الفئة التي حافظت على الثقافة العربية والإسلامية ذات الاتجاه العربي الإسلامي خصوصا والجزائر عموما خلال العقود الأولى من القرن العشرين، لكن لا يجب حصر فئاتها واصطفاء دورها في النخبة التي كانت نتاج الثقافة الفرنسية المحضة والتي مثلت التيار الليبرالي فهناك صنف مثقف ومتشبع بالثقافة العربية الإسلامية أو مزدوجي اللغة تمثل في عناصر وأطر واعية أفادت حركة النهضة في القطاع الوهراني، وكان لوجود هذه الفئة الثانية من المثقفين داخل تلك النهضة نتائج حاسمة تمثلت في خلق توازن في القوى السياسية داخل الحركة الوطنية بالغرب الجزائري، بل قلبت الميزان لصالحها خصوصا بعد نجاح وتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رفقة خلايا نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري في ربوع هذه المنطقة[1].

فالمعروف تاريخيا أنه في القرن العشرين ظهرت جماعة مثقفة تميزت عن بقية المجتمع أطلق عليهم تسمية النخبة، حيث أن هذه التسمية أطلقتها الصحافة الفرنسية وذلك تشجيعا لهم لمواصلة السير في طريق الإدماج والمطالبة بالجنسية الفرنسية، لأنهم الوحيدون القادرين على التأثير على زملائهم وإخوانهم كونهم يملكون قوة فكرية وثقافية تجعلهم في الصف الأول من المجتمع، وبهذا يصبحون بحق الوسطاء النشيطين والفعليين بين أهاليهم[2].

عملت المؤسسة التعليمية الفرنسية على خلق نخبة مثقفة وتهيئتها لتكون قادرة على نشر أفكار التعليم الفرنسي، بصفتها برجوازية محافظة ترتبط بفرنسا أكثر فأكثر، فالهدف الذي كانت تصبوا إليه المدرسة الفرنسية هو تكوين رجال يساعدونها على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات الحضارة الفرنسية، لم تكن الإدارة الفرنسية تنوي تكوين موظفين صغار فقط وفقا لضرورة الواقع الاستيطاني الاستعماري، ولكنها فكرت كذلك في التأثير على المجتمع المسيطر عليه من خلال هؤلاء المساعدين النخبويين قصد تحويل المجتمع الإسلامي إلى مجتمع متأثر بالثقافة الفرنسية المسيحية[3].

هذا الواقع الاجتماعي ولد فئة جديدة من المجتمع الجزائري وهي فئة النخبة ذات الثقافة الفرنسية، التي انبهرت بالحضارة الفرنسية وراهنت على الفرنسية واقتنعت بضرورتها وإمكانياتها، يشمل هذا الصنف العناصر التي تجنست بالجنسية الفرنسية وتخلت عن أحوالها الشخصية حسب الفقه الإسلامي، أو ما اصطلح على تسميتهم بالاندماجيين[4]، فهي فئة متميزة لا هي جزائرية بثقافتها وفكرها، ولا

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص53- 54.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص153.

[3]- نفسه، ص 155 .

[4]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص56.

هي فرنسية بعرقها وجنسيتها، فكانت عرضة لازدراء المجتمع الجزائري الذي نعتهم بالمرتدين، ومن هنا اعتبرت جماعة النخبة على أنهم خارجين عن القانون بالنسبة لكلا المجموعتين الجزائرية والفرنسية[1].

وفي خطوة أخرى هناك صنف ثاني من المثقفين الجزائريين وهي الطبقة المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية ومطلعين على الثقافة الفرنسية، أي مزدوجي اللغة والثقافة والوعي، وهو صنف المتعلمين الذين استفادوا من فرص التعليم الفرنسي وإن بدرجات متفاوتة، لكنهم ظلوا متمسكين بمقوماتهم الشخصية حريصين على عدم الانفصال عن قاعدتهم الاجتماعية، ويشمل هذا التمسك بالشخصية العربية الإسلامية مظاهر مختلفة اجتماعا وفكريا وسياسيا أحيانا أخرى، تمثلت الأولى في الحفاظ على طابعهم العربي الإسلامي في لباسهم وسلوكهم داخل المدرسة وخارجها، بينما تمثل تمسكهم الفكري والسياسي في تأييد الحركات الإصلاحية الدينية[2].

إذا تتبعنا تاريخيا حقيقة بروز هذه الطبقة المثقفة نلاحظ أنها كانت نتاج الأسلوب التعليمي الفرنسي وسط البيئة الثقافية العربية.

كما يجب التأكيد على أنه بالنسبة للقطاع الوهراني وبالتوازن مع مناطق البلاد الأخرى هناك استمرارية لدور الزوايا والمدارس القرآنية والمعاهد الإسلامية خلال هذه الفترة كمؤسسات تعليمية، إذ أن المتخرجين من هذه المؤسسات سوف يسلكون اختيارات عديدة مثل انكبابهم على فتح المدارس القرآنية والتحاقهم بالعدالة والإدارة كأعوان ومترجمين، إن نموذج هؤلاء المثقفين الذين تقلدوا المناصب السياسية والاجتماعية بواسطة هذه اللغة يفيد ببقاء وصمود اللغة العربية كأداة عمل[3].

إن المؤسسات المذكورة استطاعت المحافظة على اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية متحدية بذلك إجراءات السياسة الاستعمارية، لذلك لا يمكن أن نقلل من الدور الحيوي الذي قامت به من خلال نشر الثقافة والعلم في الفترات الصعبة التي تميزت بانعدام وجود تنظيم رسمي خاص بتعليم الجزائريين.

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1900م، ج1،، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت ،2000، ص28- 29.

[2]- إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص86.

[3]- نفسه، ص ص87- 88.

ثانيا: إسهامات المدرسة العليا بتلمسان في التعليم بالقطاع الوهراني

عندما نحاول ملامسة البيئة الثقافية التي حوت إلى حد ما عملية تكوين الناشئة الجزائرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لابد أن نشير إلى الدور الذي لعبته المدرسة الإسلامية العليا بمدينة تلمسان على غرار مدينتي قسنطينة والعاصمة، هذه المدرسة التي نشأت في شهر جويلية 1848م قرب مسجد سيدي بومدين، بهدف تعليم الشباب وخصوصا تكوين المعلمين، تفاديا من توجيههم إلى مناطق أخرى[1].

كانت برامج هذه المدرسة تشمل مواد التوحيد والفقه والنحو واللغة، قبل أن يتم إدراج برامج أكثر كثافة وفقا للمادة الرابعة من مرسوم 1876م، التي حوت تعليم اللغة الفرنسية والتاريخ والجغرافيا والحساب وبعض مبادئ القانون الفرنسي كالقانون المدني والجنائي والإداري، بالإضافة إلى تعليم اللغة العربية والأدب العربي والقانون الإسلامي.

درس بهذه المدرسة كبار العلماء في الشريعة واللغة والنحو والتوحيد في الجهة الغربية من الوطن، أمثال العالم "سي أحمد بن طالب «من تلمسان والعالم "سي محمد بن مرابط" هو الآخر من تلمسان وهناك "الحاج محمد بن عبد الله الزقاي" صاحب إجازة في البلاغة من جامعة الأزهر و"سي مليود بن نميش" و"سي أحمد بن البشير" من معسكر، هذا الذي تتلمذ على يد الشيخ بوراس ولد الشيخ بو طالب بمازونة، وشريحة واسعة من الطلبة المتخرجين من هذه المدرسة استطاعت أن تحتل مكانتها في المجتمع الجزائري كوسيط داخل المؤسسات الاجتماعية والدينية والثقافية كإداريين وقضاة ومفتشين ومدرسين وغير ذلك.[2]

يتضح مما سبق أن منطقة تلمسان قامت بدورها الحضاري إلى ما بعد 1900م كعاصمة دينية في الجزائر، استطاعت أن تكون دفعات من الطلبة ابتداء من 1848م متشبعين بالثقافة العربية الإسلامية، وملمين بالعلوم واللغة ومبادئ القانون الفرنسي.

[1]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، 156.

[2]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص92.

ثالثا: الشباب الجزائري في القطاع الوهراني

استطاع الشباب الجزائري في الجزائر عموما والقطاع الوهراني خصوصا أن يخلق بيئة ثقافية سياسية جديدة مع مطلع القرن العشرين، سواء بمطالعتهم للصحف والمجلات الصادرة في الجزائر أو المسموح بدخولها من الخارج أو بنشاطاتهم داخل الأندية والجمعيات التي أسسوها، الأمر الذي نظم اتجاهاتهم السياسية وبين آرائهم أمام القضايا المختلفة التي كان يعاني منها الجزائريون، خصوصا بعدما عرف القطاع الوهراني وطنيا، من خلال تأسيس كل من صحيفة المصباح في جوان 1904م وجريدة الحق الوهراني 1911- 1912م، التي كانت بمثابة المنبر الذي يعالج مشاكل المجتمع الجزائري[1].

فمثلا النخبة المحافظة أمثال سي أمحمد بن رحال وأبي بكر عبد السلام بن شعيب مع بعض النواب المرموقين من الغرب الجزائري عارضت التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري خوفا من دمجه، نجدهم يرفضون التجنيس والتعليم الإجباري الفرنسي ويطالبون من فرنسا تنظيم المدارس العربية، واسترجاع العمل بالعدل الإسلامي بالنسبة للجزائريين مع طلب المساواة في الحقوق السياسية.

أسفر ت إحصائيات سنة 1911م على مستوى القطاع الوهراني بوجود ألف وخمسين 1050 موظف وعامل دولة لعمالة وهران وبلدياتها، شكل المدرسون داخلها نسبة قليلة كان خمسة وسبعون 75 منهم يحملون شهادة الأهلية الابتدائية، أما الباقي فيحملون شهادة الدراسات الابتدائية فقط.[2]

تبين هذه الأرقام بأن تعليم الجزائريين مع مطلع القرن العشرين كان غير فعال على الرغم من الانتعاش الذي شهده بموجب مرسوم 1883م.

وترجع هذه النسبة الضئيلة لدى المتعلمين الجزائريين مقارنة مع تطور عدد السكان، وإلى رفض الأوربيين ومعارضتهم الدائمة لمنع القروض الضرورية إلى البلديات لتأسيس مثل هذه المؤسسات لصالح الجزائريين، فحتى سنة 1911م أفرز التعليم الفرنسي عن 266 تلاميذ من الأهالي اقترب مستواهم من البكالوريا[3].

يتضح لنا مما سبق أن النشاط الثقافي والسياسي لهذه النخبة والفئات المثقفة الجزائرية عموما، كان واضحا وفعالا داخل المجتمع الجزائري عبر العديد من النوادي والجمعيات الثقافية التي أنشأتها مع نهاية القرن 19 وحتى 1914م، وهي المراكز التي ارتكزت عليها النخبة المثقفة والتي كانت تؤدي وظيفة المدرسة وملتقى اجتماعي للرياضة والكشافة ومقر النشاط السياسي[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص21.

[2]- نفسه، ص22 -23.

[3]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص99.

[4]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 158.

كانت مدينة تلمسان الحضارية والثقافية السباقة على مستوى مدن القطاع الوهراني في رؤية مثقفيها يؤسسون نادي الشبان الجزائريين يوم 28 مارس 1910م.

شهدت مدينة وهران هي الأخرى ميلاد النادي الوهراني وهو النادي الذي كانت تتردد عليه النخبة المثقفة في القطاع الوهراني، أمثال "محمد بن رحال" الندرومي، وعرفت هذه المدينة أيضا منذ مطلع القرن العشرين بداية النضال الاجتماع، الذي كان يؤطره مثقفو أنديتها، فعندما ظهرت جريدة الحق الوهراني أسس الشبان المنتمون إليها جمعية المدرسين الأهالي لعمالة وهران في ماي 1912م، عرفت باسم جمعية الصداقة وكان على رأسها المدرس "بن عودة"[1].

عرفت مدن أخرى في القطاع الوهراني بأنديتها الخاصة بها كمدينة مستغانم التي أسس مدرسيها نادي الشباب سنة 1913م، وشهدت من قبل ميلاد فرع الجمعية الراشدية عام 1909، ومدينة بلعباس التي شهدت تأسيس نادي المسلمين سنة 1910م، أما دائرة معسكر الواسعة فقد تميزت بكثرة نواديها وجمعياتها خلال هذه الفترة نذكر منها نادي اتحاد تيغنيف، الذي عرف نشاطا كبيرا ابتداء من 1911م من طرف أعضاءه من المدرسين الشباب، ونادي الاتحاد بتيزي، ونادي الاتحاد بمدينة معسكر هذه المدينة التي قد تأسست بها جمعيات كثيرة أخرى كجمعية باب علي والجمعية الأخوية وملودية معسكر مع النادي الإسلامي لكرة القدم لاحقا[2].

تعد صحيفة المصباح أول جريدة تعبر عن الشباب الجزائري بصفتها صحيفة مزدوجة اللغة، وكانت مقالاتها مختلفة وصريحة في طرحها للمواضيع، كالمطالبة بالتقدم والعصرنة والتعليم الفرنسي، كما وجهت عنايتها إلى فئة الشباب الجزائري لحثهم على التعليم لاسترجاع مكانتهم الضائعة، ونصبت المصباح نفسها خلال هذه الفترة القصيرة من عمرها 1904- 1905 كصاحبة مهمة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لهذا الشعب العربي، ناقدة الوضع السائد في الجزائر بسبب إجحاف السياسة الاستعمارية الاضطهادية، وبذلك احتل موضوع الشباب العربي المكانة الأولى في افتتاحية المصباح بتوجيه نداء له من طرف المدرس العربي فخار لحثه إلى الخروج من سباته والإقدام على استيعاب أفكار التقدم، كما تؤكد المصباح على القيمة الحضارية التي يتميز بها الشعب الجزائري عندما تقتنع أن قوة شعب هي ثقته بنفسه، هذه الثقة التي يكتسبها عندما يشعر بقيمته الحضارية[3].

[1]- جريدة الحق الوهراني، العدد 38، ماي 1912.

[2]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص103.

[3] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص32.

استطاع شباب القطاع الوهراني الواعي أن يعزز نضاله الوطني ابتداء من 1911م بتأسيس صحيفة ثانية باللغتين، وهي صحيفة الحق الوهراني وهو المنبر الذي تطرق أكثر إلى مشاكل ومصير الطبقة الاجتماعية الضعيفة، تميزت بحسها الوطني ومواقفا الصادقة في القضايا المصيرية للمجتمع الجزائري مثل الحقوق السياسية والتجنيد الإجباري وغيرها، حيث استطاع هذا المنبر أن ينال ثناء وارتياح بعض المفكرين والصحفيين في القطر الجزائري ببروزه في أصعب مقاطعة استيطانية مثلها القطاع الوهراني.

جريدة الحق الوهراني هي جريدة صادقة وهي أحق أن تكون لسان حال مسلمين شمال إفريقيا، لأنها أصدق الجرائد لهجة وأهمها فائدة وأعظمها نفعا.[1]

وفي الأخير أهم ما يجب أن نؤكده هو أن الإسلام بالنسبة للهوية الوطنية كان من بين العوامل التي جعلت المجتمع الجزائري أكثر تماسكا وأكثر مقاومة، إذ أنه شكل أداة فعالة عبر العصور لترقية الوحدة الوطنية والقومية بين الجزائريين، فخلال القرن التاسع لم يفصل الجزائريين بين الإسلام كدين وبين العروبة كقومية، فمفهوم الأمة المحمدية هو عامل ترابط بين الجزائريين أنفسهم، لأن الدين الإسلامي هو الذي صاغ حياة الجزائر وخالط كل صغير وكبير في الريف والبادية والمدينة من جهة، والعالم العربي والإسلامي من جهة أخرى.

يتضح مما سبق ذكره أن منطقة القطاع الوهراني تأثرت كثيرا في أضاعها الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها حافظت على معالمها الدينية والثقافية، نتيجة تمسك الجزائريين المسلمين بهويتهم وتعاليم دينهم، رغم محاولات السلطات الاستعمارية التي فرضت العديد من القوانيين والقرارات التعسفية التي نوضحها في الفصل الموالي.

[1]- إبراهيم مهديد، الجزائريون في القطاع الوهراني 1900- 1940م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 2000، ص18.

الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية الفرنسية في القطاع الوهراني1830-1919م

المبحث الأول: اقتصاديا

المبحث الثاني: إداريا

المبحث الثالث: اجتماعيا وثقافيا

الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية الفرنسية في القطاع الوهراني1830-1919 م

إن الدارس للسياسة الاستعمارية التي طبقها فرنسا في الجزائر يجد أمامه كما هائلا من القوانين والمراسيم التي أصدرتها في جميع المجالات، خاصة بعد أمرية 22جويلية 1834م التي خولت للمشرع الفرنسي بمختلف أجهزته وهياكله بالتشريع في الجزائر، بعدما استطاعت إيجاد مبررات الاحتلال وبسط نفوذها على الجزائريين .

طبقت فرنسا الاستعمارية العديد من القوانين في جميع المجالات الاقتصادي والإداري وحتى الاجتماعي، بهدف السيطرة على المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته الاجتماعية.

المبحث الأول: اقتصاديا

تعتبر الأرض بالنسبة للجزائريين رمزاهاما يعبر عن هويتهم، لأنهم يمتلكونها بطريقة جماعية، كانت ملكية الأراضي تمثل الروح الجماعية للجزائريين في كل الميادين.[1]

لذلك سعت فرنسا للقضاء عليها، بهدف تغيير البنية التحتية لعلاقات الملكية في الجزائر، فتحت مجالا لتجسيد نظريات اقتصادية وتجارية جديدة ذات أبعاد اجتماعية وخطيرة.

أصدرت السلطة الاستعماري مجموعة من القوانين العقارية، التي عملت على سلب الجزائريين أراضيهم.

أولا: أهم المراسيم والقوانين الفرنسية لمصادرة الأراضي

عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على انتزاع الملكية العقارية بواسطة مراسيم وقوانين، التي كانت تصدرها سنة بعد سنة كتشريعات رسمية لتنظيم الاقتصاد في الجزائر ظاهريا، لكن الهدف الحقيقي هو مصادرة أراضي السكان الأصليين، ومن أهم هذه القوانين نذكر:

-في سبتمبر1830م: تم إصدار قرار مصادرة الأراضي من أصحابها رغم اتفاق 5جويلية 1830 الذي نص على احترام أملاك الجزائريين، اهم ما جاء فيه: "...ممارسة الدين المحمدي ستكون حرة، ولكل سكان الجزائر من كل الطبقات الحرية في دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم "[2].

[1]- حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص28.

[2]- نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر1870- 1900م، دار هومة، الجزائر، 2014، ص44 .

- **قرار 21 جويلية 1846م:** أصدره الجنرال **"بيجو Bugeaud"** ينص على مصادرة الأراضي البور والمهملة، وكذلك أراضي العرش التي تخلي عنها أهلها مهما كانت الأسباب، والمقصود اشتراك أهلها في المقاومة، [1]

كان القصد من هذه القوانين التعسفية انتشال المقاومة من جهة، وحصول الفرنسيين على الأراضي من جهة أخرى، وبهذا تمكنت السلطات الاستعمارية من وضع يدها على آلاف الهكتارات التي كانت بحوزة الجزائريين جماعات وأفراد، وتقديمها مجانا إلى القادمين من فرنسا وحتى من مناطق أخرى من أوروبا [2].

على هذا الأساس سارعت إدارة الاحتلال إلى أخذ الاحتياطات الضرورية اللازمة في امتلاكها للأراضي، نجدها مثلا غيرت مضمون أملاك الحبوس تماشيا مع مصالحها .

فالنصوص القانونية والحكومية الصادرة ما بين سبتمبر وديسمبر من عام 1830م، تشترط على الأملاك قبل أن تصبح ملكا لمؤسسات الدينية أخرى بصفة نهائية، لابد أن يتم تسجيلها على أنها ملك للدولة الفرنسية.

-أمرية عام 1844م والتي تنص على: أن المستوطنين الأوربيين لهم الحق في أملاك الحبوس والأوقاف.[3].

إن ملكية أراضي الحبوس التي طبقتها إدارة الاحتلال خولت للمستوطنين حق التملك الذي كان في السابق محصورا على المؤسسات الدينية، حيث استفادوا من هبات الأفراد والجماعات من أراضي وأملاك التي قدمت لهم كهبة[4].

-قانون 31 أكتوبر 1845م: نص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين، وقد دعم هذا القانون بقرار أصدره الحاكم العام الجنرال "بيجو Bugeaud" في 18 أفريل 1846م نص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب، وكذا أراضي الأعراش التي رحل عنها أهلها إلى مناطق أخرى، وبمقتضى هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بوضع يدها على آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة التي منحتها للمعمرين[5].

---

[1]- عباس نسيمة وآخرون، السياسة الاستعمارية الفرنسية العسكرية والإدارية والاجتماعية في الجزائر من 1830- 1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 16.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص28- 29.

[3]- عباس نسيمة وآخرون، المرجع السابق، ص17.

[4]- بوعزة بوضرياسة وآخرون، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2001- ص205.

[5]- صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1960- ص16.

- **قانون 16 جوان 1951م:** أعطى هذا القانون الحق للسلطة العامة للدولة الفرنسية، حيث أكد بانه ليس للقبائل الحق في ملكية الأرض التي تشغلها، بل لها فقط حق الانتفاع بها[1].

إن الإجراءات السابقة أضرت بشدة العائلات الأرستقراطية، خاصة ما أصدرته السلطات الفرنسية ما بين(1840- 1846م).[2]

-القرار المشيخي سناتوس كونسيلت (Sénatus- Consulte) 22 أفريل 1863م:بعدما اطلع الإمبراطور الفرنسي «نابليون الثالث" على مجموع التقارير والاقتراحات الخاصة بالتعامل مع الأهالي المسلمين، وجد نفسه حسب تقارير المقربين منه ملزما بإدخال تعديلات على المراسيم وقوانين العقارية، لكي تتمكن فرنسا في هذه المرحلة بالتحكم في الوضع الفلاحي، خاصة أنها كانت بأمس الحاجة إلى توفير المحاصيل الفلاحية[3].

قام نابليون الثالث(أنظر الملحق رقم 08) بإرسال رسالة إلى الحاكم العام **"بليسييه Pélissier"** في 6 فبراير 1863م ليحاول إقناع العرب بالتكيف مع فكرة المملكة العربية[4]، ولتحقيق هذه الفكرة تم إصدار قانون خاص بالملكية العقارية في الجزائر، ما يعرف بالقرار المشيخي " سيناتوس كونسيلت Sénatus consulte" الذي ناقشه مجلس الشيوخ يوم 8 أفريل 1863م [5].

اعتبر هذا القانون من اهم الوثائق الخاصة بالريف الجزائري لأنه ارتبط بعدة عمليات مست الفلاح الجزائري وملكياته العقارية، كان هذا التشريع يخضع لطموحات أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، [6]يدفع العقار الجزائري نحو السوق العقارية لتتم عمليات التبادل بعد أن ينفذ إليها الأوربيون، ولن يتم ذلك إلا بإدخال نظام الملكية الفردية عليها[7].

وهذا ما توضحه بعض مواد القرار المشيخي التي وردت في الكشوف الرسمية الفرنسية:

المادة الأولى: تعتبر القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي كانت تتمتع بها بشكل دائم وتقليدي بأي عقد، كان وتثبت جميع العقود الناتجة عن المعاملات بين الأهالي والدولة.

المادة الثانية: تحديد أراضي القبائل (حصرها).

---

[1]- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي من 1830- 1930، ترجمة: جوزيف عبد الله، بيروت، ط1، 1983، ص62.

[2]- صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1960- ص16- 17.

[3]- بليل محمد، المرجع السابق، ص65.

[4]- فكرة طرحها نابليون الثالث بأنه إمبراطور للفرنسين والعرب معا. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص30.

[5]- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر، 1830- 1959، دار المعرفة، 1959، ص242.

[6]-بليل محمد، المرجع السابق ،ص6650.

[7]-صلاح العقاد، المرجع السابق ،ص17.

-المادة الثالثة: توزيع الأراضي ما بين مختلف الدواوير، ولكل قبيلة الحق في الاحتفاظ بخصائصها كملكيات بلدية"[1].

تم تكليف المكاتب العربية بالإشراف على عملية مسح الأراضي وتطبيق مواد سيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863، بمعنى أن القرار حدد ثلاثة عمليات رئيسية هي:

- تحديد أراضي القبائل.
- توزيع أراضي المحددة إلى دواوير.
- إدخال نظام الملكية الفردية، داخل كل ملكية دوار[2].

بالرجوع إلى مواد هذا القرار يمكننا تحديد أهدافه الرئيسية المتمثلة في:

- إدخال نظام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل.
- تقنين أراضي القبائل وتفكيك القبيلة
- إنشاء الدواوير وهي وحدة إدارية حيث حاول المشرع أن يؤسس من خلال هذا النظام وضعية شبيهة بفرنسا[3].
- تسهيل انتقال أراضي الجزائريين إلى الأوربيين .
- الحد من نفوذ رؤساء القبائل وزعمائهم الروحين، حسب الجنرال" **أولارOlar"** إن مجلس الشيوخ كان هدفه الأساسي إضعاف دور قادة العرب والعائلات الأرستقراطية معا[4].

عملت السلطات الاستعمارية على تنفيذ قانون سناتوس كونسيلت لعام 1863م،الذي يقضي بتنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل عام 1830 إلى سلطة البايلك، وقد تم توزيعها على الكولون والتي تقدر مساحتها الإجمالية ب225000 هكتار، بينما حافظ الجزائريون على مجموع 60.879 هكتار أي الخمس 19%، جرى الطرد الجماعي لأصحاب الأراضي العزل، فقد كانت 8822 عائلة جزائرية مالكة موجودة أثناء عملية السناتوس كونسيلت بقي منها 365 عائلة جزائرية فقط في أراضي العزل، بينما صنفت 5232 عائلة على أنها في وضعية غير قانونية فطردت من أراضيها، وجرت عملية الطرد الجماعي لكي توزع هذه الأراضي على الأقلية المسيطرة من الكولون[5].

---

[1] -Yacono Xavier, Histoire de L'Algérie de fin de régence Turque a l'insurrection de 1954, Edition de l'atlanthrope, paris, 1993, p161.

[2]- ولد نبية كريم، دوار برقش بمنطقة سيدي بعباس، المجلة التاريخية لجامعة سيدي بلعباس، 2006، ص112- 127.

[3]- عدي الهواري، المرجع السابق، ص65.

[4]- برنيار أندري وأخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، دار الكتاب للنشر، الجزائر، ص340.

[5]- عباس نسيمة، المرجع السابق، ص121- 122.

كشف القرار المشيخي عن نوايا أصحابه المتسترة وراء ثوب الليبرالية، كما كشف عن نوايا الإمبراطور نابليون الثالث معبرا عن ذلك بقوله: " ... وأخيرا تكمنت الحكومة الفرنسية أن تستعمل ما لديها من سلطة مع بعض العشائر، التي رغم خضوعها للحكم إلا أنها تمنع الأوربيين من الدخول إلى أراضيها، وبذلك تمكنا من تقسيم أراضي الشمل، ومن أنجح الوسائل للقضاء على نظام أراضي الشمل إقرار الملكية الفردية وتوطين الأوربيين فيها...".[1]

وعلى هذا الأساس أصبح من حق الإدارة الاستعمارية امتلاك الأراضي التابعة للعشيرة، وهذا الأمر يفتح مجالات واسعة للأوربيين وللشركات الراغبة في امتلاك الأراضي.

صرحت الإدارة الاستعمارية أن مستقبل فرنسا لا خوف عليه بعد ما تقرر امتلاك الأراضي التي كانت للعرب، فالدولة عندما اتخذت القرار المشيخي قررت عدم التخلي عن أراضي الشمل، لأنها يمكن أن تسلمها في المستقبل للمعمرين، وبذلك تكون قادرة على امتلاك ما تراه ضروريا من الأراضي التابعة للعرب، وهكذا فقد أدت انعكاساتها هذا القرار إلى وقوع مجاعة دامت حوالي سنة، هلك فيها ما لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر، لأن الملكية أصبحت تنتهك وتغتصب بمختلف الأشكال من طرف المعمرين.

تعرضت العديد من الأراضي للتجزئة العقارية مما كان له أسوء الأثر على الحالة الاقتصادية الزراعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية، مثل الكارثة التي أوردت بحياة 500000 من الأهالي، أي بالخمس تقريبا من عدد السكان في تلك الفترة، هذه الكارثة التي مست الأراضي الخصبة وأراضي الشمل القديمة[2].

قبل صدور هذا القرار نجد انه منذ بداية الاحتلال سعت السلطات الفرنسية إلى تشجيع الاستيطان الأوربي بالجزائر، خاصة في عهد الجنرال "كلوزيل Clauzel وبيجوBugeaud"، وتمرير الأراضي الزراعية للأوربيين من خلال مصادرتها للأراضي الخصبة من الجزائريين، خاصة الذين لا يملك لها عقود الملكية قبل 1830م تثبت ملكيتهم.[3]

احتوى قرار السيناتوس كونسليت على إثبات ملكية الجزائريين من القبائل بأي نوعية كانت على الأراضي التي يحوزونها بانتظام أو بأي صفة كانت، بعد حصر الأراضي يتم تقسيمها على الدواوير التي تكون بدورها القبائل، ثم يتم تقسيم أراضي الدوار على كامل أفرادها وإعطائهم عقود الملكية الفردية.

الأهداف الخفية لهذا القرار سيكون لها بدون شك عواقب وخيمة على الجزائريين على المدى البعيد، لأنه فتح الطريق نحو الاستيطان من خلال تجاوز عقبة الملكية الجماعية للأرض، فقد قسم

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنبلي بن هني، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص14.

[2]-نفسه، ص16.

[3]- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870- 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1984، ص ص71- 74.

القبائل أي دواوير بهدف القضاء على البنية القبلية للمجتمع الجزائري، والقضاء على روح الجماعة وإضعاف مكانة الشيوخ(القيادات)، مما أضعف هوية الجزائريين من جهة وأدى إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وتفكك الروابط الأسرية والقبلية من جهة أخرى، لكون الأرض كانت تستغل استغلالا جماعيا من قبل أبناء القبيلة الواحدة، وقد عرفت عمليات التطبيق بالقطاع الوهراني مثل باقي العمالات نفس الإجراءات والمشاكل وتدخل القضاء الفرنسي في حل النزاعات، ذلك ما سنتعرف عليه من خلال بعض النماذج للقوانين العقارية الأساسية التي طبقت في المنطقة.[1]

كان القطاع الوهراني يضم منطقتين الأولى مدنية التي طبقت فيها القوانين العقارية، وأخرى عسكرية خاضعة لقرار الحاكم العام بالتشاور مع القادة العسكريين اهتمت الإدارة الاستعمارية في هذه المرحلة بالعقار الجزائري بشكل كبير ووصلت إلى مرحلة اقتنعت فيها بضرورة فرنسته، سنتطرق بإيجاز إلى بعض القوانين هذا القانون بالقطاع الوهراني.

وقع تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت على 30 قبيلة بالقطاع الوهراني الذي نتج عنه تحديد مساحات القبائل ثم الدواوير، توزيع الأراضي على شكل مجموعات، دراسة الطعون والاحتياجات ومصادقة مجلس الحكومة عليها[2].

[1]- عوج محمد، أعلام قبيلة الجبيلة (1830- 1962)، رسالة ليسانس في التاريخ، جامعة معسكر، 2007- 2008، ص39.

[2]- نفسه، ص56.

الجدول رقم 06: يوضح تطبيق القرار المشيخي لبعض البلديات المختلطة من القطاع الوهراني:

المنطقة	أسماء القبائل وفروعها	وضعية الملف الخاص بتنفيذ سنانوس كونسيلت 1863.
البلدية المختلطة جبل الناظور (تيارت)	قبيلة أولاد خليفة	تم إيداعه بشكل رسمي
البلدية المختلطة تلاغ (سيدي بلعباس).	قبلية شاوية أولاد بلحوسين	تم إيداعه بشكل رسمي
البلدية المختلطة سعيدة	قبيلة أولاد زيان ومرابطين غرابة	تم إيداعه بشكل رسمي
تراب خاضع للقيادة العسكرية	قبيلة أولاد زيان شراقة	تم إيداعه بشكل رسمي
	قبيلة دهلسة	تم إيداعه بشكل رسمي
	قبيلة زاوي وأولاد بوعفيف	يتم دراسة ملفاتها
	قبيلة أولاد عدو وأولاد خالد	يتم دراسة ملفاتها
	قبيلة بن مختار	يتم إيداع محاضر جلساتها
	قبيلة حساسنة	يتم إيداع محاضر جلساتها
	قبيلة أولاد سيدي خليفة	يتم الإيداع محاضر جلساتها
	منطقة لالا مغنية (تلمسان)	يتم إيداع محاضر جلساتها
	قبيلة مسيردة	يخضع لموافقة مجلس الحكومة
	قبيلة بني وسين	

إن الجدول المشار إليه يقدم لنا نموذجا عن كيفية تنفيذ القانون وإجراءاته والتي تبقى في نظر المشرع ناقصة، مما يجعل من ممثليه المستوطنين في المجالس المحلية يطالبون من الحاكم العام والأجهزة المختصة، بإعطائهم معلومات عن كيفية التطبيق ونتائجها، مثلا السيد **"فاليارValiere"** يقترح المصادقة على عمليات سنانوس كونسليت 1863م بمنطقة تيارت عموما، لأن كثير من السكان الأهالي والمستوطنين يطالبون تسوية أوضاع ملفاتهم[1].

بينما السيد **"فلينو Flynow** "احد ممثلي المستوطنين نجده يقترح على المجلس العام بوهران ضرورة الإسراع في إكمال عمليات السناتوس كونسيلت ل22 أفريل 1863م، على اعتبار أن هذه المنطقة تضم أراضي فلاحية جيدة، وعدم الانتهاء من العمليات سيأخر تسليم العقود، وهذا ما يشكل خطرا في وجه الاستيطان في القطاع الوهراني[2].

- **قانون وارني (warnier)الصادرفي26 جويلية 1873م**

أشار في مادته الأولى على أن الممتلكات العقارية في الجزائر مهما كان نوعها تخضع للقانون الفرنسي، وتلغى كل الحقوق الحقيقية التي يتمتع بها الجزائريون لأنها لا تتوافق مع القانون الفرنسي، هذا القرار ارتكز على

[1] -Addi Houari, De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale économie et société, OPU, Alger, 1988, p 96.

[2] -بليل محمد، المرجع السابق، ص89.

مبدأين الأول وهو تطبيق القانون الفرنسي على ملكية المسلمين، والثاني تمثل في التعرف على الملكية الخاصة وإنشاء الملكية الفردية[1].

نلاحظ أن هذا القانون يتعامل مع الأراضي التابعة للقوانين إسلامية، خاصة أن بعض المعطيات التي يشير إليها التي تدخل في المعاملات العقارية كالوصية وحق الشفعة والميراث، والتي لا يقفه فيها إلا القضاة المسلمين، لذلك يبقى القضاء الفرنسي غير مؤهل لهذه المهمة، ومع ذلك الإدارة الاستعمارية منحته حق التصرف.

يحتوي هذا القرار على 32مادة جاءت مجزئة في ثلاثة فصول.

الفصل الأول يتناول سبعة مواد خاصة بالإجراءات العامة جاء في مادته الأولى: تؤسس الملكية العقارية في الجزائر وتدار بالقانون الفرنسي...".

الفصل **الثاني يضم خمسة مواد خاصة بالإجراءات المناسبة لتأسيس الملكية الفردية جاء في المادة 20 منه ما يلي:** "في كل الحالات التي تتم فيها تأسيس الملكية الفردية في المناطق المستغلة من قبل القبائل أو الدواوير المتحصلة على عقد جماعي، فإنها ستخضع للإجراءات الفرنسية"

الفصل الثالث يضم سبعة مواد: خاصة بإجراءات انتقالية حول كيفية الحصول على العقود ومدتها.

مما سبق ذكره يمكننا أن توضيح أهداف إصدار هذا القرار.

-أراد المشرع الفرنسي بأن يكون القانون الفرنسي سيد الموقف في كل عمليات انتقال الملكية.

-تشجيع الجزائريين بحقهم في امتلاك الأراضي، بأن كل فرد خاضع للشيوع له الحق في بيع نصيبه.

-إبعاد القاضي المسلم عن كل عمليات العقار والنزاع القائم حوله، ليتكلف بها قاضي الصلح الفرنسي[2].

-ارتكزت هذه القوانين في مجملها على هدف رئيسي وهو القضاء على القبيلة التي تمثل الاطار الجماعي والسياسي للجزائريين، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن احسن السبل لتفكيك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين بتفكيك القبيلة وتقسيمها إلى دواوير، حتى يتمكننوا من الوصول إلى الملكية الفردية ومن ثمة تسهيل تحويلها إلى المعمرين[3].

إن محاولة فرنسة الأراضي بتحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية لم تكن وليدة عهد الجمهورية الثالثة بل كان للقانون الإمبراطوري عام 1863م، المبادرة الأولى بعد انتقال الأراضي للكولون

[1]- نادية زروق، المرجع السابق، ص153.

[2]- بليل محمد، المرجع السابق، ص70.

[3]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830- 1962، ج2، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008، ص27.

تدريجيا، لكن الجمهورية الثالثة ركزت سياستها على نظرية احتلال الأرض وتعميرها واستغلالها اقتصاديا، هذا ما اتضح منذ البداية حيث اعتمدت على إجراءات تعسفية مثل المصادرة الجماعية لأراضي القبائل المشاركة في ثورة المقراني والحداد في 15 جويلية 1871م[1].

الثالثة على إصدار عدة قوانين عقارية خاصة بعد أن منح النظام المدني القوة والحرية للمستوطنين، بمنحهم ستة ممثلين في الجمعية الوطنية، حتى يتمكنوا من اعتمدت الجمهورية الفرنسية فرض سيطرتهم وتنفيذ قراراتهم بما يخدم مصالحهم فقط[2].

مما سبق ذكره يمكن القول أن قانون وارني 1873م اهتم اهتماما كبيرا بالمستوطنين، لأن الإدارة الاستعمارية صادرت عام 1871م حوالي 600 ألف هكتار ووزعتها على مهاجري الألزاس واللورين، وغرمت السكان الأصليين بحوالي 100 مليون فرنك كعقوبات[3].

تظهر خطورة قانون 1873م من خلال انتقال ملكية الأرض إلى الأوربيين، حيث نجد أن الملكية الجماعية بقيت صامدة لمدة 40 سنة أمام الاستعمار، لكن بعد 1873م وخلال تسع سنوات فقط 1877-1885م، فقد الجزائريون أراضي قدرت مساحتها بـ299.115هكتار، ارتفعت بذلك مدخرات الدولة حيث قدرت في القطاع الوهراني بـ 34.156 خلال 1871- 1895م[4].

بالرجوع إلى الباحث «ستبلون Estoublon"نجد نص هذا القانون، مرفوقا بجدول مفصل عن تاريخ موافقة الحكومة في الجزائر، وتاريخ نشرها بالكشف الرسمي للحكومة العامة في الجزائر[5].

مست عمليات تطبيق قانون وارني معظم القبائل الجزائرية بالمنطقة التلية في القطاع الوهراني، أما المناطق الداخلية (السهول العليا) والصحراء فتطبيقها كان يتم بواسطة قرارات الحاكم العام باقتراح من أعضاء المجالس المحلية أو قيادة الجيش.

وجدت الإدارة الاستعمارية نفسها أمام عدة مشاكل متعلقة بتحديد أسماء الأشخاص، خلال عمليات التطبيق، حيث قام المشرع الاستعماري بإصدار قانون الحالة المدنية في 23 مارس 1882م حتى تستطيع هذه الإدارة تطبيق عمليات قرار وارني 1873م،وحسب الحاكم العام تيرمان فإن المجلس الأعلى للحكم أقر ميزانية خاصة لهذه العملية بهدف الإسراع في تطبيق القوانين العقارية بالمنطقة[6].

---

[1] -Abdellah Laroui ,l'Histoire du Maghreb, Edition maspero, paris, 1970, p59.

[2]- نادية زروق، المرجع السابق، ص152.

[3]- بوعلام نجادي، الجلادون 1830- 1862، ترجمة، : محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص68.

[4]- نادية زروق، المرجع السابق، ص161.

[5]-Estoublon et Lefebure, Code de l'Algerie annote (1830- 1895), Adolphe jordan, Alger, 1896, p 410..

[6]-بليل محمد، المرجع السابق، ص91.

يمكننا أن نلاحظ تطبيقات هذا القانون في مناطق عديدة من خلال قرارات الحاكم العام وردت في الكشف الرسمي كالتالي:

- قرارات 21 جانفي 1880م اقتراحت من طرف والي وهران بتطبيق القانون بدوائر بلدية سوق التل، أحد بطون قبيلة أولاد زاير بالبلدية المختلطة عين تيموشنت دائرة وهران وكذلك دوار خليفة بنفس المنطقة.
- قرار 25 جويلية 1881م تنص على تقديم عقود الملكية الفردية لسكان دوار بلدية بني يحي بعمالة وهران[1].
- قرارات الحاكم العام **"تيرمان Tirman"**(أنظر الملحق رقم 08) قرار 5 أوت 1882 القاضي بتطبيق قرار 1873 بدوار بلدية عين الشرفة بسيق.
- قرار 10ماي 1882م الذي ينص على تطبيق القرار بدوار تليلات دائرة وهران، وتأسيس عقود الملكية للمعنيين بأمر من مفتش التحقيق.
- قرار 3 جويلية 1882م الذي تم تطبيقه بدوار بلدية القصور قبيلة أولاد علي، بدائرة وهران.
- قرار الحاكم العام بالمصادقة على إستكمال العمليات الخاصة بقرار 26 جويلية 1873 بدوار "تومية" بدائرة وهران[2].

الجدول رقم 07: خاص بتطبيقات قراروارني 26 جويلية 1873 منذ بدايته لغاية 30 جوان 1886 بالقطاع الوهراني [3]

نوع العملية	مجموع الهكتارات
الأراضي التي شملها التطبيق	750.283هـ
ملكيات مثبتة(سبق أن مرت عليها لجان التحقيق)	42.562هـ
ملكيات تأسست من خلال عمل لجان التحقيق	637.456هـ
الأراضي المتبقية التي لم تمر عليها لجان التحقيق	672.073هـ

هذه الإحصائيات توضح لنا بالأرقام مدى تطبيق هذا القرار بعمالة وهران .

[1]-Tinthoin Robert, L'Oranie sagèographè, son histoire ses centres vitaux , Oran, Edition fouque , 1925, p 120.

[2] -Addi Houari , Op.cit , p 98.

[3] -AWO ,Carton 4474 ,Statistique Général de l'Algerie 1881- 1890.

الجدول رقم 08: إحصائيات خاصة بالدواوير التي طبق فيها هذا القرار بالقطاع الوهراني: [1]

السنة	عدد الدواوير	مجموع المساحة بالهكتار
1876	3	8334
1880	2	19005
1881	12	68893
1886	13	142.095
1890	03	49849

يظهر من خلال هذا الجدول أن علميات تنفيذ قرار وارني 1873م استمرت بالقطاع الوهراني لمدة طويلة، شملت العديد من الدواوير والبلديات، مما يدل على أن هذا القانون خدم مصالح الإدارة الاستعمارية في الجزائر بواسطة النفاذ أكثر في أراضي الجزائريين.

بالإضافة إلى قوانين أخرى نذكر منها:

قانون الغرفة الاستشارية الأولى 1887والثانية1884م: الذي سمح ببيع أراضي المشاعة في المزاد العلني، بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوربيين من دون شرط الإقامة فيها.

تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء ما بين 1887- 1893م على حوالي 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا للأعراش سلمت للمهاجرين الأوربيين، وأكثر من 120 ألف هكتار ما بين 1891- 1900م، هكذا تحول أصحاب الأراضي الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية وخماسين.[2]

مكنت هذه القوانين والإجراءات التعسفية المعمرين من الحصول على الأراضي بأثمان زهيدة خاصة في منطقة القطاع الوهراني، حيث سلمت الإدارة إلى المعمرين بين سنة 1871 إلى 1900م أكثر من 401000 هكتار بالإضافة إلى 481000 هكتار عام 1870م.[3]

- **قانون 28 أفريل 1887م:**

قامت الإدارة الاستعمارية من خلال ممثلي المستوطنين ورغبة الحكومة المركزية في إصلاح أخطاء القانون السابق الذي لم يستطيع في نظرها تحقيق النتائج المرجوة.

[1] - AWO ,Carton 4474 ,Statistique Général de l'Algerie 1881- 1890.
[2] - Echo d'Oran, N° 13, 18/03/1884.
[3]- عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص54.

كانت مهمة هذا القانون تكميلية وعلاج لبعض النقائص المتمثلة أساسا في العودة إلى حيث انتهى قانون سناتوس كوسيلت 1863م بالنفاذ إلى أراضي العرش، لكن هذه المرة بإدخال تعديلات جوهرية بالتصرف في أراضي العرش[1].

طبق هذا القانون في العديد من دوائر القطاع الوهران وهي دائر معسكر ودائرة فرندة، دائرة تلمسان في أربعة بلديات هي سبدو، تلمسان، عين تموشنت، الرمشي.

الجدول رقم 09: يوضح عمليات تطبيق هذا القانون ونتائجه بالقطاع الوهراني[2]

السنة	عدد القبائل التي خصصت لعميات القانون	عدد القبائل التي تم عقابها بين التطبيقات	عدد الدواوير المؤسسة		
			العدد	المساحة	عدد السكان
1888	08	/	/	/	/
1889	09	/	/	/	/
1890	10	03	03	65133	84282

الملاحظة الأولى حول هذا الجدول تظهر بأن المصادقة على تطبيق هذا القانون تناولت تواريخ عديدة تبدأ من سنة 1888م وتنتهي في سنة 1890م.

الملاحظة الثانية تتمثل في أن قرار سناتوس كوسيلت الأول لسنة 1863م انتهى مفعول تطبيقه في 1870م، وتم تجديده سنة 1887بموجب هذا للقانون.

2- قانون 16 فيفري 1897م:

بعد الانتقادات التي وجهت للقوانين السابقة1873 و1887موالنتائج الضعيفة المحققة حسب الإدارة الاستعمارية، طرحت عدة محاولات لإعادة تنظيم الملكية العقارية في الجزائر من جديد[3].

في سنة 1893م قرر أحد ممثلي لمجلس العام لوهران «**إدوارد جيرو Edward Giroud** "، متحدثا باسم رغبات الممثلين على ضرورة تطبيق قوانين جديدة لخدمة الاستيطان، وممارسة المعاملات التشريعية وغير المكلفة للملكية العقارية، والمؤرخ "**شارل روبير أجيرون Charles robert Ageron**" يؤكد أن الإدارة الاستعمارية كانت جادة في الفرنسة النهائية للعقار، ومواجهة بعض المشاكل المتعلقة بالمعاملات مثل المضاربة والوعد بالبيع وتأجير الأراضي[4].

[1]- بليل محمد، المرجع السابق، ص95.

[2] -AWO, Carton B10, Conseil Général Département Oran , Avril 1892 .

[3]- بليل محمد، المرجع السابق، ص98.

[4] -Charles robert Ageron, Op.cit , p757.

الجدول رقم 10: يبين كيفية تطبيق قانون 16 فيفري 1897م بالقطاع الوهراني: [1]

الفترات	التحقيقات المطلوبة	التحقيقات المنتهية			مجموع المساحات للهكتارات الفرنسية من خلال تطبيق قانون 1897
		المصادق عليها	ملك	عرش	
1897-1903	1216	810	96	139	28569 هكتار
1904-1908	814	787	141	27	54505 هكتار
1909-1913	1115	436	414	99	118748هكتار
المجموع	3145	1633	651	265	291824 هكتار

يتبين لنا من خلال هذا الجدول بأن عمالة وهران احتلت المرتبة الأولى في المعاملات العقارية.

أهم الملاحظات التي استخلصناها من خلال عمليات انتقال الأراضي ما بين الطرفين، إصرار الإدارة الاستعمارية على حصول الجزائريين على عقود مهما كان نوعها حتى ولو كانت مؤقتة، لإجبارهم على بيع أراضيهم إلى المستوطنين[2]، فالحاكم العام ترمان نفسه كان مصرا على تطبيق القوانين العقارية من خلال مراسلة للمجلس العام لوهران، يطلب من خلالها الإسراع بتطبيق القانون بعدما تلقى تقارير توضح صعوبة النفاذ إلى أراضي الجزائريين.

ثانيا: النظام الضريبي المجحف

إن النظام الضريبي المطبق في الجزائر من طرف الإدارة الاستعمارية يختلف عن النظام الضريبي الفرنسي، حيث لم تتوان فرنسا عن الاستمرار في النظام الضريبي القديم مع إدخال ضرائب جديدة، وذلك من أجل تخفيف ثقل نفقاتها، تمثلت الضرائب التي فرضتها في ما يلي:

العشر: يمثل عشر المحصول ويتعدى حسب مردودية المحصول يفرض في كل التراب الوطني.

فالعشر ينطبق على القمح والشعير كما كان الحال في عهد العثمانيين[3]،لكن منذ 20 سبتمبر 1886م فرض على كل الزراعات الأخرى كالكروم والأشجار المثمرة والخضر بنفس شروط القمح والشعير[4].

الزكاة: وهي ضريبة تفرض على المواشي، الجمال، الأغنام، الثيران، والماعز، تفرض على كل الجزائريين دون استثناء وفي كل الأقاليم، اعتبرت الإدارة الاستعمارية ضبطها صعبا لأن المواشي متنقلة، لذلك تقوم بتطبيق المادة 14 من قانون الأهالي على كل جزائري حاول إخفائها، فإن تم اكتشافه يدفع غرامة تقدر

[1] -Tinthoin, Op.cit, p53.

[2]- هلايلي حنيفي، نزع الملكية العقارية في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية، منطقة سيدي بلعباس، نموذجا، المجلة التاريخية لجامعة سيدي بلعباس، 2006، ص45- 56.

[3]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954، ترجمة: محمد المعراجي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، 2008، ص186.

[4]- نادية زروق، المرجع السابق، 102.

ب15 فرنك وعادة السجن لمدة يومين، تقدر تعريفة الزكاة خلال 1870 -1900م كما يلي: الجمال بأربعة فرنك، الثيران بثلاثة فرنك، الأغنام ب0.20 سنتيم فرنك، الماعز ب0.25سنتيم فرنك[1].

اللازمة: هي ضريبة الرؤوس فرضت من طرف الجنرال إندون في عام 1857م، كانت بأربع درجات الأولى لا تدفع شيئا، والثانية للفئة ذات المصادر القليلة تدفع خمسة فرنك، و10 فرنك للفئة التي تعيش في رخاء، والفئة الرابعة الأكثر غنى تدفع خمسة عشر فرنك[2].

إن أهمية الضرائب العربية تتمثل في مدى مساهمتها في الخزينة المالية لفرنسا، حيث أن عائداتها في البلديات الكاملة الصلاحيات يتم اقتسامها بين الدولة والإقليم، أما في البلديات المختلطة فنجد عشرة 10% من مجموعها يمنح للرؤساء جامعي الضرائب، والباقي يتم اقتسامه بين الدولة والإقليم[3].

بالإضافة إلى ذلك نجد ضرائب أخرى فرضت على الجزائريين مثل الضريبة على الملكيات المبنية التي وصل دخلها إلى 111 مليون إلى الخزينة الفرنسية حسب ميزانية 1891م، مع أن الأوربيين لا يدفعون فرنكا من هذه الضرائب[4].

ثالثا: إعادة توجيه النشاط الاقتصادي

نركز على الإنتاج الزراعي لكون أغلب العائلات الأرستقراطية كان مصدر ثرائها الأرض والزراعة.

فالنشاط الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر عامة القطاع الوهراني خاصة، هو الزراعة بمختلف فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة وتربية المواشي، والصناعات التحويلية الناتجة عن الزراعة مثل طحن الحبوب، وعصر الزيتون وغيرها.

أما الطرق الزراعية التي كانت متبعة طرق تقليدية متبعة منذ القديم بأدواتها المحلية، التي تعتمد على الحيوانات مثل الثور.

غير أن السلطات الفرنسية عمدت على هدم هذه الأسس، عمد المستوطنون على زراعة بعض المنتوجات التي لم يتعود الفلاح الجزائري على زراعتها، فبتوغل العناصر الرأسمالية الأوربية والفرنسية، تطورت الملكيات الأوربية في الجزائر وتوسعت المستمرات الفلاحية الخاصة بهم، وذلك بعد استحواذهم على أخصب الأراضي التي تعود بالفائدة على فرنسا ومستوطنيها، والتي أدت بدورها إلى ظهور معطيات اقتصادية جديدة.[5]

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 187.

[2]- نادية زروق، المرجع السابق، ص168.

[3]- بليل محمد، المرجع السابق، ص103.

[4]- نادية زروق، المرجع السابق، ص170.

[5]- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص46.

كانت زراعة الكروم مظهر من مظاهر الاستغلال الاستعماري حيث توسعت مساحتها من 110.042 هكتار سنة 1890م، لتصل 116.39 هكتارا سنة 1893م،بعدما كانت تقدر ب15000 هكتارا سنة 1878م وأقل من ذلك بكثير في سنة 1860م بمساحة لا تتعدى 4632 هكتار.

يرجع ذلك خاصة بعد الأزمة الناتجة عن مرض الفيلوكسيرا للكروم الفرنسية في 1880، حيث أصبحت الإدارة الفرنسية تشجع المستوطنين على ضرورة زراعة الكروم بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور، ففي الثلث الأول من القرن 20 م بلغت المساحة التي تغطيها الكروم 400 ألف هكتار، من الأراضي الخصبة وأهملت زراعة الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي للجزائريين، ونتيجة لتطور زراعة الكروم وزيادة إنتاجها تم بناء المصانع الضخمة لصناعة الخمور، بحيث بلغ إنتاج الجزائر من الخمور سنة 1904م حوالي 1930000 هكتار، في المقابل انخفاض إنتاج الحبوب لما كان عليه سابقا[1].

وهذا ما منح حياة الرخاء للمراكز الاستيطانية، وساهم في تدعيم ميزان المدفوعات الفرنسية، مثل إنتاج الخمور ربع قيمة الاستثمارات بنسبة أكبر من أربعون %، وسجلت فرنسا بذلك المنتج الرابع للخمور في العالم وظلت تعتمد على الجزائر كسوق حيوي في هذا المجال[2].

إلى جانب زراعة الكروم، هناك زراعات تجارية نقدية أخرى موجهة أساسا للتصدير، والتي تخدم الدولة المستعمرة بالدرجة الأولى مثل الخضر والفواكه، خاصة البطاطا وكان ذلك على حساب الزراعة الغذائية والمعاشية للفلاحين الجزائريين، المتمثلة في الحبوب التي تراجعت مساحتها التي أصبحت تقدر ب 2493428 هكتار خلال الفترة الممتدة 1881- 1945م[3].

هذا الاختلاف الرهيب في الغذاء الأساسي للجزائريين والمتمثل في الحبوب، سببه الرئيسي الاستعمار الفرنسي، الذي استولى على الأراضي الخصبة وطرد الجزائريين منها، نحو أراضي أقل خصوبة ولم يقدم لهم أية مساعدة مادية، بهدف تفقيرهم وتجويعهم، وكان من نتيجة ذلك أنه مع مطلع القرن العشرين تزايد عدد السكان في الجزائر مقابل تناقص في انتاج الحبوب، هذا ما أدى إلى حدوث اختلال بين الغذاء والسكان، فنتج عن ذلك انتشار المجاعة في الجزائر في سنوات 1919 و1920[4].

وهكذا نجد أن النشاط الفلاحي بالجزائر قد تراجع وتقهقر كثيرا ونفس الشيء كان بالنسبة للمواشي خاصة الأغنام، التي تناقصت كثيرا فقبل عام 1910م كانت تقدر بتسعة9 ملايين رأس، إلا أنها

---

[1]-Jean Ganiage, Histoire contemporaine du maghreb de 1830- à nos jours, France, 1994, p 256.

[2]- محمد مجاود، أبحاث وأثار الاختراق الاستعماري الفرنسي لمنطقة سيدي بلعباس، المجلة التاريخية، جامعة سيدي بلعباس، العدد 1، 2006، ص18.

[3]- هلال عمار، المرجع السابق، ص 37.

[4]-أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية السياسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد28، أوت2018 ، ص 167.

تراجعت إلى خمسة5 ملايين رأسا سنة 1914م، تعليل هذا التقهقر يرجع إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي لم تعطي أي اهتمام للفلاح الجزائري المسلم، وأهملته وطردته إلى مناطق أخرى فقيرة، وعدم تقديم له المساعدات المالية اللازمة[1].

المبحث الثاني: إداريا

أولا: الإدارة والسلطة الفرنسية في القطاع الوهراني

شكل الكولون لجنة خاصة عينوا على إثرها ممثلين لهم، اتجهوا إلى فرنسا وعرضوا عليها عدة اقتراحات منها الانفصال عن فرنسا، وقد أرغمت السلطة آنذاك على الاستجابة.

إصدار مرسوم24 أكتوبر 1870م والذي نص على:

- تقسيم الجزائر إلى قسمين مدنية وعسكرية
- تطبيق النظام المدني في المناطق الشمالية وتقسيمها إلى ثلاثة عمالات.
- إقامة حاكم مدني عام لكل عمالة.
- إعادة تنظيم المجلس الأعلى على أسس جديدة يكون مقره في الجزائر[2].

لقد تبنت الجمهورية الفرنسية الثالثة فكرة النظام المدني، واختبارات سياسة الإدماج بين فرنسا والجزائر استهلتها بالجانب الإداري، فأخضعت الجزائر لسلطة الحاكم العام وألحقته بوزارة الداخلية، ومن هذا التاريخ أصبحت مختلف مصالح الجزائر مرتبطة بوزارة فرنسا بشكل مباشرة وكأنها ولاية فرنسية داخلية، كان الحاكم العام يتلقى أوامره منها، وهو يمثل السلطة الفرنسية في الجزائر، حيث يعمل على تقديم وجهة نظره واقتراحات الكولون، أي أنه بمثابة همزة وصل بين فرنسا والكولون، فلم تكن لديه الحرية في اتخاذ القرارات وهو بذلك مجرد عون إداري يعمل على تنفيذ القرارات التي تصدرها الحكومة من فرنسا.[3]

أما إدارة أمور المجتمع الفرنسي والجزائري فقد ألحقت إلى القائد الأعلى للقوات البحرية والبرية للعمالات، فهو مكلف بإدارة شؤونها وفق إقامة التنظيمات التالية:

- **لجنة استشارية:** مهمتها إبداء الرأي فيما يخص الأمور الإدارية والمسائل التي لا يمكن للمحافظ النظر فيها.

[1]- أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص168.

[2]- أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص183.

[3] Claud Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, OPU, Alger, 1987, p110.

- **لجنة عليا للحكومة:** تجتمع مرة واحدة في السنة بعد دورة المجالس العامة، مهمتها دراسة الميزانية.[1]

بدأ تطبيق القانون المدني على مختلف مناطق العمالة في نفس الوقت، وعرفت عدة مناطق تغييرات كبيرة مثل زمورة، سبدو، نمور، سعيدة، فرندة، وغيرها، وقد تم إصدار مرسوم 7 مارس 1881م المتعلق بتمديد النظام المدني في المناطق الشرقية من العمالة مع إلغاء المكاتب العربية، وهذا لا يعني الزوال الكلي لها، فقد بقيت تؤدي مهامها مدة خمسة عشر سنة وفق ظروف كل منطقة، بحيث استمر النظام العسكري المتعاون مع المكاتب العربية في منطقة تيارت مغنية، آفلو، دائرة مشرية، عين الصفراء وغيرها، لتصبح هذه المناطق مدينة فيما بعد[2].

ومع صعوبة التطبيق تم إقرار نظام الحاكم في الجزائر يساعده في ذلك المدير العام للشؤون المدنية والمالية، مع تعيين حكام على المؤسسات الحكومية العامة.[3]

حافظت فرنسا على التنظيم الاجتماعي والإداري الذي كان سائدا أثناء الحكم العثماني ألا وهو المخزن، الذي تحول إلى أداة تستخدمها فرنسا لصالحها، حافظت أيضا على المظهر الخارجي لقبائل المخزن، نجد البرنس الأحمر" الذي كان يلبسه القياد والأعوان في العهد العثماني، منح للإداريين والقياد الجدد كما حافظت على بعض الألقاب مثل الشيخ، الباش أغا.

نلاحظ أن إدارة الاحتلال تمسكت ببعض الألقاب التي تعود عليها المجتمع الجزائري منذ القدم، ولم ترغب في إزالتها مثل لقب القايد والآغا ألقاب كانت متداولة في العهد العثماني، أما لقب باش أغا فهو مصطلح جديد أول من أطلقه هو الجنرال "بيجو"، وهو مرادف لمصطلح الخليفة وهو منصب مهم في شكله فارغ في مضمونه، لم يكن بمقدور الباشا أغا اتخاذ القرارات أو إبداء الرأي بل كان مجرد منفذ لقرارات السلطة الفرنسية، بالمقابل كانت لهذه الفئة الجديدة امتيازات عديدة مكنتها من الحصول على المناصب العليا وامتلاك مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية والعقارات، لكن سرعان ما فقدوها بعد صدور قوانين المصادرة، [4]

بعد تطبيق النظام المدني في الجزائر وأصبحت هذه الأخيرة مقاطعة فرنسية، عملت فرنسا على إدخال تحويلات جديدة على الجزائر من خلال تقسيمها إداريا بما يناسب الوضع، الذي يتشابه إلى حد

[1] -Piquet Victor, L'Algérie Française, un siècle de colonisation 1830- 1930, préface de Octave , Paris 1930 , p265.

[2]-أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص184.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص366.

[4] -Piquet Victor, Op.cit, p 266

كبير مع التقسيم الإداري الذي كان مطبقا في الجزائر خلال الحكم العثماني، الذي كان يضم بايلك الغرب والشرق والتيطري[1].

أعطت الإدارة الاستعمارية لمنطقة القطاع الوهراني مساحة واسعة تقدر ب67.352كلم، إن هذه المساحة الواسعة شكلت عائقا أمام الحكام العامين الذين تعاقبوا على المنطقة، فأصبح من الصعب جدا فرض سيطرة تامة عليها.[2]

قسمت كل عمالة إلى مجموعة من المناطق الإدارية، كان نصيب القطاع الوهراني خمسة وحدات إدارية وهي وهران، مستغانم، معسكر، تلمسان، سيدي بلعباس، تم تقسيم كل وحدة إدارية منها إلى مجموعة من البلديات، تم الاعتماد على هذا التقسيم من أجل إقالة وحدات إدارية منظمة ومحددة جغرافيا، وحدات يسهل تسييرها وإدارة شؤونها، ومع إقرار النظام المدني على المناطق الشمالية، فقد ظلت بعض المناطق خاضعة للحكم العسكري بسبب كثرة الجزائريين بها ولوجودها في المناطق الداخلية، حيث لم يتم التخلص من النظام العسكري في الشمال إلا في سنة 1922م على الأقل في عمالة وهران[3].

ثانيا: سيطرة المستوطنين على شؤون القطاع الوهراني

عملت الإدارة الاستعمارية على دمج الجزائر بفرنسا، وعمدت على تجسيد فكرة الجزائر الفرنسية، حققتها على أرض الواقع لتجعل منها حتمية تاريخية، فبدأت بإنشاء مؤسسات جديدة على حساب المؤسسات السابقة التي كانت عليها الجزائر في الفترة العثمانية.

إن من أهداف فرنسا الإدارية بالجزائر هو تأسيس فرنسا ثانية في الجهة المقابلة لمرسيليا، ونقل كل معالم حضارتها إلى المجتمع الجزائري، وذلك بتطبيق فكرة الملكية الفردية والنشر التدريجي لفكرة ربط الجزائر بفرنسا، أي ترابط مصالح الطرفين[4].

تباينت أراء الفرنسيين حول تسيير هذه المقاطعة الفرنسية إداريا، حيث ظهرت عدة نظريات من 1830 إلى 1962م، تمثلت في نظرية الإخضاع ونظرية الإدماج.

ومع استحالة تطبيق هذه النظريات سعت فرنسا إلى فرض سيطرتها التامة على الجزائر، فطبقت خلال فترة 1830 إلى 1835م سياسة التصفية الكلية معبرة عن رغبتها في البقاء الأبدي في الجزائر، وهذ يعني إبادة المجتمع الأصلي كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع الهنود، وبما أن هذه الفكرة صعبة التحقيق لكونها ستجلب لفرنسا عداوة العالم الإسلامي، فكرت في حلول أخرى كمنح نوع من الاستقلالية

[1] -Benhabyles Cherif , L'Algérie Française Vue Par un Indigène Alger librairie Orientale,1914,p 195.

[2] -Piquet Victor , Op.cit, p 267.

[3] - بلحاج محمد، المرجع السابق، ص 120.

[4] - هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص52.

مع بقاء هيمنتها، ويبدو أن هذه الفكرة قد لاقت إعجاب نابليون الثالث، وبدأ يصرح في خطاباته في6 فيفري 1863م، بأن الجزائر ليست مستعمرة فعلية بل هي مملكة عربية[1].

مرت الجزائر من الناحية الإدارية حسب بعض المصادر بستة مراحل تاريخية لكل منها مميزاتها، طبق خلالها النظام العسكري وطرحت عدة نظريات حول طريقة تسييرها فمن سنة 1830 إلى سنة 1870 م طبق النظام العسكري، وخلال الفترة الممتدة من سنة 1870 إلى 1896م تم تطبيق النظام المدني.[2]

استلزم نظام العمالة إقامة هيئة تنظيمية تعمل على تسييرها، لذلك عمل الفرنسيون على إقامة أجهزة إدارية فرعية سيطر عليها الكولون وهي:

العمالة: هي الوحدة الإدارية الأساسية في التقسيم الإداري الجديد، نجد على رأسها.

المحافظ: تم تعيينه على رأس كل عمالة ليكون همزة وصل بين الحاكم العام والمجتمع، كان يقوم بنفس المهام التي يقوم بها نضيره في فرنسا.

نائب المحافظ والأمناء العاميين: تم تعيين إلى جانب كل محافظ أمين عام، وهو ثان منصب إداري بعد المحافظ تم استحداثه في الجزائر[3].

البلديات: تعرف البلدية حسب التشريعات الفرنسية على أنها هيئة مدنية، وعلى هذا الأساس فإن الصفة المدنية كانت تصف بها جميع التنظيمات الإدارية، التي عرفتها الجزائر قبل تاريخ تأسيس البلديات[4]، فالبلدية هي أداة إدارية حديثة أوجدتها الإدارة الفرنسية، ظهرت بموجب مجموعة من المراسيم والقرارات التي كانت تصدرها فرنسا بشكل تدريجي وفق ما تقتضيه الحاجة، كانت تسعى من خلال هذا النظام إلى تأسيس بلديات ومقاطعات ووحدات إدارية، لها نفس الهيئة القانونية والصفة التي تتمتع بها مثيلتها في فرنسا[5].

---

[1]- أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص178.

[2] -Boudia Merad, La formation sociale Algérienne pré coloniale essai d'analyse théorique , OPU, Alger 1881, p198.

[3] -Chabane Medjdoub Karime, l'insécurité ou problématique des résistances sociales et populaires en Oranie 1881-1914, thèse de magister Université d'Oran, juin,1997,p 236.

[4]- ولد نبية كريم، الاستيطان والنظام الإداري المحلي في الجزائر بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2000، ص 201.

[5]- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص 113.

ثالثا: التقسيم الإداري للقطاع الوهراني

أدى إقرار نظام البلديات في القطاع الوهراني إلى إحداث تغييرات عديدة، فمن الناحية الشكلية ظهر لنا التقسيم التالي:

- **المناطق المدنية:** مقاطعة معسكر بها: سبعة بلديات كاملة الصلاحيات وأربعة مختلطة حسب مرسوم 27 جانفي 1847م.
- **مقاطعة مستغانم:** بها عشرون بلدية كاملة الصلاحيات وسبعة مختلطة بموجب مرسوم 2 جويلية 1849م.
- **مقاطعة بلعباس:** بها ستة عشر بلدية كاملة الصلاحيات وإثنان مختلطة.
- **مقاطعة تلمسان بها:** سبعة بلديات كاملة الصلاحيات وثمانية مختلطة.

أما المناطق الخاضعة للحكم العسكري فنجد:

- أفلو: بلدية مختلطة واحدة سنة 1905م.
- العريشة: بلديتين مختلطتين سنة 1906م.
- مغنية: بلدية مختلطة وعدلت حسب مرسوم 1874م ومرسوم سنة 1875م ثم في سنة 1902م وأخيرا سنة 1906م[1].

أدى نظام البلديات في العمالة إلى خلط وتداخل بين القبائل من الجانب المادي المتمثل في الأرض وحتى من الجانب البشري، فقد أحدث انقساما جذريا داخل المجتمع، حيث وجدت بعض الأسر نفسها في إطار هذا التنظيم قد تدخلت في قبائل أو بلديات لا تمت لها بصلة، كما أدى النظام إلى تقسيم أفراد الأسرة إلى بلديتين أو عدة بلديات، يشرف على إدارة هذه البلديات مجموعة من الموظفين المعينين من قبل الحاكم العام، ورئيس مكلف بتمثيل إدارة البلدية كما نجد فيهم: أعوان الإدارة والأعوان الرئيسيين[2].

تساعد أجهزة الشرطة على ضبط أمور البلديات التي تعمل على مراقبة الجزائريين خاصة من الناحية السياسية، وهذا يعني وجود تعاون فيما بين الإدارة المدنية وأجهزة الشرطة، إلى جانب الإدارة وأعوان الفرنسيين والجزائريين والأعضاء الذين كانت لهم مهمة فرض الأمن، نجد عون الأهلي في كل الدواوير أو القبيلة والذي عوض القايد في المناطق العسكرية وهو معين من قبل الحاكم العام[3].

---

[1]- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص 114.

[2]- ولد نبية كريم، المرجع السابق، ص202.

[3]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص320.

الدوار: هو تنظيم إداري محلي كان ممثلا من طرف الجماعة وهي مجموعة من الرؤساء، غالبا ما نجد فيه مجموعة من القبائل أو قبيلة واحدة لكل منها جماعتها[1].

كانت الجماعة تتكون من النبلاء ما بين الستة إلى ستة عشر 16 عضو، يتم تعيينهم بشكل ابتدائي من قبل محافظ المنطقة المدنية لمدة 3 ثلاث سنوات، كانت مهمتها تنحصر بشكل خاص في تحديد الأملاك العمومية التابعة للدوار، وأيضا التداول على بعض القضايا إلى جانب لجوء الإدارة إليها لأخذ بعض الاستشارات[2].

أصبح رئيس الجماعة يختلف عن القايد، لكنه لا يتمتع بسلطة التنفيذ والصلاحيات الإدارية[3]، أدت هذه الإجراءات الإدارية الجديدة في الريف الجزائري إلى إحداث تغييرات عميقة عليه، التي تظهر من خلال الانتخابات التي شارك فيها الجزائريون بشكل رسمي، لم تعد التنظيمات السابقة موجودة هذا ابتداء من سنة 1884م، حيث فقد سكان الأرياف مكانتهم وممتلكاتهم التي تحصلوا عليها في الفترات السابقة وأصبحت تابعة للقوانين الفرنسي.[4].

هذا باختصار اهم التنظيمات الإدارية التي عرفتها الجزائر عامة، والقطاع الوهراني خاصة.

رابعا: نشأة المكاتب العربية

شكلت المحور الرئيسي في التحكم في الجزائر بين، اعتبرت إجراء جيد وهادف بالنسبة لفرنسا من أجل مراقبة وتأطير رؤساء الأهالي[5].

عرف الحاكم العام "**دوماس Dumas**" المكتب العربي بأنه مؤسسة تعمل على التحكم في القبائل بصفة دائمة، بإدارة عادلة ومنتظمة عن طريق توفير الأمن العام وحماية كل المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الأهالي، وحل المشاكل دون اللجوء للقوة[6].

---

[1] -Boudia Merad, Op.cit, p174.

[2] -Ibid , p175.

[3]- بو عزة بوضرياسة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص39- 40.

[4]- الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص ص208- 209.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص121- 123.

[6]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص169- 170.

يتشكل المكتب العربي من رئيس ويساعده شخصين من الإدارة إلى جانب ثلاثة مترجمين، مهمته تقديم تقرير يومي للحاكم العام، كما يقوم أعضاء المكتب العربي برفع التقارير للحكومة العامة في الجزائر، وهي بدورها ترفعها إلى وزير الحربية في باريس[1].

تتمثل أهداف المكتب العربي في مساعد الاستعمار على إخضاع القبائل، ومراقبة تحركاتهم ومساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي، تنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية واستخلاص الضريبة، والتقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة وتولي مهمة القضاء[2].

تحولت المكاتب العربية إلى إدارات محلية للتحكم في السكان الجزائريين، في عام 1865م بلغ عدد المكاتب العربية في القطاع الوهراني 12 مكتبا، تتعلق مهماها بالدرجة الأولى في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد ورؤساء العشائر الجزائريين[3].

كان قضاة المكاتب العربية مكلفين بالفصل في جميع ما يعرض عليهم من قضايا في الإرث والزواج والطلاق، أي كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية، منحت إدارة الاحتلال المسؤولين الفرنسيين في هذه المكاتب حق تعيين وخلع المسؤولين المحليين، وجمع الضرائب وإصدار القرارات في المسائل الشرعية والقضائية، وفي بعض الأحيان كانت سلطات رؤساء المكاتب العربية تتجاوز ذلك بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، ومهمتهم تتمثل في جمع المعلومات التي تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه، تتمثل هذه المعلومات في إحصاء الأراضي والتعرف على مجاري المياه وأخذ فكرة عن التنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر وتحديد نوعية المداخيل المالية، حتى يتمكنوا من تحصيل أموال كبيرة عن جمع الضرائب.[4]

بمجرد سقوط الإمبراطورية وانهزام **"نابليون الثالث Napoléon Trois"**واعتقاله من طرف الألمان، تم حل المكاتب العربية بقرارين صادرين بتاريخ 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870، وتحويل المناطق التابعة للمكاتب العربية إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني الذي كان بين يدي المعمرين في العمالات الثلاثة.[5]

---

[1]- إيف لاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، ترجمة: رابح اسطمبولي، ديوان المطبوعات الجامعية، باريس، 1960، ص369.

[2]- الغالي غربي، المرجع السابق ،ص212.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص129.

[4]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص328.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص131.

خامسا: المساعدون الإداريون الأهالي

قامت فرنسا بتوظيف بعض الأهالي خاصة أولئك الذين ينتمون إلى العائلات الأرستقراطية الكبرى، وذلك لهدف واحد هو تفكيك ما تبقى من سلطة أعيان الأهالي التقليديين واختيار القياد من بين صغار الموظفين السياسيين، حيث سعى الحاكم العام **"جول كامبون Jules Cambon"** لتنفيذ سياسة مغايرة، فقامبتعيين القياد من أفراد العائلات الكبيرة لإدارة شؤون الأهاليدون غيرهم، رغبة منه في إحياء بعض ما كان لهم من هيبة ونفوذ اجتماعي، حيث جاء في إحدى خطاباته "... إن زمن الرعاة قد ولى إلى غير رجعة وحان عهد الخيام الكبيرة..."[1].

بعدما تولى "لوبين Lupin " منصب حاكم عام أمر هو الأخر المصالح الإدارية بمواصلة انتهاج سياسة كامبون، أعلن انه عازم على تعزيز سلطة الزعماء الأهالي وأكد انه سوف لن يعين على رأس العشائر والدواوير سوى مساعدين من الأهالي ذوي النفوذ، أو بعض الأعيان من ذوي الوظيفة الذين يتوفرون على صيت ذائع، مثل قدماء المعاونين المغمورين والمستخدمين الذين تفانوا في خدمة أسيادهم الفرنسيين، وقد أصدر الحاكم العام تعليمة بتاريخ 13 أفريل1898م يعلن من خلالها عن مضاعفة مناصب الأغوات والقياد الشرفيين وإسنادها إلى أولئك الذين يبرهنون على مهارتهم في إنجاز المهام، كما تضمنت التعليمة بعض الإشارات عن إمكانية ربط تلك المناصب الشرفية ببعض الامتيازات المالية[2].

وفي 4 جوان1898م أصدرت الإدارة الفرنسية تعليمة إلى الجنرالات وعمال العمالات بضرورة إجراء تحقيق حول الأعيان من أجل توظيفهم في المناصب الشرفية، والإسفادة من خدماتهم لكونهم وحدهم لهم نفوذ حقيقي على مواطنيهم، وعدم التغاضي أيضا عن فئة النبلاء من الأجواد والشرفاء[3].

هذه الفئة من المساعدين الأهالي يصفها أبو القاسم سعد الله قائلا: " عقدت فرنسا تحالف مع طبقة اجتماعية جزائرية هي العائلات الكبيرة....وأغنياء الملاكين، وقد ضمنت لهم تأييدها لسلطتهم على رعاياهم المحليين، مقابل أن يعترفوا لها بحق الحضور وحمايتهم، وشيئا فشيئا أصبح التعاون بين فرنسا والطبقة الأرستقراطية القديمة مريحا للطرف الأول فقط، ..... ارادت فرنسا أن تستعمل هذه الطبقة كواسطة بينها وبين الجماهير....وقد منحتها الأراضي والأملاك فأصبح أعضاؤها نوعا من الكولون للأهليين، لقد منحتهم ألقابا واستعملتهم كمساعدين إداريين لها، وفي مقابل ذلك خدموا فرنسا بإخلاص في الجيش والإدارة، بل خدموها كمضطهدين وجواسيس ومتعاونين ضد شعبهم..."، لم تطبق الإدارة الفرنسية من جملة تعليمات السياسة الأهلية سوى بعض التعليمات الإدارية الجاهزة، مثل ترصيع صدور أبناء

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، دار الرائد للكتاب، ج1، الجزائر، ص41.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص43.

[3]- أبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص147.

العائلات الكبرى بالنياشين، ولقد اكتفت الإدارة بإنشاء مناصب فخرية للآغوات والباش أغوات، وغضت الطرف عن المظالم والتجاوزات التي ارتكبها بعضهم.[1]

يتضح مما سبق أن السلطات الاستعمارية اتجهت إلى تمجيد العائلات الأرستقراطية ومنحهم الإمتيازات الاقتصادي والعسكرية، بهدف استغلالهم لضمان بقائها في الجزائر.

المبحث الثالث: اجتماعيا وثقافيا

أولا: اجتماعيا

1-الاستيطان الفرنسي بالقطاع الوهراني:

لا يقصد بالتحول الاجتماعي التغيرات الشكلية التي عرفتها العمالة بشكل عام، من تغير في نظام الحكم وإدخال أنظمة غريبة عن المجتمع، وإنما يقصد به ذلك التحول العميق الناجم عن التغيرات الشاملة التي شهدها القطاع الوهران والتي أثرت على بنيته الاجتماعية، خاصة في عمالة وهران مقارنة مع العمالات الأخرى، لقد تضررت هذه العمالة أكثر من العمالتين الآخرتين وبشهادة العديد من الباحثين الفرنسيين، وهذا راجع إلى تواجد العنصر الأوربي بكثرة في مناطقها، وهذا ما أدى إلى حدوث تحولات جذرية بها في جميع المجالات خاصة الاجتماعي.

طبقت فرنسا بعد الاحتلال سياسة تهدف إلى جلب الفرنسيين والأوربيين إلى هذه الأرض، وقد وضعت ضمن أولوياتها فكرة الاستيطان في الجزائر، فهو الضمان الوحيد الذي سيعوض خسائرها المادية والبشرية التي عرفتها سنة 1870م[2].

تبنت فرنسا لتحقيق هذه السياسة مجموعة من النظريات التي كانت تهدف إلى تحقيق فكرة الاستيطان، بعدما فرضت سيطرتها السياسية والعسكرية، وقبل تجسيد هذه الفكرة ميدانيا زار الجزائر العديد من الفرنسيين من رجال المال والسياسة وحتى الضباط والجنود، هذه الشخصيات التي كان يشهد لها بالدقة وحسن الإدراك، وبعد زيارات متكررة وفي فترات مختلفة انقسمت مواقفهم إلى قسمين: منهم من رأي أن الجزائر هي الأرض الموعودة أو جنة المنتجين، وجاء هذا الحكم من منطلق ملاحظتهم التي سجلوها خلال فترة زيارتهم، حيث أعجبوا بالمساحات الزراعية الواسعة والمناظر التي جعلتهم يتوصلون إلى أن الجزائر بلد يمكن الاستثمار رفيه[3].

أما الموقف الثاني كان مخالفا للأول، فمن خلال الزيارات التي قام بها مجموعة من الملاحظين الفرنسيين لمنطقة خالية، جعلتهم يأكدون أنه لا يمكن تحقيق مكاسب اقتصادية في المنطقة، وذلك من

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص93.

[2]-Delieny , projet de colonisation des territoires mixtes dans la province d'Oran , Oran 1848, p 37.

[3]- إبراهيم مهديد، الجزائريون في القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص219.

منطلق زيارتهم لبعض المناطق خلال شهر أوت حيث الرياح الموسمية الجافة والحرارة والمدن كانت شبه الخالية[1].

ظلت فكرة الاستيطان وتشجيع هجرة الفرنسين إلى الجزائر، تتأرجح بين موقفين متناقضين الأول مؤيد والذي تزعمه رجال السياسة والعسكريين الذين كانوا يشجعون الهجرة والاستيطان، أما الموقف الثاني رافض للهجرة كون أن هؤلاء المهاجرين عاجزين عن التأقلم مع وضع بيئي وطبيعي غير ملائم، ومختلف تماما عن الوضع الذي ألفوه في فرنسا، [2].

حسب رأي الباحث " **تنتوان Tinthoin** " إن المشروع الاستيطاني الفرنسي في القطاع الوهراني مر من بمراحل وهي:

- **المرحلة الأولى** من سنة 1830م إلى سنة 1837م:تم فيها الاعتماد على الاستيطان الحر، استقر خلالها المهاجرون في وهران، وقد شملت المجموعة الأولى فئة من المغامرين.
- **المرحلة الثانية** من سنة 1837 إلى سنة 1846م:استيطان مدني رسمي كان خارج وهران، في الناحية الشرقية من ضواحي حنق النطاح، تم إقامة عدة مراكز استيطانية بالعمالة في كل من مزغران وستيدية بمستغانم وبعض المراكز العسكرية في مغنية، وسبدو وسعيدة وسيدي بلعباس، والبيض، وصل عددها سنة 1847م إلى أربعة عشر مركز بمساحة 160.000 هكتار.
- **المرحلة الثالثة:** من سنة 1846 إلى 1849م:في هذه المرحلة ظهرت المزيد من التجمعات السكانية، التي انتشرت بشكل كبير في مختلف مناطق المقاطعة المدنية منها والعسكرية، وقد كانت سنة 1848م مرحلة الاستيطان الرسم يتزعمها القادة العسكريون، ضمت الهجرة في هذه المرحلة فئة العمال بشكل خاص تمركزوا في شرق وهران ومستغانم وتلمسان .[3]
- **المرحلة الرابعة: من سنة 1850 إلى 1871م:** تجدد الحركة الاستيطانية الفرنسية بشكل قوي، أدى إلى ظهور المزيد من المراكز الاستيطانية، التي انتشرت بشكل واسع في مختلف المناطق الكبرى المدنية منها والعسكرية[4].
- **المرحلة الخامسة:** من سنة 1871 إلى سنة 1878م: تواصلت حركة الهجرة الفرنسية خاصة ما بين 1871 إلى 1874م، أهم ما ميز هذه المرحلة سكان الألزاس واللورين الذين تم توجيههم إلى عدة مراكز

[1]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 132.

[2] -Addi Houari,Op.cit, p 63.

[3] -Ibid , p 64.

[4]- إبراهيم مهديد، الجزائريون في القطاع الوهراني، المرجع السابق، 218.

بالقطاع الوهراني مثل سيق، معسكر تلمسان، بعد وصول دفعات جديدة من المهاجرين تم توزيعهم عبر مختلف المراكز الاستيطانية التي أخذت تتوسع اكثر فأكثر بعد سنة 1870م[1].

عرف القطاع الوهراني بعد الاحتلال توافد عناصر سكانية جديدة استوطنت جنبا إلى جنب مع السكان الأصليين، لذلك تغيرت ملامح المجتمع في العمالة في كل جوانبه الاجتماعية[2].

أصدرت فرنسا عدة مراسيم لتحقيق رغبات المستوطنين الأوربيين، المتمثلة في تقوية عدد السكان عن طريق منح الجنسية لليهود، بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870م المعروف بمرسوم **"كريميو Crémieux"**، الذي سمح لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات التي يخولها القانون للمواطنين الفرنسيين، دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم وحقوقهم المدنية، وذلك من أجل تحقيق سياسة استيطانية بسرعة وفعالية [3].

استفاد المعمرون في سنة 1875م من آلاف الهكتارات من الأراضي حيث وصل عدد العائلات المهاجرة400 عائلة، ليرتفع هذا العدد خلال السنوات المقبلة إلى نحو1200عائلة، أنشئت من أجل استقرارها200 قرية استيطانية، قدمت لهم مساحات واسعة من الأراضي بصفة مجانية بلغت نحو 350 ألف هكتار[4].

2- سياسة الدمج وقانون الأهالي

2-1-سياسة الدمج

كان المعمرون بالرغم من تهجير الأهالي وسياسة الاستيطان يطالبون باستمرار بتماثل الجزائر قانونيا وسياسيا وقضائيا بفرنسا، حتى يتمكنوا من فرض حكمهم المدني.

استغل المستوطنون سياسة نابليون الثالث وأسسوا المزيد من القرى الاستيطانية، كما زار "نابليون الثالث" بنفسه الجزائر واطلع على ما يجري في البلاد، وفي عام 1863م زار مرة ثانية الجزائر أصدر على إثرها أمرا يوقف مصادرة الأراضي، تضمن هذا المرسوم إعلان المساواة بين الجزائريين والفرنسيين رغبة في إقناع الجزائريين بان فرنسا لم تأت للجزائر لاضطهاد أهلها ولكن لتجلب لهم الحضارة، كما اعلن أن الجزائر ليست مستعمرة، بل هي مملكة عربية وأعلن نابليون نفسه إمبراطورا على العرب وعلى الفرنسيين في آن واحد، والحقيقة أن هذه الفكرة لا أساس لها في الواقع بل هي مجرد تهدئة للجزائريين.[5]

---

[1]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص271.

[2]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص212.

[3]- حسينة حاميد، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية، 1954- 1962، منشورات الحبر، الجزائر، ط1، 2007، ص21.

[4]- عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، 1830- 1985- دار الطبع للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992، ص7.

[5]- عدي الهواري، المرجع السابق، ص ص139-140.

وفي شهر مارس1848م أصدرت الجمهورية الفرنسية قرار يخص المعمرين بالجزائر جاء فيه: "الأراضي الجزائرية جزء من الأرض الفرنسية يحق للمعمرين التصرف فيها، بمقتضى القوانين الفرنسية، إلى أن يصدر قانون يسمح بإدخالها ضمن نصوص الدستور الجاري به العمل.[1].

الإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما، يرتكز على فكرة أن إقليم ما وراء البحار ليس إلا امتداد للدولة الفرنسية[2].

واكبت سياسة الإدماج سياسة التوسع الاستيطاني، وكان هؤلاء المستوطنون متضايقين من الحكم العسكري المباشر، لذلك طالبوا بتماثل الجزائر قانونيا بفرنسا حتى يتمكنوا من فرض حكمهم المدني وسيطرتهم على الجزائر وبالتالي تحقيق مكاسبهم السياسية والاقتصادية[3].

2-2-قانون الأهالي" الأنديجينا"

صدر هذا القانون في 26 جوان 1871م وهو عبارة عن مجموعة من النصوص الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري، الهدف منه أن يظهر الأهالي الطاعة التامة للمستوطنين، تقرر عام 1896م تعيين متصرف إداري في معظم البلديات بهدف تطبيق هذا القانون الذي بقي إلى غاية 1944م، تشمل أحكام الأنديجيا أربعة أصناف من السلطات:

1- سلطة الوالي العام الفرنسي الذي يقوم بوقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة، وقد استمر بذلك حتى عام 1944م .

2- سلطة المسؤولين الإداريين مهمتهم سجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي.

3- سلطة الحكام ذات الصلاحيات المطلقة وسلطة قضاة الصلح، المختصة بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم.

4- سلطة المحاكم الزجرية المختصة بالجزائريين[4].

كان هذا القانون أداة إرهابية لقمع الجزائريين المسلمين شبيه بقانون العبيد، [5]بموجبه تم إقامة المحاكم الاستثنائية لمحاكمة الجزائريين، الذين أصبحوا خاضعين إلى قوانين زجرية في جميع شؤونهم وقضاياهم الاجتماعية[6].

---

[1]- شارل أندري جوليان وأخرون، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة: المنجي، سليم الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1976، ص49.

[2]- محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، دار النشر والتوزيع، ط4، الجزائر، 1986، ص33.

[3]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص85.

[4]- عباس نسيمة، المرجع السابق، ص78.

[5]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002- ص226- 227.

[6]- عباس نسيمة، المرجع السابق، ص78.

إن قانون الأهالي كان عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري منذ عام 1871م، تشمل أحكام هذا القانون على أربعة أصناف، أما المخالفات التي يسجن مرتكبوها أو تصادر أملاكهم هي التلفظ بعبارات معادية لفرنسا، رفض العمل في المزارع الأوربية، السكن خارج القرية أو الدوار بدون إذن خاص والخروج من منطقة إلى منطقة أخرى بدون إذن خاص، وفتح أي مركز ديني أو مدرسة للتعليم دون رخصة"[1].

منح قانون الأهالي الوالي العام سلطات مطلقة ليحكم الجزائريين كما يشاء دون أن يحاسب أو يعاقب، قوانين الأنديجيا قوانين زجرية لا صلة لها بالقانون المدني العام[2]، كما منع الجزائريين من أداء فريضة الحج، وإخضاعهم للمحاكم الزجرية الرادعة التي أنشئت خصيصا لهم[3].

3- الإبادة والجرائم الفرنسية في القطاع الوهراني

كان الهدف الحقيقي للاستعمار الفرنسي في الجزائر البحث عن أرض جديدة خارج أوربا، للسيطرة عليها واستغلالها، كان الشعب الجزائري الضحية الأولى لهذه السياسة الذي تعرض إلى إبادة حقيقية، ولم يكن نظام الحكم العسكري وحده المسؤول عنها بل النظام المدني هو الآخر ساهم في هذه الإبادة، بتحريض من المعمرين الذين سيطروا سيطرة كلية على البلاد[4].

3-1- المجازر المرتبكة في فترة الحكم العسكري1830- 1870م

ما من شك أن الزحف الفرنسي على القطاع الوهراني ، خلف وراءه العديد من القتلى جراء القصف المدفعي المتواصل على المناطق الآهلة بالسكان، لتكون معركة اسطوالي فاتحة عهد الإبادة.

- **مجزرة السبيعة:** هي الأخرى كان يقف وراء تنفيذها أحد رجال الجيش الفرنسي العقيد **"كافينياك Cavaignac"**، وقعت هذه المجزرة البشعة عام 1844م في حق هذه القبيلة(السبيعة)، التي تقع في الضفة اليسرى من واد الشلف، سببها انتقام الفرنسيين من هذه القبيلة نتيجة دعمها للمقاومة في منطقة الظهرة، كان منفذ هذه المجزرة السفاح **"بولنياك Polignac"**، الذي أمر بجمع أكوام كبيرة من الحطب وإشعال النار فيها ليتسرب الدخان إلى داخل المغارات التي جمع فيها أغلب أفراد القبيلة، ليتم القضاء عليهم خنقا، ومن نجا منهم سيواجه رصاص العدو الفرنسي المتربص عند مدخل هذه المغارات.

---

[1]- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائر السياسي والاجتماعي جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص32.

[2]- بوعلام نجادي، الجلادون 1830- 1962، منشورات دار الكتاب ، ترجمة: محمد المعراجي، الجزائر، ص69.

[3]- خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث وثورة نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص92.

[4]- يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في القرنين19و20، ج1، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1994، ص9.

- **مجزرة أولاد الرياح:** تم تنفيذ هذه الجريمة يوم 18 جوان 1848م في قبيلة أولاد رياح بمنطقة الظهرة نواحي مستغانم في عهد الحاكم العام "**لويس فيليب Louis Philippe** "، لم يحدث مثل هذه المجزرة في الحروب الأوربية، التي ستبقى نموذجا لجريمة حر بحيث دخل "العقيد بيبلسييه" إلى منطقة الظهرة على رأس قوة عسكرية كبيرة عبر وادي الطرارية، غازيا قبيلة بني ريتس وجميع أراضي أولاد الرياح، ورفض طلب الاستسلام الذي وجهه له المحاصرون، كما أصدر أوامر بحرق المناطق الآهلة بالسكان من رجال وأطفال ونساء وشيوخ، حسب الإحصائيات قدرت جثث الموتى بحوالي720 جثة، لا يستطيع وصفها فمن المستحيل إيجاد عمل أكثر وحشية من هذا العمل الإجرامي[1].

ذكرت مصادر أخرى أن عدد الشهداء من الجزائريين فاق 1000 نسمة، لكن بليسي في تقريره الموجه لإدارة الاحتلال ذكر عدد 600 فقط، رغم ارتكابه لهذه المجزرة الرهيبة إلا أنه امتدح من طرف الجنرال بيجو صاحب سياسة الأرض المحروقة في الجزائر، كما أن إدارة الاحتلال لم تنشر أحداث هذه الجريمة.[2]

3-2- المجازر المرتبكة في فترة الحكم المدني 1870- 1900

لم تنته الإبادة الجماعية للعنصر البشري في الجزائر بانتهاء فترة الحكم العسكري 1870م الذي كان مرتبطا بسقوط نابليون الثالث ووقوعه أسيرا لدى الألمان، بل كانت فترة الحكم المدني في الكثير من الأحيان اكثر دموية وقساوة، لأن المستوطنين هم الذين كانوا يقفون وراء معظمها من أجل تقليص عدد الجزائريين وفتح المجال أمام الوافدين الجدد من المعمرين، حتى تتكاثر أعددهم على حساب سكان الجزائر.

مجزرة فرنسا ضد ثورة بوعمامة 1881- 1883م:

شهد الجنوب الغربي لإقليم وهران هو الآخر القمع والإبادة وكل أنواع الاضطهاد بسبب ثورة الشيخ بوعمامة، وما زاد في درجة انتقام العدو الفرنسي لسكان هذه المناطق فشل العديد من الحملات العسكرية بها، وقتل أحد القادة الفرنسيين "الضابط **وينير Wiener**"على يد المجاهدين نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيض في سنة1881م، وكرد فعل على ذلك قام الجنرال نيغري بحملة إبادة عام 1881م، ضد بعض القبائل التي أيدت الشيخ بوعمامة، تعرضت هذه القبائل إلى أشد أنواع القمع والتقتيل على يد

[1]- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص56.

[2]- بوعزة بوضرياسة، المرجع السابق، ص ص126- 127.

الضابط الفرنسي السفاح **"مارامي Maramy"** سنة 1882م، التي انتشرت جرائمه بالمنطقة لكونها كانت مراكز أساسية وحساسة للمقاومة[1].

ثانيا: ثقافيا

اتخذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في البداية سياسة استعمارية واضحة للقضاء على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية والأخلاقية والسياسية، [2] بهدف تحطيم وتدمير البناء العقائدي الفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية، والسعي وراء ذلك إلى خلق فئات اجتماعية منسلخة تماما عن عاداتها وتقاليدها[3].

وجهت إدارة الاحتلال أولى ضرباتها إلى المساجد بتحويلها إلى كنائس وثكنات وغلق الكثير منها، حيث قامت سنة 1830م بغلق 13 مسجد كبير، و108 مسجد صغير و22 جامع و12 زاوية بعمالة وهران لوحدها، كما استولت على الأوقاف الإسلامية فبمجرد حلول سنة 1844م أصبحت معظم الأوقاف تحت إشراف السلطات الفرنسية[4].

عانى القضاء الإسلامي الجزائري بدوره من السياسة الاستعمارية، خاصة بعد صدور قرار 10 أفريل 1834مالذي يقضي بعرض الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف الفرنسي، وقرار 28 فبراير1841مالذي نزع سلطة القاضي المسلم في أحكام الجنايات والجنح وجعلها من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية، وكان لصدور مرسوم 13 ديسمبر 1866م ومرسوم 7 جوان 1889م وتطبيقها أثر كبير في تحطيم القضاء الإسلامي، حيث منح القاضي المسلم النظر في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث فقط[5].

عملت فرنسا وسعت جاهدة من أجل تشويه القضاء الإسلامي، أصدرت العديد من القوانين تنص على القضاء على دور القاضي المسلم الذي نزعت منه سلطة إصدار الأحكام في الجنايات والجنح، التي أوكلت مهمتها للقضاء الفرنسي، فضباط المكاتب العربية كانوا يستمعون يوميا للشكاوى المقدمة لهم من الأهالي، إذا كانت متعلقة بالإرث والزواج تحول إلى القاضي المسلم الذي يصدر فيها حكما تحت رقابة حكم المكاتب العربية، أما إذا كانت جنحة خطيرة أو جريمة فتحول إلى القاضي الفرنسي[6].

---

[1]- عباس نسيمة، المرجع السابق، ص90.

[2]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص17.

[3]- عباس نسيمة، المرجع السابق، ص91.

[4] -Tinthoin Robert, Op.cit, p151.

[5]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق ، ص18.

[6]- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص335.

عندما أصدرت فرنسا قانون 1905م القاضي بفصل الدين عن الدولة لم يشمل هذا القانون الدين الإسلامي على غرار الدين المسيحي واليهودي، إذ تفادت الإدارة الاستعمارية إنشاء جمعية دينية حقيقية واحدة تتسلم شؤون الدين الإسلامي، بل أنشئت جمعيات متعددة منحتها في الظاهر حق إدارة المساجد وتسمية الموظفين الدينيين، إلا أنها احتفظت لنفسها بالأوقاف الإسلامية مراعية الاستفادة المادية منها[1].

1- الاندماج والتعليم:

فيما يخص التعليم فمن الطبيعي عندما استولت الإدارة الفرنسية على الأوقاف، كانت تهدف إلى إهمال التعليم العربي والتضييق عليه، حيث اختفى عدد كبير من المدرسين وهاجر العديد منهم إلى الخارج نتيجة السياسة التعسفية التي طبقتها الادارة الاستعمارية، كما لجأت الإدارة من جهة أخرى إلى ضرب التعليم القرآني خوفا من انتشاره، فأصدرت بتاريخ 18 أكتوبر 1892م مرسوما يقضي بعدم فتح المدارس العربية إلا برخصة من السلطات الحكومية[2]، تعذرت الإدارة بهذا القانون لإغلاق المداس العربية الاسلامية التي كانت تنشط حينئذ[3].

تطرقت العديد من المصادر إلى الحالة الثقافية في هذه الفترة، حيث كاد التعليم أن يندثر في منطقة القطاع الوهراني، لم يعد له مدارس تعليمية ومؤسسات خاصة بهولا رجال يدافعون عنه، بل كان في اضطراب دائم ومستمر، كان أبناؤنا يومئذ لا يذهبون إلى المدارس الأجنبية نظرا لموقف العائلات الجزائرية الرافضة لها.

قامت السلطات الاستعمارية بموجب مرسوم 14 جويلية سنة 1850م بإنشاء ثلاث مدارس عربية (المدية، تلمسان، قسنطينة)، بهدف تنظيم التعليم الرسمي العربي، لكن الهدف الحقيقي وراء إنشاء هذه المدارس هو تكوين فئة موالية للإدارة الفرنسية، التي اصبحت مرشحة للمناصب الدينية كالإفتاء والقضاء والصلاة والتعليم في المساجد وتكوين موظفين كمساعدين قضائيين، ووكلاء ومعلمين في المدارس، كما يجب الإشارة إلى أن هذه الفئة كانت من أبناء العائلات الغنية الجزائرية.[4]

قامت الإدارة الفرنسية في نفس المجال بتشجيع التعليم الفرنسي الرسمي، بهدف إيجاد متعاونين مع القوات العسكرية وتسخيرهم لأغراض سياسية، إدراكا منهم لأهمية نشر التعليم الفرنسي بين المسلمين كوسيلة للقضاء على ثقافتهم الوطنية من جهة وتسهيل دمجهم في المجتمع الفرنسي من جهة

[1]- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص57.

[2]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص19.

[3]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 186.

[4]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص20.

أخرى، ولتحقيق ذلك تم إنشاء خمسة عشرة مدرسة حكومية تدفع نفقاتها من طرف الحكومة الفرنسية في باريس، وعلى الرغم من معارضة الكولون لهذه المدارس الأهلية إلا أن عددها كان في تزايد مستمر.

وجه الحاكم العام **"موريس فيولت Maurice Viollette"** (أنظر الملحق رقم 08) في سنة1933م تنبيه عن خطورة حالة التعليم التي وصل إليها أبناء المسلمين، داعيا إلى ضرورة رفع عدد المدارس لهم، مثلا في سنة 1920م كان يبلغ عدد التلاميذ المسلمين 60.000 تلميذا من أصل900.000طفل بلغوا سن الدراسة.

ظلت خطوات التقدم في مجال التعليم بطيئة يعرقل سيرها باستمرار الكولون الأوربيون ومؤسساتهم البلدية والمالية، التي كانت تهيمن على الحياة العامة في الجزائر.

إن تطبيق نظرية الاندماج فرضت نشر اللغة والمعارف الفرنسية في أوساط الجزائريين، وقد كان التعليم العامل الرئيسي لتحقيق ذلك.

منذ الفترة الممتدة من بداية الاحتلال 1830م إلى 1880م نجد انعدام جهود الفرنسيين في الاهتمام بالتعليم الابتدائي الخاص بالجزائريين المسلمين، فبعد غلق المدارس العربية بعد فترة الثورات الشعبية بحجة أن تلاميذها كانوا من جملة المشاركين فيها، تناقص عددها من ثلاثة وثلاثين مدرسة 1870م إلى 16 مدرسة سنة 1880م في القطاع الوهراني، إلى جانب تناقص عدد التلاميذ من 13000 تلميذ سنة 1870م إلى 3100تلميذ عام 1880م[1]، رغم إصدار قرار 15 أوت 1875م الذي ينص في مادته الثانية على أن يطبق في الجزائر نفس التشريع المطبق في فرنسا، كما نص في مادته الأولى على أن المؤسسات التعليمية تكون من صلاحيات وزير التعليم العمومي، لكن المدارس العربية الفرنسية التي تقع في الإقليم العسكري ومدارس المسلمين في كل قطر الجزائر ستبقى تحت سلطات الحاكم العام[2].

لا يختلف التعليم الثانوي عن التعليم الابتدائي في 28 أكتوبر 1870 صدر مرسوم من الحاكم العام **"دي قيدون De Gueydon"**، الذي ألغي بموجبه المعاهد العربية الفرنسية بعمالة وهران ذات المستوى الثانوي وألحق طلابها بثانوية العاصمة ومعهد قسنطينة، مع فصل الطلبة الأوربيين عن الجزائريين الذي بلغ عددهم خمسون تلميذ سنة 1870ممن مجموع 253 تلميذ، ليتناقص هذا العدد إلى واحد وعشرون تلميذ من مجموع 434 في عام 1880م، لأن هذه المؤسسات كانت موجهة أكثر لأبناء الأوربيين في حيث كانت حظوظ الجزائريين فيها ضئيلة[3].

[1]- عبد القادر حلوش، التعليم في الجزائر، الجزائر، دار الأمة، ط1، 1999، ص129.

[2]- نادية زروق، المرجع السابق، ص89.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص132- 133.

ظهر الإدماج كفكرة رائدة لدى الفرنسيين على رأسهم وزير التعليم **"جول فيري Jules Ferry"** الذي أراد تحقيق الاندماج الكلي عن طريق المدرسة، حيث استطلع وضعية التعليم في المستعرة، فعمل على تخصيص ميزانية خاصة من الدولة لفتح عدد من المدارس الخاصة بالمسلمين، وكلف موظفين سامين من وزارته لدراسة الوضع[1].

اهتم الحاكم العام «جول فيري"(أنظر الملحق رقم 08) بالتعليم نوعا ما حيث أصدر مجموعة من المراسيم التعليمية مثل قرار 16 جوان 1880م الخاص باختيار الكتب وانتقائها في مختلف المستويات تحت إشراف مفتش الأكاديمية.

أصدر أيضا مجموعة من القرارات منها قرار 6 جويلية 1882م الخاص بالتعليم العسكري، بهدف تأسيس جيش مدرسي في المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية، والذي نص على أن هذه المؤسسات التي تتكون من 200 إلى 600 تلميذ في سن الثانية عشر فما فوق أن تقوم بتمارين رياضية وعسكرية للتلاميذ، إلى جانب تمارين التصويب بالبندقية للتلاميذ الذين هم في سن الرابعة عشر، ولم يستثن هذا القرار المدارس الحرة التي تخضع بدورها لنفس التعليمات[2].

كما حرصت فرنسا على التنظيم البيداغوجي ومخطط الدراسة الخاص بالمدارس الابتدائية العمومية بقرار 27 جويلية 1882م، الذي نص على أن هذه المدارس تتركز على ثلاثة مواضيع التربية البدينة، التربية الثقافية.

فالتربية البدينة كما ينص عليها البرنامج لها أهداف عديدة، منها المحافظة على صحة الجسم وهذا أمر إيجابي، لكن الهدف الرئيسي لهذه المادة يتمثل في منح للتلاميذ لياقة بدنية لأن معظمهم سيوجه للأعمال اليدوية وأكثر من ذلك تحضيرهم كجنود للخدمة العسكرية[3].

أما التربية الثقافية تمثل اللغة الفرنسية بحجم ساعتين كل يوم والتاريخ ساعة واحدة كل يوم، والذي يشمل المراحل التاريخية لفرنسا إلى جانب التاريخ القديم العام اليوناني والروماني والفرعوني وعلاقته بفرنسا وذلك لإظهار عظمتها، حيث لا يوجد أثر للتاريخ النوميدي ولا الفتوحات الإسلامية ولا تاريخ الدول الحديثة، لأن هدف الاستعمار يتجسد في بتر تاريخ الجزائر ومحو الثقافة العربية الإسلامية وخلق ثقافة فرنسية التي تقوم على العنصرية.

[1]- نادية زروق، المرجع السابق، ص90.

[2]- نفسه، ص91.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص197.

تحوي التربية الثقافية على مادة التربية المدنية التي تهدف إلى زرع الأفكار الوطنية حول بعض المصطلحات كالمواطنة، الجيش، العدالة، واجبات المواطن وحقوقه، الضرائب، الانتخاب وغيرها[1].

كانت البرنامج التعليمية تراعي مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، تزرع في نفوس الجزائريين الخضوع وعدم التمرد، تحرص على توجيه التلاميذ وتعليمهم واجباتهم اتجاه فرنسا مقابل الحماية التي تمنحها لهم، كما تحثهم على احترام العلم الفرنسي والجيش الفرنسي إلى جانب احترام القانون والسلطات الفرنسية[2].

سعت فرنسا من خلال هذه البرامج إلى القضاء على اللغة العربية حيث أقرت بصفة رسمية تعليم اللغة العربية الدارجة وليس الفصحى، لأنها لغة القرآن في المدرسة الابتدائية بمعدل ساعتين ونصف في الأسبوع في كل طور[3]، بالمقابل نجدها تركزت على تلقين اللغة الفرنسية للتلاميذ لكي تسهل العلاقات بين الفرنسيين والجزائريين[4].

نجد نفور كبير من طرف الجزائريين الذين رفضوا الالتحاق بهذه المدرس خوفا من عواقب هذا التعليم، لكن الجزائريين لم يرفضوا التعليم في حد ذاته، إنما كان ذلك بعد تطبيق التعليم الإجباري وتجاهل التعليم العربي الإسلامي، كانوا غير مقتنعين بفكرة الحياد الديني للتعليم الفرنسي إلى جانب ذلك فإن هذا الرفض هو جزء من رفضهم للنظام الفرنسي[5].

إن هذا الخوف هو شعور طبيعي ومنطقي خاصة وأن مراسيم التعليم تزامنت مع قوانين نزع الملكية ومصادرة الأراضي، قوانين الغابية، قانون الأهالي وغيرها من القوانين التعسفية، فماذا ينتظر الجزائري المسلم أن يقدمه له النظام الفرنسي الذي انتزع منه أرضه وسلب منه حريته وزرع الخوف والرعب في بلاده.

تجدر الإشارة هنا على أن الفئة الرافضة للتعليم الفرنسي تمثلت في غالبية الجزائريين، باستثناء فئة قليلة التي دخلت هذه المدارس والتي تقتصر على أبناء العائلات الأرستقراطية والخيام الكبرى المتعاملين مع فرنسا[6].

في حقيقة الأمر إن التجربة الفرنسية في ميدان التعليم بالجزائر ولدت مشوهة وانتهت مشوهة، فلا يوجد تعليم ابتدائي منتظم ولا تعليم ثانوي منتظم يقود التلاميذ نحو التعليم العالي، حيث يكتفي

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص198.

[2]- بليل محمد، المرجع السابق، ص204.

[3]- شارل وبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص525.

[4]- نادية زروق، المرجع السابق، ص106.

[5]- نفسه، ص109.

[6]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص190.

التلاميذ المسلمون بشهادة الدراسات الابتدائية التي تمكنهم من الالتحاق بمناصب تعينهم فيها الإدارة الفرنسية حسب حاجياتها وأهدافها.

وكل ما أشرنا إليه دليل على أن الهدف الفرنسي من تعليم فئة معينة من الجزائريين ليس من أجل أن يكونوا متفوقين مثل الفرنسيين، وإنما هدفها يتمثل في جعلهم نقاط للاتصال المباشر بينها وبين الأهالي، خاصة بمنحهم وظيفة شاوش التي لا ترفع من شانهم في أعين أبناء وطنهم بل تقلل من سمعتهم، والأسواء من ذلك هو عودة معظم هؤلاء التلاميذ إلى قبائلهم بعد عدة سنوات في المدرسة دون أن يحصلوا على أي شيء في بعض الأحيان [1].

نستخلص مما سبق أن الهدف الفرنسي ليس تعليم الجزائريين وتثقيفهم، وإنما الهدف الحقيقي يكمن في التضليل والتضييق، حيث عمدت فرنسا إلى فرنسة المدارس بهدف ضمان تواجدها في الجزائر دون شعورها بالتهديد، كما نجدها لم تسعى لاكتشاف ذكاء التلاميذ أو دفع مواهبهم وإنما سعت إلى خلق آلات غرس المنفعة العاجلة التي تجعل التلميذ لا يمكنه أن يرى التطور الحضاري والجانب العلمي إلا من خلال الثقافة الفرنسية[2].

2- الدين الإسلامي والاندماج:

ركزت السياسة الاستعمارية على القضاء على الدين الإسلامي ومؤسساته، حيث يتم تدريس القرآن الكريم بتعاليمه وترسيخ اللغة العربية[3]، فعملت على بذل كل جهودها في سبيل القضاء على كل ما يرمز للإسلام، من خلال تكثيف نشاط البعثات التبشيرية التي تعمل على نشر الدين المسيحي.[4].

أدركت الإدارة الاستعمارية الدعم القوي الذي يمكن أن يقدمه الأسقف في كل الجوانب، لذلك عمدت إلى إضفاء طابع الشرعية القانونية على الجمعيات التبشيرية، بهدف الاستفادة من خدمتها[5].

كان الاهتمام بالدين المسيحي بالنسبة للسلطات الفرنسية وسيلة لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية، ذلك ما ظهر من خلال تدعيم الجمعيات التي أسسها القسيس"**الكاردينال لافيجري Lavigerie**"(أنظر الملحق رقم 08)، الذي طلب من رئيس المجلس الاستشارة الفرنسي أن يمده العتاد العسكري لتسليح أفراد جمعيته، قام هذا الأخير بعرض القضية على مختلف سلطات الاحتلال في الجزائر وفي فرنسا من وزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير الداخلية في فرنسا، والحاكم العام في الجزائر

[1]- فارس العيد، المرجع السابق، ص 128.

[2]- مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص58.

[3]- نادية زروق، المرجع السابق، ص109.

[4] -Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, L'Algérie dans L'Histoire, Alger, OPU, 1989, p 92.

[5]- محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830- 1904 دراسة تاريخية تحليلية، منشورات حلب، 1997، ص ص43- 44.

والقوات العسكرية الثلاث بالجزائر وقسنطينة ووهران، كلها رفضت ما عدا عمالة وهران وافقت على تقديم السلاح والذخيرة للجمعية[1].

كما يجب الإشارة إلى أن الحاكم العام «جول فيري" أصدر في 1882/07/27م مرسوم يقضي بإدراج التعليم الديني لجميع الأقسام الابتدائية، لتعليمهم واجباتهم اتجاه الرب لكن تقدم له بطرق مخالفة لديانته، وهو يقصد بذلك الدين الإسلامي والمسلمين.

إن مواقف السياسة الاستعمارية للفرنسيين اتجاه الدين الإسلامي لم تختلف في جميع فترات الاحتلال، والتي تمثلت في تشديد الخناق على المؤسسات الدينية خاصة على الزوايا، التي قام الفرنسيين بمصادرة أملاكها وتشديد الرقابة عليها وتهديمها البعض منها[2].

أصدرت السلطات الاستعمارية قرار في 18 أكتوبر 1892م الذي أدمج تعليم الزوايا في المدارس الابتدائية الفرنسية وإخضاعها لمراقبة وتفتيش السلطات الأكاديمية المدنية والعسكرية، كما اشترط بأن تكون لكل زاوية سجل يسجل فيه أسماء التلاميذ وعائلاتهم ومحل إقامتهم وتاريخ ميلادهم[3].

ونص أيضا على أنه لا تمنح رخصة الإشراف على مدرسة خاصة لشخص إن لم يكن مواطنا فرنسا أو من الرعايا الفرنسيين[4]، كما أبدى هذا المرسوم تسامحا نحو بعض الزوايا والتي استعملت كوسيلة لتحذير السكان المسلمين وبث أفكار خطيرة، مفادها أنه لا يحدث أمردون إرادة الله وبما أن الله منح القوة للمسيح وسمح له بإخضاع المسلمين، فعلي المؤمنين الحقيقيين الخضوع أمام هذه القوة التي هي تعبير عن إرادة الله، هذا النوع من الزوايا سعت فرنسا إلى إنشاء الكثير منها مكان الزوايا المناهضة لها[5].

لم يستثن الحج من إجراءات السياسة الاستعمارية، حيث كان يعتبره الفرنسيون منذ بداية الاحتلال قضية سياسية لأن الحج مدرسة دينية سياسية في حد ذاتها، يستفيد منها المسلمون باجتماعهم في الأماكن المقدسة، لذلك بدأت إدارة الاحتلال بتطبيق إجراءات التضييق على الحجاج، خوفا من تبادل الأفكار التي تدعو إلى الثورة والتحرر أثناء موسم الحج، حيث تم الترخيص ل1500 شخص سنة 1873م للقيام بفريضة الحج، لكن في السنة الموالية تم منع أداء فريضة الحج بحجة انتشار الوباء، حيث منع كذلك في سنة1877م ورخص له في سنة1875م،1876م،1878م وفي بعض السنوات كانت الإدارة تمنح رخصة السفر لأداء فريضة الحج للأعيان المتعاونين معها فقط[6].

---

[1]- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص51.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص ص328- 329.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص176.

[4]- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص194.

[5]- عبد القادر حلوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص192.

[6]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص564.

اتخذ الاحتلال الفرنسي للجزائر ومنذ البداية سياسة استعمارية واضحة للقضاء على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية والأخلاقية والسياسية، التي ترتب من شدة تطبيق تدمير كل ما يتعلق بالجزائريين الذين صودرت أراضيهم وهجروا من بلادهم وحرموا من ثقافتهم.

نتج عن هذه السياسة الإضطهادية استبعاد الجزائريين وتفكيك بنيتهم الاجتماعية، حيث اندثرت الطبقة الأرستقراطية السياسية والدينية التي كانت تقود المجتمع، نتج عن اختفاء هذه الأخيرة وانكسارها وعجز في الصمود أمام ضربات الاستعمار، وبفقدان الشعب لقيادته التقليدية نجده يضيع في أحضان البؤس والفقر، وتدهورت أوضاعه الثقافية وانتشر الجهل في كافة أوساطه الاجتماعية وعم فيه الانحطاط والتدهور بابتعاده عن واقعه التاريخي والاجتماعي، كل هذه العوامل التي هددت تراث المسلمين الوطني وانتمائهم القومي وبنيتهم الاجتماعية والاقتصادية، ولدت أوضاعا دينية وثقافية وسياسية سيئة داخل المجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين في المجال الديني والثقافي ركزت فرنسا على محاربة الدين الإسلامي خشية التمسك به كعائق أمام مطامعها الاستعمارية الاستيطانية، كما كانت تقاف من استحالة تعليماته، ودروسه ووعظاته إلى الإيمان الذي يملئ نفوس الأفراد والجماعات فتهدد كيان الجزائر[1].

يتضح مما سبق أن السياسة التي طبقها الاستعمار الفرنسي في الجزائر بصفة عامة والقطاع الوهراني بصفة خاصة، كانت ترمي إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في القضاء على السكان الأصليين وتفكيك بنيتهم الاجتماعية وطمس هويهم ومعالم شخصيتهم الوطنية، وهذا ما كان له انعكاسات وخيمة أثرت على الطبقة الأرستقراطية.

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص17- 18.

الفصل الثالث

انعكاسات السياسة الاستعمارية على العائلات الأرستقراطية وردود الأفعال منها

المبحث الأول: الناحية الاقتصادية

المبحث الثاني: الجانب الاجتماعي والثقافي

المبحث الثالث: ردود الأفعال منها

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الاستعمارية على العائلات الأرستقراطية وردود الأفعال منها

طبقت فرنسا سياسة استعمارية وحشية على الجزائريين ترتب عنها انعكاسات وخيمة، كانت أكثر سلبية من الأهداف التي صدرت من أجلها، رغم صمود المجتمع الجزائري أمام هذه السياسة إلا أنه نجده قد تضرر في اقتصاده وحياته المعيشية وتحطمت بنيته الاجتماعية والثقافية، بعدما تمكنت الإدارة الاستعمارية من فرض تشريعات تعسفية مست جميع جوانب الحياة، عملت تلك السياسة على إحداث فوضى داخل هذا المجتمع المسلم.

المبحث الأول: الناحية الاقتصادية

على ضوء ما سبق وما تفرزه تداعيات الاستقراء والتحليل ينطلق البحث لتحديد انعكاسات السياسة الاقتصادية المطبقة على المجتمع الجزائري والتي يمكن معالجتها من خلال:

أولا: مصادرة أراضي الجزائريين وتفقيرهم

عملت القوانين العقارية على زعزعة حياة الجزائريين نتج عنها أثار وخيمة، أدت إلى تفكيك النسيج الاجتماعي القبلي، حاول الأوربيون النفاذ إلى عمق أراضي الجزائريين من خلال عملية الاستيطان، رغم محاولة بعض المسؤولين الفرنسيين بالجزائر اعتبار هذه العملية قانونية، وليست اغتصابا لأنها تهدف في نهاية الأمر إلى المصلحة العامة في نظرهم ولكنها تخدم الاستيطان الاستعماري والتوسع في نظرنا من خلال استيلاء الإدارة الاستعمارية على ملايين هكتارات الجزائريين بتأثير من قوانين العقارية السابقة الذكر وتدعيم تطبيقها عليهم بتشريعات أخرى قضائية لتكتمل عملية المصادرة الشاملة التي ترتب عنها انعكاسات سليبة على الجزائريين.[1]

كان مخطط مصادرة الأراضي وأملاك الجزائريين مسعى عاما وشاملا في تكريس وتعزيز مبادئ السياسة الاستعمارية، يمكن استقراء ولمس ذلك من خلال الأرشيف الرسمي الذي اشتمل على مدونات التشريع الإداري والاقتصادي والاجتماعي يكفي دليل على ذلك من خلال عرض عينات من القرارات التي أصدرتها الإدارة الفرنسية في شان انتزاع الأراضي ومصادرتها والتي أثرت بشكل واضح على العائلات الأرستقراطية.[2]

[1]- مجاود محمد، أبعاد وأثار الاختراق الاستعماري الفرنسي في منطقة سيدي بلعباس، المجلة التاريخية لجامعة سيدي بلعباس، 2005، ص ص10- 19 .

[2] Violette Maurice, l'Algérie vivra t'Elle , paris, Elixe Alcane 1931,p87.

سعت الإدارة الاستعمارية جاهدة إلى تطبيق العديد من القوانين العقارية التعسفية والتي اشرنا إليها سابقا لكن في هذا السياق سنذكر أهمها والتي انعكست بشكل كبير على العائلات الأرستقراطية وأدت إلى تفككها، وهي القرار المشيخي الصادر في أفريل 1863م الذي كان يهدف إلى حصر القبائل الجزائرية في مناطق معينة التي أصبحت تعرف فيما بعد بالدواوير.[1]

كان له تأثيرا ثنائيا يتمثل الأول في القضاء على الحقوق المكتسبة سابقا بإعادة توزيع الأراضي من جديد بين الدوار والبلدية والدولة، والثاني يتمثل في محاولة إيجاد آلية عرض جميع أراضي الجزائريين المتبقية في السوق الفرنسية للعقار.[2]

قامت الإدارة الاستعمارية لتحقيق هذا الغرض بعملية مسح للأراضي شملت معظم القبائل الجزائرية التي قدرتب659 قبيلة ما بين 1865و1869م.[3]

كان الهدف من العملية هو إحصاء الأراضي لتسهيل عملية مصادرتها، وفي هذا الصدد يقدم لنا الباحث "**بيرمهوف Pyrimhoff** " إحصائيات معتبرة عن المصادرات التي تمت بالقطاع الوهراني، كانت العينة بقبيلتي أولاد إبراهيم والعمارنة بالقرب من سيدي بلعباس لتكوين مركز استعماري "ببوخفنيس"، وشملت المصادرة مناطق عديدة التي تقلصت أراضيها من 6847 هكتار إلى 2500 هكتار وغيرها من المناطق.[4]

أما القانون العقاري ل 29 جويلية 1873م جاء ليتمم عملية فرنسة أراضي الجزائريين، أو ما يعرف بقانون **"وارني Warnier"** الذي كان يهدف إلى الاستيلاء على الأراضي وإضعاف الجزائريين وإحكام السيطرة عليهم.[5]

طبق هذا المرسوم على أوسع نطاق في القطاع الوهراني حيث اعتبر حاكم عمالة وهران أنذك في أحد تقاريره سنة 1880، أن نجاح تطبيق قرار" وارني" في القطاع الوهراني فاق التوقعات المنتظرة.[6]

نستخلص مما سبق بأن هذا القانون حاول إدماج أراضي الجزائريين في نظام الملكية الفردية، وتجزئتها بين الأفراد، واصل قانون سيناتوس كونسيلت النفاذ إلى أراضي العرش وذلك عرضها في المزاد العلني وبالتالي حجز الأراضي وبيعها للمستوطنين بأثمان زهيدة كان الهدف واضحا بالاستيلاء على الأراضي

[1]- بليل محمد، المرجع السابق، ص171.

[2]- نفسه، ص173.

[3] - Djilali Sarri, Le Désastre Démographique ,SNED, Alger 1982, p 249 .

[4]-Pyrimhoff , Des résultats de la Colonisation 1871- 1895, T1,Alger imprimerie toret, 1906,p 183 .

[5]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص ص 166-167.

[6]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 52.

التي لم تشملها القوانين السابقة، فمثلا في القطاع الوهراني تم إحصاء 31 قبيلة في منطقتي مستغانم ووهران إلى غاية 1899م في مساحة قدرت ب 3.745,733 هكتار، تم توزيعها على المجموعات الخمسة: هي أملاك الدولة، أملاك البلدية، الأملاك الخاصة والأملاك الجماعية والأملاك العمومية [1]، أثر هذا القانون سلبا على العائلات الأرستقراطية بانتزاع أراضيهم وهي أعز ما يملكون، لذلك اتخذت منه الإدارة الاستعمارية أداة فعالة لمصادرة الأراضي وجعلها قابلة للتبادل، كما استخدمت الإدارة الاستعمارية في خضم تطبيقها للقوانين السابقة الذكر، عدة أساليب وحيل قانونية للاستيلاء على الأراضي الزراعية، وتغيير البينة الاجتماعية والاقتصادية السائدة آنذاك في الجزائر وبناء علاقات جديدة .[2]

استفاد المستوطنون من نتائج تطبيق القوانين العقارية التي سمحت لهم بالاستلاء على أراضي جديدة بمنطقة القطاع الوهراني، وذلك بازدهار زراعتهم خاصة الكروم والخضر والحبوب والأشجار المثمرة وبناء المراكز الاستيطانية .[3]

أصبحت التجاوزات ملحوظة في مصادرة جميع الأراضي المحيطة بالغابات بالإضافة إلى الأراضي غير المستغلة التي يوجد بها الأحراش والأشواك، ولهذا الغرض استغلت الإدارة الاستعمارية والمستوطنين عدة حجج للسعي إلى إصدار قانون خاص بالغابات في17 جويلية 1874م، وآخر سنة 1903م، لتوضيح الإجراءات التي يتم فيها مصادرة أراضي الغابات وفرض عقوبات جماعية لمخالفين لمواد هذا القانون.[4]

حسب العديد من المصادر لقد تمت مصادرة أكثر من 244.564 هكتار بالقطاع الوهران التي كانت عبارة عن أشجار، وإخضاع 589.273 هكتار لأملاك الدولة وإجبار سكان دوائر عمالة وهران على ما يلي:

- منع استخدام الغابات للأغراض المعيشية للجزائريين.

- منع الرعي وفرض الغرامات المالية على الجزائريين .[5]

- افتعال الحرائق وإقامة حضر التجول لإبعاد القبائل عن الغابات.

- تدخل القضاء الفرنسي ومحاكمة الجزائريين بأحكام غير شرعية.[6]

---

[1] - شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 740.

[2] - العياشي عنصر، الاستعمار والتكوين الطبقي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، 1996، ص ص161-188.

[3]- بليل محمد، المرجع السابق، ص181.

[4]- نفسه، ص184.

[5]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، المطبوعات الجامعية، 1995، ص 145.

[6] - عمار هلال ، المرجع السابق، ص146.

ذلك كله للضغط عليهم بهدف التخلي عن أراضيهم الغابية، فمثلا الغرامات التي دفعتها الدواوير للبلدية المختلطة "عمي موسى" بغليزان قدرت 84.641 فرنك فرنسي .

فمن جهة أي نشاط تمارسه القبيلة كقطع الحطب وفلاحة القطع الزراعية الموجودة على حافة الغابات أو رعي المواشي داخلها يعتبر جريمة في حق حماية الغابة، يفرض على مرتكبها غرامة تتراوح ما بين 50 و200 فرنك[1]، كما كانت الإدارة الفرنسية تفرض غرامات جماعية ضد القبيلة الواحدة.

الجدول رقم 11: يوضح تزايد عدد الجنح المتعلقة بالغابات ضد مرتكبيها وتغريمهم مع بداية القرن العشرين على مستوى القطاع الوهراني 1914[2].

السنوات	عدد المخالفات	العقوبات بالفرنك الفرنسي
1902	2981	195.906.21 فرنك
1906	4304	183.579.22 فرنك
1907	5294	155.085.98 فرنك
1908	6144	245.574.52 فرنك
1909	5974	206.382.95 فرنك
1910	6597	226.642.62 فرنك
1911	6496	192.597.76 فرنك
1912	7044	189.173.82 فرنك
1914	9107	195.906.21 فرنك

قامت مصلحة أملاك الدولة بموجب ذلك القانون بنزع ما لا يقل عن11.654هكتار من الأراضي الغابية لعائلة" غزيل" وهي فرع من قبيلة بني سينون بمعسكر، وهو من يعادل 620هكتار من أملاكهم التي كانت تصلح لرعي قطعان ماشيتهم، ظهرت نتائج هذه الخسائر لدى تلك القبيلة من جراء الغرامات المسجلة ضدها مع نهاية 1897 م، والتي وصلت إلى 467.954.695 فرنك، وهذا ما أدى إلى نقص كبير بالنسبة لقطعانها[3].

[1]- عمار هلال ، المرجع السابق، ص147.

[2]- بلحاج محمد، المرجع السابق، ص 176.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص70.

حصلت نفس النتائج بالنسبة لعائلة «أولاد علي بن الهامل" بمعسكر سنة 1892م عندما صادرت الحكومة الفرنسية 28.548 هكتار من أراضيهم الرعوية التي تقلصت مع مرور الأيام إلى 6595 هكتار فقط، كما فقدت قبيلة أنقاد * 25.736 هكتار من أراضيها جراء قانون الغابات [1].

تضررت قبيلة بني مظهر** في سنة 1911 م بعد منعها من استغلال أراضيها الغابية حيث فقدت ثلثي ماشيتها، ونتيجة لنفس السياسة عانت قبيلة بني سعيد بمنطقة سبدوا دائرة تلمسان من جراء ذلك القانون التعسفي الذي تسبب في تفقيرهم، ودفعهم إلى النزوح المتكرر والهجرة، وفي نفس الفترة عانت مختلف القبائل الريفية عبر العمالة الوهرانية من جراء تطبيق القانون الغابي هذا، مما جعلها تدفع فواتير المخالفات المذكورة، مثل عائلات أهل الواد بكاشرو قرب سيدي قادة بمعسكر وغيرها كقبيلة تاقرنيت ضواحي بلدية سعيدة في الجنوب الغربي للعمالة[2].

أكدت الحكومة العامة في تقييمها للوضع العقاري بالنسبة لعمالة وهران 8 مارس 1901 أن معظم البلديات والدواوير هناك تعيش أزمة حقيقية[3].

ثانيا: إرهاق الجزائريين بالضرائب:

خضعت الضرائب في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، لترسانة من القوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها، رافقت التشريعات الكبرى في المجال الاقتصادي.

نجد أن المشرع الاستعماري اعتمد على القوانين الإسلامية السابقة بخصوص موضوع الضرائب، التي كان لا يزال بموجبها يقوم بجباية الضرائب العينية وبعد تثبيت أقدام الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تم إصدار مرسوم 17 جانفي 1845م بدفع الضريبة نقدا، التي شملت جميع مناطق الجزائر بما فيها القطاع الوهراني.[4]

إن مختلف الدراسات الخاصة بالضرائب المفروضة على الجزائريين أجمعت على مدى تأثيرها المباشر على الفرد والمجتمع معا في الجزائر، لما حملته من إجراءات صارمة في دفع المستحقات وتوفير

---

*- أهل أنقاد هم عرب أصولهم من قبيلة معقل العربية الهاشمية ،استقروا سنة 1358م جنوب مدينة تلمسان ، للمزيد أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج1،ص364.

[1]-بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص71.

**- قبيلة عربية من قبائل الغرب الجزائري تشتهر بالجود والكرم والشجاعة مقرها مابين تلمسان وسيدي بلعباس، للمزيد جلال الدين السيوطي، لب اللباب في تحرير الأنساب، تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة المثنى، بغداد ، 1964،ص294.

[2] -Paul Azan, La Fondation des villes d'Oranie , 1947, p 870.

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 200.

[4]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، الجزائر، ص 205.

الوسائل المختلفة للمحكمة في التحصيل الضريبي الذي ارتبط بالتشريعات المختلفة، خاصة قانون "الأنديجينا" الذي حمل في العديد من مواده إلزام السكان الجزائريين بذلك .

كان الحاكم العام نفسه يشرف على هذه العملية بإرساله أمرية لوالي عمالة وهران بتاريخ 28 جوان 1882م، يكلفه بإلزام الجميع بالضرائب العربية ردا على اقتراحات بعض النواب الذين طالبوا بإمكانية تأخيرها، بسبب ضعف الإنتاج، و من ناحية أخرى إن السيطرة الاستعمارية ستركز على النظام الضرائبي ضد الجزائريين منذ 1830م، فعلى مستوى القطاع الوهراني، قدر المعدل السنوي لحجم الضرائب العربية بين 1880- 1899م، بحوالي 3.431.291فرنك فرنسي (1.809.844 بالنسبة للعشور و1.621.447 بالنسبة للزكاة) مع إضافة ضرائب أخرى قدر حجمها السنوي ب768.536 فرنك.[1]

الجدول رقم 12: يبين الإحصائيات العامة للجزائر الرسمية لتطور الضرائب العربية في القطاع الوهراني بين 1895- 1905م.[2]

السنوات	زكاة	عشور	مجموع الضرائب
1895	1.507.503	1.833.990	3.341.493
1898	1.495.113	1.848.744	3.343.857
1900	1.436.752	2.192.821	3.629.573
1902	1.727.248	2.035.804	3.763.217
1903	1.904.126	1.675.839	3.580.129
1904	1.676.910	2.502.072	4.178.982
1905	1.601.483	1.584.890	3.186.373

أصبحت هذه الضرائب عموما تؤمن مداخيل الاستعمار الاستيطاني التي تضمن خدمتها للمعمرين إذا أنها ظلت مرهقة للفلاحين الجزائريين، وكان من الأفضل تخفيفها عنهم في بعض الظروف بدلا من زيادتها.[3]

مما لا شك فيه أن الجزائريين اشتكوا من هذا النظام القمعي الذي سلط عليهم خاصة سكان الأرياف، الذين أصبحوا يعانون الفقر بسبب دفع الضرائب، والتعرض للغرامات الجماعية أحيانا والسجن أحيانا أخرى.

يتضح مما سبق أن تلك الضرائب كانت لها انعكاسات سلبية على الجزائريين والفلاح بشكل كبير، لأنه كان يدفع الكثير عن محصول الأرض التي يملكها وقطعان الحيوانات التي كانت مصدر رزقه.

[1] -AOM, Carton 10H61,Rapports Questions Économiques Administrative, Commerciale, 13/02/1847.

[2]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 213.

[3]- نفسه، ص214 .

كانت الأرض هي الثروة الحقيقية للجزائريين سواء كانت في ملكية الفرد أو القبيلة أو الأوقاف أو الدولة، هي مصدر العيش والاستقرار وهي فوق ذلك رمز الكرامة الوطنية التي يعتز بها كل مواطن، والاحتلال الفرنسي كان احتلالا عسكريا واستيطانيا وثقافيا، لذلك العلاقة بين الجزائريين والفرنسيين لم تكن مجرد سلب السيادة وإسقاط نظام الحكم وإنما علاقة طرد اقتصادي وإحلال عناصر أجنبية محل السكان الأصليين، لقد اعتبرت الدولة الفرنسية نفسها وارثة لأراضي الجزائريين ، وبما أن الجزائريون لا يمتلكون عقودا تثبت وضعية الأراضي التي يمتلكونها كانت الفرص مفتوحة أمام الفرنسيين للاستلاء عليها.[1]

طرحت مسألة الأراضي إلى غاية الفترة الأخيرة من الاستعمار مشاكل كبيرة وخطيرة بالنسبة للمجتمع الجزائري، إن انتزاع الأراضي للفلاحين يعد صميم المأساة الاستعمارية التي تسببت في ضياع أكثر من مليونين من الهكتارات من الأراضي الواقع أغلبها في أحسن الأماكن، وقد أخذت السلطة الاستعمارية هذه الأراضي باللجوء إلى وسائل استثنائية، كما أن الأمر لم يعد يتعلق بالأراضي التابعة للدولة فحسب بل بأراضي عمومية خاصة بأملاك العائلات الأرستقراطية التي لم تسلم من قوانين المصادرة.[2]

عملت فرنسا على انتزاع الملكيات العقارية بتحديد أراضي القبائل الكبرى وهذا ما كان له عواقب وخيمة الهدف منها واضح وهو تفكيك بنية المجتمع الجزائري، فهناك من أجبروا على الخروج من أراضيهم والإقامة في الجبال، وهذا ما أدى بالعديد من العائلات الأرستقراطية إلى التفكك والاندثار والفقر المتزايد.[3]

يؤكد لنا الباحث **"هنري كلود Henry Claude"**هذه النتائج المترتبة عن السياسة الاستعمارية في هذا المجال، عندما أشار بأن سياسة تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري نجم عنها أن أصبح سكان الأرياف مجرد خماسين*، مما تسبب في تفكيك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي في المناطق الريفية.[4]

ومن ثم يكون الاستعمار الفرنسي من منظور السياسة الاستيطانية الاقتصادية، قد أحدث قطيعة في تطور المجتمع الجزائري ونظام الأراضي والمعاملات والمبادلات في أشكالها التجارية، التي أصبحت

[1]- عباس نسيمة، المرجع السابق، ص 82.

[2] - ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص80.

[3] - عبد اللطيف ابن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص84.

[*]- **الخماس:** هو العنصر الأساسي في الفلاحة وهو يعمل عند الفلاحين الكبار الجزائريين، أو الكولون بخمس المحصول. أبو القاسم سعد الله المرجع السابق، ص214.

[4] - هنري كلود وآخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي،ترجمة: محمد جيلاني، دار المعارف، مصر، ص99.

تخضع لآليات ومبادئ وقيم رأسمالية قائمة على المنافسة والمضاربة والنهب وما إلى ذلك من الأخلاقيات التي فرضتها السياسة الاستعمارية.[1]

يجب الإشارة إلى أنه بعد ما استولى الفرنسيون بالوسائل القهرية على أخصب الأراضي في الجزائر عموما والقطاع الوهراني خاصة، تسبب ذلك في إحداث شرخ اجتماعي واقتصادي كبير تمثل في تفقير المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته الاجتماعية بتحطيم العائلات الأرستقراطية واندثارها، وظهرت مكانها طبقة جديدة موالية لفرنسا عرفت ببرجوازية المدن .

فرضت هذه السياسة الاستعمارية على الجزائريين تقسيم أراضيهم وهذا لتحقيق هدفين أساسيين:

1/ إضعاف الروح الجماعية بين الجزائريين وهذا تحت غطاء أن توزيع الأراضي يعتبر خير وسيلة للقضاء على وحدة القبيلة .

2/ القضاء على الملكية الجماعية والعائلات الكبيرة ذات النفوذ والحد من سيطرتها ونفوذها الاجتماعي والحضاري والتاريخي.[2]

خلاصة القول ان تلك القوانين في مجملها كانت عبأ على المجتمع الجزائري باستنزاف ثرواته وسلب أراضيه، وتفكيك بنيته الاجتماعية والحضارية.

[1] - عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص 87.

[2] - ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 81.

المبحث الثاني: الجانب الاجتماعي والثقافي

أولا: الاجتماعي

1- تفقير المجتمع الجزائري وبداية التمايز الطبقي:

نجحت التشريعات المختلفة والقوانين الصادرة التي فرضت على الجزائريين في إلحاق الضرر بهم، حيث صودرت أراضيهم وطردوا من مناطق استقرارهم،[1] وفرضت عليهم ضرائب أثقلت كاهلهم، بهدف السعي إلى تكوين طبقة فقيرة من الجزائريين تساهم بجهدها في تطوير الاقتصاد الفرنسي تعمل عند المستوطنين بأثمان زهيدة، وفي بعض الأحيان كان المعمرون يفضلون توظيف الأجانب بدل السكان الأصلين، مثلا بمقاطعة سيدي بلعباس جلب المستوطنون اليد العاملة الأجنبية الإسبانية بدلا من الفلاحين الأهالي الذين انتزعت منهم أراضيهم.[2]

لم يستطع المجتمع الجزائري في الريف والمدينة من الصمود كثيرا أمام هذه السياسة التمييزية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية، فمثلا في نهاية القرن التاسع عشر تحول معظم ملاك الأراضي إلى عمال يوميين في مزارع الكولون.[3]

ترتب عن تطبيق القوانين الخاصة بالجزائريين في مختلف الميادين تراجع قوة المجتمع الجزائري، الذي أصبح يعيش ظروفا صعبة ومعاناة حقيقية بعدما كان منسجما يعيش في قبيلته ويتعاون مع بعضه، أصبح مفكك اجتماعيا بعد القضاء على قياداته الكبرى التي كانت تقوده وتدافع عنه[4].

تتضح الصورة أمامنا لكون هذه التشريعات أوجدت ثلاث طبقات اجتماعية هي طبقة الأوربيين المستوطنين الغنية، وطبقة فقيرة من الجزائريين تشكل أغلبية المجتمع الجزائري، وطبقة صغيرة من الملاك العقاريين من الجزائريين الذين ربطوا علاقات مع الإدارة الاستعمارية من خلال التعامل مع تشريعاتها وقبول التكيف مع المنظومة الرأسمالية[5].

عملت الإدارة الاستعمارية بهدف التضييق على المجتمع الجزائري والقضاء على تماسكه الاجتماعي على تأسيس طبقات موالية لها، كالطبقة الأرستقراطية التي أصبحت مكلفة بخدمتها كجمع الضرائب وتنفيذ التشريعيات التأديبية وأصبح لها قيادات من الباشوات والآغاوات، الذين عان الفلاحون

---

[1]- عميراوي احميدة، المرجع السابق، ص 89.

[2]- Benachnhou Abdellatif, formation du développement en Algérie 1830- 1962, OPU.Alger, 1976, p69.

[3]- محمد مجاود، المرجع السابق، ص19.

[4]- نفسه، ص21.

[5]- بليل محمد، المرجع السابق، ص189.

الجزائريون كثيرا من تصرفاتهم، فهذه التصرفات أحدثت هزات عنيفة بالمجتمع الجزائري أدت إلى تفكيكه وبروز اضطرابات اقتصادية واجتماعية بداخله.

2-زوال الأرستقراطية التقليدية وفقدان مكانتها

اختفت الأرستقراطية المحلية في الجزائر على يد الاحتلال الفرنسي خلال القرن التاسع عشر خاصة بعد سنة1863م، فالكيفية التي اندثرت بها الأرستقراطية الجزائرية يمكن إرجاعها بالدرجة الأولى إلى السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر منذ بداية الاحتلال[1].

في ظل القوانين الاستثنائية المسلطة ضد الجزائريين وداخل الإطار الاستيطاني الاستعماري، عانى السكان الأصليون وخصوصا الطبقة الأرستقراطية الريفية من جراء تطبيق هذه القوانين .

و تشير الكتابات التاريخية حول المجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر، إلى أن القيادات التقليدية والعائلات الأرستقراطية الكبرى حافظت في غالبيتها على مكانتها قبل أن تتأثر لاحقا بقانون السيناتوس كوسيلة، الذي أدى إلى تفكيك العروش والاتحادات القبلية القوية التي صمدت ضد الاحتلال الفرنسي من خلال انتفاضاتها.[2]

إن حتمية التطور التاريخي بالنسبة للمجتمع الجزائري هذا الذي خضع للقرارات الاستعمارية، أكدت تقلص دور القيادات التقليدية والعائلات الأرستقراطية، التي فقدت الكثير من حقوقها المادية والمعنوية كالأراضي والمناصب التي كانت تشغلها ، فانهيار العائلات الأرستقراطية أدى إلى تغيير سلبي عميق في التنظيم الاجتماعي، الذي إذ ما كاد يمر جيل واحد حتى أصبحت معظم تلك العائلات طبقة كادحة، تنتظر فرصة الاندفاع في حضارة غربية تلفظهم وفي طبقات تعتبرهم دون الطبقات[3].

تتضح لنا أيضا نتائج هذا التغيير التاريخي والاقتصادي والاجتماعي خلال نهاية القرن التاسع عشر، لدى العائلات الأرستقراطية التي أصبحت تفتقد إلى بعض مقوماتها المادية وإلى دورها الأساسي، الأمر الذي حد من تطورها وأدى إلى افتقار بعضها واندثار بعضها الآخر كليا، مما جعل رجالات الاحتلال ينذرون بخطر زوال هذه الطبقة المسيرة للمجتمع الجزائري، التي تعتبر بمثابة وسيط أساسي لدى الإدارة الاستعمارية الفرنسية[4].

---

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص215.

[2]- نفسه، ص215.

[3]- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة نقدية فلسفية واجتماعية والواقع المجتمع دراسة نقدية، فلسفية واجتماعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1899، ص375. أيضا أندري نوشي، الجزائر ماضي وحاضر، باريس، 1960، ص ص371- 375.

[4]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص215.

تقدم بعض الدراسات المعاصرة تقديرات هامة عن العائلات الأرستقراطية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فاحتملت تلك الدراسات أن عددها تباين من 4000 إلى 5000 عائلة عبر مناطق الجزائر كلها، وهي العائلات التي حافظت على تمثيلها مع بداية 1900م سواء داخل الإدارة الفرنسية أو المجالس التمثيلية من مجالس عامة ومفوضيات مالية وبلدية.

أفرزت هذه التحقيقات معلومات ومعطيات اجتماعية وتاريخية عن تلك الطبقة على أنها كانت تصنف إلى ثلاث أصناف، الأول رجال الدين وشيوخ الزوايا، الثاني تمثل في الأعيان والنبلاء، وفئة ثالثة تمثلت في أعوان الإدارة والنواب الجزائريين وأعيانهم.

اهم العائلات الأرستقراطية التي نال منها الفقر في القطاع الوهراني عائلة "بوراس" قائد دوار عين تموشنت وعائلة "أولاد الزاير "وعائلة "أولاد الزين" ، وهم أهم الفروع الرئيسية في الاتحاد القبلي لبني عامر* وهي العائلة التي اشتهرت بثرائها، وملكيتها الحيازات والأراضي الشاسعة والثروات الحيوانية المعتبرة، كما تشير الإحصائيات الإدارية سنة1910م إلى تآكل ثروة القايد "رحو "وهو من الأرستقراطية العسكرية لدى "دواير"، وإلى حالة البؤس التي آلت إليها كل من عائلة "بومدين" وعائلة أولاد "سيدي لعريبي" بفقدانها كل نفوذها داخل منطقة القطاع الوهراني.

على مستوى إقليم تلمسان مثلا لوحظ تقلص دور عائلة "أولاد ملوك" المشهورة بأدوارها العديدة في القرن الماضي التاسع عشر، بتصديها ومحاربتها لقبائل بني زناسن** بعمالة وجدة شرق المغرب، وهي العائلة التي قدمت خمسة قياد للإدارة الفرنسية ثلاثة منهم لبني وسين وهم محمد بن عبد الرحمن ولد الصايم ومحمد ولد سليمان وابن شادلي ولد محمد، وبتبعثر ثروة هذه العائلة بين أفرادها إضافة إلى مشاكلها الداخلية، وفقدانها لثروتها المتمثلة في الأراضي انتقلت منها القيادة لصالح عائلة ارستقراطية أخرى وهي عائلة "أولاد قدور" بنفس المنطقة[1].

أما في جنوب القطاع الوهراني نجد عائلة "بني حمزة بوبكر"، تعاني من الصعوبات الاقتصادية والديون المترتبة عليها مع نهاية القرن التاسع عشر 1895م وبداية القرن العشرين[2].

---

*- يعود نسبها إلى عامر بن صعصعة بن معاوية من صلب سيدنا اسماعيل عليه السلام، تمركزت في كل من تسالة"سيدي بلعباس" وملاتة "عين تموشنت" والمناطق الجنوبية المطلة على وهران، للمزيد أنظر: أبي عبيد البكري، المصدر السابق،ص221.

**- هي قبيلة أمازيغية تقع شمال شرق المغرب يذكر ابن خلدون أن بني زناسن أهل الجبل المطل على وجدة، هذا الجبل الذي يقع على بعد خمسين ميلا غربي تلمسان ، عبد الرحمن ا بن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، المجلد 6،دار الفكر، 2006، ص207.

[1]-ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص216.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص420.

إلا أن نتائج تحقيق 1900- 1910م، أكدت من جهة ثانية ثبات ذلك الإطار التقليدي بمحافظة العديد من العائلات على نفوذها وقوتها المادية، ومكانتها الاجتماعية برقيها وارتقائها الإداري والوظيفي مع بداية سنة1900م، وهو الأمر الذي مكنها من الحفاظ على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وأن تتطور مستقبلا، لتشكل قسما مهما من الأرستقراطية الجزائرية أو البرجوازية الحضرية فيما بعد، حيث استطاع البعض منها أن يلعب دورا سياسيا مهما باحتلاله وظائف إدارية ومراكز نيابية مختلفة على المستوى البلدي أو المجلس العام أو المفوضيات المالية خلال العقود المقبلة[1].

كان للسياسة الاستعمارية نتائج وانعكاسات وخيمة على العائلات الأرستقراطية حيث أفقرتها من محتواها فاندثر بعضها وبقي القليل منها فاقدا لمكانته نتيجة الفقر الذي مسه، وضح "**أغسطين بيرك Augustin Berque**" الذي كان احد الموظفين الكبار في الإدارة الاستعمارية من خلال كتاباته عن الحالة التي وصلت إليها هذه العائلات ما يلي: " أتيح لي خلال المدة التي قضيتها في عمالة وهران ربع قرن، أن أطلع على عريضة تقدم بها بعض الأعيان من العائلات المشهورة في القرن التاسع عشر، يطالبون فيها بالمعونة العاجلة، وقد كتب بأسلوب يدل على الفقر الذي أجبرهم على الذل، وأنا أستطيع أن أؤكد، أنه لم يبق في المدن الجزائرية من إحفاد العائلات المشهورة سوى القليل"[2].

فالانطباع العام الذي يتبادر إلى الذهن بعد الاطلاع على البطاقات الشخصية والملاحظات التي تتضمنها هو الانحطاط العام الذي أصاب كبرى العائلات الأرستقراطية التي تنتمي إلى الأصول النبيلة[3]، وإذا استثنينا العائلات الكبيرة في الجنوب والتي احتفظت بنصيب كبير من نفوذها فإنه لم يعد في وسع الإدارة أن تتعرف من جديد على فئة الاجتماعية كانت تدعى" الأجواد او الشرفاء" وهي التي تؤسس نفوذها على ثروة عقارية هامة. هذا مع الإشارة إلى أنه لن يسمح لنا بالاطلاع على الملفات التي تحتوي معلومات تتعلق بعائلات لا تزال تتمتع بالنفوذ القديم مما يدعو إلى التقليل من قيمته الملاحظة السالفة.

ولابد من الإشارة إلى العدد المعتبر من العائلات الشريفة التي قيل لنا في جمل مقتضبة إن ثروتها قد فقدت أو إنها صارت محرومة تماما من مصادر العيش، مثل عائلة أولاد ملوك" الشهيرة في منطقة تلمسان والتي استعان الأتراك بخدمتها ثم الأمير عبد القادر من بعدهم، وحين انضمامها إلى فرنسا مدت الحكومة بخمسة قياد تقلص نفوذ العائلة في سنة 1900م وبقي في حدود دوار بني واسين(بتلمسان)، بل صار هذا النفوذ مهددا محليا بالزوال من طرف عائلة منافسة برزت بعد أن عين احد أعضائها قائدا على

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص217.

[2]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص231.

[3]- لم تعد الحياة الريفية الأهلية توفر الشروط الكفيلة بان تديم النفوذ الأرستقراطي، لقد تقلصت حدود النفوذ الذي كانت تتمتع به العائلات الكبيرة سابقا" المزيد، شارل روربير أجيرون، الجزائريون المسلون وفرنسا، المرجع السابق، ص340.

الدوار، والسبب الرئيسي الذي أدى إلى هذا التقلص هو الإفلاس التام للعائلة، منذ أن أقبل القائد محمد ولد سليمان خاصة بعد فقدانه جميع أراضيه.

كما شهدت مدينة ندرومة المتاعب التي حلت بعائلة «بن رحال"، كان رحال بومدين الابن الأكبر لسي حمزة آغا على منطقة ترارة الواقعة شمال غرب تلمسان، وكان لا يزال وقتها يشغل منصب قاضي المدينة، إلا أنه لم يعد يتمتع بأي نفوذ، فهذه العائلات لم تعد تحمل من ذلك المجد سوى الحنين إلى الماض المجيد[1].

تعود أسباب هذا التردي، الذي سبق أن تعرضنا لذكره بعد سنوات 1870م إلى مختلف الإصلاحات التي شهدتها المنظومة الإدارية والقانون العقاري في القطاع الوهراني، وإلى التطور الذي شهده الاقتصاد بين سنوات 1870- 1900م، والفقر العام الذي تعرض له المجتمع المسلم، حيث لم تعد العائلات الكبيرة بعد تراجع مصادر ثرواتها، قادرة على رعاية الجموع الغفيرة الموالية التي كانت تشكل قوتها وكان نظام الأسياد يضمحل شيئا فشيئا[2].

نستنتج مما سبق أن من لم يتكيف أو يتفرنس كان أكثر عرضة لمتاعب العصر الجديد تلك فرضية هامة وجديرة بان يتأكد منها يوم تفتح أبواب الأرشيف بحرية أكثر.

نشير كذلك إلى أن العائلات الأرستقراطية التي تمكنت من المحافظة على مكانتها وهي تلك العائلات التي تأقلمت مع السياسة الاستعمارية وحرصت على تلقين مبادئ اللغة الفرنسية لأولادها، مما سهل ملائمتها مع الأوضاع المستجدة في الجزائر المستعمرة.

إن العائلات التي وفقت في الاحتفاظ بجاهها بين الأسر المنتمية إلى السلالات الشريفة أو إلى نبلاء السيف، تمكنت من ذلك بفضل تقلدها وظائف في الإدارة الفرنسية[3]، كما أنها اتخذت من وفائها لفرنسا مصدر اعتزاز، وسخرت نفسها لخدمة فرنسا مباشرة وذهبت إلى حد التفرنس التدريجي[4].

---

[1]- ، شارل روربير أجيرون، الجزائريون المسلون وفرنسا، المرجع السابق، ص341.

[2]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص233.

[3]- أكدت مصلحة شؤون الأهالي على أن العائلات الأرستقراطية الريفية التي صارت القيادات متوارثة فيها، هي التي أبقت على حالها، أنظر: شارل روبيرأجيرون، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص344.

[4]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص94.

3- نهاية الأرستقراطية الجزائرية الحقيقية وظهور أرستقراطية موالية لفرنسا:

عندماتولى "**جول كامبون Jules cambon**" * الحكم أقام سنة1891م حفلة دعا خمسة وعشرين من أعيان القطاع الوهراني الذين ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية، فلم يجد سوى ستة أفراد منهم، قد دعاه ذلك إلى الاستغراب والتساؤل، والمثل يضرب على العائلات الأرستقراطية في كامل القطر الجزائري، طلب "كامبون" بالبحث عن أسباب اختفائها والاستمرار في التقرب منها كانت النتيجة دخول الجزائر في وضع اجتماعي جديد مع بداية القرن العشرين[1]، القرن الذي انتهى فيه عهد الأرستقراطية الحقيقية التي ميزت حكم الأجواد والمخازنية** في العهد الفرنسي الأول، ولم يبقى منه سوى ذكريات وأساطير وأشباح تظهر في المناسبات في شكل برنس*** أو سيف قديم، وهم من أسماهم كامبون بالهباء الذي لا يكاد يرى.

طبقا لاقتراح كامبون تم استدعاء أعيان العائلات الأرستقراطية بباريس للمشاركة في حفل استقبال قيصر روسيا إسكندر الثالث سنة 1896م، تشير الكتابات إلى أن هؤلاء الأجواد كانوا يجملون الحفلة بديكور خاص ويضفون عليها طابعا فلكوريا، لا ندري إن كانت الإهانة في حضورهم مثل هذا الاستعراض أو هي في تجريدهم من أملاكهم وكرامتهم في بلادهم، ومن هؤلاء الستة المذكورين نقدم الذين ينتمون لأرستقراطية القطاع الوهراني وهم كالتالي:

الأخضر بن محمد: باشاغا قبيلة الأرباع****، وهو من زعماء أولاد عياد المغاوير القاطنين جهة تيارت، وقد تفرع منهم فرع أصبح حاكما على مدى أربع سنوات.

حمزة بن بوبكر: أغا جبل عمور وهو من بقايا أولاد سيد الشيخ الذين فقدوا بعد ثورات عديدة كل شيء تقريبا وهم من أعيان السيف والتصوف، كان حمزة بن بوبكر متزوجا من امرأة فرنسية.

---

* - جول كامبون، عمل في الإدارة الفرنسية خلال السبعينات من القرن التاسع عشر، وتولى الحكم بين 1891- 1897 منصب حاكم عام.أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص ص92- 93

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص95 .

** - المخازنية: هم القبائل التي كانت متحالفة مع السلطة العثمانية لتوفير الخدمات العسكرية عند الحاجة في مقابل الإعفاء من الضرائب والحصول على الإمتيازات. أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص232.

*** - هو رداء من الصوف يلبسه الموظف الرسمي، تمنحه له السلطة المخازنية وهم القبائل التي كانت متحالفة مع السلطة العثمانية لتوفير الخدمات العسكرية عند الحاجة، مقابل الاعفاء من الضرائب والحصول على الامتيازات. ابراهيم مهديد ،القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 99.

**** - هي قبيلة تتكون من أربعة فروع، أولاد زيد، أولاد صالح، الحجاج، المعامرة، وهم قبيلة كبيرة كانت تقطن مابين ولايتي الجلفة والأغواط وتصل في ترحالها إلى مشارف تيارت، للمزيد أنظر ، ابن خلدون، المصدر السابق، ص218.

ولد قاضى علي ولد سي أحمد: وهو أغا ينتمي إلى عائلة ولد قاضي المشهورة بفرندة والتي ترجع إلى قبيلتي الدواير والزمالة[*1].

وبهذا الأسلوب حاول الحاكم العام كامبون والمسؤولون الفرنسيون أن يردوا الاعتبار لمن خدموهم من الجزائريين بإخلاص لكن ما فائدة هذا الاعتبار بعد فقدان مكانتهم الاجتماعية.

اعتمدت السلطات الاستعمارية على فئة الأجواد والقيادات الحاكمة من الجزائر، بينما بين سنوات 1830- 1860م، وخاصة بعد سنة 1863م[**] أخذت تلك الفئة في الاختفاء وأخذ الفرنسيون يوظفون بدلها عناصر جديدة ضعيفة الموارد ومغمورة الحسب والنسب، أكثر ولاء للفرنسيين وأقل خطورة عليهم من الأولى، كما أن بعض المرابطين والأشراف أخذوا يتولون المناصب العليا، أصبحوا بالتدرج فئة وسيطة وحاكمة أيضا، لكن الوسطاء الجدد كانوا أقل سلطة من القيادات السابقة.

كانت السلطة في الماضي معنوية تتمثل في والنسب والشرف والشهرة، ومادية تتمثل في الأرض والثروة وصلاحية جمع الضرائب، أما السلطة الجديدة فكانت وظيفية فقط تعني تنفيذ الأوامر الصادرة إليها من السلطات الفرنسية العليا.

أطلق الفرنسيون على هذه العملية التحويلية تسمية الديمقراطية أي تطبيق المفاهيم الأوربية على الجزائر، فالمجتمع الجزائري قد مر بمرحلة الأرستقراطية العربية، إلى مرحلة البرجوازية أو محكم الوسطاء من فئات اجتماعية متواضعة أخذت تترقى في السلم إلى أن وصلت إلى درجة الاستيلاء على السلطة، ثم مرحلة الديمقراطية حيث أصبحت المناصب في نظرهم تعطى للكفاءة لا للوراثة، وأصبح المنصب نفسه وظيفيا، وذلك هو ما يسميه أوغسطين بيرك دورة التاريخ العجيبة بالنسبة للنبلاء الجزائريين، لأنه كان يرى بقاء الفئة الجديدة مرهون بفرنستها وبقدرتها على التأقلم [2].

استعمل الفرنسيون مخططات جهنمية في التعامل مع المجتمع الجزائري، جندوا أولا الأجواد وضربوا بهم المقاومة والأشراف، ثم جندوا المرابطين والمغمورين وضربوا بهم الأجواد، كما استعملوا أسلحة أخرى بإصدار القوانين التعسفية كقانون الأهالي (الأنديجيا)، فالسياسة الفرنسية هي التي فرضت على الطبقة الأرستقراطية نمط عيش مغاير أدى بها إلى الاختفاء كما ذكرنا سابقا.

---

[*] - هما قبيلتان كبيرتان من قبائل المخزن ، في ناحية وهران، اتفقتا مع فرنسا اتفاقا سنة 1835 المعروف باتفاق الكرمة وهو إسم المكان الذي تم التوقيع على الاتفاقية، وبناء عليه أصبحت الدواير والزمالة قبائل معادية للأمير عبد القادر ودخلتا تحت الحماية الفرنسية.أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء، المرجع السابق، ص113.

[1] - نفسه، ص114.

[**] - تمثل سنة 1863م تاريخ صدور مرسوم الأرض، وهو المرسوم الذي يعني نزع الملكية الجماعية وتوزيعها على الأفراد وبالتالي تفكيك العائلات والعروش الكبيرة في الجزائر. ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص48.

[2] - شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 345.

بعد أن استغلتهم فرنسا أحسن استغلال وانتهت مهمتهم في نظرها رأت من الضروري التخلص منهم وحتى من أبنائهم وأحفادهم، وبعد فوات الأوان شعروا بالندم مثلما حدث مع أحدهم أفراد العائلة الأرستقراطية بمنطقة وهران وهو "أحمد ولد قاضي"، الذي أخذ يستعيد ذكريات سنة 1883م، ويمن على الفرنسيين بما قدمه لهم بعض أفراد عائلته أمثال "مصطفى بن سماعيل" و"محمد المزاري "قائلا: "...إن الدوائر والزمالة، كانوا أول الداخلين في حكم الفرنسيين سنة 1835م خاطروا بأنفسهم حاربوا الأمير عبد القادر بعد أن كانوا من أنصاره، ها هم أولاد مصطفى بن إسماعيل أصبحوا مهملين رغم أن رأسه قد قطعت في معركة ضد الأمير وبترت ذراعه اليمنى دفاعا عن فرنسا..."، وفي السنة المذكورة جاء ولد قاضي نفسه يحتج على الفرنسيين على تغيير المعاهدات التي نصت على احترام أرضهم وأملاكهم، وكان ذلك عندما أخذ الفرنسيون يتوسعون في الحكم المدني ويستولون على الأراضي الجزائرية وإعطائها إلى مهاجري الألزاس واللورين، لكن احتجاجه كان دون جدوى لأن الفرنسيين كانوا قد حققوا هدفهم[1].

كان "أحمد ولد قاضي" من زعماء النخبة السياسية العسكرية ومن قدماء المخزن، كان واليا على فرندة بلقب أغا وهو من أحفاد الجنرال مصطفى بن إسماعيل، يعرفونه الفرنسيون جيدا لدرجة أن **"أغسطين بيرنارد Augustin Bernard** " يصفه بصاحب المكانة والحرمة، كانت له علاقات مع رجال النخبة العسكرية لذلك أرادت فرنسا الاستفادة من نفوذه، وقد دخل في صراع مع أحد المرابطين في معسكر مع قبيلة الصدامة* "الحاج البشير بن جليل"، حيث لم يستطيع هذا الشيخ مجابهة ولد قاضي فلجأ إلى أولاد سيدي الشيخ جهة البيض، وفي 1881موقعت حادثة في سيدي بلعباس تعرف بمؤامرة 1881م،التي زعم فيها الفرنسيون أن اجتماعا سريا وقع وحضره ولد قاضي في عهد قانون الأهالي الأنديجيا، الذي يحرم على الجزائريين الاجتماع بدون رخصة، فكانت نتيجة ذلك أن سجن الفرنسيون الأغا "ولد قاضي" وبعد أن خرج من سجنه كتب كتابا ينوه فيه بدور الدوائر والزمالة في خدمة الفرنسيين، ويذكر أبنائهم الذي كان واحدا منهم هو منهم الذين أصبحوا مهملين، وربما وردت عليه فكرة الكتاب وهو في السجن بعض الأنامل من الغيظ والندم[2].

شعر أبناء وأحفاد العائلات الأرستقراطية الذين تعاملوا مع فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر انهم فقدوا كل شيء تقريبا، حيث فقدوا الثروة والجاه الذي كان لأجدادهم، وفقدوا الاعتبار الذي كانوا يفتخرون به، ذلك لأن أتباعهم لم يعودوا يشعرون بالالتزام نحوهم[3].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص97.

*- هي قبيلة عربية استقرت بفرندة بتيارت لها أربعة فروع متواجدة بتيارت ومعسكر، للمزيد أنظر ابن خلدون ، المرجع السابق،ص213.

[2] -Augustin Bernard, L'Organisation Communal des Indigène de L'Algérie , libraire Emil Larose, Paris, 1918, p 341.

[3]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص100.

قامت الإدارة الفرنسية سنة1898م بإجراء إحصاء لما بقي من أشباح الأرستقراطيين، كانت البطاقة تشمل على جميع المعلومات عن حياتهم منذ سنة1860م وتشمل أيضا أملاكهم ومداخيلهم السنوية، وعلاقاتهم وأصولهم وأنسابهم وما بقي لهم من نفوذ[1].

استمرت الإدارة في توظيف بعضهم في المناطق المدنية والعسكرية رغم انتزاع السلطة الفعلية منهم، وحاول الحاكم العام كامبون أن يعيد الاستفادة منهم فمنح بعضهم ألقابا شرفية مثل الأغا الشرفي والقائد الشرفي بعد أن تقاعدوا، كما أنه أوصى الحكومة بتوجيه دعوات لهم لحضور الحفلات الرسمية في فرنسا والظهور في المناسبات لعل ذلك ينسيهم همومهم ويخفف عنهم ما هم فيه من الشعور بالغم والإهمال، ومع بداية القرن العشرين لم يبق أثر العائلات الكبيرة التي كانت تملأ الأرض دويا خلال الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر، والتي اعتمد عليها الفرنسيون في احتلال الجزائر، كما لاحظ جول كامبون على الرغم أنها كانت في الماضي من الأجواد وحتى من الأشراف[2].

يقدم لنا أبو القاسم سعد الله بعض أسماء العائلات الأرستقراطية التقليدية التي عثر عليها كل من المؤرخان "ديبون وكوبلاني" سنة 1897م في القطاع الوهراني، منها عائلة "أولاد سيدي العربي" الدينية والحربية معا وهي عائلة كانت ذات نفوذ في منطقة وادي تاغية والشلف، وعائلة «أولاد بومدين «بمنطقة وادي مينا والشلف أيضا، وعائلة سيدي العربي وعائلة أولاد الصافي الدينية ذات الأملاك الشاسعة التي كانت ذات نفوذ كبير في نواحي تيارت، وعائلة أولاد ابن عودة وهم فرع من أولاد ابن علي فرقة هامة من بني عامر الذين بايعوا الأمير عبد القادر ووقفوا معه.[3]

إن تاريخ العائلات الأرستقراطية الجزائرية في أواخر القرن التاسع عشر لجدير بالدراسة من طرف أحفاد تلك العائلات اليوم، ليتعرفوا على مصير قادة التحالف مع العدو ولمصلحة من كانت الغنيمة.

كان الحكم الفرنسي المباشر في المناطق التي كانت تحت حكم المكاتب العربية العسكرية، في يد القياد الأرستقراطيين الذين كانوا مجرد أشباح متحركة لا فعالية لهم، كانوا في الواقع يتولون نقل الأخبار بدل تولي الحكم، وبذلك ضاعت هيبتهم وأصبحوا ذلولين في أعين رعاياهم[4].

استنادا على التحقيقات التي أجريت خلال سنوات 1900- 1910م بناء على تعليمات الحاكم العام **"ليبين Lupin"** عام 1898م، عن الطبقة الأرستقراطية الجزائرية بمختلف شرائحها الإدارية والسياسية والدينية والاقتصادية من ملاك وتجار، أبرز مدى اندثار الأرستقراطية التقليدية وانعدام شروط تطورها،

[1] -Addi Houari, Op.cit, p 158.

[2]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص102.

[3]- نفسه، ص110.

[4]- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص 196.

إذا استثنيت تلك العائلات الدينية في الجنوب الوهراني فإن أرشيف الملفات الإدارية لا يشير إلى ثراء وغنى هذه الفئة التي فقدت أملاكها ومكانتها، إلا أن بعض العائلات الكبيرة الانتهازية استطاعت أن تحافظ على نفوذها وقوتها المادية بتأقلمها مع تغيير الأوضاع والظروف الاقتصادية كما حافظت بعض العائلات الشريفة على دورها الديني المنوط بها.

إن هذه التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري مع نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين، تمخض عنها ولادة طبقة برجوازية ريفية جديدة، كواقع اجتماعي مهم استطاعت من خلاله أن تستعيد قسما هاما من ممتلكاتها ومكانتها في أوساط المجتمع الجزائري كله.

تمثلت برجوازية المدن في بروز وتطور نواة طبقة مالكة في المدن المتوسطة والكبرى كوهران وتلمسان ومستغانم، والتي تتمثل في أولئك المثقفين الجزائريين من أساتذة ونواب وإداريين وهي شريحة متميزة من ناحية ثرائها وملكيتها ونمط نشاطها الاجتماعي والسياسي، لعبت دور هام طيلة العقود الممتدة من 1900 إلى 1920[1].

يتضح مما سبق ذكره أن العائلات الأرستقراطية تأثرت بشكل مباشر بعد الاحتلال فتغيرت أصولها وعم الانقسام أوساطها، فمثلا بعد الاحتلال وإعلان المقاومة في العمالة بقيادة الأمير عبد القادر، أخضع عدة مناطق لنفوذه وساوى بين جميع أفراد المجتمع، وهذا ما لم تقبله بعض القبائل مثل قبائل المخزن التي لم تتأقلم مع الوضع الجديد، فلم يقبلوا الوضع الذي أصبحوا عليه، فعرضوا خدماتهم على الإدارة الفرنسية التي قبلت عروضهم، وساهموا في تقديم المساعدة لفرنسا ضد المقاومة خاصة وأنها كانت تحاول في المرحلة الأولى من الاحتلال إخضاع كل القبائل الجزائرية[2].

إلى جانب الانقسام الداخلي الذي أصاب القبائل كانت فرنسا حريصة على تحطيمها وذلك بالقضاء على مركز قوتها والذي حددته بالجانب المادي، ولهذا نجدها قد ركزت على تفكيك هياكلها الاجتماعية، خاصة القبائل التي كانت في الريف والتي كانت تستمد قوتها من ممتلكاتها وأراضيها وعقاراتها، وثرواتها الحيوانية، فتبنى فرنسا المشروع الاستيطاني كان مدروسا، لأنه كان يهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، وبالتالي تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم، وفي نفس الوقت إحداث شرخ عميق في المجتمع الريفي والبدوي الذي كانت تعتبره خصما قويا لها[3].

---

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص95.

[2]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص62.

[3]- بختاوي خديجة، إصلاحات 1919 وآثارها السياسية والاقتصادية في عمالة وهران 1925- 1929- رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة وهران، 2001- 2002- ص164.

فقدت العديد من الأسر الأرستقراطية مكانتها حسب التحقيق الذي قامت به المصالح الفرنسية حول النبلاء في سنة 1910م، الذي بين أن معظم القبائل فقدت ممتلكاتها من أراضي وعقارات وأموال، فالقايد "بوراس" مثلا من عين تيموشنت والقايد "بن قانة" والقايد "محمد الصغير" كانوا من أعيان الأرستقراطية، أصبح أحفادهم مجرد أعوان يعملون لحساب الإدارة الفرنسية[1]، نتيجة فقدان الطبقة الأرستقراطية لمكانتها وتراجع دورها الأساسي الذي كانت تقوم به بفقدانها إمتيازاتها ، خاصة بعد مصادرة فرنسا لأملاكها وأراضيها، وبالتالي تراجع دورها الاجتماعي.

هذا ما جعل بعض العائلات مثل عائلة العربي بمنطقة مينا وعائلة "صحراوي" بمستغانم ونفس الشيء بالنسبة لعائلة "بن الحبيب" و "بن حواء" وعائلة "بن شيحا" بعين تيموشنت وعائلة "بوعناني" بسعيدة وعائلة أولاد "قاضي «بوهران التي تنحدر من أسرة مصطفى بن إسماعيل زعيم الدوائر وعائلة "بن الحاج جلول" لدى قبيلة فليتة وغيرها من العائلات تقبلت المناصب التي كانت تعرض عليهم من طرف سلطة الاحتلال، منهم من تقلد مكانة في هرم السلطة ومنهم من تقلد وسام جوق الشرف، ومنهم من تقلد وظائف قيادية عالية وهناك من عين في منصب قايد وأغا وباشا آغا وغيرها.

أصبح دور هذه الأسر من موظفين وإداريين يعملون على تطبيق ما تمليه عليهم الإدارة الفرنسية ومع هذا التحول حافظت القلة منهم على مكانتها الاقتصادية، فمثلا أسرة بن شيحا بمنطقة عين تيموشنت تمكنت من تحسين وضعها المادي لكنها فقدت مكانتها الاجتماعية، بحيث أصبح أفرادها يعملون في الإدارة الفرنسية فحوالي عشرون إلى خمسة وعشرون منهم أصبحوا أعوان عينتهم فرنسا في سنة 1895م[2].

عرفت عمالة وهران فئة قيادية جديدة مختلفة الاتجاهات فهناك من كان ينتمي إلى الأسر العريقة، ومنها من كانت تنسب إلى الأسر الثرية المالية التي أوجدتها سلطة الاحتلال ساعدتها الظروف على جمع ثروة مختلفة مكنتها من الارتقاء إلى مصف النبلاء، وهنا نلاحظ أن العامل المادي اصبح عاملا أساسيا في الترتيب الاجتماعي.

كان موقف هذه القيادة من فرنسا واضحا أعلنوا منذ البداية الولاء والإخلاص لها، فقد وجهوا خطابا للوالي العام بتاريخ 18 مارس 1871م جاء فيه": بدأنا نخدم الحكومة الفرنسية منذ عهد بعيد وسنواصل عملنا على هذا المنوال كما في السابق، فهذا واجبنا تجاهها، وسنقوم بإخلاص تام وبنية صافية

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص141.

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص282.

ما بقيت الحكومة الفرنسية في الجزائر، حتى وإن لم يبق لها من يمثلها في الجزائر إلا شخص فسوف نظل خاضعين لها خضوعها تاما"[1].

هذه بعض النماذج عن الأسر الثرية التقليدية في الريف فقد كانت تمثل في السابق قيادات فعلية، لكنها عرفت تغيرات عميقة في بنيتها فتقلص دورها وفقدت امتيازاتها خاصة مع بداية 1870م بعد إصدار القوانين التعسفية، كل هذا أثر على المجتمع الجزائري فانتزاع الملكية وتفكيك العائلات قد أحدث انقلابا في التنظيم الاجتماعي وأصبحت الأسر الأرستقراطية الوسيط بين السلطة والمجتمع إلى أن اختفت وعوضت بالقياد والأغوات[2].

أحدثت السياسة الفرنسية خلطا في تحديد مفهوم الطبقة الأرستقراطية، فنجد أن هذه الفئة كانت تضم رجال الدين والطرق الصوفية والأعيان والنبلاء، إلا أنها أصبحت تقتصر على الأعوان أو النواب والإداريون.

4 – تغيير البنية الاجتماعية في القطاع الوهراني:

لم يمس هذا التغير الجانب التنظيمي القبلي وحده بل مس أنماط معيشتهم فقد أثر الطابع الاقتصادي على الواقع الاجتماعي للجزائريين في العمالة، على الرغم من أن العديد من المؤرخين الفرنسيين أكدوا فرضية البداوة والتنقل الدائم لهذا المجتمع، إلا أن المخلفات الأثرية تؤكد وجود فئة مستقرة في الريف الجزائري منذ العهد العثماني وتختلف أنماط معيشة السكان من منطقة إلى أخرى، تصب في غالبيتها في النمط العربي الإسلامي.[3]

إن التجمعات السكانية في القطاع الوهراني قد وجدت في المدن والأرياف حيث تواجدت فيها عدة هياكل عمرانية واحدة في المدن الكبرى، وأخرى في السهول على شكل قبائل ريفية واسعة ولكل منها تقاليدها وعاداتها، فالمدن قبل الاحتلال كانت موجودة بطابع خاص لها أدوار بارزة اقتصادية وثقافية وغيرها مثل وهران مستغانم، معسكر[4].

[1]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص63.

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص283- 284.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص284.

[4]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص215.

هناك العديد من الكتابات التي تشير إلى وجود مدن عريقة في عمالة وهران مثل تلمسان التي كانت تعرف ب قلعة النبلاء، قال عنها "ابن خلدون" أنها بلد الفن والعلم، أنجبت العديد من العلماء الذين امتد نشاطهم إلى المدن المجاورة"، كانت ثاني مدينة في العمالة من حيث الأهمية بعد وهران.[1]

سكن مدن القطاع الوهراني مجموعتين مختلفتين من السكان:

المجموعة الأولى: الجزائريون ونجد فيهم العناصر التالية

البربر: سكنوا المدن المزودة بالمحلات التجارية والمراكز الثقافية، كونوا لأنفسهم نظاما سياسيا واجتماعيا خاصا بهم.

العرب: شكلوا الأغلبية العظمى واستقروا بشكل أساسي في المناطق الساحلية التي تمتد من ساحل البحر المتوسط إلى سلسلة الأطلس التلي حيث توجد الزراعة، ما جعلهم مجتمعا مستقرا لهم مستوى تعليمي جيد، شكلوا الفئة المثقفة وتعودوا على حياة التمدن كما مارسوا الأعمال الحرة كالتجارة وامتلكوا محلات تجارية مختلفة.

المجموعة الثانية: خصصت للأجانب، هناك ملاحظة ميز بها القطاع الوهراني تمثلت في ارتفاع نسبة السكان الأوربيين الذين تضاعف عددهم 350 مرة من 1833 إلى 1931م، قد كان التركيب الاثني ميزة بارزة في القطاع الوهراني فإلى جانب الجزائريين يوجد خليط من الأوربيين على رأسهم:

الفرنسيون: أخذت الحكومة الفرنسية تشجع هجرة الفرنسيين إلى الجزائر وذلك للسيطرة وتغليب العنصر الفرنسي على الجزائري، والحقيقة أن الهجرة بدأت منذ بداية الاحتلال 1830م، لكنها كانت محدودة شملت المغامرين وأصحاب رؤوس الأموال والمتقاعدين من الجيش الفرنسي وغيرهم[2].

حسب دراسة الباحث "بيرمهوف Pyrimhoff" فإنه خلال الفترة ما بين 1871م إلى 1895م استقرت حوالي 13.301أسرة فرنسية قدمت مباشرة من فرنسا بالقطاع الوهراني، فالعامل الديمغرافي كان له تأثير كبير ولهذا كانت فرنسا تسعى إلى جلب المزيد من الفرنسيين إلى الجزائر بهدف تضخيم عدد الأوربيين وسيطرتهم على الجزائر[3].

[1]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 285.

[2]- فارس العيد، المرجع السابق، ص48.

[3]- Pyrimhoff , op.cit, p183 .

استخدمت فرنسا كل الأساليب لترغيب الفرنسيين على الهجرة، وقدمت لهم تسهيلات كبيرة كالأراضي الزراعية مجانا إلى جانب المساعدات المالية، إلى جانب الدعاية التي شنها رجال السياسة الموالين للحركة الاستعمارية من ملائمة المناخ وتشابه مع مناخ فرنسا[1].

وجد المستوطنون اهتماما كبيرا من طرف الحكومة الفرنسية التي خصصت لهم ميزانية لتسهيل إقامتهم في القطاع الوهراني، من بناء المساكن وتقديم الأراضي إلى جانب تسهيلات مادية أخرى وعلى رأسها إقامة مساكن فورية تمنح لهم بمجرد وصولهم وكان ذلك سنة 1874م، حيث بلغ عددها 96 ألف مسكنا سكنوها بمجرد وصولهم إلى عمالة القطاع الوهراني، وتعهدت شركة هارون فيل بعمليات الإنجاز وهذا عبر مختلف البلديات مثل زمورة وعين الأزرق بغليزان، كلفت عملية البناء الحكومة الفرنسية مبالغ مالية ضخمة ومع ذلك رأت فرنسا فيها عاملا ضروريا لتشجيع ورفع عدد الفرنسيين ولهذا نجد ثمانية وثلاثون مسكن بقيمة 72000 فرنك، موزعة على مجموعة من البلديات في العمالة، وهي زمورة و عين الأزرق ودراع الرمل بغليزان وبوحنيفية بمعسكر.[2]

شكلت نسبة المهاجرين الفرنسيين حوالي 32% من مجموع سكان العمالة حسب إحصائيات سنة 1896 وسنة 1906م[3].

الأوربيين: لإنجاح مشروع فرنسا الاجتماعي الهادف إلى تعمير الجزائر بعناصر جديدة لجأت فرنسا إلى توطين الأوربيين.

ركز رجال السياسة على هجرة الأوربيين في وقت فشل فيه مشروع تعمير الجزائر بالفرنسيين، فقد وجدت الدفعات الأولى من المهاجرين الفرنسيين مشاكل عديدة وتعرض بعضهم إلى أزمات متكررة، ففضل البعض الاستقرار بالمناطق الشمالية فقط والبعض الآخر قرر مغادرة الجزائر، وهذا ما خلق أزمة لفرنسا، أمام هذا الوضع وجدت فرنسا نفسها بحاجة إلى يد عاملة متخصصة في عدة قطاعات، لهذا رأت من الضروري الاستعانة بالأوربيين ذوي الخبرة العالية[4].

إن التحول الإيجابي الذي عرفه بعض المهاجرين الأوربيين قد أعطى دفعا قويا لهجرة العديد منهم ومن جنسيات مختلفة، شهد القطاع الوهراني إقبالا مكثفا لكل الجنسيات الأوربية المختلفة على رأسها:

[1]- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830- 1960، دار المعرفة ط1، 1959- القاهرة، ص ص102- 103.

[2]- محمد نجيب، المرجع السابق، ص 72.

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 290 .

[4]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص325.

الإسبان: شكل الإسبان مجتمعا حقيقيا في العمالة، حيث بلغ عددهم 135.560 مهاجرا في سنة 1896م جاؤوا من مختلف مناطق إسبانيا خاصة من الجنوب، قد ارتفع عددهم سنة 1919م إلى حوالي 175000 ساكنا. وقد ارتكزوا في وهران بالخصوص والذين هم موزعون كما يلي:

دائرة وهران(45.420 إسباني) دائرة بلعباس(9331 إسباني)

دائرة مستغانم(3749 إسباني) ودائرة تلمسان(3712 إسباني)[1].

تشابه الظروف المناخية والتضاريسية بين إسبانيا و القطاع الوهراني جعل من الإسبان يتأقلمون بسهولة في البيئة الجديدة، ضف إلى تواجد بعضهم في وهران منذ القرن 16م.

نجد عناصر أوربية أخرى جاءت ضمن الوفود الأوربية المهاجرة كالبولنديين الذين تم توزيعهم على الحدود الشرقية والغربية، وكذلك النمساويين والمجريين والبلجيكيين وحتى من لوكسمبورغ، بدأت هذه الهجرة سنة 1850م واستمرت إلى غاية 1870م.

عرفت عمالة وهران توافد هجرة أوربية متعددة، طغت على العناصر الأصلية نجدها موزعة على مختلف مناطق العمالة خاصة مستغانم، بلعباس، وهران، تلمسان.

اليهود: تواجد اليهود في الجزائر قبل العهد العثماني ومارسوا أنشطة تجارية مختلفة، تحكموا في النشاط الاقتصادي والمالي للجزائر وتعايشوا مع الجزائريين وبعد الاحتلال الفرنسي تحالفوا مع الفرنسيين خاصة بعد صدور قرار كريميو في سنة 1870م، أصبحت عمالة وهران من العمالات التي استقطبت هذه الطائفة وشهدت اتساعا من حيث إقامة المراكز الاستيطانية في كل ربوع القطاع الوهراني خاصة في تلمسان.[2]

حسب إحصائيات 1906م فإن عددهم قد وصل إلى 22751 يهوديا وفي سنة 1911م وصل عددهم إلى30000 يهوديا، استقر اليهود في عدة مناطق من العمالة أهمها معسكر ومستغانم وندرومة، تم تخصيص لهم أماكن محددة أقاموا عليها مساكنهم في شكل حارات[3]، كانوا مندمجين بعمق في الحياة الاقتصادية العصرية، كما لعبوا دور كبير في تجارة الجملة خاصة في مدينة وهران[4].

---

[1]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص13.

[2]- بلبراوات بن عتو، المدينة والريف الجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2008، ص 273.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص330- 331.

[4]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981، ص ص93- 95.

يتضح مما سبق أن العامل الديمغرافي كان من أهم الرهانات التي وضعتها فرنسا من اجل ضمان سيطرتها على الجزائر، ولتحقيق ذلك اعتمدت على الأجانب في إنجاح سياستها الاستيطانية.

ثانيا: الثقافي

1- محاولة تنصير وإدماج الجزائريين:

تعددت أعمال المستشرقين وعلى رأسهم الكاردينال "لافيجري Lavigerie" الذي انطلق في مشروعه التنصيري وساندته السلطات الفرنسية في ذلك بتقديم المساعدات المالية، أنشأ من خلالها مؤسسة أغسطين لنشر الدين المسيحي وأخذ يجمع الأطفال الأيتام وفتح لهم الملاجئبهدف تنصيرهم، لأنه كان يرى أكبر عائق لفرنسا في الجزائر هو الإسلام.[1]

من أهداف السياسة الاستعمارية فرنسة وإدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، لأن علاقة الطرف الأول من المخطط الاستعماري بالنتيجة المنطقية المنتظرة منه هي علاقة الجزء بالكل، أي السيطرة على القلة للتأثير على الأغلبية .

المقصود بالإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما، يرتكز مبدأ الإدماج على هذه الفكرة هي أن إقليم ما وراء البحر ليس إلا امتداد للدولة الفرنسية.[2] لكن نظام الإدماج لم يطبق بهذا المفهوم في الجزائر لأن الفرنسيين أقاموا نظرية محددة للحكم الاستعماري وأعطوها اسم الإدماج، كان الهدف منه جعل الممتلكات الفرنسية في الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، فالإدماج المراد تحقيقه من طرف الفرنسيين هو إدماج بالنسبة للمعمرين وإخضاع بالنسبة للسكان الأصليين.[3]

قانون الإدماج الذي أرادت فرنسا تطبيقه في الجزائر كان بمثابة أداة قمعية للجزائريين، هو نظام مصطنع للمحافظة على الجزائر المستعمرة وماساهم في بناء صرح هذا النظام هو دعم الثقافة واللغة الفرنسية.مقابل إدراج اللغة العربية في المرتبة الثانية وهذه هي أهم مخلفات هذا النظام الإدماجي.[4]

عانى الجزائريون كثيرا جراء سياسة الإدماج حيث كان فرنسيو الجزائر يتلقون تعليما عاديا كما هو الحال في فرنسا، بنيت لهم المدارس وخصصت لهم ميزانية لذلك، لم يبق سوى الجزائريين بدون تعليم لأن وسائلهم المادية الخاصة بالتعليم استولى عليها الفرنسيون، بعد إهمال مطلق للتعليم الخاص

[1]- حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 14.

[2]- محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، ط 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص33.

[3]- حدة بولافة، المرجع السابق، ص16.

[4]- نفسه، ص17.

بالجزائريين بين سنة1830م و1836م، تم إنشاء أول مدرسة موجهة للأهالي سميت المدرسة الحضرية* الفرنسية، التي كانت تهدف إلى دمج المسلمين في الفرنسيين عن طريق اللغة الفرنسية ولم تمول السلطة الفرنسية تلك المدرسة من ميزانيتها بل بمصاريف الأوقاف الإسلامية، وفي سنة 1833م أنشأت مدرسة أخرى تحت اسم مدرسة التعليم المشترك موجهة للأوروبيين واليهود ولمن أراد من المسلمين.[1]

2- مضايقة التعليم العربي الإسلامي:

حاولت الإدارة الاستعمارية قبل 1870م الاعتماد على فئة صغيرة من أبناء القياد والباشوات والعائلات الأرستقراطية الكبيرة، لكي تكون وسيطا بين فرنسا والسكان الأصليين وبالتالي تشجيع طبقة من الإقطاعيين بالتصرف في شؤون الجزائريين[2].

حاولت الجمهورية الثالثة تحقيق غايتها من خلال سياسة تعليمية عميقة اتجاه الجزائريين ظهرت نتائجها عندما تم تطبيق القوانين الخاصة بالتعليم العمومي في 16 جوان 1881م، الذي ألغى التعليم الديني بالمدارس العمومية وفرض إجبارية التعليم ومجانيته، حيث نجد أنفسنا أمام وضع لا يتناسب مع المرحلة الجديدة التي أقرتها هذه الجمهورية بمحاولة إدماج الجزائر في حضارتها وفرنسة الجزائريين وتطبيق مبدأ التعليم اللائيكي، لكن هذه المبادرة ظلت عديمة الجدوى بالنسبة للجزائريين خاصة بالقطاع الوهراني لعدم اهتمام الإدارة المحلية بتوفير الوسائل الضرورية للتعليم بشكل عام، إنما اقتصرت على فئة قليلة منها مدرسة تلمسان ب43 طالب سنة 1896م و44 طالبا سنة 1906م، رغم توفير ثانويتين وثلاثة مدارس تكميلية بمستغانم وبلعباس وتلمسان فإن حظ الجزائريين منها كان قليلا.[3]

حسب تقرير المجلس العام لوهران فإن المؤسسات الإكمالية الثلاثة للعمالة كانت تضم 732 تلميذ موزعين كالآتي: 534فرنسي، و108 أجنبي، و48 إسرائيلي، و42 مسلم[4].

أما التعليم الابتدائي الذي كان يتوفر على 122 مدرسة سنة 1890م، لم يكن نصيب عمالة وهران منه إلا القليل[5]، بسبب معارضة الكولون لتعليم الجزائريين حسب جول فيري الذي عبر عن المعمرين

* - المدرسة الحضرية لأنها موجهة إلى سكان المدينة فقط بينما كان سكان الجزائر الآخرون لا يحضون بفرص التعليم. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص284

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص285.

[2]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر في 1830- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص104.

[3]- بليل محمد، المرجع السابق، ص 195.

[4]- عمار هلال، المرجع السابق، ص105.

[5]- بليل محمد، المرجع السابق، ص 198.

المعارضين لتعليم الجزائريين بالفرنسية معتبرينهم جنس بشري منحط، فجعلهم ذلك يثورون على فتح المدارس للجزائريين[1].

كان هدف الإدارة والمستوطنين واضحا وهو توجيه الجزائريين نحو الدراسة في المدارس المهنية تخدم فرنسا فيما بعد وليس تعليما تثقيفيا، حيث تم عرض عدد خاص ببناء مدارس عليا للفلاحة بالقطاع الوهراني، يطالب التقرير بضرورة مساهمة رؤساء الدوائر الخمسة لعمالة وهران في هذا المجال بهدف إدماج الأهالي في التعليم المهني، إضافة إلى مدارس أخرى في تخصصات حرفية عديدة بوهران ومستغانم وندرومة وتلمسان وسعيدة وسيدي بلعباس ومعسكر مثل الخياطة وغيرها من الحرف الأخرى[2].

استغلت الإدارة الاستعمارية مختلف التشريعات لفرض رؤيتها ووضع نظام تربوي يخدم مصالحها، بأن يكون التعليم وسيلة لإدماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية ومحاربة التعليم العربي الإسلامي، حيث عمل قانون الأهالي في العديد من مواده على منع بناء مدارس بدون رخصة وفرض إجراءات عديدة على المدارس القرآنية.[3]

تشير الإحصائيات في هذا المجال إلى أن نسبة الأمية كانت منتشرة بشكل ملحوظ في أوساط الجزائريين، فمثلا إلى غاية الحرب العالمية الأولى كان تسعة % من الجزائريين فقط يعرفون القراءة والكتابة إلى غاية عام 1945م.[4]

إن التجربة الفرنسية في ميدان التعليم حسب رأي أبو القاسم سعد الله ولدت مشوهة وانتهت مشوهة، فلا يوجد تعليم ابتدائي منتظم ولا تعليم متوسط منتظم يقود التلاميذ إلى تعليم الثانوي والعالي، حيث يكتفي التلاميذ المسلمون بشهادة الدراسات الابتدائية حسب ما تحتاجهم فرنسا، كل ما أشرنا إليه دليل على أن الهدف الفرنسي من تعليم فئة معينة من الجزائريين ليس من أجل تكوين فئة مثقفة مثل الفرنسيين، إنما هدفها يتمثل في جعلهم نقاط اتصال مباشر مع السكان خاصة بمنحهم وظيفة شاوش التي لا ترفع من شأنهم في أعين أبناء وطنهم بل تقلل من سمعتهم.[5]

[1]- عبد الله شريط، ومحمد مبارك، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995، ص274.

[2]- عمار هلال، المرجع السابق، ص 106.

[3]- نادية زروق، المرجع السابق، ص 103.

[4]- ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص ص78- 79.

[5]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 63.

3- محاولة طمس الشخصية الوطنية الجزائرية :

استهدف المشرع الاستعماري المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري بمحاربة ثقافته الدينية والوطنية، حيث كانت الإدارة الاستعمارية تحاول إقناع الجزائريين بالحضارة المسيحية، وأن الإسلام هو دين التعصب وأن المسيحية دين تسامح،[1] إن هذه الممارسات كان لها انعكاسات أثرت على الجزائريين عموما وعلى العائلات الأرستقراطية بالقطاع الوهراني بصفة خاصة حيث تعرضوا لمضايقة شديدة في المجال الثقافي والديني[2].

عندما نتطرق إلى الانعكاسات التي طالت الجزائريين ثقافيا، يجب أن نراعي منهجيا دراسة التواصل والاتصال الثقافي في المجتمع الجزائري، الذي نتج عنه اندثار الطبقة المثقفة.

عانت البيئة الثقافية الجزائرية كثيرا مثلما عانت الطبقات الاجتماعية هي الأخرى إثر عمليات الاحتلال والغزو الفرنسي لمناطق البلاد، فالطبقة المثقفة الوطنية كادت أن تختفي تحت ضربات المؤسسات الاستعمارية وسياساتها طيلة فترة القرن التاسع عشر، وهي الطبقة التي حوت المعلمين والقضاة والمفتشين والأئمة وزعماء الدين.[3]

حرمت السياسة الاستعمارية الجزائر من طبقتها الوسطى التي كان من الممكن أن تلعب دورا حاسما في الاحتفاظ بالقيم الوطنية والثقافية للجزائر.

فالثقافة الجزائرية عانت كثيرا نتيجة السياسة الاستعمارية المطبقة، كما أن الجزائريين قد فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيهم وكانت اللغة العربية أكثر مجال تضررا في القيم الوطنية الجزائرية.[4]

كان من الطبيعي عندما استولت الإدارة الفرنسية على الأوقاف أن يهمل التعليم العربي الإسلامي، كما هاجر العديد من المدرسين بفعل الحرب والإرهاب، كما لجأت الإدارة من جهة أخرى إلى ضرب التعليم القرآني خوفا من عودة انتشاره، فأصدرت في أكتوبر 1892م مرسوما يقضي بعدم فتح المدارس العربية إلا برخصة من السلطات الحكومية، تعذرت الإدارة بهذا القانون لإغلاق المدارس التي كانت تنشط آنذاك.[5]

---

[1]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص ص276- 279.

[2]- الجيلالي صاري وآخرون، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900- 1954، ترجمة: عبد القادر بن حراث، الجزائر، 1987، ص216.

[3]- ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص69.

[4]- رابح تركي عمامرة، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص325.

[5]- ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص19.

وفي الأخير يجدر القول بأن منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر اتخذ سياسة استعمارية واضحة للقضاء على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية والأخلاقية والسياسية، التي ترتب عنها انتشار الجهل واستعباد الجزائريين وانهيار الطبقة الأرستقراطية السياسية والدينية، فنتج عن سقوط هذه الأخيرة واندثارها تفكك في تركيبة المجتمع وعجزه في الصمود أمام الاستعمار، وبافتقاد الشعب لقيادته التقليدية نجده يضيع في واقع البؤس والأمية والانحطاط، بابتعاده عن واقعه التاريخي والاجتماعي، فكيف ستكون ردود الفعل المختلفة للجزائريين من هذه السياسة الاستعمارية.

المبحث الثالث: ردود الأفعال من السياسة الاستعمارية

نظرا لتغيير الوضع في القطاع الوهراني من جميع النواحي وهيمنة المستوطنين في تسيير الشؤون الداخلية للعمالة، أبدى الجزائريون ردود فعل مختلفة حاولوا من خلالها تبيان مواقفهم من الوضع الذي آلت إليه حياتهم، قد اتخذ هذا مظاهر مختلفة وهي:

أولا: الهجرة

تعتبر الهجرة شكلا من أشكال المقاومة التي تبناها الجزائريون، إذ عبرت عن رفضهم للوضع الذي أرغموا على العيش فيه، لما عجزوا عن تحمل المزيد من السياسة التعسفية التي فرضت عليهم، فقرروا مواجهة فرنسا من خلال البحث عن وطن آخر يجدون فيه كل ما حرموا منه في موطنهم الأصلي[1].

ساد جدل كبير حول موضوع الهجرة بعض الباحثين يرون أنها مجرد وسيلة للهروب بسبب عدم القدرة على التأقلم مع الوضع السائد في الجزائر، وهناك من يرى أنها انتفاضة سلمية عبر الجزائريون من خلالها عن رفضهم الخضوع لسلطة المحتل، في الحقيقة أصبحت الهجرة نوعا من المقاومة الاجتماعية نابعة من إدراك ذهنية المجتمع الجزائري، لكونها مظهر احتجاجي عبر من خلاله الجزائريون عن رفضهم للسياسة الفرنسية، فإذا كانت مجرد هروب وعدم التأقلم مع الوضع الجديد، لكانت مست فئة محددة جغرافية معينة، غير أن الأدلة التاريخية برهنت على أن ظاهرة الهجرة مست كل الجزائريين على اختلاف طبقاتهم، فنجد الأغنياء والفقراء في الريف والمدينة في الشمال والجنوب مع وجود فارق واحد هو اختلاف الفترات التاريخية لها.

كان القطاع الوهراني أكثر معاناة من السياسة الاستعمارية، هذا ما أدى إلى ظهور الهجرة بهذا الإقليم قبل غيره من المناطق الأخرى بالجزائر[2].

1-مراحلها:

ازدادت ظاهرة الهجرة بزيادة تعسف الإدارة الاستعمارية في إطار سلسلة متواصلة من الهجرات التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1830م، مرت الهجرة في الجزائر حسب ما ورد لدى أبو القاسم سعد الله بأربعة مراحل:

[1]- بليل محمد، المرجع السابق، ص382.

[2]- نفسه، ص383.

المرحلة الأولى: بين 1830- 1847م: كانت الهجرة في هذه المرحلة نحو المغرب وتونس أكثر منها إلى المشرق، كما كانت هجرة داخلية، المرحلة **الثانية:** من1848 إلى 1870م، المرحلة **الثالثة:** من1870 إلى 1900م، والمرحلة **الرابعة:** من 1900 إلى 1939م[1].

2-دوافعها:

كانت أوضاع الجزائريين الاقتصادية في القطاع الوهراني جد صعبة، فالسياسة التي طبقتها فرنسا في المجال الاقتصادي منذ سنة 1830، أدت إلى مصادرة كل الممتلكات والأراضي التي أصبحت بيد الكولون والأوربيين بشكل عام، فكانت النتيجة ظهور فئة اجتماعية افتقرت لمعالمها الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما دفع بها إلى خيار الهجرة إلى الخارج[2].

عرفت مناطق عمالة وهران تغييرات عديدة نتيجة السياسة الاستعمارية، طالها التخريب في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما دفع ببعض الأسر الأرستقراطية إلى الهجرة من الجزائر، وكانت هجرة سكان مدينة تلمسان نموذج عن ذلك[3]، فإن الأسباب الرئيسية التي جعلت الفئة الأرستقراطية بمدينة تلمسان تهاجر المنطقة عدم تحملها للأوضاع التي آلت إليها، حسب ما ورد لدى **المؤرخ أبو القاسم سعد الله:** "...إن الحياة الاستعمارية بتلمسان كانت من بين الأسباب التي قادت عائلاتها الأرستقراطية إلى الهجرة، التي لم يعد بإمكانها أن تتمتع بحياتها القديمة..."[4].

لما أحست الفئة الأرستقراطية بإهانة كبرى خاصة بعدما تم إبعادها من الحياة السياسية والاجتماعية والدينية، فإلحاق الجزائر فعليا بفرنسا وتطبيق النظام المدني كان له أثر كبير على المجتمع بكل تشكيلاته[5]، الشعور بالذل والإهانة كان عاملا رئيسيا للهجرة، عبرت جريدة الحق الوهراني في مقال لها عن ذلك، أهم ما جاء فيها جاء فيها أنه في جميع الشكاوى التي بعثت إلى الوالي العام بالجزائر تردد مصطلح الذل، حيث أدرك الجزائريون عامة بأنهم أصبحوا تابعين لفرنسا بعد ما فقدوا حريتهم[6].

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص554.

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص239.

[3]- بليل محمد، المرجع السابق، ص411.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص123.

[5]- نفسه، ص 553.

[6]- الحق الوهراني، العدد 46، 29 جوان 1922.

تشير تقارير فرنسية إلى هجرة سكان تلمسان كانت بسبب الإذلال الذي لحق بالحضر من طرف الإدارة الفرنسية، وعجز السكان عن التأقلم مع الحياة الجديدة التي فرضتها هذه السياسة الفرنسية[1].

كان دافع الهجرة عامل نفسي يهدف إلى التخلص من عقدة النقص التي كان يشعر بها الجزائريون، فهي تسمح لهم بالتعبير عن ذاتهم وتمسكهم بشخصيتهم وهويتهم، .وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم التي فقدوها في بلدهم الأصلي، وبالتالي زوال عقدة النقص التي كونتها السياسة الاستعمارية التي تقوم على الاحتقار والإهانة على مدى فترات تاريخية طويلة[2].

إلى جانب ما ذكرناه هناك عوامل أخرى ساهمت في هجرة الجزائريين، مرتبطة بالجانب الاجتماعي والمتمثلة في الدوافع الثقافية والدينية والتعليمية.

كانت السياسة الفرنسية تهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين غزو الأرض وغزو الأفكار، قام العسكريون بتنفيذ الأولى بينما أوكلت الثانية لرجال الدين المسيحيين، الذين أرادوا تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع مسيحي تابع للحضارة الأوربية متقبل للوجود الفرنسي [3]، كما حاولت استبدال الثقافة العربية الإسلامية بالثقافة الفرنسية من خلال تكوين نخبة مفرنسة وإدخال التعليم التبشيري لتسهيل عملية الاستيطان[4].

3-اتجاهاتها

تميزت الهجرة بتعدد الدوافع كما تميزت بتعدد الوجهات، كانت موجهة نحو العالم العربي الإسلامي وتنقسم إلى المغرب العربي والمشرق العربي.

-المغرب الأقصى: بحكم القرب الجغرافي كان سكان عمالة وهران يفضلون الهجرة إلى المغرب الذي تربطه علاقات وطيدة مع الجزائر وفضلوا البعض الاستقرار به ولو بشكل مؤقت، نجدهم جاؤوا من عدة مناطق خاصة من تلمسان، ومعسكر، ومستغانم، واستقروا في بعض المدن المغربية و بشكل خاص في كل من تازة و فاس و وجدة.

[1]- عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص370.

[2]- الساعدي عبد الحاسم، الأبحاث التاريخية والثقافية الجزائرية، موفم للنشر، الجزائر، 2004، ص60.

[3]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص66.

[4]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 510.

هاجرت بعض العائلات الأرستقراطية من منطقة تلاغ مثلا سنة1864م، وازدادت بعد سنة 1881م بسبب القوانين التي أصدرتها فرنسا في حقهم خاصة قانون 1863م.

اشتدت حركة الهجرة إلى المغرب ما بين 1879 إلى 1930م، شكل الجزائريون في المغرب مجتمعا منظما و واعيا مدركا لأهدافه، فرض وجوده ضمن الإطار العربي، مارسوا أعمالا مختلفة واحتكروا تجارة الخضر والتجارة الصغيرة.[1]

-**تونس:** شكل الجزائريون مجموعة مهمة ومعتبرة من مجموع المهاجرين إلى تونس جاؤوا من مختلف جهات البلاد مثلا من الجزائر و وهران ومستغانم وغيرها، كان نصيب وهران من الهجرة إلى تونس قليل جدا بحوالي 500 مهاجر فقط.

اتخذت الهجرة إلى تونس أشكال عديدة وذلك حسب مناطق انطلاقها، ففي التل كانت الهجرة جماعية عائلية بشكل نهائي وكان عدد الذكور يفوق عدد الإناث، تعددت أسبابها كما أنها كانت فردية في المناطق الداخلية، كانت نسبة سكان القطاع الوهراني قليلة مقارنة مع نسبة سكان عمالة الجزائر وقسنطينة لأن توجههم كان يميل نحو المغرب وفرنسا[2].

-**المشرق الإسلامي:** كانت هجرة قديمة لكنها أصبحت أقوى بعد فترة الاحتلال خاصة قبل الحرب العالمية الأولى، فنجد هجرة سكان تلمسان سنة 1910 وسنة 1911م كانت بشكل خاص من الكراغلة، ومع اقتراب الحرب وإعلان قانون 17 جويلية 1900م المتعلق بالتجنيد، أرغمت العديد من الأسر على الهجرة إلى سوريا وقد اكتسب العديد من الجزائريين الجنسية السورية، قدر عددهم بحوالي 284 أسرة، انحصر عملهم بشكل خاص في الزراعة[3].

-**مناطق أخرى:** اتجه العديد من الجزائريين الذين فضلوا الهجرة عبر مختلف الدول الإسلامية فمنهم من قصد سوريا ومصر و فلسطين و تركيا، هاجرت المجموعة الأولى إلى سوريا منهم أحفاد الأمير عبد القادر، شكلوا مجتمع جديد بعد أن اندمجوا مع المجتمع السوري.

[1]- بليل محمد، المرجع السابق، ص 395

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص395.

[3]- نفسه، ص 399.

لم تقتصر الهجرة على العالم الإسلامي بل شملت العالم الأوربي خاصة فرنسا، هذا التوجه الجديد ظهر مع الحرب العالمية الأولى، حيث أخذت فرنسا تعمل على توجيه هذه الحركة والتقليل من خطورتها، وذلك باستغلالها لصالحها في الجانب الاقتصادي بشكل خاص[1].

لكن أمام تطور حركة الهجرة وارتفاع عدد المهاجرين حاولت إدارة الاحتلال إيقافها، من خلال توجيه نداء إلى الجزائريين تدعوهم فيهم إلى التريث والبقاء في الجزائر، أهم ما جاء في التصريح: " أن أوضاع الجزائريين في سوريا والمشرق جد سيئة"، غير أن رد الجزائريين كان مغاير لكونهم وجدوا في الهجرة متنفسا لهم فاتخذوها كأسلوب مقاومة جديدة ضد كل ما يصدر من إدارة الاحتلال الفرنسي[2].

لم تؤثر تصريحات ومحاولات الإدارة الفرنسية على حركة الهجرة بل كانت النتيجة عكسية، حيث استمرت وتزايدت في العمالة وهران خاصة ما بين سنة 1900 إلى سنة 1912م، فقد هاجرت العائلات الكبيرة إلى المغرب خاصة إلى مدينة فاس سنة 1905موهاجرت أخرى نحو الشام بشكل خاص، كما تقدمت مجموعة من الأسر من مدينة مستغانم بطلب جواز سفر قصد مغادرة البلاد في سنة 1907م، وفي سنة 1908م أبدى حوالي 320 شخص من تلمسان رغبتهم في الهجرة بتأييد من رجال الدين الذين شجعوهم على ذلك، ولهذا فإننا نميز ضمن المهاجرين بعض المريدين وأتباع الطرق الصوفية خاصة الطريقة الدرقاوية، نجد على سبيل المثال المفتي "جلول شلبي" الذي كان ينتمي للأرستقراطية الدينية ومعه ثلاثة من أبنائه في سنة 1911م اختاروا الهجرة نحو المغرب، تواصلت هجرة المريدين إذ نجد جماعة منهم قدر عددهم ب140 شخص اتجهوا نحو العالم الإسلامي بعد صدور قانون التجنيد الإجباري، معظم المهاجرين كانوا من الشباب الذين كانت فرنسا ترغب في استخدامهم أثناء الحرب كدرع واقي لجنودها، وهذا ما دفع العديد منهم يفضل الهجرة الاختيارية عوض التجنيد[3].

قد مست هذه الظاهرة بعض العائلات الأرستقراطية التي كانت تعمل لحساب الإدارة الفرنسية، وهذا موقف غريب من أشخاص أجمعت معظم التقارير الفرنسية على حسن نواياهم تجاه فرنسا وعلى ولائهم الخالص الذي يمتد إلى أصولهم العائلية، فغالبا قبل أن ينصب الجزائري في أي منصب، يتم الاضطلاع على سيرته الذاتية ويجب أن يتوفر شرط ضروري وهؤلاء الفرد وأسرته الدائم لفرنسا[4].

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص254.

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 396.

[3]- نفسه، ص 398.

[4]- إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 173.

نجد القايد لخضر من دوار أولاد الشولي التابع للبلدية المختلطة سبدو الذي ينحدر من عائلة أرستقراطية عريقة، رغم أن كل التقارير كانت تشير إلى تعاونه المطلق وحسن سيرته، ورغم انه كان مرتاحا ماديا بحيث كانت له أملاك وعقارات فقد هاجر سرا رفقة سبعة وعشرون فردا من أسرته إلى سوريا عبر تونس، لم تشر التقارير الفرنسية عن السبب الفعلي لهذا الموقف، بل اكتفت بذكر بعض التفاصيل عن كيفية هجرته، بحيث هاجر إلى سوريا واستقر بها ، لم يكتف هذا القايد بالهجرة بل عمل على تشجيعها، فمن سوريا بعث رسائل إلى أصدقائه وأهله يحثهم فيها على الهجرة خاصة إلى البلاد الإسلامية، ويذكر كل المزايا التي يتلقاها كل جزائري بمجرد وصوله إليها وهذا ما دفع بالعديد من القياد والإداريين الموالين لفرنسا إلى التفكير بجدية في الهجرة.[1]

عموما شهدت عمالة وهران هجرات متتالية خاصة ما بين سنة 1910 إلى سنة 1911م، لعل هجرة تلمسان قد مثلت أكبر صورة للمقاومة السلمية للجزائريين، جاءت كرد فعل جماعي ضد السياسة الفرنسية الهادفة إلى إرغام أبناء الجزائر على المشاركة إلى جانب فرنسا في حربها[2].

لا يمكن أن يساهم الجزائري في الدفاع عن الفر نسيين وبالمقابل لا يتمتع بأبسط الحقوق، كل هذا جعل معظم الجزائريين يتخذون موقفا موحدا في الرد على السياسة الفرنسية ، لم تقتصر الهجرة على وهران فقط بل شملت بقية المناطق التابعة للعمالة، فقد شهدت تلمسان بأربعة بلديات مختلطة وتسعة بلديات كاملة الصلاحيات هجرة كثيفة كانت تشمل 8400 مهاجرا من مجموع 13400 ساكن، أما الدائرة المختلطة ندرومة ومغنية فكان يتجه منها 3380 و3692 عامل إلى فرنسا من مجموع 52.675 ساكن، كانت الهجرة مرشحة للارتفاع في السنوات التالية بسبب مجريات الحرب والأزمة الاقتصادية نتيجة السياسة الاستعمارية.

لم تقتصر الهجرة على الطبقة الغنية وإنما كانت أيضا تضم مهاجرين من اسر فقيرة التي لا أملاك لها، قد هاجر 1672 ساكن من مستغانم و300 ساكن من المراكز الرئيسية لمازونة و1300 من دائرة عمي موسى نحو دول المشرق، في حين هاجرت بعض الأسر من دوار أولاد حامول وبني درقون نحو المغرب الأقصى[3].

[1]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 400.

[2]- نفسه، ص 404.

[3]- جيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق، ص144.

إن ما يلاحظ عن الهجرة أنها كانت متفاوتة من منطقة إلى أخرى وقد تعددت أسبابها ولكنها تمتاز بمجموعة من الصفات المشتركة، لم تكن هذه الهجرة نابعة عن قناعة المجتمع بشكل عام، بل نتيجة حتمية أملتها السياسة الفرنسية، كانت معظمها هجرة مؤقتة، نجد الكثير من المهاجرين في القطاع الوهراني يعودون سنويا إلى مواطنهم يصفهم المؤرخ عبد الحميد زوزو نقلا عن الباحث **روجي Rojet"** قائلا: "سكان القطاع الوهراني يمثلون شريحة عمالية فعالة ذات بنية قوية يمتازون بالذكاء والمقاومة وسرعة التأقلم مع الأوضاع الجديدة"[1] ، هناك ميزة أخرى للهجرة الجزائرية أنها تلقائية وغير منتظمة لم تتدخل فيها سلطة الاحتلال إلا في فترات الحرب، كان المهاجر يسافر على نفقاته الخاصة ويبحث عن العمل هناك بشكل فردي، وهذا ما شكل عبئا كبيرا على المهاجرين الذين لم يسعفهم الحظ في البداية على إيجاد عمل بشكل سريع[2].

ثانيا: الانتفاضة والمواجهة

عرفت الجزائر سنة1870م حادثا بارزا انتشر في معظم أرجاء البلاد تمثل في مقاومة الشيخ المقراني، التي كان لها بالغ الأثر على الوضع العام للجزائر، فقد ازدادت مخاوف فرنسا من إمكانية احتمال ظهور بؤر توتر عديدة خارج المجال الجغرافي لهذه المقاومة، لهذا سعت من اجل تكثيف جهودها العسكرية بمضاعفة عدد الجنود في مختلف العمالات، وصل عددهم في عمالة وهران إلى ستين ألف 60000 جندي، واشتدت مخاوف فرنسا بعد تسرب عدة شائعات مفادها إمكانية حدوث هجوم في عمالة القطاع الوهراني[3].

أرغمت حركات بعض القبائل الكبيرة والعائلات الأرستقراطية خاصة ذات التأثير الديني فرنسا على إرسال المزيد من الإمدادات العسكرية لمواجهة المقاومة المحتملة، ولعل تحرك المرابط "سي قدور بن حمزة"(أنظر الملحق رقم 08) كان أخطر ما كانت تخشاه فرنسا، فعوض استقراره عند قبائل ذوي منيع الموالين للشيخ بوعمامة بقي في منطقة بني مظهر (تلمسان)، وأخذ من هناك يسير القوافل التجارية المتكونة من ألفين من الابل، كان يهدف من وراء ذلك ضمان التمويل بنواحي مدينة تازة، وضمان استمرارية التبادل التجاري بين المناطق التلية للعمالة ومنطقة أولاد سيدي الشيخ[4].

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 32.

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص404.

[3]- عبد الرحمن عقون، الكفاح القومي والسياسي، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 283.

[4]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 415.

استقر "سي قدور بن حمزة" في 20 ماي 1871م في منطقة خنق العذار على الحدود ما بين رأس العين ومقرار على الحدود الجزائرية المغربية، فحاصره الجيش الفرنسي وأرغمه على الانسحاب والتوغل نحو الداخل، وأعطيت الأوامر لبعض الكتائب العسكرية المتواجدة في سبد ولمهاجمة القبائل الثائرة في كامل القطاع الوهراني، فتحركت بعض الكتائب العسكرية من منطقة السهايلية إلى غاية منطقة سيدي عبد القادر الجيلالي بحدود ستة كلم من منطقة ماقورة* بالقرب من المنطقة التي استقر بها سي "قدور بن حمزة"، تخوف هذا الأخير من الفرق العسكرية التي أحاطت بمكان إقامته وهذا ما جعله يلجأ إلى الحيلة لفك الحصار العسكري المفاجئ، من خلال تظاهره بالطاعة والولاء لأغا الحميان وتعهد بإرسال الأموال مقابل الرهائن وقد كسب بهذه الحيلة المزيد من الوقت، فقام بطلب المساعدة من القبائل الموالية له، لكن فرنسا لم تثق به فقامت بتعزيز الجيش الفرنسي بكتائب كانت متواجدة بالقرب من تلمسان بالتحديد في منطقة سبدو، حيث تم إرسال المؤونة والذخيرة إلى ثكنة ماجنيطا تمثلت في أربعة فرق نظامية عسكرية وقناصين فرنسيين من منطقة سيدي بلعباس، في حين أرسل إلى ثكنة سعيدة حوالي ستون فارسا وأربعة قناصين من اللفيف الأجنبي الذين كانوا متواجدين في منطقة البيض، وغادرت فرقتان عسكريتان نظاميتان منطقة وهران متجه إلى تلمسان ومن هناك إلى مراكز مغنية بهدف تطويق المنطقة وحمايتها من أي مقاومة [1].

ومع كل هذه التعزيزات الأمنية شهد القطاع الوهراني أحداث متفرقة مثلتها ثورة الشيخ بوعمامة وانتفاضة بني شقران، إلى جانب بعض الأعمال الأخرى التي أقلقت فعلا سلطة الاحتلال وجعلتها في استعداد مستمر لمواجهتها.

حيث سنذكر على سبيل المثال أهم انتفاضة في القطاع الوهراني ضد السياسة الاستعمارية:

1-انتفاضة أولاد سيد الشيخ:

تدخل مقاومة الشيخ بوعمامة(أنظر الملحق رقم 08) في إطار سلسلة المقاومات التي شاهدتها الجزائر منذ الاحتلال، وهي آخر حلقة في سلسلة الثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر.

تعود ثورة الشيخ بوعمامة إلى سنة 1875[2]، حين غادر الشيخ "بوعمامة" مدينة فقيق المغربية مقر ولادته واستقر بمنطقة مقرار التحتاني الواقعة بدائرة عين الصفراء بالجنوب الغربي للقطاع الوهراني،

* - ماقورة : قرية متواجدة بأقصى جنوب مدينة تلمسان.

[1]- جيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق، ص146.

[2]- انطلقت ثورة بوعمامة في سنة 1862م، حيث بدأت فرنسا بالتسلل إلى الصحراء فقام الباشا أغا سليمان بن حمزة بن بوبكر، بشن مقاومة الوجود الفرنسي، والتفت حولهم قبائل أولاد سيد الشيخ مما عزز موقفهم العسكري وحققوا انتصارات عديدة، فأعادت فرنسا ترتيب

أسس هناك زاوية في سنة 1876م كان لها تأثير واسع في عمالة وهران ولقيت إقبال العديد من المريدين، أظهرت الزاوية موقفها المعادي للسياسة الفرنسية منذ البداية، هذا الموقف الذي تبنته القبائل الجزائرية في كل مناطق الجنوب الغربي للقطاع الوهراني[1].

قام رؤساء القبائل الكبرى والعائلات الأرستقراطية بقيادة المشرفين على الزوايا، بالتنقل إلى مختلف مناطق العمالة من أجل نشر موقف الشيخ بوعمامة من الوجود الفرنسي، لقيت هذه الحملة الشعبية استجابة خاصة بعد أن تحولت العديد من العائلات الأرستقراطية الدينية إلى أسر عادية بعد جردتها السياسة الفرنسية من كل مكاسبها المادية والمعنوية، هذا ما زاد شحن كراهية هذه القبائل والعائلات للسلطة الفرنسية، فوجد من مقاومة الشيخ بوعمامة متنافسا لهم بهدف الانتقام منها.

أدركت فرنسا خطورة مقاومة بوعمامة على وضعها العام فحاولت إيقافه والتصدي له، قامت بتجهيز حملة عسكرية بقيادة الملازم "**كاستري Castries**"، لكنها فشلت في ذلك بسبب تراجع بعض الفرق العسكرية المحلية المتمثلة في القوم وانضمامهم للشيخ بوعمامة، هذه الحملة الفرنسية أثارت غضب القبائل الجزائرية الموالية للشيخ بوعمامة، فتعالت أصواتهم للمطالبة بإعلان الثورة باسم الدين الإسلامي وكان ذلك سنة 1880م.

لقيت مواقف الشيخ بوعمامة استجابة العديد من العائلات الأرستقراطية في كل مناطق العمالة سنة 1881م، فانضمت إليه العديد من القبائل التي كانت متواجدة في المناطق أمثال قبائل أولاد زياد الشراقة، قبائل أولاد دحو طائفة من أحرار الشراقة، وتواصلت وفود العديد من القبائل الثائرة لهذه المقاومة[2].

كان هذا بمثابة المرحلة الأولى من المقاومة لتبدأ المرحلة الثانية عن طريق شن هجمات متكررة على الفرق الفرنسية بقيادة الشيخ بوعمامة، كانت عبارة عن مقاومة متسعة المجال الجغرافي، شملت مناطق من الجنوب الغربي وامتدت إلى وهران وتيارت حتى إلى الصحراء والهقار، قد بعث الباش أغا "سي أحمد ولد قاضي" برسالة إلى القائد العام لمقاطعة وهران وإلى الحاكم العام يعلمه فيها بالتعبئة العامة التي يقوم بها الشيخ بوعمامة، فأخرجت فرنسا قوتها العسكرية لمواجهتهم ووقعت اشتباكات بين الطرفين، قتل على أثرها القائد العسكري الفرنسي في 22 أفريل 1880م من قبل قبائل أولاد زياد الشراقة المساندة للشيخ

وتنظيم قواتها، ورجحت الكفة إلى صالحها خاصة بعد ما دعمت جيشهابالقوم، غير أن الأوضاع تغيرت لفائدة الجزائريين بعد ذلك، فقتل الكولونيل الفرنسي أنذك، دامت المواجهة مدة 5 سنوات، أنظر: جيلالي صاري، المرجع السابق، ص ص158159-.

[1] -Abdellah Laroui, Op.cit, p302.

[2] -جيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق، ص 160.

بوعمامة، وقامت بعدها قبائل أولاد دحو هي الأخرى بالهجوم على المراكز العسكرية لتبدا فعليا ثورة أولاد سيد الشيخ[1].

تقدم آغا منطقة سعيدة لمد المساعدة للقوات العسكرية وقام بشن هجومه ضد المنتفضين، وأرسل فرقة عسكرية من القوم تتكون من ثمانية مائة خيال، والتقى الطرفان في يوم 27 جانفي 1881م في منطقة الخضرة التي تقع عند أطراف قبائل الطرافي والتي انضمت كلها إلى الشيخ بوعمامة، وهي قبائل الطرافي فرع أولاد عمور الشراقة، وقبائل أولاد سي احمد بن مجذوب.

كانت بعض العائلات والقبائل تلجأ إلى الفرار بمجرد وصول أخبار عن قدوم الشيخ بوعمامة مثل قبائل أحرار الغرابة التي انضم البعض منها إلى جانب القوات الفرنسية، أمام هذا الوضع رأى الشيخ بوعمامة ضرورة الانسحاب نحو جنوب القطاع الوهران لاستدراج القوات الفرنسية إلى هناك، فالمنطقة صعبة جغرافيا لكونه يعرفها جيدا ومعتاد على طبيعتها المناخية عكس القوات الفرنسية[2].

لم تلتق القوات الفرنسية مع القوات الجزائرية التابعة للشيخ بوعمامة طيلة صائفة 1881م بسبب الحرارة، ومع بداية شهر أكتوبر بدأت القوات الفرنسية تستعد للمواجهة الفعلية فأخذت فرقة عسكرية متكونة من سبعة فرق من المدفعية وخمسة فرق من المشاة وستة مائة من القوم، تم توزيعهم على عدة مراكز في كل من الخيثر ومشرية والبيض، أمام هذا الاستعداد قام الشيخ بوعمامة بتقسيم قواته إلى ثلاثة فرق منتظمة والتحق الجمع الكبير بقائد الشراقة سي قدور بن حمزة والقسم الآخر مع سي سليمان، في حين اتبعت البقية الشيخ بوعمامة نحو الجنوب ودخلوا منطقة فقيق المغربية، فأعد القائد العسكري "مارميت" قوة عسكرية لمواجهة "الشيخ بوعمامة «وبعدها جاء ضابط فرنسي آخر لمواجهة الشيخ بوعمامة في واد زفانة ولم يتمكن من ذلك[3].

أدركت فرنسا خطورة هذا التحرك الجماعي الذي أخذ طابع الثورة بسبب اتساع الرقعة الجغرافية الذي اتخذتها وعدد القبائل المنظمة إليها، ومع هذا فإن تحركها كان بطيئا فسره البعض بجهل القوات العسكرية الفرنسية للمنطقة، وهذا ما جعلها ترسل في بادئ الأمر فيلقا عسكريا للاستكشاف

[1]- جيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق، ص162.

[2]-AOM ,Carton 30H23, Bou Amama, Dossier personnel 1881.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 113.

وذلك في 19 ماي 1881م، وقد التقى بالقوات العسكرية للشيخ وتجابها على بعد أربعة كلم من منطقة قصر الشلالة، فانهزمت القوات الفرنسية وتراجعت نحو الشمال لطلب المساعدة والإمدادات[1].

استغل الشيخ بوعمامة فرصة الانسحاب من اجل كسب انضمام قبائل جديدة إلى صفوفه، وركز على بعض العائلات الأرستقراطية والقبائل ذات الصيت الكبير في المنطقة وفعلا تمكن من كسب انضمام بعض القبائل، أهمها قبيلة أولاد سيدي الناصر ببلدية آفلو، قبائل أولاد سيدي طيفور بمدينة البيض، قبائل أولاد زياد الغرابة المرابطين بمنطقة فرندة وذلك في 21 جوان 1881م، إلا أن بعض القبائل رفضت الانضمام إليه كقبيلة الحساسنة*، الذين دخل في صراع معهم الأمر الذي أكسبه عداوتهم في وقت كثرت فيه الهجمات المتكررة عليه من طرف القوات الفرنسية.

بعدما تمكنت فرنسا من جمع قواتها وتنظيمها شنت هجوما ضد الشيخ بوعمامة، فرأى ضرورة التوغل نحو الجنوب وتفادي المجابهة مع الجيش الفرنسي الذي كان يستعد لقطع الطريق عليه، فإتجه الشيخ بوعمامة بعدها إلى الجنوب الغربي وتخلص مرة أخرى من القوات الفرنسية التي كانت متمركزة في منطقة الخيثر بمدينة البيض، استغل فترة الهدنة المؤقتة لإعادة التعبئة ثمعاد للمواجهة في شهر جويلية 1881م بعد أن جمع قوات عسكرية ضمت حوالي ألف وخمسة مائة فارس إلى جانب قواته الخاصة، حدثت مناوشات بينه وبين فرقة المدفعية الفرنسية التي كانت مرابطة في المنطقة ، اتجه بعدها نحو الشمال لطلب مساندة القبائل التي سبق وأن رفضت مساندته، وكان غالبا ما يدخل في مواجهة معها بسبب مواقفها الرافضة.[2]

يرى المؤرخ **"شارل روبير أجيرون Charles-Robert Ageron"** أن أهم الأسباب التي أدت إلى هزيمة الشيخ بوعمامة المتمثلة في تفوق فرنسا العسكري بالدرجة الأولى، وسياسة المحاصرة التي فرضتها فرنسا على السكان، وعدم السماح لهم الوصول إلى الشمال لطلب المساعدة، إصرار فرنسا على غزو الصحراء وإغلاق الحدود مع المغرب وبالتالي منع الشيخ من التحرك، تم القضاء على مقاومة الشيخ بوعمامة فعليا سنة 1882م، لكن الهزيمة التي مني بها الشيخ تمثلت أساسا في عدم تكافؤ القوى بين الطرفين، إلا أنها

[1]- بختاوي خديجة، المرجع السابق ، ص 115.

*- هي فرع من قبيلة الحساسنة الكبيرة بمنطقة سعيدة وغليزان وحسب ابن خلدون يوجد فروع لهذه القبيلة في كل من شلف وتموشنت، للمزيد أنظر ابن خلدون ،المصدر السابق، ص232.

[2]- خليفي عبد القادر، إستمرارية مقاومة الشيخ بوعمامة من المغرب الأقصى، مجلة جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، العدد 15، ص ص 218، 219.

لقيت اعترافات العديد من الفرنسيين بقوة ودهاء هذا الثائر وتعجب رجال الصحافة منها، وكتبت عدة مقالات خاصة بها[1].

على الرغم من الهزيمة الفعلية لهذه الثورة سنة 1882م إلا أنها تواصلت بشكل متفرق إلى غاية 1907م، في شكل هجمات متكررة على كل القوافل العسكرية الفرنسية، والتي قادتها بعض القبائل الجزائرية التي كانت تساند الشيخ بوعمامة[2].

كان لهزيمة أولاد سيدي الشيخ أثر سلبي على فروع وإيجابيا على فروع أخرى، فقد كرست الهزيمة الانقلابات الداخلية للمجتمع وللقبيلة، انقسامات بدأت قبل انطلاق المقاومة بين مؤيد ومعارض لها، وجد بوعمامة نفسه مرغما على محاربة وضرب القبائل المعارضة، هذا ما غرس الكراهية والحقد بين أفراد القبيلة الواحدة، وبهزيمته تراجعت مكانة قبيلته وقويت مكانة القبائل المعارضة له[3].

هاجرت العديد من القبائل الجزائرية إلى المغرب قبل هذه المقاومة كهجرة فرق قبائل عديدة كالحميان* وأولاد زياد والشعانبة **والعمور وغيرهم، من أماكن استقرارهم في المشرية والبيض وأفلوا وسبدو ونواحي العين الصفراء وغيرها، إلى الأراضي المغربية هاربين من بطش الاستعمار الفرنسي، أخذت هذه الهجرة طابعا دينيا وجهاديا في نفس الوقت، على أنها هجرة من دار الكفر والمتمثلة في الحكم الفرنسي إلى دار الإسلام وهي دولة المغرب التي كانت لا تزال تتمتع بسيادتها، وأيضا من أجل الإعداد الفعلي والتعبئة العامة لإعلان الجهاد من جديد ضد فرنسا، هاجرت الفرق البوشيخية من قسم الغرابة بدائرة لبيض سيدي الشيخ ونواحي القصور وعسلة(دائرة بولاية النعامة) وتيوت (قرية بعين الصفراء) إلى الأراضي المغربية منذ تعرضها لغزو الطوابير العسكرية الفرنسية، ثم لحقت بها فرق من أولاد سيدي الشيخ الشراقة بعد قيام حركتها ضد الفرنسيين.

بعد هجرة قبيلة أولاد سيدي سليمان نحو المغرب لم يبق أمام القوات الفرنسية سوى "سي محي الدين بن حمزة" الذي عقدت فرنسا معه اتفاقية في ماي 1883، أصبح على إثرها باشا آغا على أولاد سيد الشيخ، قام بضم مجموعة من الفروع إليه عن طريق التحالف مع قياد قبيلة لبيض سيدي الشيخ،

---

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 256 .

[2]- خليفي عبد القادر، المرجع السابق، ص212.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص421.

* -هم قبائل عربية استقروا شمال إفريقيا وهم أسلاف القبائل التي تسكن جنوب تلمسان وجنوب وهران ومنطقة سيدي بلعباس، يعود نسبهم إلى سيدنا ابراهيم عليه السلام، للمزيد أنظرابن خلدون ، المصدر السابق، ص216.

** - مجموعة سكانية بدوية عربية مسلمة جاؤوا من الغرب الجزائري واستقروا بالجنوب الجزائري، في كل منيعة وواد سوف، للمزيد أنظر أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي،ج7،دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007 ، ص322.

والغسول*، وأولاد سيدي الشيخ بن عامر من منطقة مشرية ، هذا التحالف الذي رأت فيه السلطة الفرنسية خطر اعلى مصالحها، عملت على بقائه تحت سلطتها السياسية والعسكرية[1].

تضمن الاتفاق الذي كان بينهما على تحقيق بعض النقاط منها إعادة بناء قبة لبيض سيد الشيخ التي تم هدمها من قبل، إعادة استرجاع الأملاك الضرورية لأولاد سيدي حمزة واسترجاع الأملاك العامة الضرورية للقبيلة وفرض عقوبة على شكل غرامة جماعية ضد قبائل الشراقة، باستثناء أولاد سيدي حمزة.

إلى جانب ذلك فقد تم تخصيص منحة خاصة مع سنة 1883م مقدرة بسبعين ألف فرنك فرنسي لفائدة سي حمزة، بمعدل خمسة عشرة ألف فرنك لكل رئيس قبيلة "سيدي محي الدين وسي قدور وسي حمزة"، وهكذا أخذت هذه الفروع تكون نفسها تدريجيا، وأصبح بذلك بعض أفراد هذه القبائل يعملون لحساب الإدارة الفرنسية في منصب قايد، أما سي محي الدين بن الحمزة وسع سلطته على عدة قبائل حيث أصبحت تحت إمرته سبعة عشرة قبيلة بدل ثلاثة عشرة، ووسع سلطته بعد أن أصبح أغا على جبل عمور وكل القبائل التابعة لمنطقة أفلو، وبالتالي أصبحت القيادة حكرا على هذه القبيلة التي وعدت فرنسا ستة أفراد منها بمنصب القيادة، وفي سنة 1899م أصبح سي محي الدين بن قدور أغا على القلعة كلها مع تولي العديد من أفراد هذه العائلات مناصب إدارية جديدة[2].

الواضح ظاهريا أن أحد فروع قبيلة أولاد سيد الشيخ قد اصبح لها وضع سياسي هام لدى السلطة الفرنسية، لكن في الحقيقة كانت على عكس ذلك، لأن المساعدات المادية والمعنوية الفرنسية لفائدة هذه الفروع ما هي إلا مساعدة لبسط النفوذ وسيطرة فرنسا على المنطقة بغطاء جزائري.

لأن القرارات كانت تصادرها السلطة الفرنسية لكن المنفذ هو الإطار التقليدي الجزائري الذي تحول من مناهض لفرنسا إلى مؤيد لها، وقد سبق وأن تطرقنا فيما سبق إلى التحول العميق الذي أصاب النخب التقليدية في القطاع الوهراني.

---

* - هي قبيلة عربية تنتسب إلى غاسل ابن خراج من عبيد الله، موطنها استوطنوا تلمسان لتنتهي رحلتهم إلى المنطقة الصحراوية التوات بولاية أدرار، للمزيد إنظر: ابن خلدون، المصدر السابق، ص219.

[1]- أحمد مزيان، المجتمع والسلطة في الجنوب الشرقي للمغرب خلال القرن التاسع عشر(1845- 1912)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية 1428- 2007م، ص ص259- 261.

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 423.

أصبحت قبائل أولاد سيدي الشيخ حسب التقارير الفرنسية في وضع حرج بسبب الهزيمة وتراجع مكانتهم، حيث تحولوا من قبيلة قوية ذات مكانة اجتماعية إلى قبيلة ضعيفة لا مكان لها في المجتمع، خاصة بعد قبول بعض فروعها المساعدات الفرنسية المادية والسياسية التي قدمت لهم.

انتقلت فرنسا بعد ضمان سيطرتها المطلقة على هذه القبائل إلى التدخل في شؤونها الداخلية، فألغت الحكومة العامة الزيارات التي كانت تقام سنويا وهي زيارات لفائدة الأولياء والقياد لتفادي الالتقاء وإمكانية تقارب الأفكار والتعاون فيما بينهم، لم يكن هذا القرار خاصا لأنه لم يشمل قبائل أولاد سيد الشيخ فحسب بل شمل كل القبائل التي تنتمي إلى الأرستقراطية الدينية، و هكذا تحولت المواقف المؤيدة التي أبدتها فروع قبائل أولاد سيدي الشيخ تجاه فرنسا إلى الخضوع واستسلام للسلطة الفرنسية مع التبعية التامة لها، أي فقدان الحرية في اتخاذ القرارات الدينية والاجتماعية والسياسية وغيرها، حيث كتب الحاكم العام للجزائر تقريرا عن الوضع العام في هذه المنطقة بين فيه سيطرة فرنسا الكلية على المنطقة، اتضح هذا التحكم من خلال تدخل السلطة في تعيين القياد وتحكمها في سلطتهم المادية والمعنوية وبالتالي ضمنت سيطرتها المطلقة على قبائل أولاد سيدي الشيخ، وأصبح بإمكان الجيش الفرنسي التجول بكل حرية في المنطقة دون أي خطر[1].

أصبحت القيادة الجديدة لأولاد سيدي الشيخ هي المفتاح الذي تمكنت به فرنسا من التوسع في المنطقة، خاصة بعد أن تمسك بعض أحفاد الشيخ بوعمامة بمنصب القيادة، حيث طلب الابن الخامس لسيدي الشيخ الطيب من الإدارة الفرنسية استرجاع قيادة القبيلة مع إعلان الطاعة والولاء لفرنسا وذلك في سنة 1897م، لم يتوقف طلبه عند هذا الحد بل طلب الحصول على منحة شهرية وعلى البرنس رمز القيادة، كما طلب تولي قيادة كل من دائرة عين الصفراء وسعيدة، مقابل تعهده بفرض الأمن والسيادة الفرنسية في المنطقة ولم شمل قبائل بني عامر الذين تفرقوا عبر مختلف مناطق الجنوب.

أخذت القبائل الجزائرية تتصارع من أجل الحصول على القيادة مثل ما فعلته قبيلة أولاد سيدي عبد الرحمن التي صنعت تاريخا من أجل الفوز بمنصب القيادة، الذي فاز به سي علال الذي عين آغا شرفي سنة 1908م وعين ابنه سي محمد قايد القبيلة أولاد عبد الحاكم[2].

[1]-بختاوي خديجة، المرجع السابق ، ص 424.

[2]- أحمد مزيان، المرجع السابق، ص 260.

كانت هذه المواقف نموذج جيد لإبراز الانتفاضة كرد فعل على السياسية الاستعمارية، التي كانت نتيجة بارزة عن الوضع الذي آلت إليه كل القيادات الجزائرية، بعدما أصبحت السيطرة الفرنسية أمرا واقعيا فرضته السلطات الاستعمارية.

ثالثا: العصيان المدني

اتخذ مظهرين مختلفين هما الاعتداءات الفردية والجماعية، تناولت العديد من المصادر هذه الظاهرة كظاهرة أخلاقية انتشرت بشكل كبير في الجزائر في الفترة الاستعمارية، سواء في الوسط الريفي أو في التجمعات العمرانية، اعتبرتها فرنسا من أهم التحديات التي وجب عليها مواجهتها، وهي ظاهرة اعتبر فيها الجزائريين القائمين بهذه الأعمال فئة خارجة عن القانون، لكن من الوجهة التاريخية والاجتماعية هي ظاهرة ناتجة عن السياسة الفرنسية وما نجم عنها أزمات اقتصادية واجتماعية متكررة، يذكر الباحث تواتي هواري في حديثه عنها: " ...هذه الظاهرة تقوم بها فئة اجتماعية بسبب تحطيم نظامها الاجتماعي المعيشي الذي ألفته..."[1].

إن الإجرام لا يعالج من الوجهة القانونية وإنما يعالج موضوع خاص بتحول طبيعة المواجهة لدى الجزائريين، خاصة إذا لاحظنا أن هذه الظاهرة تزامنت مع التحول الحاصل في بنية المجتمع الجزائري نتيجة التوجه الاقتصادي الجديد التي طبقته فرنسا في الجزائر، انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير في أوساط الجزائريين ضد السياسة الفرنسية، لذلك اعتبرتها فرنسا ظاهرة انحراف أصابت المجتمع الجزائري لا بد من وضع حد لها.

عرف الريف الجزائري في عمالة وهران تغيرات جذرية بسبب القوانين والإجراءات الجديدة التي طبقتها فرنسا على طبيعة الملكية العقارية، وكان من الطبيعي أن يسجل رد فعل محلي تجاه هذا الوضع، فكانت الاعتداءات هي الأسلوب الجديد الذي تبناه المجتمع للتعبير عن رفضه لهذا الواقع، ولم تخص هذه الظاهرة فئة محددة من المجتمع وإنما كانت عامة.

انتشرت ظاهرة الإجرام بالقطاع الوهراني بكثرة خلال 1880م إلى1890م، تشير العديد من المراجع إلى صعوبة الوضع في العمالة خلال هذه الفترة، فقوانين نقل الملكية التي طبقت بوجه جديد مع سنة

[1]- عمار هلال، المرجع السابق، ص140.

1870م أوقعت المجتمع الجزائري في أزمات اقتصادية حادة أجبرته على العمل الإجرامي، وبذلك نمت ظاهرة الإجرام بشكل متزايد كرد فعل عن تلك السياسة ونتائجها .[1]

على الرغم من تعزيز الإجراءات الأمنية الفرنسية والمجهود المبذول للحفاظ على أمن وسلامة الأملاك في القطاع الوهراني، إلا أن الحكومة العامة اعترفت بفشلها وأقرت بتضاعف هذه الظاهرة خاصة ما بين سنة 1891م إلى سنة 1894م في مختلف مناطق العمالة، والسبب الرئيسي لتلك الأفعال الأزمات الزراعية التي كان يتخبط فيها الجزائريون والتي انعكست على مستواهم الصحي والمعيشي[2].

تعددت أنواع المخالفات والجنح فهناك جرائم ضد الأشخاص تمثلت في الاعتداء على الأوربيين والجزائريين على حد سواء، خاصة الذين كانوا يعملون لحساب الإدارة الفرنسية كالقياد والمساعدين وغيرهم، كانت بعض الاعتداءات تصل إلى حد محاولات القتل، كما سجلت اعتداءات ضد الممتلكات كالمخازن وبعض الورشات الصناعية الخاصة بالكولون وغيرها، كما سجلت اعتداءات ضد الأملاك العمومية من خلال تخريب المنشآت العمومية كالطرق، والإدارة، والسكك الحديدة، حيث تؤكد العديد من الكتابات التاريخية على وجود علاقة طردية بين تطور ظاهرة الإجرام في العمالة وزيادة انحلال المجتمع الجزائري، فكلما فقد المجتمع أطر مكوناته الذاتية المحلية كلما تضاعف عدد الجرائم والمخالفات من قبل الجزائريين[3].

كلما ازدادت الأزمة الاقتصادية ازدادت ظاهرة الإجرام واستفلحت في أوساط المجتمع الجزائري، وهذا ما أدى إلى كثرة الاعتداءات، وهنا ندرك أن هذه الظاهرة ليست نابعة من ذات المجتمع وإنما من مواجهته إذ كان لابد على المجتمع يظهر موقفه تجاه الأحداث التي كانت تشهدها البلاد، خاصة بعدما تم القضاء على كل النخب التقليدية التي كانت تمثله وتدافع عنه، وحلت محلها نخب جديدة تعمل لحساب الإدارة الفرنسية، لم تكن الأزمات الاقتصادية وحدها الدافع لبروز هذه الظاهرة، وإنما وجدة دوافع أخرى اجتماعية تمثلت أساسا في رفض الجزائريين لفكرة التجنيد وهذا ما أدى إلى انتشار أعمال انتقامية ضد المصالح الفرنسية على شكل أعمال النهب والسلب والتخريب، سواء ضد أملاك خاصة أو عامة وحتى ضد الأشخاص، هذه الأعمال غالبا ما تكون تعبيرا عن رفض حدث ما، حسب بعض المصادر ارتبطت هذه الظاهرة بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تشهدها مختلف مناطق العمالة بين فترة وأخرى، تمثلت أهم الأعمال الإجرامية في ظاهرة حرق الغابات هذه الظاهرة التي تعتبر ثان مظهر عدواني اتخذه

[1]- شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 421.

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 427.

[3]- نفسه، ص428.

المجتمع الجزائري، يعود هذا الموقف إلى الوضع الذي وجد فيه هؤلاء أنفسهم، إذ تم تجريدهم من أراضيهم الزراعية التي كانت مصدر عيشهم، كان عليهم إيجاد بديل لما أخذ منهم وكانت الغابة الملاذ الوحيد لهم، لأن في رأيهم حرق مساحة منها يوفر لهم أراضي صالحة للاستغلال.[1]

نستخلص مما سبق أن هذه الظاهرة لا يمكن حصرها في الجانب الاقتصادي بل شملت أيضا جوانب أخرى ولو بدرجات متفاوتة، وهي من ضمن أهم الأساليب الجديدة التي تبناها الجزائريون لمواجهة السياسة الفرنسية.

اعتبر هذا الأسلوب الجديد كتحدي للسلطات الفرنسية فبعد فشل المقاومة العسكرية التي رفضت الاحتلال، ظهرت مقاومة جديدة والتي حاولت كسر كل ما قامت به فرنسا في المجال الاقتصادي.

تكمن أهمية الغابات في توفير المواد الأساسية الأولية لإقامة النشاط الصناعي في الجزائر، إذ كانت توفر ما بين خمسة وثلاثون إلى مائة قنطار من الخشب وبالتالي فهي ثروة حيوية معتبرة، إن استغلال الثروة الخشبية كان من شأنه تحقيق ربحا كبيرا لفرنسا، وذلك من خلال ممارسة النشاط التجاري ما بين فرنسا والعالم الخارجي[2].

في الوقت الذي رأت فيه السلطات الفرنسية ضرورة الاهتمام بهذا القطاع الحيوي، اندلعت عدة حرائق في مناطق عديدة خاصة في عمالة وهران، فقد شهدت العمالة العديد من حرائق في سنة 1877م في غابة زقالة الواقعة في المنطقة العسكرية لحفرة التوامة بمدينة البيض، وهي ضمن أملاك الدولة، بها أشجار الصنوبر الحلبي، والبراري والحلفاء، وقد قدرت الخسائر بها ب28.147 فرنك وضياع بقيمة 15.540 فرنك من الحلفاء، امتد الحريق ليشمل غابة الطاية وموبدن بمدينة البيض، توصل التحقيق إلى أن هذه الحرائق كانت إرادية قام بها الجزائريون قصد إيجاد مناطق للزراعة وللرعي، فأمام عجز السلطات الفرنسية في إيجاد الفاعل أصدرت عقوبات جماعية قدرت 15.463 فرنك، التي كانت مرتفعة مقارنة مع الضريبة السنوية المقدرة ب13.269 فرنك، فرضت على 12 فرع من قبيلة ودوار وبلدية بعمالة وهران[3].

تعتبر عملية حرق الغابات نوعا من التحدي والمقاومة بشكل غير مباشر، على الرغم من ارتفاع الغرامات ظاهرة إلا أنها لم تحد من انتشار الحرائق، حيث اندلعت الحرائق من جديد هذه المرة في المنطقة المدنية وامتدت النيران على بعد 2.000 هكتار من أملاك الدولة، وقدرت الخسائر ب2.028 فرنك، ومع أنهم

[1]- خليفي عبد القادر، المرجع السابق، ص213.

[2]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص350.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص430.

لم يتوصلوا إلى معرفة المتسبب فيها، إلا أنهم اعتقدوا أن سكان المنطقة هم وراء ذلك، خاصة بعد إشعال حريق آخر من طرف أهالي دوار نمايشة بسيدي بلعباس وإتلاف عدة هكتارات، كما اندلعت حرائق أخرى مست أملاك الدولة التابعة لأولاد سليمان ب منطقة سبدو [1].

أدت هذه الحرائق إلى إلحاق أضرار كبيرة بالنسبة للغابة، كما انعكست سلبيا على الجزائريين إذ أجبروا على دفع ضرائب جماعية إضافية، وإلى جانب لك تشديد الخناق على كل المناطق الإدارية المشكوك فيها، والحكم بالسجن على المشتبه فيهم أو الذين تأكدت فرنسا حسب تحقيقاتها من تورطهم فيها.

تجلت الأسباب الحقيقة التي دفعت الجزائريين إلى اللجوء لهذه الأعمال رغم إضراره على البيئة والأرض كان من ورائها إيجاد حلول لمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، فطالما اعتاد الجزائري على الأرض والرعي من أجل سد حاجاته الضرورية، كان يعتمد على الزراعة المعيشية التي رات فيها فرنسا أنها لا تتناسب والتطور الحاصل، لكن على الأقل لم يكن الجزائري قبل هذا الوقت يعاني من المجاعة والفقر، فإنتاجه حتى وإن كان قليلا فإنه كان كافيا لبساطة حياته وعاداته الاستهلاكية، لذلك وجدوا في الغابة الملجأ الوحيد للحفاظ على ما تبقى من ثروتهم الحيوانية وهذا ما فسره استفحال ظاهرة الحرق وأعمال الانحراف[2].

مهما اختلفت آراء الباحثين حول ظاهرة الاعتداءات ضد المصالح الفرنسية، فإنها اتفقت على الأقل في نقطة واحدة وهي العداء لفرنسا من خلال قيام بعض الجزائريين بحرق الغابات على نطاق واسع، وهو أسلوب مقاومة جديد تبناه الجزائريون بعدما انتزعت منهم كل مصادر الرزق التي ألفوا العمل فيها.

تبدو ظاهرة حرق الغابات بالمظهر السلمي لمواجهة فرنسا لكن في حقيقتها أخذت بعدا عنيفا تطور في بعض المرات إلى مواجهة عنيفة بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وقد بدأت المقاومة من خلال الحرق مع بداية الاحتلال ولكنها أخذ تزداد بعد 1859م إلى 1881م، لقد اعتبرت الحرائق التي اندلعت خلال السنوات: 1859م إلى1884م واستمرت إلى غاية اقتراب اندلاع الحرب العالمية الثانية على أنها أعمال تخريبية إجرامية استهدفت الكولون وأملاكهم بالدرجة الأولى، خاصة الذين تحصلوا على امتياز استغلال الثروة الغابية[3].

[1]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص431.

[2] - عمار هلال، المرجع السابق، ص141.

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص197.

وإذا كانت عمالة الجزائر وقسنطينة أقل ضررا بسبب قلة الكولون و كثافة الغطاء النباتي بها، فإن عمالة وهران كانت أقل المناطق توفرا على الغابات ومع هذا فهي الأكثر من حيث الاستيطان وممارسة الرعي، ونظرا لهشاشة الغطاء النباتي فإنه قد اشتدت بها عمليات حرق الغابات خاصة مع سنة 1870م وتواصلت على غاية 1894م، ونظرا لاشتدادها رأت بعض الأطراف الفرنسية على أنها سلاح خطير ضد فرنسا ومصالحها في القطاع الوهراني و في كامل الجزائر[1].

امتدت ظاهرة الحرق إلى الهضاب العليا الغربية، حيث قامت قبائل حميان وأولاد سيدي الشيخ والشعانبة بإضرام النار في مستودعات المعمرين، مما أدى إلى تخريب المنشآت وسقوط ضحايا في صفوف العمال خاصة الإسبان الذين كانوا يشكلون غالبية اليد العاملة[2].

يمكن أ ن ندرج الجرائم الفردية ضمن الأعمال الإجرامية ضد فرنسا، حيث لم يبق الإجرام في عمالة وهران مجرد أحداث متفرقة بين الحين والآخر، بل تطور ليتخذ مظهرا منظما يتزعمه فرد واحدا أخذ شهرة بطولية أكثر منها إجرامية، وهو يما يمثل ثورة اجتماعية ضد الأوضاع التي آلت إليها أحوال الناس.

من أبرز الشخصيات الثائرة التي اتصفت بصفة الإجرام شخصية "بوزيان القلعي"، الذي تغنت به العديد من القصائد الشعرية المحلية، وقد بدأ نشاطه المعادي لفرنسا في سنة 1880م، كان مساندا للضعفاء إذ كان يأخذ من الأغنياء ويساعد المحتاجين من الجزائريين، لهذا لقي تعاطفا من قبل الجزائريين، ونظرا لنشاطه المعادي لفرنسا فقد كتبت الصحف العديد من أخبار عنه، خاصة جريدة صدى وهران، اشتهر بلقب "بوزيان القلعي" لكن اسمه الحقيقي هو مصطفى بن باهي من مواليد1853م في دوار ما قور بن زرقة قرب عين تيموشنت، كان شخصا عاديا لم يسبق له أن أظهر عداءه تجاه فرنسا، لكن السياسة الفرنسية وظلم القياد والأعوان المنفذين لها جعله يقف في وجههم، فاعتبروه خارجا عن القانون وبالتالي شخصا مجرما[3].

يتضح من خلال جريدة صدى وهران أن "بوزيان القلعي"(أنظر الملحق رقم 08) لم يكن مجرما بطبيعته وإنما كما قلنا سابقا، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جعلت منه شخصية مجرمة، فدخوله في مناوشات مع القايد واعتراضه عليه كان بداية تحول في مسار حياته، وقد عبر بنفسه عن ذلك أثناء محاكمته، فبداية مشواره مع الإجرام كانت عفوية، فبعد مناوشات حادة مع قائد المنطقة

[1]- شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الموجع السابق، ص198.

[2]-Sari (D)et Kaddache(M) , Op.cit, p 174.

[3]-Echo d'Oran, N°12 , 25/12/1883.

وإحساسه بالظلم قرر الانتقام فقام بقتل احد أبنائه وفر نحو المرتفعات، ومن ثم أخذ يقطع الطريق أمام كل من يساند فرنسا أو يحاول الإيقاع به أو يتعرض لأفراد أسرته، فقد كان يعبر عن رفض كل المجتمع للظلم الحاصل في المنطقة.

أثناء محاكمته وضح بأنه لم يرغب في أن يكون مجرما، وإنما اتخذ هذا الطريق ليحقق العدالة التي افتقدها لدى القايد، فقتل ابن القائد بالنسبة له حكم عادل وصرح قائلا: " لما قتلت الابن الثاني للقائد كنت أكثر رضا، ساعتها كنت سأسلم نفسي للعدالة، وساعتها سأقول للقائد حققت العدالة بنفسي لأنني لم أجد من يحققها لي، أنا قتلت وأنتم افعلوا بي ما شئتم"[1].

لم تدم حركة العصيان التي قادها بوزيان طويلا بل كانت مدتها قصيرة حيث اعتبر مجرما فارا في سنة 1880م، وألقي القبض عليه في سنة 1884م، وخلال مشواره المعادي لفرنسا لم يقم بأي عمل إجرامي بشكل عشوائي، بل كل من هاجمهم كان بدافع تحقيق العدالة، بسبب الظلم الذي لحق به من قبلهم، وهذا ما يجعلنا نقف عند نظرية حقيقة الإجرام كظاهرة مقاومة جديدة للسياسة الفرنسية.[2].

يبدو من خلال ما جاء في هذه الحادثة أن الإجرام كظاهرة جديدة قد أخذ منعطفا جديدا في تاريخ المقاومة الجزائرية للسياسة الفرنسية، وحتى وإن كانت هذه المقاومة عفوية وفردية فإنها أقلقلت السلطات الفرنسية وجعلتها تتخذ الإجراءات الردعية ضدها، فقد حكم على بوزيان القلعي بالإعدام ونفذ الحكم في 15 متارس 1884م في الساحة العمومية لمدينة المحمدية بولاية معسكر ليكون درسا للآخرين.[3]

لم يمنع هذا الحكم من ظهور عصابة أخرى ضد الأوربيين ولأسباب مختلفة هذه المرة لم تكن اقتصادية ولا سياسية، وإنما دفاعا عن القيم الأخلاقية، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن الإجرام في العمالة هو أسلوب مقاومة اتخذته بعض الأطراف ضد الأوربيين ومصالحهم، فقد برزت شخصية الإخوان بوتويزعة قدور ومحمد في سنة 1915م بعد جريمة قتل نفذت في حق إسباني عرف بتحرشه بالنساء الجزائريات[4].

ومع هذا تعتبر الأعمال التي قاما بها هذان الإخوان أخطر على مصالح فرنسا خاصة عملية جمع الأسلحة، ولهذا سعت الفرق الخاصة للقضاء عليهما فتوجهت فرق الدرك خاص إلى جبل الدشرة وقعت مواجهات بينهما، أسفرت عن مقتل دركي ولم يصب الأخوان بأي جروح، وهنا عرض قايد تموشنت مكافئة

[1] -Echo d'Oran,N° 12, 25/12/1883.

[2]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص433.

[3] -Echo d'Oran , N° 13, 18/03/1884.

[4] -AOM, Carton 16H 32, Rapport de police Oran 12/09/1914.

خاصة قدرت ب1000 فرنك فرنسي لكل من يلقي القبض عليهما، خاصة وانه تعرض للتهديد من قبلهما، وهذا يعني فشل كل المحاولات في القضاء عليهما، وأمام هذا الفشل تم تجهيز الفرقة السادسة للمدفعية المتكونة من200 جنديا من المدفعية وخمسون من اللفيف وخمسون جندي صبايحي التي أوكلت إليها كل الصلاحيات من أجل إلقاء القبض عليهما، ووصلت إمدادات عسكرية من تلمسان تتكون من101 من الزواف وأربعون جندي من المدفعية وسبعة وعشرون من الصبايحية[1].

يتضح من خلال هذه الإمدادات العسكرية مدى خطورة هذان الأخوان ومدى تخوف فرنسا منهما، ومع هذه الاستعدادات فإن فرنسا في بداية الأمر عجزت عن القضاء عليهما، لكنها تمكنت من ذلك بعد الإعلان عنهما من طرف أحد الجزائريين وهو حارس في معمل خاص، الذي طلب منه الأخوان شراء بعض الحاجيات لهما وأعلماه بمكان تواجدهما، فقام هذا الأخير بإعلام القوات الفرنسية التي حاصرت المكان و وقع اشتباك بينهما، جرح خلالها الأخوان وقتل جندي وأصيب أخرون بجروح خطيرة، توفي قدور متأثرا بجراحه في حين تمكن محمد من التوجه إلى القرية وقتل الحارس والناظر وجندي فتبعته عناصر الدرك وقامت بقتله[2].

يتضح مما سبق أن الأعمال الإجرامية أصبحت ظاهرة جديدة للمقاومة الجزائرية تبنته الفئة المتضررة التي أحست بالظلم، فغالبا ما نجدهم أصحاب أراضي مغلوبين على أمرهم قرروا تحقيق العدالة الغائبة وسط المجتمع بأسلوبهم الخاص، ومع انهم خارجين عن القانون من الوجهة القانونية في نظر السلطة الفرنسية إلا أن علاقتهم مع أسرهم وذويهم وحتى محيطهم ظلت متينة، فقد كانوا يساعدونهم من خلال تقديم المعلومات الخاصة بحركة الجنود، فهم الأعين والمراقب الذي يعتمد عليه هؤلاء الثائرين في رصد حركات القياد والفرق الفرنسية والمتعاونين معهم.

كانت السلطات الفرنسية تصدر عقوبات جماعية ضد المفتعلين كما كانت تسلط أحكاما قضائية على كل جزائري قدم المساعدة لهؤلاء، فقد أصدرت المحكمة الفرنسية أحكاما بالسجن على كل من أثبت تورطه مع هذه العصابات، وهذا ما يفسر فشل القوات الفرنسية رغم استعدادها المادي والبشري[3].

إذا كانت هذه الفرق المقاومة للاستعمار تحظى بتأييد من قبل ذويها، فبالمقابل نجد لها أعداء من نفس محيطها، كما رأينا سواء بالنسبة لبوزيان القلعي أو الأخوة بوتويزعة، فقد تم القضاء عليهم بعد

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 198.
[2]- نفسه، ص199.
[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 437.

وشاية محلية، فظاهرة عدم توحد الموقف حول الإجرام الاجتماعي ليست نتيجة الانقسام الثقافي في المجتمع ولكنه انعكاس للأوضاع المتردية في وسط المجتمع [1].

ظهر الإجرام كظاهرة جديدة في فترة تراجع التنظيم العائلي القبلي وبداية ظهور مجتمع رأسمالي حديث وليد السياسة الفرنسية، دون أن ننسى التحول الذي عرفته الأسر الجزائرية وانتقالها إلى النظام الزراعي الرأسمالي وأثره على بنيتها الاجتماعية[2].

لم تأخذ ظاهرة الإجرام شكلا محددا في طريقة مهاجمتها لفرنسا، فبعد ظهور العصابات أو كما كانت تسميها فرنسا قطاع الطرق كنوع من الاحتجاج الاجتماعي، نلاحظ بروز مقاومة ريفية أكثر خطورة من العصابات، والتي كانت تستهدف أشخاصا محددين لوجود عداوة معهم، فقد انتقلت هذه المرة لتمس كل رموز السلطة الفرنسية ابتداء من الكولون، وصولا إلى الأعوان الذين كانوا جزائريين مثل القايد، الباش آغا والناظر، وقد اشتدت هذه الظاهرة خاصة مع سنة 1890م، وهي الفترة التي برزت فيها مؤشرات وملامح الحرب، وربما هذا ما شجع الجزائريين على مضاعفة مواقفهم المعادية لفرنسا.

حسب تقارير الدرك الفرنسي فقد بدأت الهجمات بشكل واضح وكانت عبارة عن سلسلة من الهجمات موجهة ضد أهداف محددة، بدأت في ليلة 23 و24 سبتمبر 1903م، حيث هاجمت مجموعة مسلحة ضيعة في مدينة المحمدية بمعسكر قتل خلال مالكها وهو من الكولون وخربت الحقول بكاملها، ثم في 24 نوفمبر حاصرت مجموعة من المسلحين في منطقة زفيزف أحد الكولون في ضيعته وأحرقوا أراضيه، وفي 4 إلى 5 جانفي 1904م قامت بهجوم على احد الكولون وتم تخريب كل حقوله بنفس المنطقة، وفي 19 نوفمبر 1905م قتل أحد الكولون في ضيعته في سيدي بلعباس، وفي أكتوبر 1906 قتل أخر في عين المكان بهدف الانتقام، ولنفس السبب تم محاصرة أحد الفرنسيين في مطحنته في منطقة بوقيراط نواحي مستغانم ، وتم الهجوم أيضا على أحد الأوربيين في منطقة الرمشي في 30 سبتمبر 1908م نواحي تلمسان ، وفي نفس السنة ليلة 18 أكتوبر تم حرق حوالي إثنا عشرة كومة تبن كانت ملكا لمجموعة من الكولون وقتل أحدهم في 13 نوفمبر 1909م بضواحي المحمدية ، وفي نفس الفترة تم إضرام النار في أكوام التبن في بعض الحقول بمنطقة عمي موسى بغليران، وبينما كان الجميع منهمكا في إخماد النيران قام المقاومون باقتلاع أشجار الكروم وحرقها، هذه الظاهرة المتمثلة في حرق أكوام التبن وعلف الحيوانات وتخريب الحقول

[1]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص436.

[2]- عدى الهواري، المرجع السابق، ص236.

وأشجار الكروم، تكررت في العديد من مناطق عمالة وهران منها البلدية المختلطة عين فارس بمعسكر حيث قطعت 400 شجرة من الكروم[1].

لم تقتصر الهجمات على تخريب الحقول والمزارع فقط بل انتقل العمل بعدها إلى توجيه الضربات للأشخاص، فحسب تقرير الحاكم العام في 16 سبتمبر 1906م قتل مفتش الغابات ودركي في سيدي بلعباس كانا في جولة تفقدية في غابة الضاية بالبلدية المختلطة تلاغ، وفي 12 مارس 1907م قتل حارس غابة مع احد الكولون وسط قرية أوليس بالقطاع الوهراني، وفي جانفي 1910م تم الهجوم على حارس غابة في عين سيدي الشريف بمعسكر، وآخر في دوار محامد وهو ابن آغا للبلدية المختلطة كاشرو بمعسكر، كما قتل ناظر في بلدية زمورة بعدة رصاصات في 11 نوفمبر 1911[2].

لقد توالت هذه الأحداث وامتازت بالعنف والدموية كما ركزت على فئة خاصة من المجتمع هي الكولون وأعوانه من الجزائريين، فالأولى كانت تستحوذ على أراضي هي ليس ملكا لها أخذتها بالغصب، أما الأعوان المتمثلين في الناظر والقايد فقد تفننوا في إذلال بني جلدتهم، فالأول أرهق كاهل المجتمع والثاني استغل منصبه لقهر ذويه واستغلالهم، لهذا انتفض المجتمع و وجه ضربات قوية لهذه الفئة، لم يكن الدافع هنا ماديا فقط كما تحاول بعض المصادر تأكيده، وإنما كانت الدوافع سياسية بالدرجة الأولى، هذا ما يتضح من خلال رغبة هؤلاء الثائرين في تحقيق العدالة التي كانت غائبة أو بشكل خاص في وسط المجتمع الجزائري[3].

استمرت عمليات التخريب ضد الأشخاص والممتلكات إلى غاية فترة العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، وشهدت المنطقة الغربية سلسلة من الاضطرابات رافقتها أعمال عنف وشغب مست عدة مراكز استيطانية في كل من وهران (بوسفر، تليلات، زهانة) وسيدي بلعباس (سفيزف، زروالة، سيدي علي بن يوب، سيدي حمدوش، عين الرد) ومستغانم (عين بودينار)، لم يكن لهذه الهجمات بعدا اقتصاديا واجتماعيا فحسب كما تدعي بعض الأطراف الفرنسية، وإنما كان لها أيضا بعد سياسي لعله هو أساس هذه الحركة، ونستدل على ذلك من قول أحد العمال المضربين في وجه مالك الضيعة، حيث قال: " ستطردون قريبا وتعود الأراضي إلينا من جديد"[4].

[1]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 436.

[2]- عدى الهواري، المرجع السابق، ص 237.

[3]- بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص438.

[4]-بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص440.

يفسر لنا هذا القول أن الجزائريين كانوا رافضين لحياة الذل والإهانة التي أرغموا على العيش فيها بعد الاحتلال الذي جردهم من ممتلكاتهم وحولهم إلى عمال وأشباه عبيد، بعدما كانوا أسيادا في ممتلكاتهم[1].

مثل هذه الأعمال تؤكد حقا رغبة الجزائريين في ضرب القاعدة الاقتصادية لفرنسا، من خلال عرقلة المشاريع الزراعية وإيقافها و لو لفترة محددة، إلى جانب تخريب المنشآت الزراعية، وهو دليل عن أن نية الجزائريين كانت سياسية اقتصادية واجتماعية.

نستخلص مما سبق أن السياسة الاستعمارية مست كيان المجتمع الجزائري في عدة ميادين وأظهرت قسوة تلك القوانين التي أثرت سلبا على الجزائريين بصفة عامة والعائلات الأرستقراطية بصفة خاصة، وأدت إلى تفكيكها واندثارها بعد ما فقدت مكانتها مع بداية القرن العشرين وهذا ما كان له ردود أفعال مختلفة أرهقت الإدارة الاستعمارية.

[1]- ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 365.

الفصل الرابع

مواقف بعض العائلات الأرستقراطية من الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني

المبحث الأول: المو اقف الموالية

المبحث الثاني: المو اقف المعادية والر افضة

المبحث الثالث: المو اقف المحايدة

الفصل الرابع: مواقف بعض العائلات الأرستقراطية من الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني

تعني كلمة الأرستقراطية من الناحية السياسية الطبقة الاجتماعية ذات الشأن الكبير ولها أهمية معتبرة في المجتمع، هذا المصطلح يطلق على الأشراف، وفي تعريف آخر الأرستقراطية تدل على الطبقة الذهبية في المجتمع من أصحاب رؤوس الأموال الذين يملكون بعض المميزات الخاصة بهم، أما عن أصل الكلمة فهي كلمة يونانية تعني حكم الأفضل انتشرت في فرنسا وانجلترا ومختلف أنحاء العالم.

يتم استخدام كلمة الأرستقراطية غالبا لوصف الطبقة العليا (الحاكمة) من مجموع طبقات المجتمع، وبالتالي فإن الصفوف العليا من الحكومة تتكون هي الطبقة الأرستقراطية السياسية للدولة، والصفوف العليا من الشخصيات الدينية تكون هي الطبقة الأرستقراطية الدينية، و في الصناعة والتجارة هم الطبقة الأرستقراطية من رجال المال والأعمال.[1]

الأرستقراطية أنواع منها الأرستقراطية الاجتماعية أو فئة النبلاء ومعظم هذه الأرستقراطية الاجتماعية سواء من الناحية القانونية أو السياسية، كانت وراثية، توجد أرستقراطية أخرى غير وراثية يتم اختيارها من طبقات مختلفة من السكان مثل الطبقة العليا من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والأرستقراطية الحاكمة في الملكيات والجمهوريات الانتخابية، وقادة المنظمات العلمية والفنية وأرستقراطيات معينة من أصحاب الثروة والمال، فالفرق بين الأرستقراطية الوراثية وغير الوراثية هو شيء نسبي لأنه حتى في المجتمعات الطبقية، يوجد بعض الأشخاص يولدون في طبقة قفيرة ثم يرتقون إلى الطبقات العليا ويوجد أيضا أشخاص يولدون في طبقة غنية ثم يصبحون ضمن الطبقات الفقيرة لأسباب وظروف مختلفة.[2]

الأرستقراطية هي الطبقة التي تحمل ألقابا ملكية موروثة أو ممنوحة، يعتبرون انفسهم أسياد القوم، ومن ينتمي إلى هذه الطبقة يصبح له حقوق قانونية وإقطاعية خاصة، تصنف الطبقة الأرستقراطية مباشرة بعد طبقة الحكام، كانت الأرستقراطية في أوربا تطلق على النبلاء ورجال الجيش، أصبح لقب أرستقراطي يتوارث من الآباء إلى الأبناء، لذلك هاجمت الثورة الفرنسية تلك الطبقة لأنهم ورثوا تلك الألقاب ولم يأخذوها عن جدارة، أصبحت الطبقة الأرستقراطية تقوم على أساس أنها صاحبة النفوذ في الدولة، واعتبروا أنفسهم فئة ذهبية لها مكانة خاصة في المجتمع[3].

---

[1]- محمد فريد وجدي، دائرة المعارف القرن العشرين، ط3، مجلد 1، دار المعرفة بيروت، 1980، ص75.

[2]- أبو العباس القلشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا موسوعة شاملة لجميع العلوم الشرعية والدينية والتاريخية، ص86.

[3]-نفسه، ص87.

تفيد الدراسات التي أعدت عن القبائل الجزائرية والأسر الأرستقراطية الكبيرة منذ بداية عملية الاحتلال الفرنسي وحركة الاستيطان الأوربية التي صحبته، أن عدد القبائل الموجودة داخل ربوع القطاع الوهراني يشمل ما لا يقل عن 219 عائلة أرستقراطية، تجمعت أغلبها في شكل اتحاد قبلي موسع وهو ما يطلق عليه بالكونفدرالية القبلية، ظهرت هذه الاتحادات والكونفدراليات القبلية أثناء الفترة العثمانية، بل قبل وخلال القرن التاسع عشر مناطق عمالة وهران عرفت بنسبها، ولكل منها خصوصياتها العرقية والحضارية والثقافية والاجتماعية من بينها قبائل ترارة ولهاصة ودواير الزمالة والجعافرة *و لحشم ** وبنو عامر ولغسول وأهل أنقاد وأولاد سيد الشيخ وقبائل الحميان وغيرها.[1]

تجدر الإشارة إلى أن هذه القبائل والعروش الجزائرية كانت من الناحية الاجتماعية مؤطرة داخليا من طرف أسر وعائلات برزت بقياداتها وزعاماتها، لعبت دورا قياديا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وحتى دينيا هاما في المجتمع، سواء خلال الفترة العثمانية المتأخرة أو خلال القرن التاسع عشر وحتى العقدين الأولين من القرن العشرين.[2]

من المعروف تاريخيا أن اتحادات العروش والكونفدراليات القبلية كانت تشكل من الناحية الإدارية أغوبات ووحدات إدارية يخضع فيها الأغاوات إلى سلطة بايات المناطق الجزائرية، وهو تنظيم فعال حافظ عليه الأمير عبد القادر بن محي الدين في المرحلة التي بدأت فيها سيطرته على سلطة الاحتلال الفرنسي.[3]

كانت بعض الاتحادات القبلية تلعب دور المخزن بكاملها في صالح السلطات السياسية المختلفة، ونموذج ذلك نجده عند قبائل الدواير والزمالة في الغرب الجزائري، إلا أن ظاهرة استعمال مخزن القبيلة من طرف الاحتلال الفرنسي طوال فترة الثورات المسلحة في الريف الجزائري ما بين 1831- 1881م سيعرف تطور هذه البنية السياسية.[4]

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الأسر الأرستقراطية التقليدية الحربية والإدارية والسياسية والدينية في المجتمع الجزائري بالقطاع الوهراني، أرستقراطية تمثلت في قبائل وكونفدراليات العروش

---

* - هي فرع من فروع قبائل بني عامر، وهم من العرب الأشراف استقروا بشمال إفريقيا بالضبط في منطقة (اليعقوبية) بسعيدة ومنطقة سيدي بلعباس، للمزيد أنظر : أبي عبيد البكري ، المصدر السابق، ص372.

** - ينحدرون من قبيلة زناتة الأمازيغية المتواجدة في شمال إفريقيا،استقروا بإقليم غريس وأصبحوا جزءا من مملكة بنو زيان ، لكن قوتهم كانت بمنطقة معسكر إلى غاية الفترة الإستعمارية، للمزيد أنظر: ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب،تحقيق: بشار عواد محمود و بشار عواد معروف، دار الثقافة، بيروت، 2007، ص26.

[1] - ابراهيم مهديد ، القطاع الوهراني ، المرجع السابق، ص 34.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج1، المرجع السابق، ص147.

[3] - ابراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م والرأسمالية الإستعمارية إشكالية الإندماج الإجتماعي، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، العدد 4، جامعة وهران، ص77.

[4] - ابراهيم مهديد ، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص148.

والعائلات الكبيرة بقياداتها وبثرائها وملكيتها للأراضي والحيازات الواسعة طيلة القرن التاسع عشر إلى غاية بداية القرن العشرين.

تباينت مواقف العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني من الاستعمار الفرنسي وذلك نتيجة معاملة هذا الأخير للعائلات الكبيرة، استخدمت معهم في البداية سياسة الترغيب وأغدقت عليهم بالامتيازات من أجل الحفاظ على مكانتهم بهدف الاستفادة منهم لضمان بقائها وتحقيق سياستها وأهدافها، وهذا ما دفع البعض منها إلى الانصياع لهذه السياسة وقبول التعامل مع المستعمر، إلا أن البعض الأخر لم تجدي معها سياسة الترغيب وفضلوا الرفض والمواجهة والدفاع عن حقوقهم.

المبحث الأول: المواقف الموالية

أهم العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني التي كانت مواقفها موالية للاستعمار وخدمت الإدارة الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية في الجزائر نذكر:

1-عائلة البوعناني- سعيدة-

نسب العائلة:

تمثل موقف العائلة البوعنانية من طرف القايد" عون الله ولد الحبيب"، وهي معروفة لدى الجزء الأكبر من العائلات العربية للمغرب ذات الأصل القريشي، هذه العائلة هي جزء من قبائل الرباعية، لقد اجتاح اليمنيون الهلاليون والسليمانيون المنطقة الإفريقية وانتشروا بالهضاب العليا وحتى إلى منطقة المغرب الأقصى خلال القرن الخامس للهجرة.

تنتمي كذلك إلى قبيلة الصويد الجواد الشجاع المسمى "وصال ولد الزمري"، الذي باشر معركة على ضفاف واد الحور الذي سمي منذ ذلك الحين بنهر الوصال، ثم بعد ذلك حوالي منتصف القرن الثامن للهجرة ضد الشريف الحسيني محمد بن أبو الأذى، فكان من البديهي أن يكون للمتحالفين مع هذا الشجاع أحفاد شجعان بسلاء[1].

إن أول جد لعائلة البوعناني الذي كان معروفا والذي منح اسمه إلى ذريته إنه الجواد الذي مارس سلطة معينة بجبل راشد وفرض نفوذه إلى غاية تخوم جبل الحضنة، تذكر له خصائص مميزة فبفضل فرسان قومه الذي يبلغ عددهم أربعون فارسا كلهم مستعدين للقتال، تمكن من التصدي ولمرات عديدة لغزوات المحاربين البرابرة وخاصة قبائل زناتة الذين كانوا يحومون بنواحي جبل عمور حيث سقط العديد منهم بين يديه.

[1] -Marthe et Edward Gouvion, Kitab Ayane El Maghariba – Grande Familles D'Algérie , Fontana , Alger, p 90.

فهذه الصفات تجعل من هذا الرجل ذا مكانة عظيمة هذه العظمة التي كان يجب أن تنعكس في خصال أحفاده، فقد كلف يوما ما رفقة فرسانه من ملاحقة جيش البرابرة بجبل راشد، حيث قادته هذه الملاحقة دون دراية لأن يجد نفسه وسط الفارين، وحينها دون ضياع الوقت وبكل شدة وحزم في هذه الملاحقة شن هجوما شرسا وضربة قوية ضد البربر مدعما بفرسان قومه جعل البربر يفرون ويتركون سيدا منتصرا بمفرده في ساحة الوغى، كما قام هذا الجواد "داود" بنفسه بإنشاء قبيلة أولاد داود والتي منحها اسمه وأصبح الزعيم العائلي لها، علم أبناءه من بني عامر الشجاعة والبسالة التي اشتهر ت بها هذه القبيلة .

نسله:

كان "يخلف" هو اكبر أبناء "داود"، كان فارسا شجاعا تمكن من فرض سلطته بمنقطة، سعيدة نتيجة شجاعته، جنده العثمانيين وكلفوه بأن يكون خليفة على منطقة جبل عمور، تمكن كيف يحافظ على النظام داخل القبائل ويجعلها تنطوي تحت لوائه وعند مماته عين ابنه الأغا خليفة له.

ابنه الحاج جلول ولد يخلف: الذي عاش في القرن 12 للهجرة الموافق للقرن 18 الميلادي، أدى فريضة الحج بمكة، بذل قصارى جهده لتوحيد وجلب رعايا أسلافه حوله، تمكن من التسيير بنوع من النفوذ والسلطة الأرستقراطية مما جعل ممثلو الأجواق التركي يستدعونه لمساعدتهم في النظام، لكنه رفض ذلك إطلاقا ودخل في نزاع مع باي معسكر حيث وضع مجريات الأحداث حاول تحدي السلطة العثمانية، كان الوضع يؤول إلى الأسوء لولا سياسة التريث، حيث تم إتفاق المصالحة قرب منطقة عين السعيد، وبمقتضاها رجع القائد التركي بجملة من الهدايا ومنح على إثر ذلك الاستقلال "للحاج جلول" ومنذ ذل الوقت، لم يدفع هذا الأخير للأوجاق التركي سوى ضريبة نسبية، وعند وفاته سنة 1210هـ-1795م تردد ابنه "محمد بوعناني" لتحمل هذه المشقة والوضعية العصيبة[1].

من هنا يتضح لنا أن هذه المنطقة تم استقرارها على أيدي الأسرة البوعنانية بكل جهودها السياسية والحربية، إن هذا القائد محمد بوعناني لم يعرف ولم تكن له الكفاية الكبيرة للاتحاد والتآزر مع "الأمير عبد القادر " عندما نادى هذا الأخير إلى الجهاد. وحاول أن يجلب إليه قبائل بني عامر، إذ أن القايد فشل في تزويد الأمير بأكبر عدد من المقاتلين، وربما يمكن إرجاع عدم تلبية طلب الأمير عبد القادر من قبل القائد "محمد بوعناني" لخوفه على قبيلته وحرصه على استقلاليتها خاصة وأن أجداده الأوائل هم الذين بذلوا كل ما بوسعهم في تأسيسها وحاربوا من أجل ثباتها. [2]

[1]-Gouvion, Op.cit ,p 91.

[2] -Ibid, p92.

فقد صرح هذا القائد الشاب بحياده مرتكزا في ذلك على الاستقلالية وحياد أسلافه في مثل هذه القضايا، لذلك شن الأمير كل غضبه وسخطه ضد هذه العائلة والقبيلة التي تنتمي إليها، في كل مرة كان القايد الشاب يتردد في اتخاذ القرار الصائب.

نتيجة العلاقة والصداقة القديمة التي كانت بين قبائل بني عامر "التي تنتمي إليها عائلة بوعناني" وقبيلة البحايثية التي كان يقودها الجنرال الأغا "مصطفى بن سماعيل" ، استغلت عائلة بوعناني الفرصة الأولى لاتباع وصايا هذا الجنرال لدعم تعيين مصطفى ابن الباي عثمان حاكما على معسكر من طرف الجنرال بيجو، ففي سبتمبر 1841م لم يتوانى الأغا بوعناني في قطع أراضي قبائل الأحرار والحشم متوجها إلى معسكر ليكون تحت تصرف السلطات الفرنسية.

موقف العائلة:

يتضح مما سبق أن عائلة البوعناني دخلت في علاقات مع الإدارة الفرنسية منذ البداية، وبعد كلمة النظام الخاصة بالقبيلة اندمج في عشيرته وكون فرقة فرسانه" القوم" ووجهها نحو واد مينا بسعيدة حيث التحق في 21 أكتوبر 1841 بكتيبة الجنرال "لاموريسيار"(أنظر الملحق رقم 08) مساعدا إياه في ملاحقة فرقة الفرسان النظامية لمصطفى بن تهامي خليفة الأمير عبد القادر.[1]

يمكن إرجاع موقف العائلة البوعنانية من الأمير عبد القادر لما كان يقود المقاومة ضد فرنسا، ربما كان أفراد هذه العائلة يرون بأنه في تلك الفترة لا يمكنها مواجهة القوة الفرنسية، وربما كانوا مقتنعين بالواقع الذين كانوا يعيشونه ومقتنعين بفكرة وجوب التعامل مع فرنسا مقابل الحفاظ على ممتلكاتهم وسلامة أراضيهم وعائلاتهم، هذا من وجهة نظرنا وربما تكون لهم اعتقادات أخرى.

نظرا لهذا التصرف في اليوم الغد دخل الفرنسيون إلى منطقة سعيدة ودمروا الحصن الذين كان قد شيده الأمير عبد القادر، وكمكافأة على إخلاصه سمي بوعناني قايد أولاد داود من طرف الجنرال بيجو باقتراح من الجنرال **"لاموريسيار Lamoriciére"**، ونتيجة لتلك التسمية شارك رفقة قومه في كل الصراعات والمعارك التي جرت بالمنطقة إضافة إلى منطقة تخمارت التي حقق فيها انتصارا عظيما، تمت مكافأته عليه مكافأة عظيمة[2].

بهذه المواقف المساندة للسلطات الفرنسية حافظت العائلة على مكانتها وزادت من ثرواتها.

يشير صاحب كتاب أعيان المغاربة إلى تأييد "محمد بوعناني" مدى ثمانية عشر سنة التي قضاها مع فرنسا، التي شارك من خلالها في اقتحام عاصمة الأمير عبد القادر ، برهن على دلائل إخلاصه ووفاءه الحقيقي، ونتيجة تعبه وإصابته في حملات عديدة توفي القايد في شهر ربيع الأول 1276هـ- ماي 1859م

[1]- ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص 36.

[2]-Gouvion , Op.cit, p 92.

مانحا قيادته إلى ابنه الأكبر "الحبيب ولد بوعناني" الذي ولد حوالي 1222هـ- 1814م، ومنذ تولي هذا الأخير منصب القيادة قام بتوجيه فرقة قومه في كل العمليات العسكرية ضد أولاد سيد الشيخ مبرهنا عن شجاعة لا مثيل لها.

ثار أولاد سيد الشيخ بزعامة "سليمان ولد حمزة" على هذا الموقف، باعتباره الأغا المخلوع من طرف قبائل حميان الشفاعة[1].

توضح لنا هذه التصرفات موقف العائلة المساند والموالي والمدافع عن التواجد الفرنسي في الجزائر عامة والقطاع الوهراني بشكل خاص، لكن عن وجهة نظر أو دافع هذه المواقف الموالية يمكن إرجاعها إما إلى اقتناعهم بأحقية فرنسا في البقاء في الجزائر وخاصة أنها أعتى قوة عسكرية في تلك الفترة ولا يمكن مواجهتها بإمكانيات بسيطة أو من أجل الحفاظ على ممتلكاتهم والخوف عليها من جراء القوانين التعسفية التي التهمت الكثير من الممتلكات الجزائريين الذين حاربوها وكانوا ضدها.

قامت السلطات الفرنسية خلال عقد الأمان سنة 1867م - 1868م بالإشادة إلى عائلة بوعناني على أساس أنها من أكبر العائلات السخية والمخلصة كما تشهد على ذلك رسالة التشريف والعرفان للماريشال "**ماكماهون Macmahon**" الحاكم العام للجزائر في تلك الفترة، التي أشادت من خلال مبادئها، بانها اعترفت بالمعمرين الفرنسيين الذين منذ تلك الفترة لم يتوانوا في تقدير قبيلة البوعناني وخاصة إلى القايد "عون الله"[2].

كما يتضح من هذه الرسالة أن هناك اعترافات من الطرف الفرنسي بمجهودات هذه العائلة الذي خدمت فرنسا حيث يصفونها بالسخاء والإخلاص في مواقفها.

وفي سنتي 1870- 1871م بعدما قدم خدمات جليلة إلى الحكومة الفرنسية ابقى القايد الحبيب قبائله في هدوء تام، وابتداء من هذه الفترة عاش القايد بما اقتضته الأحداث إلى غاية 1881م، حيث التحق بكتيبة القمع للجنرال الفرنسي "**دي ليبيكان De Libécan**" التي سارت ضد ثورة الشيخ بوعمامة، تمتكليفه بمراقبة قبائل أولاد سيد الشيخ التي أداها ببسالة وبصيرة كبيرة، لقد كان يساعده في ذلك أخويه عدة وبن عيسى، حيث تمكن هذا الأخير من أن يكون خليفة على مدى خمسة عشر سنة.

بعد ثلاثين سنة من الخدمات القيمة التي قدمها القايد الحبيب لفرنسا توفي في شهر شوال 1307هـ- 1889م بأولاد داود، بعدما نال شهرة كبيرة ومحبة وعزة القادة الفرنسي، لقد شرف كفارس لجوقه الشرف سنة 1886م، كما تحصل على وسام الضابط لنياشين الافتخار.

[1] -AOM ,Carton10 H 56 , Les Familles Le département d'Oran , du 25 février 1868.

[2] -Gouvion , Op.cit, p 93.

بعد وفاته خلفه أخوه "عدة ولد بوعناني" إلى غاية وفاته المفاجئة سنة 1897م، وفي تلك الفترة لم يكن للقايد عون الله ولد الحبيب بوعناني القايد الحالي للعائلة سوى عشرون سنة تقريبا.

فبعدما درس هذا الأخير القرآن وبعض العلوم مثل بقية المسلمين أصبح فارسا متميزا، حيث تميز بفكر وضمير متيقظ ونزاهة كبيرة وسخاء، جلبت له صفاته الحسنة والطيبة كل المودة والمحبة والوقار، في المقابل كان شديدا وحازما، حيث تمكن القايد عون الله ولد الحبيب من إدارة القبيلة كما برهن المسؤولية أنه قادر على تحمل المسؤولية والتسيير بكل حزم وقطع، فمنذ تعيينه منصب القايد، لم تتعكر سماء العلاقات الحسنة سواء مع قيادته السامية أو مع المحكومين بأية غمامات مهما كان نوعها وطبيعتها، هذا ما يؤكد لنا حرص هذه العائلة على مواقفها الموالية لفرنسا، كانت تبذل قصارى جهودها على استتباب الأمن وعدم المساس بقبيلتها.

كان القايد "عون الله ولد الحبيب" مستعدا من أجل حماية الغابات وصد المحاولات الإجرامية ومستعدا لملاحقة الفارين من الخدمة العسكرية والمجرمين الهاربين، لقد تعهد بضمان الأمن والنظام بالمنطقة خاصة في حالات الإعلان عن الحرب، وعندما يحدث ذلك يعلن عن عملية التجمع حيث يصطف خمسين من فرسان قومه تحت لواء بركته المقدسة.

كان يتم الاستعانة به حتى في فرنسا وقت الحروب حيث توجه كملازم على رأس فرسانه البسلاء حاصدا انتصارات بكل من مدينة ليل الفرنسية وسانت لومانتان وغيرها أثناء الحرب العالمية الأولى، لقد قام بنو أعمامه من عائلة البوعناني بمساعدته بكل نشاط، فبعدما غطى رفقة قومه من إحراز انتصارات كبيرة ضد كتيبة قوية عدائية سقط مريضا، ورغم احتجاجاته تم نقله إلى المصلحة الطبية، وفي هذه الأثناء كتب له تنويها رائعا من طرف العقيد "جونسان"(أنظر الملحق رقم 06)، حسب ما ورد في هذا التنويه الموجه إلى القايد "عون الله ولد الحبيب البوعناني"، أن فرنسا استعانت به خلال الحرب العالمية الأولى، سقط جريحا في صفوف الجيش الفرنسي الذي وصف فيه بالشجاعة والذكاء، هذا يعني انه لم يكن يدافع عن فرنسا في الجزائر فحسب وإنما هذه المساندة كانت حتى خارج الجزائر، وذلك من خلال تنقله إلى الأراضي الفرنسية لمواجهة أعدائها أثناء الحرب العالمية الأولى سنة 1915م، كما هو مذكور في كتاب أعيان المغاربة للمؤرخ قوفيون، بعد خروجه من المستشفى اقتضت الضرورة أن يعاد الملازم "عون الله" على رأس القيادة عند عودته إلى أرض الوطن، وبطلب منه تم تجنيد ابنه سي معمر الذي لم يتعدى السبعة عشر سنة في فرقة الصبايحية الحمر الثابتة النظامية، تمكن هذا الشاب الشجاع الموجود حاليا بمنطقة الألزاس من انتزاع رتبة ضابط صف بفضل شجاعته وقتاله المستميت، إنها رتبة معتمدة للوسام الحربي كانت بمثابة تتويج جد مستحق، تم الاعتناء به من طرف أخيه الأكبر سي الشيخ الذي وللأسف

اجل مسيرته لأنه قد تأثر وأصيب بتسمم غاز خانق، وكان لا يزال طريح الفراش بالمستشفى في تلك الفترة، وبالإضافة إلى الوسام الحربي الذي تحصل عليه سي عون الله بجدارة، خصص له أيضا الوسام الوردي لجوقة الشرف، وبهذه المناسبة بعث له الحاكم العام السيد جونار رسالة يمجد فيها الصفات السامية وشجاعة التي يتميز بها هذا القايد المثالي.[1]

من خلال ما سبق ذكره ومن خلال المواقف الصادرة من طرف قادة هذه العائلة، تبين لنا أن عائلة البوعناني بمنطقة سعيدة كانت عائلة ذات مواقف موالية للإدارة الاستعمارية في القطاع الوهراني منذ الوهلة الأولى للتواجد الفرنسي في الجزائر.

2-عائلة أولاد غانم - تلاغ- سعيدة

أصل العائلة:

يرجع أصل العائلة الرئيسية للآغا الشيخ "ولد غانم" بتلاغ إلى أولاد الشايب بن غرين قرب الشلالة بالهضاب العليا، ينحدرون من زعماء القبيلة القوية لبني مطاهر.

ينحدر بني مطاهر من العنايمية وهم من الطبقة المالكة الغنية، انتشرت هذه القبائل بمناطق الهضاب العليا بالمغرب حوالي السنة الخامسة للهجرة، ثم استقروا فيما بعد نحو الهضاب العليا الجزائرية بنواحي سعيدة وسهل العين.[2]

موقف العائلة:

منذ بداية التواجد الفرنسي في الجزائر إلى غاية 1874م شهدت قبائل بني مطاهر تغيرات عدة، فابتداء من هذا الوقت ارتبط مصيرهم نهائيا بمصير قبائل المهاية والتي كان زعماؤها أكثر شجاعة وسلطة، بعد تدخل القوات الفرنسية انطوت هذه الكونفدرالية تحت الراية الفرنسية، تمكن الجنرال "**إريسون Eryson** " قائد الكتيبة من الحصول على ولائهم والحفاظ على تسميتهم الأصلية.[3]

كان "سي المختار ولد غانم" جد الأغا "سي الشيخ"، محاربا فذا جسورا معارضا دون هوادة للسلطة العثمانية، بحيث لم تتمكن الانكشارية التي كانت تغامر بنفسها في منطقة الشلف لضبط المتمرد ووضع حد له، أما ابنه "البشير ولد المختار" المولود حوالي 1790م ورث ميزات أبيه وعدائه للعثمانيين وأظهر معارضته لهم التي جعلته محل متابعة وملاحقة لا مثيل لها، إلا أنه عند مجيئ الفرنسيين إلى الجزائر، استقبلهم سي البشير استقبالا مهما باعتبارهم غزاة، ودخل تحت لواء "الأمير عبد القادر" وأصبح أحد المساعدين اليقظين له، حيث كلف من طرف الأمير بحماية كل منطقة الشلالة، لكنه أسر من طرف

[1] -Gouvion , Op.Cit , p94.

[2] - Ibid,p115.

[3] -إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص89 .

العقيد يوسف، طلب القايد البشير ولد المختار العفو من الفرنسيين وتحصل على الأمان لنفسه ولقبيلته، حيث توسط له الدوق "دومال" لدى العقيد يوسف، يعني أنه بعدما كان معارضا لاحتلال فرنسا للجزائر إلا أنه بعدما تأكد من قوة فرنسا التي استطاعت دحر قوات الأمير، تراجع وفضل مساند فرنسا ووافق على تواجدها في الجزائر بدل أن يدخل في صراع مرير معها.

منذ ذلك الحين لم تتوان عائلة أولاد غانم في تقديم خدماتها بإخلاص للسلطات الفرنسية.[1]

مع أوائل سنة 1843م تأكد الجنرال "بيجو" من إخلاص القايد "البشير" له، فاقترح على الجنرال "لاموريسيار" بمنح هذا القايد قيادة قبائل بني مختار بطريقة تجعله يواجه بها الجيوش المتواجدة بالمغرب وخاصة الدسائس المعتبرة للأمير و خلفائه بالمنطقة.

لم يتوان القايد "البشير" في التصدي لبني جلدته المتواجدون في الأراضي المغربية، كما ساهم بشكل نشيط في إقامة معسكر لالة مغنية وملأ الحدود بأشخاص سماهم قياد القياد مكلفين بحفظ النظام والهدوء بالمنطقة، كل هذا جعله يتحصل على وسام جوقة الشرف والذي خلفه ابنه من بعده في نفس المنصب، شارك القايد "غانم ولد البشير" في كل العقود والتعهدات كما شارك في حروب عديدة ضد قبائل بني زرقون، أنهى مساره من خلال تدخله القوي لدى قبيلة حميان المعادية لفرنسا التي تم قمعها لعدة مرات، ترك هذا الأغا وضابط جوقة الشرف هو الآخر مكانه إلى ابنه الأغا "الشيخ ولد غانم".

ولد سي الشيخ "ولد غانم ابن البشير" بتلاغ بسعيدة عام 1840م قدم حوالي أربعة وأربعون سنة من الخدمات النشيطة والمخلصة لفرنسا كان فارسا شجاعا، شارك سي الشيخ بصفة تطوعية في أغلب العمليات بالجنوب الوهراني التي وقعت فيها ثورات متتالية واضطرابات خاصة بأولاد سيدي الشيخ حميان، فلما كان قائد فرقة قوم أبيه ساهم سي الشيخ هذا الشباب القايد بكامل حماسه، وانطوى تحت الكتيبة الفرنسية التي تصدت ولاحقت محلة الشيخ بوعمامة سنة 1881م، ومنذ هذه الفترة ونتيجة الشجاعة التي أبداها القايد "الشيخ ولد غانم" كلف بعدة مهام كبيرة .

نتيجة ما قدمه من خدمات ومجهودات سواء لفرنسا أو اتجاه الأهالي، تحصل الشيخ "ولد غانم" على وسام الضباط لجوقة الشرف سنة 1918م، كما تحصول على التسمية الشرفية "أغا المسلمين"، بالإضافة إلى حصوله على وسام الافتخار وأوسمة استعمارية أخرى خاصة بالجزائر، كما تحصل أبنائه الثلاثة احمد والحبيب وعبد القادر الذين تعلموا اللغة الفرنسية بسرعة وكانوا خدام مخلصين لفرنسا على مناصب عليا في الإدارة الفرنسية كقياد وباشوات.[2]

[1] -Gouvion , Op.cit , p116.

[2] - Ibid ,p117.

يجب الإشارة بأن عائلة ولاد غانم قدمت دعم كبير لفرنسا مقابل الحفاظ على مكانتها، ودفعت ضريبة كبيرة لتحقيق ذلك، قدمت ثلاثة من أبنائها في سبيل نصرة فرنسا الذين سقطوا بسلاء أمام العدو، منهم الأخوين الآغا سي قدور ولد غانم الذي قتل بالمغرب والجيلالي ولد غانم الذي قتل على إثر الرصاصة التي أصابته، وابن الأخ سي الخير الذي قتل في الخنادق الفرنسية.

3-عائلة أولاد قاضي - معسكر-:

نسب العائلة:

تنتمي عائلة أولاد قاضي إلى قبيلة البحايتية يرجع أصلهم إلى أولاد مسعود وهي فرع من قبيلة بوبكر الشهيرة المسماة كذلك الأمحال*، دخل هؤلاء المنحدرون من بنو قريش إلى إفريقية في القرن الخامس هجري، وبعد مرور أربعة قرون تمركزوا نهائيا بواد مينا بنواحي معسكر، بعدما عسكروا بين مليانة ومستغانم التي مازالت يتواجد بها آثار قصر الأمحال.[1]

نلاحظ حسب دراسة عائلة أولاد قاضي أن من بين الشخصيات المشهورة لهذه العائلة الجنرال مصطفى بن اسماعيل (أنظر الملحق رقم 08) المتحصل على وسام جوقة الشرف، والباشاغا احمد ولد قاضي أحد الضباط الكبار لجوقة الشرف، والباشاغا الجيلالي سي علي ولد قاضي ضابط الجوقة الشرف وبعض الأغوات والقياد، حسب ما ورد في كتاب أعيان المغاربة[2]

كان أول مؤسس لهذه العائلة البشير ولد قاضي المقاتل الشجاع الذي كان قد تصدى للعثمانيين للحصول على استقلاله[3].

فبعدما برز ولمرات عديدة في المواجهات ضد الإسبان منح البشير تسمية قائد لقبائل الدوایر، وهي مهمة مارسها بنفوذ قوي إلى غاية وفاته المفاجئة سنة 1197هـ- 1783م، دفن بمستغانم بمقبرة الباي بوشلاغم[4].

تم استغلال موقف الإبن الأكبر البشير لهذه العائلة، كقايد للدوایر من طرف العثمانيين ومنذ تلك الفترة بدأ تشكيل الثروة وتطور العمل السياسي لهذه العائلة[5].

---

*- قبيلة ذات أصول عربية كان لها دور كبير في عهد الدولة الزيانية، يمتد موطنهم بين منطقة معسكر و مستغانم وغليزان، للمزيد أنظر : ابن عودة المزاري،طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر اسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق : يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي ، ج2، ط1 ، بيروت لبنان، 1990، ص91.

[1]- إبراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 78 .

[2] - Gouvion, Op.cit, p 117.

[3] -Narcisse Faucon, Le livre d'Or de L'Algèrie Histoire Politique Militaire Administrative de 1830- 1889, prèface, de M.Le colonel Trumèl et ,1889,p498.

[4]- أحمد ولد قادي، الدوایر والزمالة، مطبعة هانتز، وهران، 1883، ص77.

[5]- إبراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 78 .

ترك البشير أربعة أولاد وهم الموفق، إسماعيل، عدة، يوسف، منحت التسمية للابن الأكبر موفق وعين قائدا لقبائل الدوايرة، الذي تمكن من دحر غزوات القبائل المعادية إلا أنه قتل في مواجهة مع إحدى القبائل التي قدمت للسلب والنهب، كان ابنه قاضي في ذلك الأثناء صغيرا لا يستطيع خلافة أبيه، وضع تحت وصاية عمه إسماعيل الذي لعب دورا فعالا في محيطه.[1]

موقف العائلة:

أصبح إسماعيل ولد البشير خليفة لآغا الدوايرة، وبعدما زوج إحدى بناته حليمة إلى ابن أخيه اليتيم قاضي، توفي سنة 1221هـ- الموافق ل 1806م تاركا وراءه ثلاثة أبناء هم قدور الأكبر، قدور الأصغر ومصطفى، هذا الأخير الذي كان يسمى "مصطفى بن سماعيل" سوف يلعب دورا استراتيجيا كجندي متألق ومخلص لقضيتنا[2].

انطلاقا من الكلمة الأخيرة يتضح لنا موقف هذه العائلة الذي كان موالي للسلطة الاستعمارية، حيث يعبر الكاتب في هذا الصدد على مدى إخلاص "مصطفى بن إسماعيل" للقضية الفرنسية.

للتأكد من الموقف الموالي لهذه سنرجع إلى سنة1832م، وهي السنة التي اعلن فيها الحاج عبد القادر الجهاد ضد فرنسا وأعلن نفسه أمير المسلمين حامي الإسلام، وعندما قام باستدعاء جميع القياد ليعلنوا عن ولائهم له، اجتمعت قبائل الدوايرة الكبرى برئاسة مصطفى بن إسماعيل ورفضوا الإلتحاق بالأمير "عبد القادر"(أنظر الملحق رقم 08)، وأعلنوا ولائهم "لمصطفى ابن اسماعيل" التحقوا به معارضين قرار الأمير"[3].

يتضح مما سبق أن موقف هذه العائلة كان مساندا إلى حد كبير لتواجد فرنسا بالجزائر، كما أصبحت هذه العائلة العدو اللدود "للأمير عبد القادر " رافضة الانصياع له وتوحيد قوتها معه ضد فرنسا.

يمكن إرجاع هذا الموقف الموالي لفرنسا لسببين إما لتخوفهم من فرنسا وتأكدهم بانه سوف يأتي اليوم وتنهزم قوات الأمير أمام القوات الفرنسية، وإما من أجل الحفاظ على ممتلكاتهم ونفوذهم الذي كانوا يتمتعون به منذ العهد العثماني، أرادوا الحفاظ على نفوذهم العائلي في ظل الحكم الفرنسي، هذا حسب ما ورد في كتاب أعيان المغاربة من خلال أقوال واعترافات الفرنسيين التي سنوردها فيما بعد .

أهم دليل يبين لنا مساندة وموالاة عائلة أولاد قاضي بقيادة مصطفى بن إسماعيل للقوات الفرنسية، قيادتها لمعارك كبرى ضد أبناء جلدتها التي كانت تنتصر فيها لصالح فرنسا، ومن أمثلة ذلك المعركة التي دارت بين قوات الأمير عبد القادر ومصطفى بن إسماعيل في 12 جويلية 1834م قرب منطقة

[1] -Gouvion, Op.cit, p 118.

[2]- Ibid , p 98.

[3] -Ibid, p 99.

مهارز بملتقى واد الزيتون وواد التافنة، وبعد معارك مترددة وتعرض القياد إلى جروح ومنهم الأمير عبد القادر ومصطفى بن إسماعيل وأولاد قاضي المزاري أبرمت بينهم هدنة، توجه على إثرها الأمير إلى تلمسان الذي استقبلته بكل ترحاب، أما "مصطفى بن سماعيل" الذي لم يقتنع بإعلان ولائه للأمير لجأ رفقة رجاله لقلعة المشور، حيث شرع في تنظيم عمليات الدفاع رفقة الكراغلة ومعاونيه، مسببا خسارة فادحة لخصمه الممثلة في قوات الأمير المرابطة بالمنطقة، منذ هذه الفترة أصبحت عائلة أولاد قاضي معروفة بإخلاصها المتفان لفرنسا، فعلى حد تعبير قوفيون بعد معركة المقطع في 28 جوان 1835م قام "مصطفى بن اسماعيل" بمساعدة النقيب لاموريسيار، حيث تمكن رفقة الدوايرية والزمالة من تحرير كتيبة الجنرال تريزيل، ومن ثم أصبحت السلطات الفرنسية تكن كل المحبة لمصطفى بن إسماعيل الذي أذهلها بيقضته وشجاعته[1].

وهناك أنموذج آخر عن المقاومة الباسلة التي قادها زعيم هذه العائلة مصطفى بن إسماعيل لصالح فرنسا في معركة أخرى في 06 جويلية 1836م عرفت بمعركة السكاك، حيث تمكن الأمير من السيطرة على تلمسان والإطاحة بقواة الجنرال "بيجو"، حينها تدخل "مصطفى بن إسماعيل" بقواته وقاتل قتال الأسود لصالح فرنسا حيث تعرض لجروح في يده، وفي هذه الأثناء كلفت هيئة الأركان الطبيب الجراح بالإسراع في تكميد جروح قائدها الشجاع، فبعد تعاونه المتواصل مع الجنرال "بيجو" توجه مصطفى إلى فرنسا ليكون وسيطا في إحدى الخلافات الواقعة بين اثنين من القياد حول الأسرى المورسكيين، حين وصوله إلى باريس استقبل الأغا من طرف الملك الفرنسي، الذي بعدما قدم له التحية والشكر الجزيل منح له شهادة تقدير خاصة بصفته جنرال، وعند عودته إلى ارض الوطن عبر له الماريشال "بيجو" عن امتنانه وتقديره وعبر له عن ثقته الكبرى به، لقبه "بقيصر الغزو" وأنهى عباراته بهذا القول" لا يوجد أي اختلاف بيننا منذ اليوم وحتى مستقبلا، كن حازما في أداء مهمتك إني اعتمد عليك كثيرا".[2] من خلال هذه التصرفات تتضح لنا أن تصورات هذا الأخير الذي كان يرى بأن الذي يقاتل لصالح فرنسا هو صاحب القرار الصواب.

وصل "مصطفى بن إسماعيل" إلى ذروة عظمته العسكرية في 23جويلية 1837م، لكنه تعرض لوفاة عنيفة من طرف قبيلة فليتة الذي كان متوجها لهم لإخضاعهم رفقة الجنرال لاموريسيار، فسقط بطلا على رأس فرقة فرسانه نتيجة إصابته بطلقة نارية في الصدر في 19 ماي 1837م كان عمره أنذك84 سنة،

[1]- أحمد ولد قادي، المصدرالسابق، ص 78.

[2]-Gouvion, Op.cit, p 99

لقد بثت هذه الحادثة الأليمة ذعرا واندهاشا داخل الجيش الفرنسي كله الذي كان فيه محبوبا ومبجلا من طرف جنوده[1].

ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو أنه هذا الموقف الموالي لفرنسا من طرف هذه العائلة لم يتوقف بمجرد وفاة مصطفى بن اسماعيل، وإنما تواصل بعده تحت رموز وقيادات أخرى، فبعد وفاته مباشرة استدعيت قبائل الدوابر والزمالة الكبيرة إلى وهران من طرف الجنرال **" تيري Tyré"**، الذي أعلن لهم عن تعيين أحد أفراد عائلة ولاد قاضي "محمد بلبشير ولد قاضي" خلفا للفقيد، لكن المقترح الجديد تنازل طوعا أمام شخصية أحد أقاربه "الحاج المزاري"، الذي شرع في مهمة القيادة ولبت على الفور القبائل نداء الجنرال، الذي حثهم على الانتقام لقائدهم الزعيم، حيث وصلوا إلى منطقة الرعوية والتحقوا بكتيبة الجنرال لاموريسيار لمقاتلة قبائل فليتة، وبالفعل تم الانتقام لقائدهم وقاموا بقتل قائد أحد فروع قبائل فليتة وهو قائد بني لومة الذي تم إسقاطه بطلقة نارية، وبعدها تم استبدال الحاج المزاري بسي "أحمد بن محمد ولد قاضي" حفيد البشير وابن أخ مصطفى بن سماعيل.

يتضح مما سبق استمرار دور عائلة أولاد قاضي المساند لفرنسا وذلك من خلال مواقف "أحمد بن محمد ولد قاضي" الذي كان الباش أغا والضابط الأكبر لجوقة الشرف، الذي شارك رفقة عمه في كل العمليات الحربية تقريبا التي وقعت بمحافظة وهران منذ سنة 1833م إلى غاية 1881م.[2]

خلال هذه الفترة كان "سي احمد ولد قاضي" قايد الدوابر وهي قبيلة كبيرة شكلت رفقة قبيلة الزمالة ما يسمى بالمخزن، كان مخلصا ومتفانيا في عمله، قاوم بشدة مع القوات الفرنسية، وهذا الموقف يشيد به الفرنسيين أمثال "نرسيس Narciss " الذي ورد في حديثه عنه: "... سيبقى تاريخ "أحمد ولد قاضي" لامعا في تلك العشرين سنة الأولى لحروبنا بإفريقيا[3].

تعالت مكانة ولد قاضي على رأس مخزن الدوابر، كان يتولى مشاريع الجنرالات الفرنسيين نتيجة ذكاءه ووصاياه وحذوه ويقظته وشجاعته. يتضح ذلك من خلال العبارات الواردة من طرف الباحثان "نارسيس Narcisse " و"قوفيون Gouvion " بأن ولد قاضي كان ذات حنكة وجدارة في صفوف الجيش الفرنسي [4].

كان ولد قاضي يناضل من أجل القضية الفرنسية ودخل في مواجهات عنيفة ضد أبناء وطنه في سبيل نصرة فرنسا، كما حضر وشارك في عدة معارك نذكر منها معركة "بلاد الغزل" التي وقعت بسهل

[1]- إبراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 80.

[2] -Narcisse Faucon, Op.cit, p 499.

[3] -Ibid, p 500.

[4]-Gouvion, Op.cit, p 99.

الغزل بين "الأمير عبد القادر" والجنرال "أرلانس" رفقة "أحمد ولد قاضي"، حيث حاصرهم الأمير بقوة قرب وهران وفاجئهم بحملة كبيرة والتي فقد فيها سي احمد ولد قاضي كل ثروته، وفي هذه الأثناء كتب الأمير عبد القادر ليعرض عليه إعادة له كل أملاكه إذا ما أراد الالتحاق به، لكن الغريب في الأمر رفض احمد بكل شغف التخلي عن القضية الفرنسية التي لم تثبت أقدمها كلية خلال تلك الفترة، واستمر في مواقفه المساند لفرنسا، بقيت هذه الأسرة متمسكة بمواقفها الموالية طيلة تواجد فرنسا في الجزائر، كما أظهر سي أحمد شجاعته خلال هجمات الصخور الوعرة المسماة "منطقة الكف" التي كانت تحد تلمسان من الجنوب، التي كان يدافع عنها سكان هذه المدينة العازمون على التصدي بقوة للقوات الفرنسية رفقة فرسان الدوائر والزمالة بقيادة "أحمد ولد قاضي"، غداة العودة من حملة تلمسان تحصل سي أحمد ولد قاضي على لقب فارس جوقة الشرق وتمت تسميته إلى منصب آغا الدوائر سنة 1842، وبهذه المواقف أصبحت أكبر رموز هذه العائلة تحت التصرف الفوري للجنرالات الفرنسيين.[1]

شارك "سي أحمد ولد قاضي" في الحرب التي اندلعت مع المغرب الأقصى المعروفة بالمعركة الشهيرة "إيسلي" الواقعة في منطقة الملوية، كان على رأس أربعمائة فارس من الدوائر، توجه على إثرها ليجمع مقاتليه وعندما وصله خبر بأن الأمير عبد القادر قد حاول تحريض قبائل الدوائر جمع خمسون فارسا، وقام بوضع كل قواته تحت تصرف نصر القوات الفرنسية، ومنذ ذلك الحين أصبح ولد قاضي من أهم المتحالفين المخلصين لفرنسا، وبما أن الجنرال لاموريسيير كان يعد إلى مشروع تعيين قائد محلي بفرندة يكون أكثر حزما وذا ثقة، وجد في ولد قاضي الشخص المناسب وبإتفاق مشترك مع بيجو تم تعيين سي أحمد ولد قاضي لهذا المنصب، حيث أرسل له المارشال رسالة خطية بعبارات متألقة جاء فيها: " ...لقد أصدرنا أنا والجنرال "لاموريسيار" أمرا يقضي بتكليفك بالقيادة والإدارة العليا لفرندة، جاء اختيارنا هذا نتيجة الخدمات العظيمة التي قدمتها باستمرار لقضيتنا الأساسية رفقة "مصطفى بن سماعيل"، لقد كنت الذراع الأيمن الذي نرتكز عليه في الظروف العصيبة ...إذن إنها شهادة اعتراف منا تمنحك القيمة التي تستحقها، فاليوم عندما أصبحت منطقة التل مسالمة تماما... نحن على يقين واستنادا على مبادئ استقامتك ونزهاتك القوية وحبك لمصالح الجميع، إنك لا تخيب أملنا وتلبي طلبنا وطلب إخوانك"[2].

كان دور "ولد قاضي" حازما نتيجة حنكته وحكمته، تم تحرير وإرسال تقارير عديدة من قبل الجنرلات إلى قيادة الأركان فيما يخص المجهودات الجبارة التي بذلت من طرفه، حيث تهاطلت النسخ الخطية التي تشيد بالآغا من أغلب قادة الاحتلال والتي زينت بروعة الملف العائلي للآغا، كدليل على ثقته الكاملة، حيث كتب الجنرال لاموريسيير إلى القائد الأعلى لفرندة قائلا: ""... بإمكانك أن تتركه يسير ويدير

[1] -Gouvion , Ibid,p100.

[2] - إبراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 81.

فرندة ويتصرف حسب ما يعتقد أصح لمصالحنا، أني أسمح لك أن تعود رفقة كتيبتك وتتركه يكمل مهمته"[1].

يتضح من هذا القول أن الجنرالات الفرنسيين منحوا كل الثقة للآغا ولد قاضي في تسيير أمور الناحية الغربية للجزائر لصالحهم وهم متأكدين من مواقفه المساندة لهم.

اعتمدت عليه فرنسا في قمع المقاومة وكل حركة مناوئة لها، فمثلا قبائل فليتة كانوا مساندين للأمير ورافضين للوجود الفرنسي في الجزائر، فنظم الأغا ولد قاضي رفقة قومه هجمة مفاجئة بقمة جبل شلوق، وتمكن من قمع المقاومة في تلك المنطقة.

ولرد الجميل لهذا الأغا وتأدية الولاء والإكرام إلى السيرة النبيلة لسي أحمد ولد قاضي، وجه له الماريشال "بيجو" كامل الاعتراف والإجلال والاحترام والمحبة والتقدير الكبير، وبعث له بواسطة "لاموريسيير" سرجا مطرزا رائعا وسيف شرفي مرفوقا بتعليمات لتنظيم حفل استلام هذه الهدايا، سجل هذا الحفل الشرفي في الحوليات والسجلات العسكرية بمدينة وهران وانتهت هذه التظاهرة بالإعلان عن جدول أعمال حرر من طرف الجنرال بيجو نفسه، رغم أن مسار الأغا كان حافلا بالنشاط، إلا أنه لم ينتهي فخلال حملة الأغواط في شهر ديسمبر 1852م استدعي سي احمد لأخذ زمام القيادة العامة للقوم تحت ريادة الجنرال "**بوسكارين Bouscaren**"باعتباره قائد فرقة الفرنسان الخيالة، وهنا إلى جانب الجنرال الفرنسي وخليفة الفرنسيين أحمد بن سالم، كان له الشرف أن يكون من الأوائل الذين دخلوا المدينة وأن ينزع إحدى رايات العدو، وبعد هذه الحادثة وقبل ان يسرح الأغا سي أحمد ولد قاضي وضع له الجنرال بنفسه وسام ضابط لجوقة الشرف على صدره قائلا له: " ها هي المكافأة الحقيقية لشجاعتك والتي كنت شاهدا عليها لمرات عدة"[2].

نلمس من خلال العبارات التي كانت تقدم من طرف جنرالات فرنسا لقياد وزعماء هذه العائلة، مدى الاحترام والتبجيل والفخر العائلي الذي حضيت به نتيجة موالتها لفرنسا.

وخلال سنوات القحط 1867- 1868م ظهرت ميزات الكرم والجود والإخلاص لسي أحمد ولد قاضي، تمت تسميته في 16 مارس 1865م باشاغا واقترح في 15 أفريل 1867م ضابطا ساميا لجوقة الشرف، كما تحصل هو وعائلته نظرا لمواقفهم الموالية على الثنايا والمدح من قبل الماريشال ماكماهون الحاكم العام بالجزائر.[3]

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 818.

[2]-Narcisse Faucon, Op.cit,p506.

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص819.

بعد دراستنا الوثائق الخاصة بهذه العائلة تبين لنا أن مساندة عائلة أولاد قاضي للسلطات الفرنسية استمرت أبا عن جد، حيث في سنة 1871مبعد المعركة التي نشبت بمنطقة ماقورة نواحي سبدو ضد المتمردون، دعا الجنرال قائد الوحدة الباشاغا ولد قاضي لإرسال ابنه بلحضري بن احمد ولد قاضي رفقة فرقة القوم لدعم كتيبة القوات الفرنسية، وهب حينها الملازم الشاب بلحضري كل قواه إلى القائد العسكري، لكن نتيجة آلامه تم استبداله شهرين بعد ذلك بأخيه لتولي القيادة المسمى الباشا "علي بن احمد ولد قاضي" الذي أضحى القائد الحالي للعائلة والمخلص لفرنسا[1].

بدأت السلطات الفرنسية في تعيين أبناء أحمد ولد قاضي في إخماد مقاومة الأعداء، فمثلا عندما نشبت بعض المشاكل نتيجة المجاعة وعمليات الغزو والسلب الواسعة بين قبائل فليتة بزمورة والسدامة بفرندة وقبائل عكرمة بتيارت وقبائل أولاد عباس بمعسكر، اجتمع القياد العسكريين لهذه المناطق الأربعة ببرج الجيلالي بن عمار لإيجاد حل توافقي لكن مجهوداتهم كانت دون جدوى، لذلك قام الجنرال "مارتينو" بمعسكر بإيجاد خطة وطلب من الباشاغا سي احمد ولد قاضي أن يرسل له ابنه القايد "سي علي" رفقة خمسة عشر من قوم الصدامة، وبعد التفاهم معه وضعه بمنطقة جيلالي بن عمار نواحي معسكر مزود باختصاصات محددة، تمكن القايد الشباب المدعم بمخزنه من إعادة الأمور إلى طبيعتها، ونتيجة ذلك تمت تهنئته من طرف الجنرال وعين قايد على المنطقة لثلاث سنوات، تمكن خلالها وبمساعدة أخيه الأكبر "سي بلحضري" المقاتل الرهيب، أن يبقي قبائل فليتة في الطاعة والولاء التام خاصة خلال الثورات كثورة بني مناصر، كما تصدى علي ولد احمد ولد قاضي لمعظم الثورات وحركات المقاومة من أهمها مقاومة أولاد سيد الشيخ في سنة 1881م، كما استدعي لمساعدة النقيب الفرنسي الذي عين إداريا لمنطقة كاشرو والذي كلفه بعملية استطلاع بغريس، حيث تمكن رفقة القوم من بلوغ تخمارت وعاد منها منتصرا بعد معركة ناجحة ظهر خلالها سي علي رجلا شجاعا.[2]

ابتداء من هذه الفترة كرس هذا القايد حياته للعمل الإداري بكل إدراك ومهارة في سنة 1883م تحصل على قيادة منطقة محاميد التي أصبحت منطقة نفوذه، وفي سنة 1885م تحصل على وسام فارس جوقة الشرف ثم عين آغا سنة 1892م واقترح ضابطا لنفس النظام، وفي سنة 1896م حضر الاستعراض العسكري لمعسكر حيث منحه الجنرال **"ليتزار Litzar** " رباط النظام وفي سنة 1903م عين الأغا سي علي مبعوثا لتوجيه الموكب الشرفي المرسول إلى مرسيليا لملاقاة الرئيس، وبعد ذلك بقليل اقترح فارس آمرا لجوقة الشرف، وخلال حملة سنة 1907ماقترح خدماته وخدمات أبنائه على فرنسا ومن ثم أتت فرصة أخرى أمام عائلة أولاد قاضي لاستعراض مدى تمسكهم بموقفهم المؤيد لفرنسا.

[1]- أحمد ولد قادي، المصدر السابق، ص78.

[2] -Narcisse Faucon, Op.cit, p501.

كانت مهمة تجنيد الأهالي لدى الباشاغا علي ولد قاضي فرصة إيقاظ حماسه وممارسة نفوذه العائلي. فبفضله تمت العمليات بشكل عادي في منطقته وعندما اندلعت الحرب انطلق كل مجنديه بكل بسالة، تولى بنفسه ضمان حاجيات ومستلزمات عائلاتهم وفي ما يخص مجهوداته المتواضعة التي بذلها من أجل التجنيد الإجباري، قدم الجنرال" **بلو Blue**" تصريح يبين من خلاله أن الباشاغا سي أحمد ولد قاضي كان متحمسا ومندفعا فيما يخص عملية تجنيد الأهالي بالقطاع الوهراني[1].

كما أنه وبالإضافة إلى حنكة علي ولد قاضي السياسية ودوره العسكري كانت له خبرة في المجال الزراعي والفلاحي حيث كان مزارعا باهرا، لذلك استحق الباشاغا وسام الضابط للاستحقاق الزراعي، كما حمى وسهل التعليم واعتبر عضوا مخلصا للجمعيات الجزائرية العامة الكبيرة، كما كان فارسا آمرا لنيشان الافتخار وضابطا ساميا، وبعدما تحصل على الوسام الاستعماري طلب الباشاغا علي ولد قاضي الذي مازال واقفا ونشطا، تتويج أبنائه بصفة ضابط السامي لجوقة الشرف.

يعتبر أبناء الباشاغا اجواد من ناحية الأب وشرفة حسينين من ناحية الأم منحدرين من السلطان مولاي إدريس، كان الباشاغا من العناصر الأولى التي قبلت بالاندماج مع العنصر الفرنسي.

عبر الماريشال الفرنسي "دومبال "في سنة 1919م عن افتخاره بجهود هذه العائلة قائلا: " يا أهل المخزن قدمتم خدمات فريدة ومميزة ومعينة لسيطرتنا، دفعتم دمائكم من أجلنا وسهلتم مهمتنا بالجزائر، فعلى فرنسا نفس الواجبات. "[2] (أنظر الملحق رقم 01)

4-عائلة بن مخفي - معسكر-

نسب العائلة: يعود أصل هذه العائلة إلى قبائل البراجة، أما بالنسبة للشخصية البارزة التي حددت موقف هذه العائلة من السلطات الفرنسية هو "قدور بن مخفي" الذي ولد سنة 1772م، عين قائد لقبائل فليتة سنة 1843م[3]، كان يتمتع بالقوة والحيوية يعتبر أحد كبار القادة المحليين ومن الفرسان الأوائل بالقطاع الوهراني، لكن شهرته الإدارية لم تضاهي تلك التي كسبها كقائد سياسي[4].

موقف العائلة من الاستعمار الفرنسي:

قدم "سي قدور بن مخفي" خلال مساره الطويل خدمات جليلة لفرنسا وقادتها بالقطاع الوهراني، في سنة 1859م لفت أنتباه الحكام الفرنسيين نتيجة نشاطه خلال العمليات العسكرية على الحدود الجزائرية المغربية، حتى قيل عنه أنه الشخص الذي يستعان به عند الخطر، كان من الأوائل الذين طلبوا

[1] -Gouvion, Op.cit, p 108.

[2] -Ibid ,p109.

[3] - الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993-1994، ص112.

[4] - إبراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 93.

الذهاب رفقة أبنائه تحت قيادة الجنرال الفرنسي أنذك، وعند اندلاع انتفاضة فليتة تم إرساله إلى هذه القبيلة للسيطرة عليها، بعد أن أرادت القبائل المجاورة لها وهي الدوابر وقبيلة أولاد بن علي بأن تلتحق بالمقاومة، وفي هذه الفترة استطاع سي قدور إثبات قوته لفرنسا بإخماده لهذه المقاومة، وفي سنة 1864 م تمكن من إعادة الهدوء للمنطقة كما أعاد هذه القبائل في ظل النظام والطاعة فأصبح محط أنظار الجميع، نتيجة هذه المواقف الموالية والمخلصة لفرنسا تمت مكافأته بواسطة منحه وسام الفارس الآمر لجوقة الشرف.

نستعين بما ورد لدى الباحث الفرنسي قوفيون للتأكيد على الموقف الموالي لهذه العائلة، حين قال: "كان هذا الرجل كاملا متكاملا...، كان يبين ويظهر يداه القاتلة بالكبرياء والملطخة بالمعارك العديدة التي خاضها من أجلنا..."[1].

يتضح من هذه العبارة أن هناك اعتراف من طرف الفرنسيين أنفسهم كتابا كانوا أو جنرالات أو حكام، الذين نعتبرهم كشاهد عيان لما كان يحدث في تلك الفترة، بأنه تم تلطيخ يد "سي قدور" وأمثاله بدماء بني جلدته في سبيل نصرة فرنسا.

بقي سي قدور مخلصا للقضية الفرنسية معاديا للأمير عبد القادر رغم المحبة التي كانت بينهما في السابق، كانت مواقفه ثابتة تجاه فرنسا لم يتغير ولم يتوقف إخلاصه لنا ولو للحظة واحدة، كان نضاله وإخلاصه المتفان لقضيتنا لا مثيل له كما كان من المعاونين الأكفاء.

توفي الأغا الأسبق سي قدور بن مخفي بالبرج التابعة للبلدية المختلطة كاشرو بمحافظة معسكر في 7 أفريل 1886 م عن عمر يناهز 104 سنة، نظرا لمساندته لفرنسا تحصل العديد من أبناءه فيما بعد على مناصب رسمية وفيعة في الدولة، نتيجة محافظتهم على الاتجاه الذي اختاره والدهم بخدمة فرنسا في منطقة القطاع الوهراني.[2]

5-عائلة بن شيحة: - عين تموشنت-

أصل العائلة:

تعود أصول هذه العائلة إلى فترة الفتوحات الإسلامية لإفريقية في عهد الخليفة الفاطمي ببغداد المنصور المستنصر في منتصف القرن الخامس للهجرة، حيث أن الجيش الإسلامي الذي كان معظم رجاله من الحجاز تقريبا، قد اشتمل على مجموعة من القبائل منها أهل سليمان بن منصور من قبائل الهلال

[1] -Gouvion, Op.cit, p513.

[2] -Ibid, p 514.

وقبائل بن عامر، وقبائل زرباعة وقبائل عدي وقبائل معاقيل، فعائلة ابن شيحة تنحدر من أحد فروع القبائل الأخيرة "المعاقيل".

فبعد الهزيمة الشنعاء للأمير الزيري المعز بن باديس بمنطقة حيدران قرب قابس بتونس ومجزرة القيروان سنة 438هـ- 1407م، اقتسم المسلمون البلاد المفتوحة ثم انتشر عدد لا بأس منهم للقيام بعمليات الفتح، تمكنت قبائل المعاقيل من بلوغ منطقة الزيبان، حيث طردوا بربر زناتة وإيفرن، وبما انهم أزاحوا قبائل الواسين الخيرة المنحدرين من مغراوة تقدموا تحت قيادة الداودي جواد المستنصر إلى غاية العشير المسيلة ثم دخلوا إلى القيادة "الجبل الأخضر"، من اجل السيطرة على قلعة بني حماد التي تمكنت من تحمل حصار الحاكم الفاطمي القوي للأمير الزيري باديس ابن المنصور ابن بولوغين، وتحت الاندفاع لقبائل الريحة الذين تبعوهم انتشرت قبائل معاقيل انطلاقا من الحضنة إلى غاية جبل راشد أين تتمركز قبائل عمور كما انتشروا بالونشريس والسلاسل الجبلية المحيطة بواد الخور تسمى فيما بعد بنهر الوعيل.

منذ هذه الفترة سيطرت قبائل المعاقيل المقاتلة الجريئة على كامل شرق المغرب الأقصى بالإضافة إلى تلمسان، وهكذا أصبحوا سنة 480هـ- 1117م متحالفين مع السلطان الحمادي لبجاية الناصر ابن احمد، الذي تمكن بفضلهم من السيطرة على تلمسان موقعا هزيمة شنعاء بأعدائه المرابطين المنحدرين من زيري ابن المراد الصنهاجي.[1]

فعلى مدى طوال القرن الثالث عشر هجري قاومت قبائل المعاقيل دون هوادة خاصة أولئك السلاطين الذين كان الانتصار حليفهم، وفي سنة 749هـ- 1348م تمكن أبو سعيد عثمان وأخوه باعتبارهم أمراء عبد الواد وأحفاد يغمراسن وبفضل دعم قبائل المعاقيل لعبيد الله، من إعادة السيطرة على تلمسان التي كان قد أخضعها الخليفة المريني "أبو حسان علي" الملقب بالأكحل، والذي قام بتشييد منطقة المنصورة أثناء الحصار من سنة 735هـ- 737هـ- 1335م- 1337م هذه المنطقة التي بناها السلطان المريني بفاس "أبو يعقوب يوسف" وهذا بهدف دعم حصاره لتلمسان من 698هإلى 706هـ/ 1299- 1307م.

وفي سنة 759هـ- 1358م حاول أحد أحفاد يغمراسن الأمير أبو حمو موسى الثاني الذي كان لاجئا بتونس، إعادة السيطرة على تلمسان التي سقطت من جديد في أيادي المرينيين، لقد كان ينتظر مساعدة قبائل المعاقيل الذي بفضلهم تمكن من أخذها والسيطرة عليها، وحتى يحمي نفسه من الأعداء جمع كل الهلاليين بالمنطقة الذين اشتملوا على قبائل المعاقيل بكل فروعها المتمثلة في أولاد علي بلهامل، أولاد

[1]- AOM, Carton 10H56,Les Familles Le Département d'Oran du 25/02/1868.

سليمان ومن هذا الفرع الأخير تنحدر قبائل بن شيحة ممثلة في شخص زعيمها الكبير "عثمان بن عفان بن عامر" المشهور بمنطقة مينا قرب تاقدميت[1].

يعتبر "سيدي عثمان بن عفان بن عامر" المعيقيلي مؤسس الإقليم الفسيح سيدي دحو، مهد أسرة بن شيحة والذي أقاموا به ، حيث ترك ابنه خليفة له.

يتمتع "سي بن شيحة ولد عثمان بن عفان" المعيقلي الذي منح اسمه إلى العائلة بعدة مميزات، كان ذا فكر ثاقب وبصيرة فذة، حيث تم تمييز هذا الجواد الباسل الشاب بسرعة واتخذ كصديق مقرب للشيخ الغوماري لدى قبائل الأنقاد بفضل علاقاته الودية مع قبائل بلهامل وقبائل جوانة الذين عادوا للظهور بمنطقة التل.

عندما أصبح سي بن شيحة خليفة الشيخ الغوماري تبعه في كل حملاته حيث جال معه لدى قبائل بني سنوس، وأولاد النهار، وبني بوسعيد، وتم استقباله بكل فرح وسرور من طرف كل قبائل الأنقاد، التي حرصت على ربط علاقة ودية معه.[2]

موقف العائلة:

حسب ما ورد لدى الباحث الفرنسي قوفيون عائلة بن شيحة تندرج من بين العائلات التي سخرت خدماتها للاستعمار الفرنسي منذ البداية، فالابن الأكبر لعثمان بن عفان بن عامر المدعو "سي عدة ولد بن شيحة"، حرص منذ دخول الفرنسيين إلى القطاع الوهراني على إمداد هبيد العون والمحبة والصداقة، لقد وضع نفوذه وسلطته تحت تصرف جنرالات فرنسا، حيث شكره الماريشال "**كلوزيلClauzel**"(أنظر الملحق رقم 08) شكر حارا على هذا الموقف المساند، لكن للأسف اختطف من الحياة في شهر محرم 1251هـ- أفريل 1835م تاركا ورائه ولدان هما طلحة وبومدين، كان "طلحة ولد عدة بن شيحة" يبلغ 25 سنة كان شجاعا وطيبا إلا أنه توفي نتيجة إصابته بمرض الجذري، لذلك تولى سي بومدين أخاه بكل شجاعة زمام أمور[3].

تعرف "سي بومدين" على ضابط فرنسي عرفه بالمارشال "بيجو"، حيث قدم له وتعرف عليه واستعان بالنفوذ العائلي لقبائل بن شيحة من أجل الحصول على الهدوء التام بالمنطقة مستغلا الرفعة التي اكتسبها من جده، كانت هذه العائلة تساهم بواسطة أبنائها في العمل على مساندة ودعم فرنسا، حيث خلال الانتفاضة الأولى لقبائل حميا نتصرف بأعجوبة وبإتقان تام مع "سي محمد ولد بوكتيب" قائد حميان،

[1]-Augustin Berque, Essai d'Une Bibliographie Erratique des confréries Musulmanes Algériennes , Edition Fouqué , 1920, p 388.
[2] - Ibid,p 389.
[3] -Gouvion , Op.cit, p 108.

وقام بإقناعه لكي يرجع إلى الصواب ولا ينجر وراء الأذهان المحرضة من طرف الأغا "سي سليمان ولد حمزة" من قبائل أولاد سيد الشيخ، وتمكن من إقناعه.

قام سي "بومدين بن شيحة «عند عودته إلى قبيلته بكل ما يستطيع لتقديم المساعدة إلى المفوضين الأوربيين المكلفين بتطبيق قانون السيناتوس كونستيلت 1863م، وبهذا العمل تلقى التهاني والتشكرات الرسمية من طرف القادة الفرنسيين، وبعد ذلك في ماي 1865مكان ضمن مجموعة الأشراف المستدعين إلى وهران بهدف تحية واستقبال الإمبراطور نابليون الثالث، حيث قام الماريشال "**ماكماهون Macmahon**" (أنظر الملحق رقم 08) بتقديمه إلى الإمبراطور وأقنعه بقبول قيادة قبيلة أولاد بوبكر التي أسندت له.

خلال عام المجاعة 1867م الذي حل قاسيا ورهيبا برز القايد بومدين وبرهن عن تصرفاته الحقيقية في التضحية والسخاء، بذل قصارى جهده لتهدئة القبائل ومسالمتها، لذلك حررت في شأنه رسالة شكر وعرفان من الحاكم العام "الأميرال دي قيدون " سنة 1872م مازالت محفوظة بالأرشيف العائلي والتي تبرز هذا المدح والثناء للقايد.[1]

توجد ملاحظة لابد من توظيفها وهي أنه على رغم من دور هذه العائلة كان عسكري إلا أنها لم تستغني عن دورها الاقتصادي، بعد جعلن فرنسا إقليم تيموشنت سنة 1881م بلدية مختلطة، كلف الأغا بالتخلي عن السلاح والسيف ليهتم ويمارس الزراعة الفرنسية داخل البلاد، تاركا أصول القيادة لابنه الأكبر "سي عبد القادر" وانعزل في راحة تامة مستحقة حيث قسم وقته بين الزراعة وإعطاء النصح والإرشاد لابنه الصغير سي الحاج الذي كان هو الآخر يتمتع بالقيادة.

كان الأغا "بومدين ولد عدة بن شيحة" فارسا لجوقة الشرف ومتحصل على أوسمة أخرى، كان محترم وذو وقار توفي في سنة1904م ودفن بسيدي دحو، شيد له ضريح رائع من طرف أولاده الذين استمروا كلهم في ممارسة تصرفاته وصفاته الحسنة خاصة القيام بالواجب والسخاء.

كان الابن الأكبر له هو "سي عبد القادر ولد بومدين بن شيحة" ولد في سنة 1853م ، تمكن هذا القائد الجديد من الظهور بحكمة وحسن الإدارة وأبدى روح المسؤولية والمحبة والتقدير للفرنسيين، وفي سنة 1896م عين ليكون ضمن الحرس الشرفي للجنرال **"تريزل Trézelle"**الذي منحه رباط الفارس.

كانت فرنسا تأخذ اقتراحات عبد القادر وأخيه سي الحاج بعين الاعتبار، تم منحهما رباط الفارس الآمر في نظام الوسام العلوي ونظرا لتلك المواقف الموالية لهذه العائلة اتجاه الفرنسيين نجد الكتاب الفرنسيين يشيدون بهذه المواقف ويتعاطفون معهم من خلال كتاباتهم، حيث يصف قوفيون وهو يتحدث عن حقائق عائلة بن شيحة: "... إنه من الواجب علينا أن نشيد إلى تصرفاتهم الوطنية وإخلاصهم

[1] - AOM,Carton 10H56,Les Familles le Département d'Oran du 25/02/1868.

للحكومة الفرنسية، وجدنا الإخوة بن شيحة في جميع أعمالهم وهي عديدة ومتعددة مرتبطين ارتباطا وثيقا وكليا بقضيتنا...".

اهتم الأخوان سنة 1914م بتجهيز وتشكيل فرقة القوم من المعاقلة الشجعان المقاتلين الذين دفعوا بهم إلى المعركة لتحقيق الانتصار، وبعد هذا الجهد منحت القيادة العليا لفرنسا إلى الأغا عبد القادر شهادة إخلاص رسمية، واقتصرت على إبقاء القايد الحاج بن شيحة على الجبهة الفرنسية، هذا الأخير الذي تم ترقيته إلى رتبة نقيب، لقد وقعت هذه الألقاب الشرفية من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية **"بو انكاريه ريمون Poincaré Raymond"** كما صادق عليها الحاكم العام ورئيس مجلس الوزراء.

كما تحصل بن شيخة عبد القادر على رتبة فارس جوقة الشرف*سنة 1903م وتحصل أيضا على الوسام الوردي سنة 1914م، واقترح آغا خلال هذه الحرب العالمية الأولى، وبعد عودته إلى قبيلته ظافر جهوده لنجاح عملية تجنيد الأهالي دفع مختلف القروض الوطنية، كما مارس النشاط الزراعي بكل حيوية وعمل على تطوره بالمنطقة المكلف بها ومارس تربية المواشي، كما تحصل الإخوة بن شيحة على وسام الاستحقاق الزراعي ونيشان الافتخار.[1]

تزعم الحاج ولد بومدين بن شيحة زمام الأمور وأصبح في خدمة الإدارة الفرنسية، أضاف هذا القائد إلى تاريخ عائلة بن شيحة صفحة متسعة من البطولة والشجاعة بتتويجه كنقيب، ومنذ بداية المعارك قام بجملة من الغارات على رأس قواته، لقد شارك بنشاط ومروءة في عدة معارك بجانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى في بلجيكا وقدم كل جهوده في سبيل نصرة فرنسا[2].

عاش النقيب بن شيحة أوضاع صعبة فبعد عودته إلى دواره عكف بكل حزم ووطنية على تجنيد الأهالي، كما سخر جهوده للمساهمة في عمليات القروض الوطنية، في هذا المجال يمكن الإشارة أن عائلة بن شيحة شاركوا كلهم في القروض الوطنية بمبلغ يقدر بستون ألف فرنك.

نظرا لموقف العائلة الموالي لفرنسا نجد معظم الكتابات الفرنسية تشيد بدورها، مثل ما ورد لدى قوفيون: " ... يعتبر القايد الحاج بن شيحة المحبوب صورة مثالية استلهمت كل الثقة من الفرنسيين، فاعتباره إداريا لمؤسساتنا، كان يتكلم لغتنا بكل فصاحة، ومنح لكل أبناءه وأحفاده تربية وتعليما صلبا

*- وسام جوقة الشرف هو: وسام يعلق على صدر أحسن قايد من حيث العمل مكافأة له، وهو وسام فرنسي أنشأه نابليون بونابرت القنصل الأول للجمهورية الفرنسية الأولى 1812م، وهو أعلى تكريم رسميا في فرنسا وهو 5 مراتب فأصبح يمنح للذين يقدمون خدمات جليلة لفرنسا أثناء الفترة الاستعمارية في الجزائر. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 142.

[1] -Gouvion, Op.cit, p 111.

[2] -Echo d'Oran,N° 40, Oran 1914.

قويا في اللغة الفرنسية، .... كان القايد الحاج بن شيحة عضوا في لجنة القياد العرب المكلفين بالذهاب لمقابلة رئيس الجمهورية بمرسيليا..."[1].

واصلت هذه العائلة في سياستها المساندة للتواجد الفرنسي بالجزائر بمنحها العديد من أبنائها طيلة الفترة الاستعمارية، من بين أبناءها نجد القايد "سي قويدر ولد الحاج بن شيحة"، الذي كلفته الإدارة بقيادة قبائل بن عدة في غياب والده، فأدى المهمة بكل حكمة وسلطة كبيرة، أما أخوه الثاني الأصغر منه أحمد ولد الحاجعبد القادر بن شيحة فقد عين كفارس خيال مثل والده، حيث ضحى بشبابه لفرنسا عن عمر يناهز 20 سنة، (أنظر الملحق رقم 05)، و الابن الأصغر للقايد بومدين ولد عدة بن شيحة المسمى سي عبد السلام كان متطوعا إداريا في فرقة الصبايحية الجزائرية، فقد قلد بشجاعة أخويه وقام هو الآخر بواجبه الوطني للدفاع عن فرنسا بمنطقة "سالونيك" الفرنسية.[2]

يتضح مما سبق أنهذه العائلة كانت متفانية في مواقفها اتجاه فرنسا أبا عن جد.

6-عائلة بلعباس - ولاد النهار- العريشة - عين تموشنت

نسب العائلة:

تمثل هذه العائلة إحدى العائلات الشريفة النادرة حيث لم يتم الطعن في أصولها، يمثل تاريخهم هذه الخاصية المميزة بواسطة جدهم الأبوي "محمد بن عطا الله" المنحدر من مولاي إدريس الصغير، ينتمون إلى ذرية "علي بن أبي طالب وزوجته فاطمة الزهراء" بنت النبي ﷺ، فهم بذلك من أشراف الحسينيين، أما من ناحية النسب الأموي يراجع إلى لالة صفية بنت سليمان ولد بوسماحة، يرجع نسبهم مباشرة إلى الخليفة الأول أبو اللقابة العابد المسمى أبو بكر صهر النبي ﷺ وأهله وأصحابه.

في نهاية القرن الثامن الهجري والرابع عشر ميلاد يتم طرد الفرقة الأبو بكرية من الحجاز عقب المناوشات والصراعات الدينية، ثم من مصر من طرف العباسيين وأخيرا من تونس حيث أوقف الملك الحفصي أبو فارس عزوز سنة 795هـ- 1393م نفوذهم وقام بنفيهم، فحاولوا الوصول إلى المغرب الأقصى، وعند مرورهم بالهضاب العليا توقفوا بمنطقة جبلية على المنحدر الجنوبي للقطاع الوهراني بجبل راشد، وهناك قام زعيم هؤلاء المهاجرين محمد ولد سليمان بالتعريف بنفسه لدى البربر، تم الترحيب به في الحين من طرف هؤلاء السكان الذين دعاهم إلى الإسلام، حيث اكتسب بسرعة ثقتهم و وقارهم وتمجيدهم كما لعب دور كبير وفعال في نشر الإسلام بالمغرب منذ بداية القرن العاشر للهجرة.

[1]-Gouvion, op.cit,p112.

[2]- أحمد ولد قادي، المصدر السابق، ص 81.

بعد وفاة والده الحاج بوسماحة بالقاهرة بعد عودته من مكة سنة 897هـ- 1519م، توقف سي سليمان العائد من جامعة القرويين بفاس التي ذهب اليها للدراسة بمنطقة تافيلالت كما توقف بمنطقة فقيق، وبعدها استقر بمكان غير بعيد عن قصر بني ونيف في المكان المسمى الصالحين.

أسس هناك زاوية حيث درس بها عقائد ومذاهب حسن الشاذولي، باشر بنشر الإسلام داعيا السكان الأهالي إلى اعتناقه الذين كانوا يدينون بعبادة النجوم والأوثان وتعدد الآلهة.[1]

ترك سيدي سليمان ولد بوسماحة ثلاثة أطفال أكبرهم سيد حمد والثاني أحمد المدعو المجدوب، وأخيرا لالة صفية وهي امرأة مميزة وذات علم أسطوري صاحبة قصر يسمى قصر صفيصيفا، أنجبت لالة صفية ثلاثة أطفال وهم سيدي يحي وسيدي موسى وسيدي أحمد، إن شهرة قداسة هذه المرأة كانت ذائعة مما استدعى أن يأخذ أبنائها اسم أمهم وليس اسم أبيهم.

أكبر أبنائها هو سيدي يحي بن صفية المولود بقصر صفيصيفا في شهر محرم 935هـ- 1529م والذي وجد منذ صغر سنه رفقة ابن عمه سيدي عبد القادر ولد محمد بن سلمان بن بوسماحة عناية عظيمة من طرف الشيخ عبد الرحمن الساحلي، وبعد حياة مثالية أشعت في المنطقة بكاملها توفيسيدي يحي بن صفية في شهر صفر سنة 1016هـ- 1607م ترك عدة أطفال اكتسبوا كلهم شهرة معينة، من بينهم سيدي الجيلالي ولد يحي بن صفية الذي رفض الاعتراف بسلطة أولاد سيد الشيخ، ورفض أن يسدد لعمه الضريبة الدينية، بحجة أن والده يحدر من القبيلة الأبو بكرية ومن الأدارسة وبهذا الشكل فإن أصله الشريف لا يسمح له بذلك وهذا ما جعله ذا درجة عالية من القداسة.[2]

ومنذ ذلك الحين، اندلعت بين قبائل الشيخية والنهارية محادثات وصراعات انتهت غالبا بصدامات دموية، خدمت فرنسا فيما بعد كما يوضحها قوفيون بقوله: "...إن تلك الصدامات خلصتنا فيما بعد حيث ضمت إلى قضيتنا هؤلاء الأواخر في كل عمليات القمع والردع ضد الأوائل ومنهم سيدي الجيلالي..."

كان لسي الجيلالي ذرية كثيرة أدت إلى إنشاء عدة دواوير منها دوار الطرشي، بن عبد الله، أولاد أحمد، أولاد مامو، أولاد النهار الشراقة، والفرع القوي لأولاد بلعباس التابعة لقبائل أولاد النهار الغرابة، التي تنحدر منها مباشرة عائلة الأغا سي يحي ولد بلعباس سيدي الجيلالي، الذي نتيجة طبعه الهادئ القليل الكلام أطلق ليه تسمية المجذوب، كان وليا ورعا تقيا مسيرا بحكمة وبفعالية عظيمة للزاوية الأبوية، حيث اكتسب لصالح الشاذولية عددا معتبرا من الأخوان، توفي حوالي 1065هـ- 1655م، مازال ضريحه في الموقع

[1] -Gouvion, Op.cit, p113.

[2] -Ibid, p114.

الرائع لعين الجيلالي على بعد 34 كلم من تلمسان قرب القصر البربري القديم، حيث مازال لحد الآن تقام له الوعدة، وتقام الأشراف والمنافع ذكرى له كل سنة.[1]

موقف العائلة

في سنة 1181هـ- 1767م، ومن أجل تجنب السيطرة العثمانية انطوى أولاد النهار تحت لواء السلطان الفيلالي "مولاي محمد"، ثم تحت لواء خليفته "مولاي يزيد" والذي اعترف بهم كأشراف وخصهم بامتيازات كبيرة، لكن أولاد النهار بلعباس عرفوا بواسطة احد زعمائهم المدعو الشيخ "يحي ولد أبو العباس"، والذي أعلن عن ولائه إلى الجنرال الفرنسي رفقة ابنه الخليفة سي بلعباس منذ دخول القوات الفرنسية منطقة القطاع الوهراني.

يتضح من خلال ما ورد لدى الباحث قوفيون أن هذه العائلة أعلنت ولائها للسلطة الفرنسية منذ البداية، من أهم الشخصيات التي كان لها تعامل وولاء لفرنسا "القاضي بن عبد الله" الذي كان من أوائل المواليين والخدام المخلصين لفرنسا وخاصة ابنه "بلعباس ولد يحي"، الذي ولد 1804م كان مثقفا وشجاعا، نزيها وعادلا، لقد ابتعد كل البعد عن الحكومة العثمانية، فبعد إعلان ولائه واعترافه بالحكومة الفر نسية قبل أن يصبح شيخا مؤقتا على أولاد النهار الغرابة، وذلك باقتراح من الجنرال "لاموريسيار و الماريشال بيجو"[2].

منذ ذلك الحين أصبح من المتعاونين الأساسيين للباشاغا "بن عبد الله" لبني سنوس، حيث برهن الشيخ بلعباس على شجاعته وإخلاصه، كما برهن قومه على قوته تحت قيادته من خلال ملاحقة فرسان "مصطفى بن تهامي"(أنظر الملحق رقم 08)، ومن خلال عمليات الردع التي قاموا بها لدى قبائل حميان وأولاد سيدي الشيخ، ففي سنة 1852 مقدم دعما فعالا إلى كتيبة الجنرال **"مونتوبان Montauban"**، كما شارك أيضا في سنة 1856 و1859م ضد نفس القبائل من طرف الجنرال **"ديبورمون De Bourmont"** (أنظر الملحق رقم 08) والماريشال "**دومارتينزي De Martizy**".

استخدم الشيخ بلعباس واستغل بشكل إيجابي باستعمال نفوذه الروحي كقائد وزعيم أولاد النهار وقبائل سيد الشيخ، توفي بعد ما تحصل على وسام فارس لجوقة الشرف عن عمر يناهز 82 سنة، دفن بمقبرة سيدي يحياتن صفية.

ترك القايد "بلعباس ولد يحي "ستة أطفال وهما يحي الأكبر و عبد القادر الذي أصبح سنة 1900م قائد القوم بالمغرب الأقصى، حيث ظهر متميزا ونال الوسام العسكري ووسام المغرب، كما تم تشريفه فارسا بالنجمة السوداء، لم يتوقف من مساندته وخدمته لفرنسا بكل حماس وإخلاص، إضافة إلى محمد والجيلالي ويحي الصغير، من أهم الشخصيات البارزة لهذه العائلة التي سخرت كل إمكانياتها المادية

[1]- Gouvion, Op.cit, p 115.

[2]-Narcisse Faucon, Op.cit , p504.

والبشرية لخدمة فرنسا نذكر "سي يحي ولد بلعباس الشريف الحسني" ولد في شهر جويلية 1855م منذ صغره اطلع على قواعد القرآن الكريم، حافظ بكل إخلاص على عمله مع فرنسا كان حسب رأي قوفيون محبوبا لدى الجميع، لم يكن له أعداء كان محبوبا من طرف أولئك الذين أدراهم، أكنوا له الوقار والاحترام، لأنه كان نزيه وسخي كان أيضا محبوبا من طرف المسؤولين الفرنسيين الذين وضعوا فيه ثقة لا مثيل لها.

برهن "سي يحي" على استعداداته مثلما قام جده سيدي الجيلالي ولد يحي، كان رجل بارود ورجل كتاب، عندما بلغ خمسة عشر سنة برهن عن استعداداته القتالية وحمل السلاح رفقة العقيد **"ماريشو Marichou"**، وفي سنة 1875م أصبح سي يحي فارسا جاهزا شارك في كل العمليات القتالية التي قام بها العقيد بن داوود بكل نشاط ويقظة، حيث كان أول قائد سامي لسبدو.

كما شارك سي يحي رفقة النقيب **"كاستريس Castries"** في كل عمليات الردع ومتابعة تحركات الشيخ بوعمامة، وكذلك شارك في معارك أخرى إلى جانب فرنسا تمكن من خلالها من إسقاط منافسيه وقمعهم حتى الموت، نتيجة هذه الانتصارات المسلحة المذهلة تحصل سي يحي على ترقيته كقايد لولاد النهار الغرابة، حيث بقي على هذه الصفة إلى غاية ترقيته كقايد على أولاد النهار الشراقة منذ سنة 1893م.[1]

كلف القائد "يحي ولد بلعباس" بقيادة فرقة القوم سنة 1904م رفقة الجنرال "**ليوتيLyautey** " والنقيب "**رووسRoss** " لخوض المعركة ضد المتمردين، حيث أصابته رصاصة في الجهة اليسرى للصدر وأصيب بجروح خطيرة، بنفس الحزم شارك سي يحي سنة 1909م في فرقة القوم الردعية لبني سناسن التي كانت تنشط بتاوريت، في كل مكان كانت سيرته محبوبة فكل مآثره جعلت الآغا سي يحي ولد بلعباس يتحصل على الوسام العسكري الجزائري.

هذا هو المسار العسكري للآغا والذي استمر فيه إلى غاية 1914م بواسطة المجهودات التي بذلها من أجل عملية التعبئة وتطبيق نظام التجنيد، كما تحصل على الوسام الوردي سنة 1914م إضافة إلى الشهادة التقديرية الرسمية لخدماته .

كرجل سياسة أدى الأغا "يحي ولد بلعباس" منذ 1905م بكل ذكاء وحنكة فترة انتدابه كممثل مالي ومستشار بلدي، وكان أيضا مستشارا عاما سنة1906م، كما كان يدافع في كل المجالس بكل حرارة على المصالح الشرعية لمواطنيه من خلال مطالبته بالصالح العام للوطن.

[1] -Gouvion, Op.cit, 115

كان يحيي مزارعا ماهرا نشر بالبلاد التقنيات الزراعية الحديثة، ما جعله يستحق الوسام الزراعي كما حافظ بكل عناية على التعليم والتربية لدى الأهالي.

ترك الأغا يحي ولدان وهم العربي الجيلالي ومحمد، ولد الابن الأكبر سي العربي سنة 1880م، كان خليفة لوالده لمدة ثلاث سنوات تمكن خلالها من التميز والظهور، تحصل على وسام الترقية كقايد أولاد النهار الشراقة في سنة 1915م، بعدما تقاعد والده انشغل الآغا يحي بعمليات التعبئة والتجنيد والقروض الوطنية بكل حزم، تم اقتراحه لنيل وسام جوقة الشرف وتحصل على شهادات واعترافات رسمية تقديرية، كان مثقفا ونشطا كما كان القايد العربي ولد يحيا بلعباس خادما مخلصا لفرنسا، مما سبق ذكره يتضح أن هذه العائلة كانت لها مواقف موالية لفرنسا وسياستها في القطاع الوهراني.[1]

7-عائلة بن سالم - بني واسين لالة مغنية - تلمسان

نسب وأصل هذه العائلة:

تقطن هذه العائلة بالمنطقة التلية بحوالي تسع مئة خيمة مستقرة بمنطقة أعراش الأنقاد.

يعطينا القايد سي "عزيز ولد قدور بن الحاج محمد بن سالم" سلسلة نسب العائلة الموكد بكتاب النصاب، ينتسب "سي عزيز بن قدور بن محمد بن أحمد بن سالم "إلى بن محمد بن سيدي سالم الشريف بن الناصر بن عبد الحق بن عبد الرزاق بن عبد الصادق بن علي بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن إدريس الصغير بن إدريس الكبير بن عبد الله الكامل بن حسن المتسني بن الحسن السبتي بن علي بن علي بن أبي طالب زوج فاطمة الزهراء بنت الرسول ﷺ.[2]

ينتمي أولاد سالم إلى ذرية الشيخ عبد الصمد المعروفة تحت اسم المصمودة، لقد ترك اثني عشر طفلا وهم على التوالي محمد، العراب، حمزة، أحمد، علي، عبو القاسم، عبد الله، إبراهيم، عيسى، داوود، الحسان، عمر يقطنون بقبيلة مصمودة، وهم فروع أحدهم يستقر بجبل هبطة وفرع آخر في جبل العلم، لكن هذه الفروع لها أصل واحد وهم إخوة، يرجع نسب أولاد سالم إلى تلمسان، التي ينتمي إليها أحد الأجداد المدعو سيدي عبد العزيز الشريف، الذي مارس نفوذا كبير على البربر انطلاقا من منطقة الريف إلى غاية جبل تسالة.

يدعى الجد المباشر لأولاد سالم بالفقيه "سيدي السالم الواسيني"، حيث اتخذت العائلة اسمه وعرفت به خلال القرن.

كان لسيدي سالم عدة أطفال منهم سي أمحمد الذي كان مقاتلا بارعا وشجاعا، خليفة للخزانة الجهوية في الفترة العثمانية، في فترة البايات كلف امحمد بن سالم وابنه سالم للحفاظ على القبائل وجعلها

[1] - Gouvion, Op.cit, p116.

[2] - أحمد ولد قاضي، المصدر السابق، ص 79.

في خدمة الأتراك بالمنطقة الغربية من طرف العثمانيين، قام بإنشاء إقليما قويا يتمثل في إقليم بني واسين الذي أصبح منطقة النفوذ العائلي.[1]

موقف العائلة:

بعد وصول الفرنسيين منطقة الغرب الوهراني وجدوا المجال فسيحا في كل المنطقة الممتدة بين مغنية والمغرب الأقصى، لأن قبائل بني واسين غادرت المنطقة رفقة زعيمها "سي الحاج محمد بن سالم"، إلا أنه بعد مدة قصيرة تراجع سي الحاج واستوطن خيمته في المكان المسمى الشهابة بين مغنية وبوغرارة، وبعدها استغل نفوذه وأرجع شيئا فشيئا قومه لموطنهم الأول، وفي هذه الأثناء لم يجد الفرنسيين أي عناء في إقناع العجوز الحاج من حسن نية المحتل وترتيباتهم المسالمة، وبهذه المناسبة عينه الحاكم العام الفرنسي شيخ لقبائل بني واسين وبهذه الصفة أصبح من الواجب على سي الحاج محمد أن يقدم خدمات عظيمة لهم، كلف "الجنرال بيجو" سي الحاج محمد بن سالم بالعديد من المهام قام من خلالها بدور المستطلع والمخبر والحامل للأنباء الهامة، وعندما أصبح الجنرال بيجو قائد الأركان العامة استعان به كثيرا ولم يغفل عنه ولم يهمل خدماته القيمة، ففي سنة 1844م غداة معركة "إيسلي Isly"* كان سي الحاج محمد من ضمن القوم الشرفي لخدمة قائد الأركان.[2]

كان من واجب هذا القائد الشجاع أن يظهر من جديد ويبرهن عن إخلاصه، لكن تقدمه في السن لم يسمح له بالنشاط الكبير، انتهى مساره في هدوء وسكينة لشيخوخة محاطة بالاحترام والمحبة من طرف جميع الفرنسيين[3].

ترك الشيخ محمد بن سالم خمسة أولاد وهم قدور، أمحمد، احمد، جلول، محمد.

من ضمنهم نجد ذلك الذي لعب الدور الفعال وهو الابن الأكبر "سي قدور بن الحاج محمد بن سالم" الذي كان في كل وقت خير سند لوالده، كلفه بقيادة قبائل بني واسين، كان من الواجب عليه بهذه الصفة أن يكون أكثر نشاط وفعالية، فخلال الانتفاضة الأولى لأولاد سيد الشيخ وتدمير كتيبة **"بوبريتل Bouprite** "من طرف الأغا سي سليمان ولد حمزة، برهن سي قدور بمؤهلاته واستغلال عملياته الاستطلاعية لصالح كتيبة الردع للجنرال " **دولييني Douliny** " ولم يتراجع في تقديم مساعدته لخدمة فرنسا، سار بعدها مع كتيبة العقيد "دولييني" إلى غاية فرندة، وبعد ذلك رافق الجنرال "**أرشينار Archynare**" الذي جمع كل

[1] -Gouvion, Op.cit, p117.

*- هي معركة قامت بالقرب من وجدة بين الجيوش فرنسا والمغرب، بسبب مساعدة هذه الأخيرة للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر.

[2] - Gouvion , Op.cit ,p 116.

[3] - Ibid , p118.

قواته بالشلالة، نظرا للخدمة الجليلة التي قدمها لفرنسا تم الاتفاق على منحه وسام الشرف من طرف الماريشال "ماكماهون" إلا أن المرض استنزعه وهو في الخدمة، حيث وافته المنية في صفر 1281هـ- 1865م[1].

لقد ترك سي قدور الذي أدار بحكمه قبائل بني واسين خمسة أولاد وهم بوحفص، عبد القادر، عزيز، أحمد، اللواسيني.

لقد تم اختيار الابن الأكبر المدعو سي بوحفص لتولي إدارة قبائل بني واسين منذ سنة 1872م، كان سي بوحفص القايد النشط والمضمون والطيب لكنه حازم مع من أدارهم، تمكن من إبقاءهم في هدوء وسكينة ملقنا إياهم شيئا فشيئا احترام القوانين الفرنسية .

نجد سجله حافل بأعمال بطولية كثيرة تحصل سنة 1876م من طرف الجنرال برووس قايد وحدة تلمسان على هبات وأوسمة قيمة، وكان ذلك بمثابة مكافأة تحصل عليها نتيجة قيامه بعمليات اعتقال واسعة لمجرمين خطيرين، وفي سنة 1881م غداة ثورة أولاد "الشيخ بوعمامة" رافق القايد بوحفص الملازم "**جوليان Julian**" إلى غاية منطقة العريشة مع مجموعة من فرسان القوم، استدعي من منطقة أخيه والخليفة سي عبد القادر، حيث تم تكليفه بإعادة النظام إلى منطقة أنقاد، خاصة بعدما بدأت تصرفات أولاد سيدي الشيخ تعطي ضغوطا منبعثة من الغرب تقلق السلطات الفرنسية، لكن للأسف انطفئت هذه الوردة وانطفأ هذا القايد المخلص الذي وافته المنية في شوال 1301هـ- 1884م، أقيمت له جنازة مهيبة من طرف سيدي أمحمد الواسيني والنقيب "**جونار Jonnart**" (أنظر الملحق رقم 08) باسم الحكومة، ألقيت كلمة جد معتبرة في حقه مؤكدة أن هذا القايد المتحمس قد اقترح للحصول على وسام الشجعان وهي مكافأة حقيقية لوطنيته[2].

يتضح من العبارة الأخيرة أن الوطنية في تلك الفترة كان يقصد بها الدفاع عن الوجود الفرنسي في الجزائر بمفهوم الوطن الواحد أي وطن فرنسي.

تم استلام البرنوس الأحمر بعد ذلك إلى أخيه" سي عبد القادر ولد قدور بن سالم" بأمرية من الحاكم العام "تيرمان" في جوان 1885م، لكن خدمته كانت لمدة قصيرة لأنه في سنة 1889م تم اغتياله بمغنية، وفي شهر جوان من نفس السنة رجعت الخلافة إلى أخيه "سي عزيز ولد قدور بن سالم" الشريف، الذي أدار بكل حنكة قبائل بني واسين بعدما برهن عن شجاعته في خلافة أخيه المتحمس، ولد سي عزيز سنة 1857م تحصل أولا علي تعليم عربي صحيح ثم تعلم الفرنسية، اهتم بإدارة القبيلة تميز بالاستقامة والذكاء مقيما، اكتسب بسرعة جملة من المهن جعلته يحظى من قبل السلطات العسكرية بمهام صعبة وأحيانا محفوفة بالمخاطر حيث في سنة 1900م أضحت مهمته صعبة جدا، حيث كلف شخصيا بمطاردة

[1] -Narcisse Faucon, Op.cit, p517.

[2] - ابراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 46.

جنود الحركة التي كان يقودها المدعو الحاج الطيب وإرجاعهم إلى موطنهم الأصلي وجدة، وفي سنة 1904 م، فوض القايد عزيز ابن أخيه الواسين بن أحمد الذي ظهر جديرا بهذه المهمة، والمتمثلة في التوجه إلى قبائل بني سناسن للبحث عن قتلة السيد "**لانيسون Lanison**" بهذه القبيلة، حيث قاموا بالتنكيل به قرب منطقة تافنة، لقد أوتي برأس زعيم قطاع الطرق الذي ارتكب العديد من جرائم القتل بالمنطقة وحملت إلى سلطات مغنية، كما استغل هذا الواسيني الفارس الشجاع القومي الفرصة وعقب العمليات التي كانت بوجدة وبني سناسن، تحصل على الوسام العسكري ووسام المغرب ونيشان الافتخار[1].

في سنة 1907م وفيما يخص قضية الاغتيال عين القايد عزيز الواسين من طرف النقيب "**بوتريمان Boutrimane**" ليكون معه رفقة فوجه بمنطقة عجرود والبقاء مع بعض الفرسان الصبايحية وجزء من قوم بني واسين في هذه النقطة الصعبة بهدف منع المغاربة من العبور منها، نشبت مناوشات نتيجة بين الطرفين والتي سمحت هي الأخرى للقايد عزيز أن يثبت شجاعته وإخلاصه لفرنسا، تحصل هو ومن معه على تهاني الجنرال "ليوتي" (أنظر الملحق رقم 08).

في سنة 1909م رافق القايد عزيز النقيب **"قوتيي Goutier "** إلى منطقة العيون سيدي ملوك، وفي سنة 1910م قام بعملية استطلاع واسعة داخل القطاع الوهراني تحت إمرة النقيب "**بيردريو Birdrio**"، كما نجده سنة 1913م على رأس فرقة قومه يقاتل تحت قيادة النقيب "**دوكولومب De Coulomb**" على ضفاف واد ملوية بين قرسيف وتاوريت، تحصل عزيز على وسام المغرب ووسام جوقة الشرف، كما تحصل القايد في ديسمبر 1916م على الوسام الوردي نتيجة خدماته الاستثنائية المقدمة في كل المعارك، لقد كان احد المتعاونين المخلصين لفرنسا.

كان القايد عزيز قوي البنية ذا مظهر نزيه يمارس على قبيلته نفوذا وسيطرة محكمة، مخلصا وفيا اتجاه مسؤولياته كما تشير إلى ذلك رسائل المدح والثناء الصادرة عن العقيد **"روبيل Roubil "** وضباط سامون آخرون عرفوه وأحبوه، ملاحظاته دقيقة جدا وهذا ما سهل نجاحه خلال عملية التجنيد والقروض[2].

لم تقتصر خدمته للإدارة الاستعمارية في المجال العسكري فحسب بل هناك مجالات أخرى كالتعليم والزراعة، حيث كان عضوا للغرفة الزراعية بوهران نشطا قويا ويقضا، أدخل بهذه المنطقة الخصبة إجراءات الزراعة الفرنسية وأنشأ شتلة مثمرة وحقل زيتون هام قرب سد المويلح، أما فيما يخص بستانه بمنطقة تاسفايتف كان منتجا إنتاجا وفيرا، توجت مجهوداته الزراعية برباط الاستحقاق الزراعي، والذي أتمه بالحصول على الأوسمة الوردية لنيشان الافتخار والنظام الحافظي والتي مثلت كلها سلسة من

[1] -Gouvion, Op.cit ,p125.

[2]- Gouvion, Op.cit , p 126.

الأوسمة القيمة، كما تحصل القايد عزيز على وسام المعلم الفرنسي حيث أنشأ من حسابه الخاص مسيد أي مدرسة كان يدفع من ماله الخاص أجرة المعلمين، وبذلك يعتبر القايد داعية للتعليم الضروري الخاص بالإدماج[1].

أنجب القايد عزيز أربعة أولاد وهم عبد القادر، محمد يزيد، كان قويا وجد مثقف في اللغة الفرنسية، ومحمد يوسف، البالغ عشرون سنة والفتى الصغير بوعمامة والذي كان في سن الرضاعة.

ولد الابن الأكبر سي "عبد القادر ولد عزيز بن قدور بن سالم" سنة 1889م ببني واسين رغم صغر سنه خلف والده القايد عزيز كان دوره فعالا وصعبا، عرف كيف يدير القبيلة ابتداء من 1904م حيث كان دائما يقظا، لقد أمن بنشاط رائع عملية المراقبة على الحدود والسهر على السير العادي للبريد والمراسلات والقوافل بين وجدة ومغنية، وفي سنة 1912م توجه إلى المغرب رفقة قومه عقب حادثة مقتل النقيب والملازم الفرنسيين، بعدما وصل منطقة مرادة قام بشن العمليات الحربية ضد المعتدين بنواحي تازة، ثم عاد إلى مركزه ونتيجة تفوقه تحصل سي عبد القادر على وسام المغرب، كل رجال هذه العائلة كانوا مخلصين لفرنسا وخدموها بكل تفان ووطنية.[2]

8-عائلة بوعزة- الرمشي – تلمسان

نسب العائلة:

تنحدر هذه العائلة من القبيلة القوية المسماة قبيلة للحرار وهي التوأم الشقيقة لقبيلة الحشم، تمركز الجد الأكبر لهذه القبيلة في القرن الثاني عشر للهجرة بدوار أولاد سيدي علي بن شايب بإقليم الرمشي بتلمسان، مارس الزراعة في هذه المنطقة كما استخدم خبرته في مجال تعليم الأطفال القرآن الكريم وأصول الإسلام، يعتبر أجداد سي عابد جلول بوعزة من السكان المحليون.

موقف العائلة

يعتبر "عبيد جلول بوعزة" من الشخصيات النشيطة والفذة التي نالت احترام السلطات الفرنسية نتيجة مواقفها الموالية، كان ابنه سي بن زينة هو الآخر مساره حافلا بالإنجازات، ولد بن زينة حوالي 1806 م بأولاد سيدي علي بن شايب تحصل على المبادئ العامة الأولية للقرآن الكريم، ثم ذهب إلى تلمسان لمواصلة دراسته وهناك التقى بالحاج عبد القادر بن محي الدين حيث تعلق به وصاحبه وأصبح جنديا بارعا للأمير، وبما أنه يتمتع بشجاعة فائقة لم يتأخر في التجنيد في فرقة الفرسان النشطة التي كان يدير هاخليفة الأمير "مصطفى ابن التهامي"[3].

[1] -AOM , Carton 10H56, Les Familles le Département d'Oran, du 25/02/1868.
[2] -A OM, Carton 10H56,Notices Sur Les Chefs Indigènes et grandes Familles (1849/1868).
[3] -Echo d'Oran N° 39, Du 07-11 -1913.

ليس هذا المحل الذي يسمح لنا بسرد كل المآثر المنجزة من قبل بن زينة بوعزة رفقة الأمير ضد الفرنسيين، لكن القائد عبيد جلول يسرد لنا المشهد الذي سقط فيه بن زينة أسيرا ولكنه تمكن من الفرار، كان ذلك حوالي نهاية شهر أكتوبر 1841م، أياما بعد الردع الكبير والرهيب لقبائل الحشم من طرف العقيد يوسف، توجه الفرنسيون لإخضاع المتمردين بسعيدة وفرندة وبعودتهم واثقين وفخورين بانتصارهم للالتحاق بالمعسكر الذي كان يديره الجنرال بيجو بنفسه، تمت إعادة تشكيلنا وأمرنا أن ننفذ بكثافة على تخمارت بإسناد من المستطلعين ليوسف، بهدف سحقهم دون رحمة، للأسف أخطأنا الحسابات للقائد الأعلى، وبمجرد بدء المناوشات القتالية ودخولنا في المعركة حاصرتنا قوات الفرسان الصبايحية الحمر بسرعة، فتشتت صفوفنا وأسر العديد منا وتم اقتيادنا إلى المعسكر المجاور، وفي يوم الغد وبفضل أحد أبناء عمومتي الصبايحية الحمر، الذي كنت قد أقسمت له أن لا أحمل السلاح مرة ثانية، تمكنت من الفرار والتوجه إلى الدوار الذي لا يتواجد فيه الفرنسيون لكن فيما بعد أصبحت مستعدا لخدمتهم بكل إخلاص وتفان، لأني أعجبت بشجاعتهم وطيبتهم لم يخطر على بالي مخالفة تعهداتي، وكل ذريتي سارت على منوالي، يضيف القايد عبيد جلول " ...كان يكلمني جدي ويؤكد لي على أن عائلة بوعزة مخلصة ومتفانية لفرنسا...".[1]

يتضح مما سبق أن بن زينة بعدما كان في صفوف الأمير عبد القادر ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، أصبح فيما بعد يعمل لصالح فرنسا وذلك حسب أفراد العائلة، لكن الأسباب التي دفعت به إلى تغيير وجهة نظره لم تبدو لنا واضحة، يمكن إرجاعها إلى قوة فرنسا من جهة ورغبته في الحفاظ على عائلته ومصالحه من جهة أخرى.

لقد عين "بن زينة بن بوعزة" من طرف السلطات العسكرية كبير الدوار لأولاد سيدي علي بن شايب، حيث كان ذا إخلاص لا مثيل له في كل تصرفاته، كانت إدارته جد صعبة في هذه المنطقة المتعصبة، لكنه تمكن من السيطرة والتحكم بكل حزم والتكيف مع مختلف الآراء المتباينة ومع مختلف الطوائف، استعمل كل ذكائه ودهائه لمساعدة المحققين للملكية المحلية في تطبيق السناتوس كونسليت لسنة 1863م، وفي سنة 1864م حمل بن زينة السلاح خدمة فرنسا وعقب المجزرة الرهيبة في 7 أفريل 1864 م بمنطقة عوينة بوبكر، كلف الماريشال " بيليسي Pellissier" الجنرال يوسف لقمع قبائل لربعاء بالجنوب الجزائري، فتم تجنيد مرشدين أكفاء وجنود مخلصين فاختير بن زينة في هذا الصدد ليقود المرشدين والمستطلعين، كان عارفا بعمق المنطقة وكانت وطنتيه وولاءه كبير، قدم خدمات كبيرة إلى الجنرال "**دوليني Deliny**" الذي في العديد من المعارك خاصة معركة13 ماي 1864م[2].

[1] -Augustin Berque,Op.cit, p300.

[2]-Augustin Berque , Op.cit , p301.

وجهت رسميا تهاني خاصة إلى سي بن زينة الذي بفضله تمكنت القوات الفرنسية سنة 1871م، من السيطرة على المنطقة خاصة بعدما تمكن من إبقاء قبائله في هدوء وطاعة تامة.

تمكن سي بن زينة في أولى العميات العسكرية على قبائل بني سناسن، من وضع كامل قوته وخدماته ونفوذه الحقيقي على هذه القبائل، وأخيرا بعد مسار حافل منح بن زينة بن بوعزة تقاعدا مستحقا وخلص إلى الراحة الإلهية سنة 1319هـ-في 03 سبتمبر 1901م كان عمره خمسة وتسعون سنة، فواصل ابنه القايد سي عبد القادر بن زينة بن بوعزة مسيرة والده.

ولد "عبد القادر ابن زينة" بأولاد سيدي علي بن شايب في شهر محرم 1263- 1847م[1]، كان طالبا عالما، عين سنة 1881م خوجة للقايد سي بن لومي سليمان، وتمكن سي عبد القادر بنفسه على مدى عشر سنوات من ضمان المصلحة الفعلية للجنود.

لقد برهن عن ميزات إدارية كبيرة في مجال عمله، نجح في عدة معارك كبرى خدمة للحكومة الفرنسية، تمكن من صيانة الغابات ضد عمليات الحرق التي تعرضت لها، شجع التعليم القرآني في أوساط القبائل التي أدارها، وفي سنة 1891م تحصل نهائيا على القيادة وقد كانت له علاقات طيبة مع القياد الكبار، قد كان رفيقا مخلصا للجنرالات الفرنسيين، بعدما تحصل على التقاعد خلفه أبنه القايد سي عبيد جلول ولد عبد القادر[2].

ولد القايد "عبيد جلول بوعزة ولد عبد القادر بن زينة" بالرمشي في 15 جوان 1875، تابع دراسته حتى المرحلة الأخيرة أنذك، وصفه الفرنسين بالطيبة والاحترام وروح المسؤولية لم يتعرض يوما ما إلى أية عقوبة، أعجب به القياد الذين اعتمدوا عليه اعتمادا كليا في تحقيق مبتغاهم في المنطقة، لقد شرع في فرض انضباط سوي وعادل على المحكومين وسار الجميع على هذا النظام وخاصة عند جمع الضرائب، فرض القائد بوعزة نفسه على حكومته، كان الجناة يخشونه أكثر من الماريشال، وفي سنة 1907م قام سي عبيد جلول رحلة طويلة إلى فرنسا، وخلال سفره زار كل من مدنية ليون وباريس، استقبل من طرف وزير الحربية السيد "**إييجين Igine**" استقبالا لا مثيل له، يعبر عن حسن المعاملة بينهما، حينها زاد اقتناعه وتيقنه من عظمة فرنسا.

أما فيما يخص الأعمال التي قام بها القايد عبيد جلول بوعزة منذ بداية عمليات التعبئة، فها هي نسخة لوثيقة تلخص ذلك. (أنظر الملحق رقم 02)

يجب الإشارة إلى أن كل ما ذكر سابقا من معلومات تخص مواقف عائلة بوعزة من جهة الأب، كما قدمت عائلته لأمه خدماتها للحكومة الفرنسية، وهذا ما صرح به القايد عبيد جلول بوعزة من خلال تبيانه

[1]-Gouvion ,Op.cit, p156.

[2]-AOM ,Carton 10H56, Les Familles le département d'Oran du 25/02/1868.

لخدمات جده من جهة الأم المدعو بوهراوة أمحمد بن عبد الله الذي كان يدير قبيلة بني ورسوس غداة الاحتلال، ونتيجة مواقفه الحاسمة عين قايدا على هذه القبيلة الهامة، وفي نفس الوقت ت ترقية أخوة الأكبر سي الحبيب ملازم أول في الفوج الأول للقناصين الأهالي بوهران.

يصف الباحث قوفيون أفراد هذه العائلة على أنهم شجعان نظرا لمواقفهم المساندة لفرنسا، حينما يقول: "...لقد أدى هؤلاء الشجعان واجبهم، كما يقوم به الآن أبنائهم وأحفادهم فالحبيب ولد عبد القادر بن الحبيب بوهراوة الذي تجند متطوعا في عمليات التعبئة، قد أصيب بجروح خطيرة في 22 أوت 1914م..."

وفي 03 أوت 1876 وقع الحاكم العام "شووزي Shouzy" أمرا يعين بمقتضاه الملازم الحبيب بوعزة لقيادة الورسوس حيث شرف كفارس لجوقة الشرف خلفا لواده المتوفي قبل شهرين من ذلك، كما تم ترقية "سي عبد القادر" وهو صهر القايد عبيد جلول قايدا مرسما لوسام جوقة الشرف، الذي لم يتوقف عن مساندة فرنسا إلى غاية وفاته في 13 مارس 1918، بعد مسار مشرف لعائلة بوعزة.[1]

9-عائلة محي الدين -وهران -

نسب العائلة:

تنحدر هذه العائلة الجزائرية من عائلة تركية قديمة قدمت إلى إفريقية حوالي القرن الثاني عشر للهجرة، في سنة 1119هـ- 1707م طلب داي العاصمة محمد تحتاش من صهره حسين حسان أن يعين ضابط الأوجاق بوشلاغم باي على وهران، وذلك بعدما تمكن من طرد الحاكم الإسباني منها ودحره إلى غاية المرسى الكبير في جانفي 1708م، دخل بوشلاغم إلى وهران فارضا حكومته عليها، ينتمي ضريح بوشلاغم الموجود بمستغانم إلى عائلة محي الدين بوهران أي ذرية هذا الباي.

بعد السيطرة على مدينة وهران من طرف الجنرال دامر يمون (أنظر الملحق رقم 08) في 4جانفي 1830م، كان الجد الأبوي لسي علي المسمى محي الدين عضو بمجلس المدينة، حيث دخل منذ الوهلة الأولى في خدمة الجيش الفرنسي وبقي إلى جانب قيادة فرنسا الذي خدمها بكل ما استطاع، كان سي محي الدين نزيها عادلا وذو ضمير حيث اكتسب بسرعة ثقة ومحبة الفرنسيين، التي إكتسبها ابنه مصطفى بعد وفاته.[2]

[1]-. Gouvion , Op.cit , p160.

[2]-. Gouvion , Op.cit , p161.

مصطفى ولد محي الدين:

ولد "مصطفى ولد محي الدين" حوالي 1820م/1235هـ، بعدما قام بالدراسات القرآنية، اهتم بتعلم قواعد اللغة الفرنسية فأصبح صديق مدير مصلحة الأملاك الفرنسية، الذي تولى الوصاية على علي وبن عيسى بعد وفاة والدهم سي مصطفى بن محي الدين، اعتبارا لما قدمه هذا الأخير من خدمات جليلة رفقة عائلته لفرنسا منذ بداية فترة الاحتلال[1].

أصبح هذان الشابان من الطلبة النشطاء بمدرسة وهران التي يديرها الأب المدرس شاربومان الذي أصبح المكلف بحمايتهما.

كان بن عيسى عضو للغرفة التجارية إلا أنه توفي في ريعان شبابه، أما أخيه "علي محي الدين" فقد استمر لمدة طويلة كموظف معتمد ونزيه وذي رؤى سياسية، متفتح ذو ضمير حي.

ولد علي محي الدين في 14 ماي 1851م بوهران، بعدما تدرج في الدراسة واستكمل تعليمه في الكلية الفرنسية عين مفوضا بإدارة الأملاك سنة 1869م، وبعدها عين مترجما قضائيا للإسلام في 16 ماي 1875م، وبعد مضي خمسة أشهر عينه وكيل الجمهورية الفرنسي مترجما رسميا رئيسيا لدى المحكمة المدنية بوهران، وهي مهنة قام بتأديتها على أحسن ما يرام على كل المستويات لغاية سنة 1891م، وافته المنية مخلصا لمنصبه المتواضع حيث كان خادما وفيا لفرنسا محاطا بالمودة، تقلد مناصب عديدة منها ضابطا ساميا لجوقة الشرف وضابطا للتعليم العام وفارسا آمر لنيشان الافتخار وفارسا آمر وعضو مجلس الأعلى للحكومة، ورئيس للجنة العربية للجان المالية وعضو نافذ في كل الفرق والمجالس الجزائرية، كما كان سي علي محي الدين مساعدا ماهرا لدى كل الحكام العامون والولاة، فمنذ بداية العمليات العسكرية برهن عن دليل وطنيته الرائعة.[2]

حيث لا يمكن أن يعبر عن ثناء ومدح هذا الخادم الباسل لفرنسا إلا من طرف هذا التيليغراف المبعوث من طرف الحاكم العام "**جونار Jonnart**" الذي كان صديقا له والذي كتب بعض الأسطر يمدحه فيها بعد وفاته جاء فيها: "... إني أقتسم الجزء الأكبر من الحزن والأسى الذي أصاب الجزائر خاصة والشعب عامة في شخصية على محي الدين رئيس اللجنة المالية الإسلامية... إن هذا الرجل كان بالنسبة لي صديقا وفيا، كان من الصناع الماهرين لهذا العمل المتمثل في تقريب القلوب الذي تمارسه فرنسا بشمال إفريقيا..."ويضيف قائلا: "...لقد اختفى صديقنا وفقده الجميع، نعم الصديقي... لقد كنت تقوم بالجميل من أجل الجميل، دون تحيز لقد كنت دائما تدافع من أجل الحق الشرعي لإخوانك وتربطه دائما بالمصالح الوطنية للوطن الأم(فرنسا)...فاليوم لا وجود لك لكن ذكراك باقية إلى الأبد في قلوبنا، مثل حياتك النبيلة

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص95.

[2]-. Gouvion , Op.cit , p162

كاملة ومسارك المهني الحافل الذي سيواصله ذريتك"، بعد وفاة الحاج علي محي الدين خلفه في تلك المهمة إبنه "العربي ولد الحاج" الذي تقلد عدة مناصب عليا لدى السلطات الفرنسية نتيجة مواقفه الحازمة والمؤيدة لفرنسا[1]. (أنظر الملحق رقم 03)

10-عائلة بلحاج- غليزان-

نسب العائلة:

انحدر الأغا "محمد بلحاج" لبني وراغ من عائلة شريفة كانت تحكم منذ مدة جد متأخرة قبائل بني وراغ، قدم بلحاج الأول من المشرق ليتمركز لدى بني وراغ بغليزان حوالي القرن الثامن الهجري، عرف كيف يحافظ على مكانة عائلته وكيف يثبت تأثيره وسلطته بقوة، إلا حد لم يحاول أحد الاحتجاج على أحفاده الذين تمكنوا من حكم البلاد والتحكم في زمام الأمور في الفترة العثمانية والفرنسية .[2]

كان "عدة بن عيسى" احد أحفاده من الأوائل الذين استغلوا من طرف العثمانيين، تمت تسميته شيخ الماريوة، كان خليفته أحد إخوته المسمى "الحاج محمد" وعند وفاة هذا الأخير، منح الباي حسين إلى محمد بن الحاج احد أحفاد عدة بن عيسى القيادة وأضيفت له قبيلتي مكناسة ومطماطة[3].

موقف العائلة:

لم تتأخر هذه العائلة في مواجهة الأمير عبد القادر الذي خلف تأثيره وسلطته سلطة العثمانيين، الذين لم يجدوا خادما مخلصا لهم مثل محمد بلحاج، ظهرت مواجهات كبيرة بين هاتين الشخصيتين، تمكن خلالها الأمير عبد القادر من أسر محمد بلحاج وأرسله إلى دائرته، حيث تمكن هذا من الفرار في اليوم نفسه الذي سقطت فيه عاصمة الزمالة من طرف الدوق دومال، عاد فورا إلى بني وراغ واستطاع أن يعيد سلطته بسرعة عليهم.

لا يمكن أن نستبعد الضغوطات والتضييق الذي تم ممارسته على محمد بلحاج من قبل الأمير عبد القادر هو الذي جعله يتحالف مع فرنسا.

وجد الجنرال بيجو عندما دخل منطقة واد رهيو بغليزان سنة 1842م، محمد بلحاج في وضعية صعبة إلا أنه في البداية قام بمقاومته، حيث سقط اثنان من إخوته في المواجهات التي دارت بين بني وراغ بقيادة محمد بلحاج وبين الجيش الفرنسي، بما أن الغلبة كانت لهؤلاء الأواخر رغم الصعوبات الطبيعية التي

[1] -AOM, Carton 16H32, Rapports de Police Oran, 12/09/1914.

[2] - إبراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 90.

[3] -Narcisse Faucon , Op.cit, p56.

مثلتها هذه المنطقة الجبلية أعلن محمد بلحاج خضوعه واستسلامه لهم، ضف إلى ذلك الأسباب السالفة الذكر المتمثلة في التناحر بينه وبين الأمير عبد القادر التي يمكن أن تكون سببا في تحالفه مع فرنسا.[1]

تحصل بعدها على صفة أغا وأسندت له قيادة القبائل الثمانية المتشكلة لبني وراغ، يمكن أن نرجع قبول فرنسا قيادته لقبائل بني وراغ إلى الهدف المنشود منه، وهو اخضاع هذه القبائل والتخلص من كل محاولة مقاومة أو ثوره من طرفها، ومنذ تلك الفترة لم يتم التشكيك في إخلاصه لفرنسا ولو للحظة واحدة، في سنة 1853م تم تعين "محمد بلحاج" قائد قبائل بني وراغ، بالإضافة إلى قبائل الكرايش بدائرة عمي موسى تتويجا لجهوده التي قدمها خدمة لفرنسا، والتي ساهمت في الحفاظ على الأمن في المنطقة ودخول السكان مجال الطاعة، لكن سرعان ما لم يسمح كبر سن الأغا عن ممارسته وظيفته بكل فعالية، على الرغم من سنه البالغ تسعون عاما إلا أنه كان له حضور قوي في مقاومة 1864م، وكان موقفه فيها حازما تمكن أبناؤه من جمع عدد من الفرنسان المخلصين الذين وقفوا ببسالة إلى جانب القوات الفرنسية، حيث قتل احد أبناءه "الحاج محمد بن عيسى" من طرف السكان المتمردين أمام عمي موسى وتعرض إبنه الثاني إلى جروح خطيرة، أصبح محمد بلحاج فاقد البصر منذ 1863ومن هذه السنة لم يشارك في أية مواجهة مباشرة ومع ذلك أحيط باعتبار موقر من طرف القادة الفرنسيين، توفي في 21 جانفي 1868م عن عمر يناهز 103 عام، حيث تحصل على وسام جوقة ضابط الشرف في 2 جوان 1865[2].

يتضح مما سبق أن هذه العائلة قدمت خيرة أبناؤها لخدمة فرنسا وبالتالي مواقفها كانت موالية لتواجد فرنسا في الجزائر، هذا الموقف الذي يرجع لأسباب يمكن اعتبارها واقعية في نظر شخصيات تلك العائلة في تلك الفترة.

11-عائلة سيدي العربي - غليزان -

اشتهرت هذه العائلة بأحد أبنائها المدعو "سي محمد بن عبد الله بن عوالي ولد سيدي العربي" الذي هو خليفة قديم لمنطقة مينا بغيليزان، ضابط كبير لجوقة الشرف لعب دورا معتبرا في كل القطاع الوهراني، كان معروفا بشكل كبير ينتمي إلى الشعبة الكبيرة للعائلة الصالحة لأولاد سيدي بن عبد الله والتي كان زعيمها بدون منازع.

كان لأولاد سيدي بو عبد الله مؤسستهم الخاصة بدوار تاغرية يضمون إلى جانب قبيلتهم قبائل أولاد العباس وأولاد خويدم.

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 97.

[2]- Narcisse Faucon,Op.cit ,p57.

غداة احتلال الجزائر أظهر زعيم أولاد سيدي بو عبد الله المسمى "الحاج محمد ولد سيدي العربي" ولائه وطاعته لفرنسا، خلف الشاب "محمد بن عبد الله" الذي كان عمره ستة عشر سنة عمه في قيادة العائلة، هذا الأخير أظهر هو الآخر الإخلاص الكبير اتجاه فرنسا وشارك في قمع معظم الثورات بالقطاع الوهراني بما فيها ثورة قبائل فليتة 1864م، ساهم كثيرا في تثبيت السيطرة الفرنسية في هذا الجزء الهام من البلاد[1].

في سنة 1842م كلفه القادة الفرنسين بالقيادة الإقليمية للمحافظات الثلاثة مستغانم وملیانة وواد رهيو، وفي سنة 1870م كلف أيضا بقيادة مناطق أخرى بغليزان منها عمي موسى ويلل، وابتداء من سنة 1871م بدأت القيادة تتلاشى في هذه المنطقة إلى غاية سنة 1879م، لم يستمر الأغا السابق في إظهار الإخلاص الكامل اتجاه فرنسا[2].

أما من جانب الحكومة الفرنسية فلم تنسى مواقفه وخدماته المقدمة في السابق، وحتى تتوافق مع الوضعية التي حتمت عليها فقد خصصت له إعانة سنوية مرتبطة بالمهمة السامية التي كان يحتلها، كما تحصل سي العربي بالإضافة إلى كل الرتب الخاصة بجوقة الشرف إلى غاية رتبة ضابط كبير والتي تحصل عليها سنة 1865م، وأخيرا تم اختياره من طرف الحاكم العام ليمثل السكان الأهالي لدى المجلس العام لإقليم وهران كقاضي مسلم وهي مهمة قد أداها إلى غاية وفاته في 5 جويلية 1884م عن عمر يناهز سبعين عاما[3].

يمكن إرجاع تمسك فرنسا بهذه الشخصية رغبة منها في الحفاظ على تلك العلاقة التي تربط بينهما، وكذلك من أجل الحفاظ على هدوء هذه المنطقة الهامة وطاعة سكانها.

12-عائلة بن براهيم - تخمارت - فرندة

نسب العائلة:

تتواجد زاوية الدرقاوية الشهيرة بقبيلة الكسالنة الكبرى بفرندة بدوار القيطنة، التي يديرها سيدي "الحاج محمد ولد الشيخ الحاج مصطفى بن براهيم"، هذا الأخير الذي سميت العائلة باسمه. كانت هذه العائلة الشريفة معروفة في فرندة وقد كانوا الشرفاء الذين نشروا عقائد شيخهم الكبير.

قدمت لنا شجرة نسب هذه العائلة وهي كالتالي الشيخ سيدي الحاج محمد بن الحاج مصطفى بن محمد بن براهيم بن محمد بن عبد القادر بن إبراهيم بن الحبيب بن محمد النجادي بن أحمد بن محمد العلية بن إبراهيم بن أحمد بن الشيخ عثمان عبد الرحمن بن علي بن سيدي أبو زيد الشريف بن علي بن معاذ بن

[1]-Tinthoin Robert , Op.cit ,p210.

[2]-Gouvion , Op.cit , p514.

[3]- إبراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 94.

يزعر بن موسى بن إدريس الصغير بن إدريس الكبير بن عبد الله الكامل بن حسان المتسني بن حسن السبتي بن علي بن أبي طالب زوج فاطمة الزهراء بنت الرسول ﷺ[1].يتضح مما سبق أن هذه العائلة شريفة في نسبها لكونها تنحدر من سلالة الرسول ﷺ.

حسب هذه الشجرة فإن شيخ تخمارت ينحدر من أبو زيد الكبير الذي يتحدث عنه كتاب النصاب، كان "لأبو زيد" شهامة ومكانة كبيرة، ترك أربعة أولاد وهم محمد، علي، عبد الله، عبد الرحمن، أنجب إبنه الثالث سيدي عبد الله بن أبو زيد هو الآخر ثلاثة أولاد وهم سيدي عثمان، ملال، عبد الرحيم، أما عبد الرحمن فأنجب طفلين هما محمد وأحمد، أما الإبن الثاني علي بن أبو زيد فكان له عبد الله ومحمد وعبد الرحمن، هذا الأخير أنجب طفلا صالحا صيته ذائع انتشرت سمعته بين الناس على أنه نور النهار المسمى الفقيه الشيخ عثمان الشريف، والذي بعدما تحصل وتتلمذ على يد والده اتجه إلى جانب الشيخ امحمد بن يحي بغريس حيث قلده وأخذ عنه العقائد ثم اتجه إلى تخمارت بشعاب واد العابد لنشر كلام المولى لدى البربر، لقد تمكن بسرعة من اكتساب شهرة كبيرة حيث سارعت إليه قبائل حميد من حيال راشد وجبل عمور، استقر بالمنطقة وكون أسرة وأنشأ زاوية بقبيلة الكسالنة في المكان المسمى القيطنة لاستقبال الطلبة وتعليمهم حيث استحسنوا تعليمه، كما يذكر لسيدي "احمد بن عثمان" عدة كرامات لكنه توفي بتخمارت عن سن جد متقدم، كان له أولاد أكبرهم سيدي إبراهيم الذي قضى حياته في الصلاة والعبادة، وهو الآخر كان له ابن يدعى محمد بلالية الذي تميز بالشجاعة والقوة، كان لهذا الأخير حفيد تميز بخصاله الطيبة والجود والكرم، كان يلقى العلم لأكثر من ستون طالبا يوميا ومجانا، وحفيد آخر المدعو "الصغير إبراهيم" الذي أصبح خليفته فيما بعد.[2]

موقف العائلة:

حسب ما ورد لدى صاحب الكتاب الذهبي أنه لم يتردد "سي الحاج محمد بن إبراهيم" في الوقت الذي نزل فيه الفرنسيون بمنطقة تلمسان، في التنقل إلى هناك رفقة بعض الطلبة لاستقبال القادة الفرنسيين بكل ترحاب.

عندما علم الأمير عبد القادر بنوايا هذا الشريف دعاه لتناول الشاي داخل خيمته، وهنا قدم إلى هذا الوالي شرابا مسموما كان سببا في وفاته، ما ورد في هذه العبارة يمكن أن يكون كلاما صحيحا كما يمكن أن يكون إشاعة، المهم نحن نقلنا المعلومة كما هي موضحة في كتاب**Livre d'or**.

دفن "سي الحاج محمد بن إبراهيم "في مسقط رأسه بتخمارت، ترك ورائه إبنا واحدا"مصطفى بن الحاج محمد بن إبراهيم" الذي أصبح فيما بعد نافذا، لم يكن سنه سوى سبع سنوات عند وفاة والده،

[1]-Gouvion, Op.cit, p 130.

[2]-. Gouvion , Op.cit , p131.

حيث أوكلت مهمة تسيير الزاوية إلى الشيخ بن يحي إضافة إلى الوصاية التامة على الطفل الصغير، بعدما تلقى" سي مصطفى بن الحاج محمد بن إبراهيم" دراسات أولية مفيدة أرسل إلى مازونة ليتلقى تعليم جد معمق، وبما أنه كان جد متيقظ تتبع بكل فائدة دروس الشيخ بوراس وتمكن بعد عدة سنوات من الدراسة من استرجاع الزاوية بتخمارت قتم بزيارة البقاع المقدسة بمكة المكرمة حوالي نهاية القرن الثالث عشر للهجرة، عند عودته توقف بعض الوقت بالقاهرة حيث تابع بكل حرص محاضرات الفقهاء الكبار بجامع الأزهر، وعند عودته إلى أرض الوطن باشر عمله الخيري وتحصل على تهاني وتشكرات الحكومة حول أعماله الخيرية، والتي جعله يتحصل خلال سنوات المجاعة على اعتراف وتقدير كل المعمرين والأهالي[1].

مما سبق يتضح أن موقف هذه العائلة كان متحفظا نوعا ما من فرنسا حيث أنه لم نجد دلائل واضحة عن تقديم المساعدة لحكام فرنسا أو ما شابه ذلك، لكن مجمل ما يقال هنا أنها كانت متقبلة لتواجد فرنسا في الجزائر بحكم أنها لم تعلن عن أية مقاومة أو ثورة ضدها بل بالعكس كان الأمر بالنسبة لها عاديا وذلك انطلاقا مما لمسناه من خلال ما ورد سابقا.

كان القياد الفرنسيين في بعض الأحيان يستعنون بنفوذ سي مصطفى، فمثلا خلال انتفاضة أولاد سيد الشيخ لم نلاحظ أي اضطرابات أو مظاهرات لدى سكان منطقة تاخمارت التي كان يديرها في تلك الفترة، نظرا لقوته وصرامته، وبما أنه كان محاطا بنفوذ فرنسي متعدد كان "سي الحاج مصطفى" يقدم نصائح في غالب الأحيان إلى الحكام العامون والولاة الفرنسيين، الذين كانوا يكنون له المحبة والتقدير والاحترام، توفي الشيخ الحاج مصطفى سنة 1322هـ- 1904ممحاطا بمحبة العام والخاص، بعدما تمكن من إثبات إخلاصه في مناسبات عدة اتجاه فرنسا دفن داخل قبة قرب زاويته بالقيطنة[2].

حسب المعلومات السابقة يمكن القول أن هذه العائلة لم تقدم مساعدات ملموسة لفرنسا، لكنها قدمت الدعم المعنوي للقادة الفرنسيين بالمنطقة، كما أنها لم تظهر أي مقاطعة أو رفض اتجاهها، لذلك يمكن القول أن موقفها مؤيدا لتواجد فرنسا وبقائها في الجزائر .

13-عائلة ابن مبخوث - الجنوب الغربي للقطاع الوهراني: – مشرية -

نسب العائلة:

إن المدعون أولاد مبخوث سابقا أو كما سماهم حميان بصفة عامة أولاد الحاج الحبيب هم شرفاء منحدرون من منطقة قورارة بالتوات[3]، يعود نسب هذه العائلة حسب شجرة أسرتها التي تم ترجمتها إلى الحاج الحبيب ولد الأغا مبخوث بن أحمد بن عبد الكريم بن احمد بن عبد الكريم، بن محمد بن

[1] -Gouvion , Op.cit, p132.

[2] - إبراهيم مهديد، الأرستقراطية التقليدية، المرجع السابق، ص 92.

[3] - نفسه، ص 95.

علي بن موسى بن محمد بن أحمد، بن علي بن محمد بن يعقوب بن منصور بن عبد الله، بن علي بن محمد بن موسى بن عبد الله بن علي، بن عيسى بن مولاي عبد الرحمن الشريف بن علي بن إسحاق، بن أحمد بن محمد بن مولى إدريس العاشر بن إدريس الأكبر، بن عبد الله ابن حسن المثني بن حسن الباسط، بن علي بن أبي طالب زوج فاطمة الزهراء بنت الرسول ﷺ[1].

توجه في بداية القرن 12 للهجرة المولى أحمد ولد عبد الكريم نحو الجنوب الغربي للقطاع الوهراني، حيث توقف رفقة أهله عند جبل تسالة فأسس بها زاوية التي تعتبر مهد الأسرة الحالية، رغم أن أعضاؤها كانوا علماء زهاد، إلا أنهم كانوا كذلك مقاتلون أشداء، يفرضون أحيانا إرادتهم بقوة السلاح، حيث يقول النقيب "**نوويل Noél**" في وثائقه لتاريخ حميان في الفترة العثمانية: "... كان أحمد ولد عبد الكريم وابنه مبخوث ولد أحمد يتفاوضان مع البايات في موسم الصيف عندما يخرج حميان لشراء الحبوب، وذات يوم وقع خلاف بين مبخوث وباي تلمسان محمد الذي جاء بمفرزة جنود ليهاجمه، ...وفي عهد الأمير عبد القادر أصبح مبخوث مساعده بالجنوب الغربي، إلا أنه بعد معاهدة 1845م والتي نصت في إحدى بنودها على أن تمنح أراضي الأمير والأتراك إلى فرنسا، تراجع مبخوت عن مساندته للأمير وأعلن ولائه لفرنسا وأصبح من الرعايا الفرنسيين".[2]

لم يتردد "مبخوث ولد أحمد" قايد أولاد منصورة في إعلان ولائه إلى العميد ماكماهون سنة 1848م، الذي كان قائد ناحية تلمسان وقدم له الهدايا والهبات، منذ تلك اللحظة بدأ مبخوث يبين مواقفه الموالية لفرنسا ويبرهن عن إخلاصه لها، قام بتموين الجيش الفرنسي على حسابه الخاص وقاده لمواجهة قبائل الغرابة، وكمكافأة له عين مبخوثت أغا قبائل حميان وترأس أربعة قبائل أخرى وجعل قيادتاها تحت سلطته.

رغم نفوذه لم يستطيع مبخوث السيطرة على قبائل حميان الغرابة الذين تحالفوا مع قبائل الشيخية تحت قيادة بني ثابت وهددوه بتوسيع الثورة، لكن لحسن حظه حوصرت وقمعت تلك الثورة من طرف اللواء بيليسي، لم يتبقل الثائرون العودة إلا بعد تدخل مبخوت حاملا رسالة أمان في شهر ديسمبر 1852م لكن القبائل لم تلتزم بالوعود التي قطعتها على نفسها مما أدى إلى سقوط مبخوث وسجنه بتلمسان رفقة ابنيه، وفي شهر جانفي 1853م تمكن الأغا مبخوث من الفرار مع بعض القياد متخفيا، وفي شهر جويلية من السنة الموالية عين من طرف اللواء بيليسي قائد منطقة وهران وأغا على قبائل حميان، واتخذ من منطقة بن خليل مقر لقيادته، كان تحت سلطته قائدان وهما ديموش وعبد الوهاب فانتهز مبخوث هذه الفرصة وتوجه إلى فقيق ليطلب من بقايا القبائل الأخرى المتمردة في نظر فرنسا أن تنصر

[1] -AOM ,Carton 10H56, Les Familles le département d'Oran, du 25/02/1868.

[2]-. Gouvion , Op.cit , p141.

فرنسا وتعلن ولائها لها، لكن رغم ذلك استمرت الاحتجاجات ورفضت قبيلة حميان سلطة الأغا مبخوث وتمردوا عليه، لم يستطع الأغا السيطرة على الوضع إلا بعد مرور وقت طويل[1].

قدم ابنه "الحبيب ولد مبحوث بن أحمد" ولائه لفرنسا على منوال أبيه، حيث تم تعيينه قائدا على حميان نظر التقنياته الحربية وذكائه ونشاطه الدائم، قدم لفرنسا خدمات جليلة ضد الثائر بوعمامة، وكوفئ على عمله الجاد بترقيته ومنحه وسام جوقة الشرف ووسام الافتخار وأوسمة أخرى.

في سنة 1897م قدم الأغا الحاج الحبيب مساعدة لعدة أهالي فقراء نتيجة الجفاف، ومنح لقيادهم مبلغ يفوق 30 ألف فرنك فرنسي لتسديد الضرائب، وفي نهاية مشواره أصبح الحاج الحبيب باشاغا شرفي تمتع بشهرة وسمعة حربية كبيرة يشهد عليها عدة ضباط سامين عملوا معه.

توفي "الحاج الحبيب" بتلمسان في 07 جانفي 1912م عن عمر يناهز 71 سنة، ودفن بمنطقة العباد قرب ضريح الشيح السنوسي[2].

أنجب الباشاغا "الحاج الحبيب ولد مبخوث" ست أبناء منه مدموش، محمد، زرهمان، جلول، إبراهيم، تولى إبه الأكبر دموش مسؤولية مراقبة أشغال بناء السكة الحديدية التي تربط أرزيو بسعيدة ومشرية، كماشارك القايد دموش في الهجوم ضد قبائل بني سناسن رفقة اللواء ليوتي الذي كلفه بعدة مهمات صعبة، وتمت تهنئته خلال التظاهرة[3].

14-عائلة- بوفلجة – الجنوب الغربي للقطاع الوهراني - مشرية

نسب العائلة:

تنتسب هذه العائلة إلى قبيلة حميان المعروفة منذ القديم، تولى قياد قبائل حميان عند وصولها إلى البلاد القايد حمو لخضر الذي منه أتت تسمية حميان، انقسموا فيما بعد إلى قبائل الشفاعة نسبة إلى اسم قائدهم شفاعي بن عامر والقسم الثاني قبائل الجانبة والذي يعني الجانب لأنهم عند مجيئهم للمنطقة استقروا جنبا إلى جنب مع بعضهم البعض.

قررت هذه العائلة في البداية أن تبقى في هدوء تام وحياد اتجاه الحكومة الفرنسية، إلا أنها تراجعت فيما بعد عن موقفها الأول وأصبحت من الموالين لها، حيث قدمت جملة من المحاربين المجندين المخلصين

[1]- ابن قادة صادق، الحيز العمراني والبنيات الاجتماعية بوهران بين 1792و1831، شهادة الدراسات المعمقة، جامعة وهران، 1988، ص 86.

[2]-Gouvion , Op.cit , p165.

[3]- Ibid, p 166

لفرنسا، تمتلك هذه العائلة زعماء وقياد ذات طابع مميزا اشتهروا بالبطولة والشجاعة والبسالة، نذكر منهم سي بوفلجة ولد الحاج قدور قايد حميان الشفاعة.[1]

اكتسبت عائلة بوفلجة مكانة عظيمة وذلك راجع إلى التأثير الخاص الذي تميز به الأغا "حاج قدور"، كان والده سي "بوفلجة ولد محمد بن عمارة قدور" البكاكرة يتمتع بهيبة كبيرة زمن الأتراك، الذين كانوا ينطرون إليه بنظرات احترام وإجلال، غداة الإعلان عن الجهاد من طرف الحاج عبد القادر، انزعج سي بوفلوجة من مجيئ المسحيين والتحق بلواء الأمير عبد القادر دون تردد، ترك ابنه الحاج قدور على رأس الدوار وتوجه رفقة من معه لمساندة الأمير.

لكن ابنه الشاب "الحاج قدور" كان موقفه مغاير تماما لمواقف أبيه والتحق في الحين بفرنسا، ومنذ ذلك الحين سنة 1848م كانت قبائل البكاكرة أولى القبائل التي خضعت وأعلنت ولاءها، التي تم تقسيمها إلى الموالك ولوراكا، وضع سي قدور ولد بوفلجة على رأس هؤلاء الأواخر وتحصل في الحين مثل بقية قبائل حميان على خيارات للخضوع والولاء.

عرف "الحاج قدور ولد بوفلجة بن عمارة" بأنه رجل حرب شجاع شارك سنة 1865 م في معركة "بنود" تحت قيادة الجنرال دوليني، وفي هذه المعركة قتل محمد بن حمزة قايد أولاد سيد الشيخ الغرابة وغزا سنة 1867م هذه القبائل بمنطقة زيوت ثم اتجه إلى منطقة ماغور، وبعد عدة عمليات عسكرية ناجحة تم تكريمه كفارس جوقة الشرف، وخلال ثورة الشيخ بوعمامة كان الحاج قدور جنديا مخلصا مساعدا للجنرال الفرنسي المكلف بتلك المنطقة، وصفه "قوفيون" في كتابه قائلا: " ...فبطابعه المستقيم والتربية الجيدة لم يتخلى الحاج قدور أبدا على شعوره المخلص اتجاهنا، لقد كانت هيبته جد محترمة، حيث كان يستمع دائما إلى وصاياه المليئة بالحكمة في مناسبات عدة...لقد كان الحاج قدور ولد بوفلجة قائدا من أعظم القياد المحليين وكان صديق العديد من القياد الفرنسيين..."، نتيجة مواقفه الموالية عينه الحاكم الفرنسي فارس آمر لجوقة الشرف وأغا شرفي في سنة 1905م، توفي الآغا الحاج قدور في جوان 1914م عن عمر يناهز 108 سنة.[2]

سار على منواله ابنه الباشاغا "سي بوفلجة ولد الحاج قدور" الذي ولد في عام 1865م، استفاد هذا الأخير من التشريفات التي اكتسبها والده من المستشارين والقياد الفرنسيين النافذين، نظرا لمساندته الفعالة للقضية الفرنسية ومساهمته في توفير الهدوء والانضباط من طرف الجزائريين في الجنوب الغربي للقطاع الوهراني، كتبت في حقه العديد من الرسائل من طرف جنرالات فرنسا أمثال "**توماسينTomasine** " يشيدون فيها عن مكانته لديهم، التي سنعرض وإياكم واحدة منها، نص الرسالة التي أرسلت إلى الأغا

[1] -Narcisse Faucon , Op.cit ,88.

[2] -. Gouvion , Op.cit , p140

بوفلجة في مارس 1916م من طرف الجنرال توماسين القايد العام لجيوش إفريقيا الشمالية، والتي جاء فيها "عزيزي الأغا أبعث لك بتهاني الخالصة الودية نتيجة ترقيتك في رتبة ضابط جوقة الشرف، ما سبب عدم وجود والدك المبجل ليقسم معنا هذه الفرحة؟ تتوجه هذه الرسالة إليك وإليه على السواء، بما فيها من علامات الصداقة وعرفان الحكومة، لقد بديت جديرا نتيجة خدماتك سالكا للأثر والطريق الذي رسمه لك سي الحاج قدور، كن على يقين أننا سنرحب بك دائما وإنك مقام للنزاهة والاستقامة والرقي، تقبل منا فائق الشكر والتقدير والاحترام لك ولعائلتك[1].

يتضح مما سبق وخاصة نص الرسالة مدى التقدير والاحترام الذي كان يكنه القادة الفرنسيين لهذه العائلة، هذا الاحترام في نظرنا كان نابعا من احترام المصلحة، كما يتضح أيضا أن القادة الفرنسيين لم تكن مصلحتهم في هذه العائلة لوحدها وإنما مصلحتهم تكمن في مساهمة هذه العائلة بقيادها في استباب الأمن والطاعة للسلطات الفرنسية في المنطقة للقطاع الوهراني.

رغم صغر سنه كان بوفلجة مغوارا شارك رفقة قوم أبيه في عدة عمليات أحيانا لدى أولاد سيدي الشيخ وأحيانا في أقصى الجنوب، كان تقريبا في كل هذه الحملات والعمليات الحربية العمود الفقري والذراع الأيمن لوالده، تحصل مرات عديدة على تهاني القياد الفرنسيين أمثال الجنرال ليوتي وتوماسين، الذي دخل رفقته منطقة بوذنيب وحقق انتصارات باسلة بفضل حنكته ومجهوداته، كماتم تكليفه بسحق المنطقة المجندة بالمتمردين من القبيلة الشيخية لدى أولاد سيدي الشيخ[2].

ملاحظة نقدمها في هذا الصدد هو أن كلمة المتمردين ترمز للمقاومة، لكنفي نظر الفرنسيين كانوا متمردين على فرنسا وحكامها، عند اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914م كانت أول حركة قام بها سي بوفلجة هي إهداء سيفه وسيف والده إلى السلطات الفرنسية آملا أن ترسل إلى جبهة القتال الفرنسي، استعمل الأغا سي بوفلجة كل جهوده واستغل كل نفوذه العائلي لإبقاء هذه القبائل هادئة ومطيعة، تمت ترقيته إلى رتبة باشاغا شرفي بمقتضى مرسوم الحاكم العام في الفاتح فيفري 1919م، مازال يواصل خدماته بنشاط وحيوية. يمكن القول في الأخير أن هذه العائلة كانت موافقها موالية لفرنسا تبعا للمصالح المتبادلة بينهما.[3]

15-عائلة سي العربي ولد الطيب سليمان - مشرية

تمتلك عائلة "القايد العربي" سلطة ونفوذ حقيقيا على أغلب قبائل حميان الجنانبة، نتيجة قيمة أعضائها ومكانتهم في المنطقة، امتلك الطيب ولد سليمان نفوذا كبيرا من خلال سخاءه وكرمه نتيجة غناه

[1] -Ibid, 241.

[2]-Gouvion , Op.cit, p242.

[3]- حامد اسماعيل، مسلموا شمال إفريقيا الفرنسيين، باريس، 1906، ص 176.

وثروته الكبيرة، لقد بين في مناسبات عديدة دلائل شجاعته في إقليم الهضاب العليا بالقطاع الوهراني، ولأجل هذه الأسباب ميزته السلطة الفرنسية منذ 1853م ووضعته على رأس أولاد صرور أحد فروع قبائل حميان الجنانبة، بعدما تأكدت من إخلاصه تمت تسميته سنة 1867م قايد لقياد الجنانبة بأكملها مع بقائه مع رأس أولاد صرور، الذين قدم لهم دعما لا مثيل له أثناء فترة المجاعة الرهيبة، قدم له الماريشال "ماكماهون **Macmahon**" الحاكم العام للجزائر في تلك الفترة الشكر الجزيل.[1]

اشتملت مهنة قايد القياد "للطيب ولد سليمان" ضمان تنفيذ الأوامر المتعلقة بالنظام والدفاع عن الإقليم، إنه دليل الثقة التي وضعت فيه من قبل القياد الفرنسيين نتيجة نشاطه وحكمته وإخلاصه، حيث خدم فرنسا خدمة فعالة وبقي إلى جانبها في أوقات الشدة والاضطراب، تجلت أهم خدماته ما بين1854 إلى غاية 1892م لم يتوقف عن القتال في صفوف الفرنسيين، لقد تعرض لأربعة جروح خطيرة خلال هذه الفترة، توفي على إثرها في 3 نوفمبر 1899م [2].

قدمت هذه العائلة العديد من أبنائها في سبيل نصرة فرنسا كما هو موضح لدينا من خلال الوثائق الأرشيفية، مثلا الابن الأكبر للشيخ الطيب ولد سليمان الذي توفي وهو في خدمة فرنسا، خلفه ابنه الأصغر "بن سليمان ولد الطيب" سنة 1895م والذي مارس قيادة قبيلته إلى غاية وفاته 1906م، ثم خلفه "سي العربي ولد الطيب" الذي عرف بإخلاصه المتفان للقضية الفرنسية، كان قائدا نشيطا كلمته مسموعة في قبيلته التي كان يشرف عليها، لقد تمت الاستعانة به واستدعاؤه في مناسبات عدة خاصة الظروف الصعبة لأن الوضع كان يتطلب رجلا شديدا ومخلصا مثله، شارك "سي العربي" في ردع مقامة بوعمامة1881م كما كان له حضور في كل عمليات الجنوب والمغرب، لقد ورث النفوذ الذي مارسه والده وإخوته على أولاد صرور والجنانبة، برهن في العديد من المواقف عن ولاء لا مثيل له لفرنسا، كان فارسا لجوقة الشرف كما تحصل القايد سي العربي على وسام ضابط وفارس نيشان الافتخار، له تسعة أبناء من بينهم: الميلود، عبد السلام، الزوبير، لخضر، محمد، أحمد، أمحمد، الحبيب، أحمد الصغير، فالابن الأصغر للقايد المسمى عبد السلام المدعو سالم كان مثالا للشجاعة إذ توجه كمجند إلى فرنسا، كما أصبح ثلاثة من أبناء أعمامه صبايحية نظاميون[3].

16-عائلة بن داود - تليلات - وهران

تميزت هذه العائلة بتدينها وشرفها وثرائها الكبير في القطاع الوهراني، استقر أجدادها الأوائل بمنطقة تليلات بوهران، وقد اشتهرت بشخصية العقيد "محمد بن داود" المولود سنة 1812م، الذي اشتهر

[1]-Gouvion , Op.cit, p243.

[2]- AOM, carton 16 H 32, Rapport de police Oran, 12/ 09/1914.

[3]-Gouvion , Op.cit, p 246.

بالمنطقة الغربية من خلال الرتب العسكرية العليا التي تحصل عليها وتقلدها خلال مساره الحربي. حيث وظف كخوجة من طرف اللواء مصطفى بن إسماعيل.[1]

عرفت هذه العائلة شخصيات أخرى خدمت عن طوعية الاستعمار الفرنسي لكن أشهرها" محمد بن داود" آغا الدواير سنة 1848م المعروف بشجاعته وهيبته، كان يشارك في جميع العمليات العسكرية للمخزن منذ سنة 1835م، تعرض للمخاطر خلال مشواره الحربي كإصابته بطلقات نارية أثناء عملية استطلاع بجانب منطقة واد تليلات سنة 1840م، تحصل الباشاغا محمد ابن داود على عدة أوسمة كوسام جوقة الشرف في21 أوت 1951، عين في مرحلته الأخيرة باشاغا شرفي سنة 1894م، كما وظف كمستشار مسلم في المجلس العام وعضو اللجنة الجهوية منذ تأسيسها حتى يوم وفاته في 14 جويلية 1895م، إضافة إلى شخصية أخرى كان صيتها ذائع في القطاع الوهراني المتمثلة في "عبد القادر بن داود" أغا اليعقوبية بدائرة سعيدة، الذي توفي بوهران في 10ديسمبر1869م عن عمر يناهز 66 سنة بعد تعرضه لمرض عضال ينتمي إلى عائلة فلاحية ثرية، عندما بلغ عبد القادر بن داود سن الرشد دخل في حراسة الباي حمو الذي منحه كل ثقته وجعل منه وكيلا، وعند دخول فرنسا الجزائر واحتلال الساحل وقبل أن تتوغل في المناطق الداخلية التحق بالجيش الفرنسي وأضحى من الخادمين الطائعين لها، حيث جلب معه جميع قبائل الدواير التي خدمت فرنسا فيما بعد.[2]

كان "عبد القادر" صديقا وفيا للجنرال "لاموريسيير والجنرال بيليسي"، منذ الساعات الأولى لالتحاقه بفرنسا أسندت له مسؤوليات مهمة جدا في الجيش الفرنسي، حيث أرسل إلى عين تيموشنت وتغلغل في أراضي بني عامر وتصرف بكل حزم وشجاعة وثقة خاصة وأن فرنسا كانت تعتبره محل ثقة، تمكن من قمع كل حركة مضادة لفرنسا منذ 1864م، كما كان شديدا في مواقفه، تميز خلال مشواره الحربي بعدة خصال حربية ومنها تأديته لكل المهام التي أسندت له بنجاح وشجاعة كبيرة.

حرر هذا القرار بوهران 18جوان1893م من طرف قائد الفيلق ومدير الشؤون العربية، خلفه في هذه المهام ابن عمه العقيد "بن عبد الله ولد عبد القادر بن داود" الذي ولد سنة1823م، عينته السلطات الفرنسية قائدا على منطقة واد الجبل بتلمسان في 10 أوت 1862م، ثم تحصل على وسام فارس جوقة الشرف في 1867م، بعد ما تحصل على التقاعد استقر بوهران.[3]

جاء بعده في نفس الهمة "محمد بن داود بن محمد بن داود" الذي ولد بقبيلة الدواير بعمالة وهران في أوائل جوان 1837م، كان شريفا يعتز بأصوله العربية المسلمة، من بين خدماته كان ملازم ثم ملازم أول ثم نقيب

[1] -A.O.M ,Carton 16H32, Rapport de police Oran, 12/09/1914.

[2] -A.O.M ,Carton 16H32, Rapport de police Oran, 12/09/1914.

[3] -Gouvion , Op.cit, p 247.

ثم رئيس فيلق ثم مقدم ثم عقيد بإفريقيا في 10أكتوبر1858م، شارك ضد الألمان من 28 جويلية 1870 إلى 28 أكتوبر1870م، تحصل على الجنسية الفرنسية التي سمحت له تقلد المناصب الحربية والعسكرية العليا في البلاد، بعد تقاعده اعتزل إلى وهران وعاش حياته العادية كانت علاقاته طيبة مع الأهالي والأوربيين وحافظ على علاقاته مع الطبقة العسكرية، كان ضباط فرنسا يكنون له الاحترام والتقدير نتيجة مقامه العسكري، ازداد هذا الوقار والاحترام خاصة عند ارتباط واقتران عائلة بن داود بعائلة الشيخ الحسني الشريف الوزان وارتباط عائلة بن داود مع عائلة الباشاغا "سي بدر الدين بن حمزة"، بذل محمد بن داود قصارى جهده في الحفاظ على شخصيته ومكانة عائلته وكون لنفسه ثراء كبيرا جدا[1].

17-عائلة الحاج لعرج - قبيلة أولاد مسعود - عين الصفراء – مقاطعة وهران

المعلومات التي تخص هذه العائلة تشير على أنها من العائلات الثرية والشريفة، التي تنتمي إلى قبيلة أولاد مسعود بالجنوب الغربي للقطاع الوهراني.

قدمت هذه العائلة خدمات كبيرة للسلطات الاستعمارية في القطاع الوهراني، ومن الشهادات الملموسة التي تدل على علاقة الموالاة التي تربط عائلة لعرج بفرنسا، الرسالة التي بين أيدينا والتي تعتبر من أهم الدلائل التي توضح موقف هذه العائلة.

الرسالة المؤرخة بتاريخ 14 أكتوبر 1910م (أنظر الملحق رقم04)

رسالة القايد "الحاج لعرج" من قبيلة أولاد مسعود الموجهة إلى السيد الحاكم العام الفرنسي، والتي تتضمن استقالة القايد لصالح ابنه جلول.

" إن القايد الحاج لعرج رغم بلوغه الخمسين سنة يبدو أنه متعب منذ مدة، وبالتالي فهو ملزم بتعيين خليفته لضمان مصلحة عائلته ومصلحة الدولة، وباتفاق مع السلطة المحلية فإني أطلب منكم أن تتقبلوا استقالتي، أتوسل إلى السيد الحاكم العام أن يعين ابني جلول ليخلفني في منصبي ...إني لا أرى سوى فوائد وقبول في هذا الاتجاه والمسعى".

الابن "جلول" هو الابن الأكبر لأبناء الحاج لعرج، كان يخلف أبيه لعدة سنوات ويعرف جيدا قبيلة أولاد مسعود، وهو شاب صارم وهادئ متزن، مخلص للقضية الفرنسية، تمكن من تسيير قبيلته وكل المنطقة لصالح فرنسا[2].

قبلت السلطات الفرنسية تعيين جلول ابن لعرج خليفة لوالده، فأقحمته في عدة معارك مثل قومي بعين شار 1870م وما قورة 1871م لقمع وردع المقاومة، التي أثبت فيها قوته وانتصار .

[1]-AOM, Carton10H56, Notices les Shefs indigenes et grandes familles(1849/1868) .

[2]-AOM , Carton 16H32, Notices sur Les Shefs indigenes et grandes familles (1849/1868).

أصبح قايد لقبائل الحميان الجنبة* سنة 1899م بعدما خدم 25 سنة خليفة لوالده، كما شارك في العمليات العسكرية في كتيبة الغار الكبير 1908م، فقد كان خادما طائعا لفرنسا، كغيره من عناصر عائلته المميزين لدى قبائل حميان، الذين كانوا مخلصين للقضية الفرنسية.[1]

*- هي فرع من فروع قبائل حميان منهم شمل الصحراء الجزائرية بمدينة مشرية ، للمزيد أنظر : ابن خلدون، المصدر السابق، ص214

1- AOM , Carton 16H32, Notices sur Les Shefs indigenes et grandes familles (1849/1868).

المبحث الثاني: الموقف المعادية والرافضة

1-عائلة سي الحسني - وهران -

سي أحمد ولد سي الحسني شريف الوزان شيخ زاوية الطيايبية

"سي أحمد" هو الابن الوحيد لسي الحسني الشريف الوزان، وهو شيخ زاوية الطيايبية خلف والده في هذا المنصب الديني، يقطن بوهران بالزاوية نفسها التي يقع مقرها بشارع " كالفي" بسانت أنطوان بوهران له أتباع كثيرون بمنطقة شمال إفريقيا، إن المقر الذي كان يأوي الزاوية قد أصبح ملكهم الخاص بمقتضى إدارة سي الحسني لثروة لا بأس بها، يمتلك سي أحمد بمنطقة وزان 70 هكتار من الأراضي وله بعض البساتين والمنازل بمنطقة وهران، منذ أن خلف والده كثر أتباعه وكثرت الصدقات والهبات الموجهة للزاوية، التي كان يتصدق بها على المحتاجين، كان لهذه العائلة نفوذ ديني واسع في القطاع الوهراني، كانت مواقفها ضد الأوربيين ولم تكن لها مصالح معهم، كان سي أحمد ذات تأثير سياسي كبير في منطقة وهران، كما كان له دورا فعالا في قيام الثورة بالمغرب الأقصى[1].

2-عائلة سيدي بن عبد الله – منطقة فليتة – غليزان

تنتمي هذه العائلة الى الشيخ عبد الله بن يحي بن الجيلالي بن العربي بن عباس بن علي براشد، ابن سيدي يحي الصغير بن عبد العزيز بن العربي الشهير سيدي يحي بن علي، وعرف أيضا باسم سيدي بن عبد الله بن فاطمة، بسبب نسبه إلى سيدي عباس الصغير ابن السيدة فاطمة.

ولد شيخ هذه العائلة في الثمانينات من القرن الثامن عشر ميلادي بعرش أولاد سيدي يحي، حفظ القرآن وتعلمك الفقه وأصبح من رجال الطريقة الرحمانية، التي انتشرت في المنطقة بفضل جهود الشيخ محمد منور اليحياوي دفين بلدية عين الرحمة ولاية غليزان.

عرفت هذه العائلة بجاهها ومالها، تميزت باكتسابها ثروة هائلة بمنطقة القطاع الوهراني.

برزت عائلة سيدي بن عبد الله بقيادة "سيدي ابن عبد الله" هذا الرجل العظيم الذي حارب قوات العدو الفرنسي منذ ظهورها بالمنطقة[2]. الذي أصبح قائد المقاومة بفليتة تحت زعامة الأمير عبد القادر حتى يوم وفاته، وقد أشار إليه بن عودة ابن إسماعيل في مخطوطه: " أما سيدي بن عبد الله بن فاطمة خليفة السلطان الحاج عبد القادر*، فهو مدفون عند ضريح جده في جبل سيدي يحي الصغير"، يؤكد بعض المشايخ أن سيدي بن عبد الله حضر مبايعة الأمير عبد القادر الثانية، خاض سيدي بن عبد الله العديد من المعارك ضد فرنسا، خاصة بعدما نقضت "**معاهدة دي ميشال Traité Desmichels**"، أهمها

[1] -A O M , Carton16H32, Notices sur les Shefs indigènes Grades familles (1849/1868).

[2]- مفلاح محمد، من تاريخ غليزان الثوري والسياسي والثقافي، قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 1434- 2013، ص124.

*- السلطان الحاج عبد القادر يقصد به الأمير عبد القادر لأنه كان يعرف في المنطقة بالسلطان.مفلاح محمد ، المرجع السابق،ص125.

المعركة التي واجه فيها جيش المحتل الفرنسي قرب وادي مناصفة، ومنذ تاريخ هذه المعركة اشتهر عرش أولاد سيدي يحي باسم دار سيدي بن عبد الله، بسبب الدار التي خربت أثناء أحداث المقاومة بعدما كانت هذه الدار نظرا لموقعها الاستراتيجي معقلا لثوار فليتة، كانت الدار تقع على الضفة اليمنى لبلدية منداس نواحي مناصفة بغليزان وهي قريبة من زاوية الشيخ بالمكي الرحمانية، وقد ثبت اسم دار بن عبد الله بمرسوم صادر عام 1869م بعد حذف لقب التشريف سيدي[1].

كان سيدي بن عبد الله الشريف ينضم هجومات قبائل فليتة ضد الجيش الفرنسي من هذه الدار، بعد معركة ضاربة بين القوات الفرنسية وقوات سيدي ابن عبد الله، انتقل هذا الأخير وجنده إلى غابة بوسليط (غابة سيدي عبد العزيز حاليا).[2]

لقد شارك سيدي عبد الله في العديد من المعارك تحت قيادة خليفة قايد فليتة، ذكرت بعضها في هذا التأليف أهمها المعركة التي كان لها صدى كبير وهي معركة غابة بوسليط.

بعد معركة "طاقين" التي سقطت فيها زمالة الأمير عبد القادر في 16 ماي 1843م، اعترض المجاهدون القوات التي كان يقودها مصطفى بن سماعيل بغابة سيدي عبد العزيز، وهنا يذكر الشيخ يحي جلول بأن فرقة رماة سيدي بن عبد الله هي التي قضت على "مصطفى بن إسماعيل" في 23 ماي 1843 بمكان يعرف المنزه الموجود بغابة سيدي عبد العزيز، مازال الوادي الذي قتل فيه مصطفى بن إسماعيل يعرف باسمه وهو الواد الذي يمتد نحو غابة بوسليط[3].

أشار الأغا بن عودة المزاري إلى هذه الحادثة التاريخية التي جاءت بعد معركة طاغين، بأنه تم قتل مصطفى بن إسماعيل في العقبة البيضاء وهي موجودة بغابة عبد العزيز، ودفن بجبل يشرف على مدينة زمورة، ثم نقل رفاته إلى مقبرة سيدي البشير بمدينة وهران، وبعد عودة محمد المزاري من الحجولته فرنسا منصب عمه المقتول، حينها وجه بن عودة المزاري كل عضبه على رجال قبيلة فليتة الذين قضوا على مصطفى بن إسماعيل، وطالب بالانتقام لعمه من مجاهدي فليتة.

إثر هذا الحدث الذي كان له صدى كبير هاجمت القوات الفرنسية منطقة غليزان مدعمة برجال الأغا المزاري، وعن هذا الهجوم كتب بن عودة المزاري: "... أمر الجنرال الفرنسي قوات المخزن بالخروج من وهران، ولا يرجعون إلا بأخذ الثأر، ثم ذكر ...أنهم خرجوا تحت رئاسة الأغا المزاري في 13 جوان 1843م

[1]- عابد سلطانة، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الامير عبد القادر 1832–1847، رسالة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010- 2011، ص31.

[2]- مفلاح محمد، المرجع السابق، ص126.

[3]- نفسه، ص 127.

والتحقوا بالرحوية وأضاف ... وكان الأمير نازلا بقبيلة الكرايش (تيارت) * ومعه قبائل فليتة** وخلوية بوادرهيو، وهم في جولة عظيمة لاعبرة لهم بمحلة الدولة(فرنسا) ومخزنها بغابة وادرهيو... وقد حدث بمنطقة غليزان قتال شديد بين جيش الأمير عبد القادر وقوات العدو الفرنسي وأتباعه"[1].

قاد الجنرال "**بورجلي Burgli**" في يوم 4 جويلية 1843م حملة على أعراش فليتة، هذه الحملة التي كانت موجهة ضد سيدي بن عبد الله قائد المجاهدين المرابطين بغاية سيدي عبد العزيز، والتي كتب عنها بن عودة المزاري: "...وفي يوم 4 جويلية سنة 1843مالموافق للثامن والعشرين رجب سنة 1259هـ، تلاقى الجنرال بورجلي بالشريف بن عبد الله ***المتريس**** ، في غابات زمورة فحصل القتال بين الفريقين وانهزم بن عبد الله بجيشه بعدما قتل من جيشه الكثير و صارت حالته مدمرة"[2].

تواصل القتال بين مجاهدي فليتة بقيادة بن عبد الله وقوات العدو الفرنسي إلى غاية 14 جويلية 1843م، وهو اليوم الذي التحقت فيه قبائل الدوابر والزمالة بقوات الجنرال لاموريسيار بفرطاسة (وادي الأبطال)، [3]تفرقت قوات العدو على مناطق قربوصة وفليتة بحثا عن سيدي عبد الله يصف المزاري هذا الهجوم قائلا: "...اجتمعت لمحال مع محلة الجنرال لاموريسيار بفرطاسة وتفرقت على غيب قربوصة ...ثم هاجمت قوات الاحتلال سكان أولاد يحي وأولاد سيدي الأزرق، كما لجأت إلى أسر النساء والأطفال الذي وصل عددهم إلى ألف أسير..."[4].

لم يتمكن العدو الفرنسي من القضاء على سيدي بن عبد الله بالرغم من كل الحملات الشرسة التي شنها ضده، وظل يقاول في الاحتلال الفرنسي حتى توفاه الله عام 1263هـ- 1847م بعد سنوات طويلة من الكفاح وكان لوفاته تأثير قوي بالمنطقة، دفن بمقبرة غابة سيدي عبد العزيز حيث أقيم له ضريح بغليزان، له أولاد لكنهم توفيوا في حياته وله أخ شقيق وهو سيدي الحاج دفين بلدية بن داودب غليزان[5].

---

*- تنتمي إلى قبائل بنو عامر الهلالية من العرب المسلمة، جاؤوا من شبه الجزيرة العربية ، استقروا بأجزاء من منطقة تيارت و تيسمسيلت، عرفت بمقاومتها للإستعمار الفرنسي، للمزيد أنظر: ابن خلدون ، المصدرالسابق ، ص52.

**- هي أكبر قبيلة في ولاية غليزان ولها امتداد بولاية غليزان ، يرجع نسبهم إلى سيدنا ابراهيم عليه السلام ، كانت هذه القبيلة من المبايعين الأوائل للأمير عبد القادر، للمزيد أنظر: ابن خلدون ، المصدر السابق، ص62.

[1]- ابن عودة المزاري، المصدر السابق، ص222.

***- الشريف بن عبد الله من شيوخ المنطقة وهو من أحفاد الولي الصالح سيدي علي بن يحي. ابن عودة المزاري، المصدر السابق، ج2، ص223.

****- المتريس أي كان رئيسا على فرقة من جيش الأمير عبد القادر. مفلاح محمد، المرجع السابق، ص126.

[2]- ابن عودة المزاري، المصدر السابق، ج2، ص213.

[3]- نفسه، ص214.

[4]- محمد مفلاح، المرجع السابق، ص128.

[5]-نفسه، ص130.

يمكن القول أن هذه العائلة عرفت برفضها القاطع للاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال الفرنسي، رافضة كل محاولات التفاوض أو تقديم أي إمدادات للسلطات الاستعمارية.

3-عائلة الشريف محمد بن عبد الله - غليزان –

اشتهرت هذه العائلة بنسبها الشريف وثروتها الكبيرة بمنطقة غليزان، تولى قيادة هذه العائلة الدينية الشريف "محمد بن عبد الله بن وداح" المعروف بأبو يوسف رجل من ولاد خويدم[1]. اشتهر ذكره باسم الشيخ بومعزة، ورد عند العديد من المؤرخين بأنه من أشراف فليتة[2].

استقر أجداد "الشيخ بومعزة" بعرش أولاد يونس في جبال الونشريس بالغرب الجزائري، مال إلى حياة الزهد والتصوف، عرف بنشاطه الديني والسياسي الذي أثار مخاوف جيش الاحتلال الفرنسي.

تزعم بومعزة المقاومة في الغرب الجزائري وبالتحديد في منطقة غليزان، وفي بداية مقاومته للاستعمار الفرنسي اتصل بقبائل الدوایر والزمالة طالبا مساندتها في حركته، ولما رفضت طلبه رجع إلى منطقته وعمل على تجنيد السكان للمقاومة[3].

بدأت مواجهة "الشيخ بومعزة" لقوات الاحتلال الفرنسي بغليزان ودوائرها، قدمت له مازونة حوالي 300 رجل من سكانها، وقد عين خلفاء له بأهم مناطق الجهة الغربية، منهم الشيخ "محمد بصافي" بفليتة وسي قدور بن جلول وسي بن حليمة بقبيلة صدامة، امتدت ثورته إلى عدة مناطق من الوطن منها الشلف، بعدها انسحب بومعزة إلى موطن فليتة واعتصم بها بعض الوقت وعمل على تجنيد الشباب معه، فاشتدت أحداث الثورة وعمت كامل القطاع الوهراني إلى نهر وادي ملوية.[4]

إن الانتشار الواسع لثورة الشيخ بومعزة التي انضم إليها سكان منطقة غليزان وضواحيها وتجندوا لتحريرها من الاحتلال الفرنسي، دفعت الماريشال بيجو إلى قيادة قوات كبيرة والهجوم على المنطقة[5]، افترقت قوات الاحتلال تحت قيادة العقيد بيليسيه 18 جوان 1845م محرقة رهيبة تعد من أكبر الجرائم الحربية التي عرفها القرن 19م، تمثلت في ارتكاب مجازر وحشية ضد أبناء أولاد رياح القاطنين بالظهرة، لقد لجا السكان العزل يوم 17 جوان 1845م إلى غار الفرانشيش فرارا من التعذيب والتنكيل بعدما رفضوا الاستسلام للعدو، لكن العقيد بيليسيه أغلق منافذ المغارات بعدما أضرم النيران فيها يوم 19 جوان

[1]-الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج2، ص215.

[2]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع والعشرون، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1980، ص80.

[3]- الأغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج2، ص216.

[4]- نفسه، ص217.

[5]- محمد مفلاح، المرجع السابق، ص132.

1845م، استشهد في هذه المجزرة الإرهابية أكثر من 1000 شخص من أولاد رياح، قام بيليسيه بهذه الجريمة ضد الجزائريين بناء على توجيهات الماريشال بيجو الحاكم العام للجزائر تلك الفترة[1].

ورد في العديد من المصادر أنه حين دخول الجنود الفرنسيين المغارة وجدوا على الأرض 800 جثة للنشاء وللأطفال، مع آلاف من رؤوس الماعز والأغنام محروقة، وبدون أي شعور بالندم وصل الأمر بالعقيد بيليسيه إلى أن يقول: " جلد طبل من طبولنا أغلى من جلد هؤلاء البؤساء" فهذه الشهادة المرعبة تؤكد بقوة الظروف الوحشية التي جرت فيها تلك المجازر الرهيبة، التي قتل فيها الأطفال والنساء والحيوانات الأليفة مختنقين في غار الفرانشيش الذي أضرم فيها السفاح بليسيي النيران.[2]

جرت معارك عديدة بالمنطقة في سنة 1846 م منها معاركة مازونة ومعركة الونشريس، ولما عاد الشيخ بومعزة إلى فليتة ساانده ابن جلول بعدد كبير من المحاربين في فليتة والظهرة ومنطقة سور الغزلان التي خاض فيها معارك عديدة، ألحق خلالها هزائم كبيرة بجيش الاحتلال[3].

كانت سنة 1847م قاسية على بومعزة وهي السنة التي جند فيها الجنرال بيجو قوات كبيرة، وفي شهر جانفي وفيفري شن هجوما على المقاومين التابعين للشيخ بومعزة خاصة في حوض منيا وجبال زمورة، انتقل الشيخ بومعزة(أنظر الملحق رقم 08) إلى الونشريس في بداية شهر مارس وهناك تم اعتقاله من طرف مفرزة ثنية الحد، يذكر المؤرخ أبو القاسم سعد الله أن الشيخ بومعزة سلم نفسه لقايد أولاد يونس جهة الشلف، وهذا الأخير سلمه إلى الجنرال بيجو في 13 أفريل 1847م[4]، تم إرساله إلى طولون ثم سجن بباريس وبعدها تمكن من الفرار من السجن لكنه اعتقال مرة ثانية، حيث قام نابليون الثالث بإطلاق سراحه ونفيه إلى بغداد ثم اتجه إلى منطقة باطوم العثمانية ثم استقر بدمشق، حاول بومعزة الدخول مرة أخرى إلى أرض الوطن للمشاركة في المقاومة الوطنية لكن الحواجز الكثيرة منعته من ذلك، فاضطر للعودة إلى باطوم العثمانية إلى أن وفته المنية بسبب مرض الكوليرا[5].

نستخلص مما سبق ذكره أن هذه العائلة كانت مواقفها معادية تمام العداء لفرنسا وحكامها منذ أن وطأة أقدامها أرض الجزائر.

4- عائلة سيدي الأزرق بلحاج - غليزان -

عرفت هذه العائلة بالثراء والعلم والدين والتقوى، تنتمي إلى عرش أولاد سيدي أحمد بن محمد و هو من أعراش قبيلة فليتة العنيدة التي قاومت الاحتلال الفرنسي منذ دخوله أرض الوطن.

---

[1]- المجلة الإفريقية، رقم 51 سنة 1907، ص123.

[2]- محمد مفلاح، المرجع السابق، ص137.

[3]- نفسه، ص134.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص293.

[5]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، ص81.

تزغم هذه العائلة الثائر "الشيخ سيدي الأزرق بلحاج" سنة 1809م بدوار الحمومية التابع لبلدية وادي السلام، وهو من أحفاد الولي الصالح والعالم الجليل سيدي علي بن يحي الواقع ببلدية بن عبد الله(دائرة زمورة).

نشأ "سيدي الأزرق بلحاج" في جو من العلم، التحق منذ صغره بجامع الحمومية ببلدية وادي السلام، تعلم القرآن الكريم والعلوم الدينية ثم واصل تعليمه بالمعاهد التي كانت متواجدة بمدينتي القلعة ومازونة، كما أخذ بعض معارفه عن علماء المشرق العربي أثناء سفره إلى البقاع المقدسة[1].

كانت مواقف هذه العائلة رافضة تماما للوجود الفرنسي في الجزائر وهذا ما اتضح من طرف جهاد قائدها سيدي الأزرق بلحاج، الذي أثار إعجاب قومه ونال ثقتهم لقيادة الثورة ضد الفرنسيين خاصة في عهد الأمير عبد القادر، ولما اندلعت ثورة سيدي الأزرق بلحاج انضمت إليها قبائل منطقة غليزان منها قبائل زمورة والمطمر، وعمي موسى، و وادي رهيو، كما أسهمت هذه القبائل في دعم ثورة أولاد سيدي الشيخ.

تعد ثورة سيدي الأزرق بلحاج بمنطقة غليزان من بين أهم ثورات المقاومة الوطنية التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي، كان لهذه الثورة صدى كبير في القطاع الوهراني إذا أفرغت العديد من جنرالات فرنسا منهم الجنرال **"لاباسي Lapasy"** الذي كتب عنها في مذكراته ومراسلاته الحربية، التي ذكر فيها: "...إن حركة الأزرق بلحاج سنة 1864م أعطت مناطق التل الوهراني إشارة لانطلاق المقاومة ضد القوات الفرنسية "[2].

ذكر بعض الكتاب الأجانب أن الماريشال **"بيليسييه Pelisier"** توفي على إثر الأخبار السيئة، التي وصلته عن هذه الثورة التي كانت تهدد استقرار المعمرين الفرنسيين في منطقة غليزان، كانت وفاة بليسييه في يوم 22 ماي 1864م وثورة سيدي الأزرق في أوجها، خلفه نائبه الجنرال "**مارتيتيري Martitiry**" الذي انضم إليه ضباط آخرون لمواجهة خطر هذه الثورة، التي لم تتوقف بالرغم من استشهاد رائدها سيدي الأزرق بلحاج بل استمرت تحت قيادة خليفته سيدي عبد القادر الأزرق[3].

استمرت مقاومة سيدي الأزرق بلحاج في 11 مارس 1864م التي انطلقت معاركها من الحمومية ثم انتشرت بضواحي زمورة، دعمتها الطرق الصوفية الرحمانية والقادرية والشاذلية والدرقاوية والسنوسية، حيث تمكن قائدها الثاني من تجنيد السكان الذي بلغ عددهم ما بين 2500 و3000 ثائر ينتمون إلى هذه العائلة [4].

---

[1]- محمد مفلاح، المرجع السابق، ص135.

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 511.

[3]- مفلاح محمد، المرجع السابق، ص137.

[4]- نفسه، ص139.

تعتبر معارك يومي 12 و13 ماي 1864م ضد طابور العقيد لاباسي من أهم الأحداث التي عرفتها هذه الثورة، لقد فاجأ الثوار بهذا الهجوم الكاسح العقيد لاباسي الذي فر نحو مدينة غليزان طالبا النجدة من مركز مدينة مستغانم، حرر الثوار مدينة زمورة يوم 14 ماي 1864 م ومكثوا فيها عدة أيام بعد فرار المعمرين منها، في البداية تحصن الجنود الفرنسيين ببرج زمورة ولكنهم لم يصمدوا أمام بسالة الثوار فانسحبوا إلى مدينة غليزان، في يوم 16 ماي 1864م توجه لاباسي إلى زمورة ولكنه لم يتمكن من دخولها إلا بعد معارك طاحنة[1].

بعد المعارك التي خاضها الثوار ببسالة وسيطروا خلالها على زمورة وضواحي غليزان، انتقلت أصداء الثورة إلى المناطق المجاورة منها مستغانم، التي دخلوها في19 ماي 1864من ثم اتجهوا إلى بني معاصم وبعدها انتقلوا إلى الكرايش والمخازنية المتعاونين مع جيش الاحتلال الفرنسي، وفي يوم 21 ماي 1864م هاجم الثوار بقيادة قائدهم عبد القادر الأزرق برج الرحوية، شارك في هذه المعركة أربعة آلاف ثائر اقتحموا القلعة، ودخلوا البرج وحرروا الرحوية من العدو الفرنسي، قضى الثوار في هذا اليوم على معظم الجنود الفرنسيين وكبدوهم خسائر كبيرة.

أما في منطقة عمي موسى هاجم الثوار في يوم 27 ماي 1864م على هذه المدينة وفي اليوم الموالي توجهوا إلى برجها العسكري وأصروا على دخوله، كاد الثوار أن يحرروه لولا المساعدات الفرنسية المتمثلة في طابور العقيد **"لاباسي Lapasy"**والجنرال "**ماتينيو Matinio**" التي أقبلت من تيارت وأخرى من غليزان، استعمل الفرنسيون خلال هذه المعركة المدفعية الحديثة فاستشهد من الثوار ثمانية مجاهدين.

سيطر الثوار على مدينة غليزان وضواحيها وحاولوا السيطرة على قلعة غليزان العسكرية، لكن مدفعية العدو القوية أبعدتهم عن هذه القلعة التي تحصن بها الجنود الفرنسيين[2].

دارت العديد من المعارك بين قوات جيش الاحتلال وقوات عبد القادر الأزرق، أهمها معركة بلدة دار سيدي بن عبد الله حيث تحصن الثوار بالمنطقة ذات التضاريس المتنوعة من جبال وغابات ووديان وأحواض، في3 جوان 1864م قاموا بالهجوم على معسكر "**الجنرال روز Ross**" الذي كان متواجدا بدار سيدي بن عبد الله، وفي يوم 5 جوان وقعت المعركة الكبرى بين الطرفين الذي دامت أكثر من ساعتين، استشهد فيها أكثر من 200 مجاهد[3].

خلال كل المعارك التي عرفتها هذه المنطقة ظل سيدي الأزرق بلحاج يقاوم الجيش الفرنسي إلى غاية استشهاده في يوم 8 جوان 1864م ببلدية دار بن عبد الله، كان استشهاده نتيجة إصابته بقذيفة

[1]- مفلاح محمد، المرجع السابق، ص140.

[2]- جريدة المبشر، العدد 19، 12 جوان 1864.

[3]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر ، المرجع السابق، ص82..

مدفع العدو الفرنسي، رغم استشهاد هذا المقاوم الباسل إلا أنه تمكن من عرقلة جيش الاحتلال وزرع الرعب في أوساطه في منطقة القطاع الوهراني.[1]

5-عائلة أولاد سيد الشيخ - الجنوب الغربي للقطاع الوهراني -

نسب العائلة:

حسب المصادر تمركزت عائلة أولاد سيدي الشيخ بالمنطقة الجنوبية الغربي للقطاع الوهراني منذ 50 سنة، إن الحكمة والسلطة الدينية التي تميز بها جدهم الأول سيدي الشيخ، الذي سميت هذه العائلة باسمه، جعلت منه شخصا ذا سلطان وتأثير كبير لدى بايات وهران الأتراك وحتى في كامل الجنوب الغربي، دفن سيدي الشيخ بمنطقة الأبيض سيدي الشيخ، حيث أضحى ضريحه قبلة للزيارة من طرف أتباعه ومناصريه، خلفه على راس الزاوية المشهورة ابنه سي الحاج بوحفص وأخرون منهم ابنه الثاني سي الحاج عبد الحكيم، سي الحاج الدين ابن بوحفص، سي العربي مولاي حمزة، سي بوبكر بن سيدي العربي، سيدي العربي بن بو بكر، وأخيرا سي حمزة سيدي بوبكر[2].

منحت السلطة الدينية إلى أحفاد سيدي الشيخ، وعند وفاة "سي الحاج بوحفص" الذي ترك تسعة أولاد كانوا كلهم صغيري السن لتولي السلطة، بادر الحاج عبد الحكيم أخ وخليفة بوحفص على إعادة الأمن للمنطقة وجعل ابن أخيه الحاج الدين خليفة له، كان ذلك بمثابة تصرف عادل ومنطقي لكنه أثار غضب سيدي سليمان ابن الحاج عبد الحكيم، الذي احتج بشدة وجمع حوله عدد من المناصرين الأتباع واعتزال بالغرب، وهكذا نشبت خصومات وحروب بشعة شارك فيها كل سكان المنطقة، التي أدت إلى تقسيم قبيلة أولاد سيدي الشيخ تمثل هذا الانقسام في فرعين هما أولاد سيدي الشيخ الشراقة ممثلين بأولاد سيدي حمزة، وثانيا أولاد سيدي الشيخ الغرابة ممثلين من طرف سيدي الشيخ بن طيب وابنه سي الحاج العربي، رغم هذا الانقسام حافظت قبائل أولاد سيدي الشيخ الشراقة على نفوذها وسيطرتها وقد كان لها شان عظيم بين القبائل والزوايا، فقد تحدثت كتبهم عن بعض العائلات التي لجأت إليهم وسكنت بالقرب منهم، كما كان البايات الأتراك يكنون لهم الاحترام والوقار، كما أصبح سلطان المغرب الأقصى مولاي عبد الرحمن صهرا لهم، حيث تزوج أخت سيدي بوبكر العربي وهي خالة سي حمزة بن سيدي بو بكر، قامت السلطات الفرنسية بالاتصال مع سي حمزة بجنوب وهران. وبعد مفاوضات عديدة تحصل سي حمزة في بداية سنة 1850 على لقب خليفة بصفة مؤقتة[3].

[1]- مصطفى الأشرف، ، المرجع السابق، ص197.

[2]- Gouvion,Op.cit ,247 .

[3]-A O M, carton 10H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868.

موقف العائلة

يمكن القول أن هذه العائلة كان موقفين ففي البداية كانت متعاونة من السلطة الفرنسية لكن هذا الموقف المؤيد لم يدم لفترة طويلة، فسرعان ما تحول إلى موقف الرفض وهذا ما أكدته لنا الوثائق الأرشيفية، ففي في البداية سعت السلطات الفرنسية إلى استمالة هذه العائلة العريقة، حيث منحت "سي حمزة" الشراقة لقب خليفة حيث مكث ستة أشهر بوهران ثم تمت توليته كخليفة لقبائل لأولاد سيد الشيخ سنة 1852م، وخلال السنة الموالية كلفته فرنسا بقمع قبائل حميان الغرابة، تمكن خلالها من فتح أبواب الصحراء للفرنسيين بداية من ورقلة، تعرض لجروح عديدة أربع مرات خلال العمليات الحربية التي كان يقوم بها، في سنة 1855م شارك في عدة حركات عسكرية بالجنوب الغربي للقطاع الوهراني، وفي سنة 1858م كان مساعدا ومحاربا مع الجيش الفرنسي تمكن من هزم حميان الغرابة، وخلال 1857 و1859م كان عضوا فعالا ونشطا في صفوف الجيش الفرنسي انتصر في عدة حملات عسكرية، تمتع "سي حمزة" بنفوذ كبير و واسع على القبائل الجنوبية، فخدماته و ولاءه لفرنسا جعله يتحصل على كفاءات عديدة منها وسام فارس وضابط وحاكم جوقة الشرف، توفي في أوت 1861 عن عمر يناهز 42 سنة، ' وبعد وفاته تولى ابنه الأكبر بو بكر منصب باشاغا ووعد الفرنسيين بأنه سيخلف والده بكل اعتزاز وافتخار، تمكن هذا الخليفة من الحصول على وسام ضابط جوقة الشرف إلا أنه توفي بمنطقة العابية بسيدي الشيخ في جويلية 1862[1].

الموقف الرافض لعائلة أولاد سيدي الشيخ:

في عام 1864م اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ فرع الشراقة بالجنوب الوهراني، التي كانت دوافعها كالعادة الأوضاع المتدهورة والظلم الاستعماري، لكن السبب الرئيسي تمثل في اعتداء جنود الصبايحية التابعين للمكتب العربي بالبيض على سي فضيل كاتب "سي سليمان بن حمزة" زعيم أولاد سيدي الشيخ الشراقة يوم 29 جانفي 1864م، الذي تم اقتدائه إلى مركز المكتب العربي واعتدوا عليه بالضرب، ولما علم سي سليمان بما حدث لكاتبه اعتبر هذا العمل إهانة له، فاستقال من منصب الباشاغا وسلك طريق مخالف لأبيه سي حمزة الذي كان متعاونا مع فرنسا[2].

عقد "سي سليمان بن حمزة" مجلسا مع أفراد عائلته اتفقوا من خلاله على إعلان الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي، وكلفوا سي الفضيل بكتابة الرسائل إلى القبائل والعروش يحثهم فيها على الجهاد والالتحاق بالثورة ضد فرنسا في أسرع وقت، انضم إلى حركته العديد من العروض من بينهم عمه "سي الأعلى"، والذي لعب دورا فعالا في ثورة أولاد سيدي الشيخ، كان أول لقاء بينهم وبين بالعدو يوم 08 أفريل

[1] -Gouvion,Op.cit, p 247 .

[2] - العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص211.

1864م في معركة عوتبه بوبكر شرق البيض، أين قام المجاهدون بهجوم مفاجئ على مخيم الجيش الفرنسي كبدوا خلاله العدو خسائر فادحة في الأرواح لم ينجوا منها حتى قائدهم العقيد "**بوبريتر Boubriter**"، الذي قتل على يد سي سليمان بن حمزة قائد الثورة، الذي هو الأخر قتل في هذه الثورة بعين بوبكر في شهر أفريل من نفس السنة من طرف حراس العقيد الفرنسي.

خلف "سي سليمان" أخوه "سي محمد بن حمزة" في قيادة الثورة التي امتدت إلى عدة مناطق من القطاع الوهراني، كالثورة التي قادها كل من سي الأزرق بلحاج بالونشريس والنعيمي ولد جديد ببوغار، بالإضافة إلى انضمام سيدي الشيخ بن الطيب زعيم أولاد سيدي الشيخ فرع الغرابة إلى هذه الثورة وقاموا بمهاجمة المراكز الفرنسية.

أمام هذا الوضع الخطير جندت فرنسا قواتها للتصدي لهم فعينت لهذه المهمة أربع جنرالات، أرسلت الجنرال "يوسف" إلى جبال عمور والجنرال "روز Ross" إلى قبائل فليتة لملاحقة سي الأزرق بلحاج، لكن رغم هذا الدعم الكبير لم يتمكنوا من الصمود أمام المجاهدين، بل بالعكس زاد انتشار الثورة في أغلب مناطق القطاع الوهراني خاصة سعيدة ومشرية، قام الثوار من ولاد سيد الشيخ بمهاجمة الكتائب الفرنسية وتدمير مزارع المعمرين والمؤسسات الاقتصادية الفرنسية، وكرد فعل قام الجيش الفرنسي بتدمير القرى ومصادرة ممتلكات القبائل الثائرة، وفي 22 فيفري 1865م استشهد الزعيم سي محمد ابن حمزة متأثرا بجروحه وذلك خلال مواجهة قواته للعدو الفرنسي بقيادة الجنرال **"دوليني Deligny"**[1].

برهن "سي محمد بن حمزة" عن القوة والشجاعة في التصدي للسلطات الاستعمارية، خلفه في قيادة الثورة أخوه سي أحمد بن حمزة الذي اصبح قائدا على قبائل أولاد سيدي الشيخ، لكن القائد الحقيقي كان عمه سي الأعلى وهذا نظرا لصغر سن سي احمد بن حمزة، خاض الاثنان معارك كبيرة ضد الاستعمار من بينها معركة حاسي بن العتاب عام 1866م، تكبد خلالها الطرفان خسائر في الأرواح والعتاد[2].

لجأ سي "أحمد بن حمزة" إلى المغرب الأقصى وكان يهاجم القبائل الفرنسية من حين لآخر بمنطقة الجنوب، مما جعل قبائل الدوائر المتحالفة مع فرنسا تضعف شيئا فشيئا، منذ أن أسندت حكومة فاس إلى الشيخ بن الطيب عم سي أحمد قائد أولاد سيدي الشيخ بالغرب قيادة قبائل الجنوب[3].

وفي شهر أكتوبر 1868م توفي الزعيم الثالث للثورة وهو "سي أحمد بن حمزة" بمرض الكوليرا، فتحمل المسؤولية أخوة سي قدور ولد حمزة إلى جانب عمه سي الأعلى، فقاموا بمهاجمة القبائل المعارضة والمتواطئة مع الاستعمار الفرنسي وفي يوم 17 أفريل 1871م دارت معركة عنيفة بين قوات سي قدور ولد

[1]- العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، المرجع السابق، ص212.

[2]-César Birotteau, La Bourgeoisie Algérienne , In Hesperis , 2 EM° trimestre , 1948 , p 29. .

[3]-A O M , carton 10 H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868 .

حمزة وجيش الضابط الفرنسي **"دي ميلوزالDe milouzal"** في منطقة سعيدة تضرر فيها الجانبان، رغم المحاولات الفرنسية المتكررة للدخول في مفاوضات مع أولاد سيدي الشيخ لتوقيف القتال إلا أنها لم تنجح في ذلك، وبقي الوضع هكذا حتى تقلص نشاط الثورة التي كانت أكثر صمودا وشجاعة في وجه الاستعمار الفرنسي[1].

من الأشخاص البارزين الذين كانوا منتفضين على فرنسا من هذه العائلة بالإضافة إلى سي أحمد نذكر عمه "سي الأعلى بن بوبكر"، الذي كان رجلا نشطا وشجاعا تمكن من قيادة الثوار وهزم الفرنسيين مرات عديدة، كذلك عمه الآخر "سي الزوبير بو بكر" وهو خليفة سابق لوظيفة آغا.

كانت عائلة أولاد سيدي الشيخ عائلة غنية وثرية جدا كانت تستقبل الهدايا والزيارات العديدة، وكان موقفها الرافض للاستعمار الفرنسي موقف واضح لم يتراجع عنه أفراد هذه العائلة[2].

6-عائلة محمد بن العربي – بوعمامة – الجنوب الغربي للقطاع الوهراني

نسب العائلة:

تنتسب هذه العائلة إلى "الشيخ بوعمامة" الذي ينتسب إلى قبيلة أولاد سيدي الشيخ، التي يرجع نسبها إلى الصحابي الجليل أبي بكر الصديق، فهو أبو عمامة محمد البوشيخي الصديقي بن العربي بن الشيخ بن الحرمة، بن محمد بن إبراهيم بن التاج بن الشيخ عبد القادر، بن محمد بن سليمان بن ابي سماحة بن أبي ليلى بن أبي يحي بن عيسى، بن معمر بن سليمان بن سعد بن عقيل بن حرمة الله بن عسكر بن زيد، بن احمد بن عيسى، بن زيدان بن يزيد بن طفيل بن المضي بن أزوار بن زغوان، بن صفوان بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق[3].

ولد "الشيخ بوعمامة" في منطقة فقيق سنة 1838م وفي هذه الفترة الصعبة من تاريخ الجزائر أجبرت عائلته على الهجرة ومغادرة أرض الجزائر والاستقرار في الأراضي المغربية، لأن معاهدة لالة مغنية الموقعة بين فرنسا والمغرب في 28 مارس 1845م، أدت إلى تقسيم قبيلة أولاد سيدي الشيخ إلى قسمين أولاد سيدي الشيخ الشراقة أو الشرقيين الذين أصبحوا بموجب الاتفاقية جزائريين، وأولاد سيدي الشيخ الغرابة أو الغربيين الذين أصبحوا بموجب نفس المعاهدة مغاربة.

ينتمي الشيخ بوعمامة إلى الطريقة الطيبية التي حلت إلى الجزائر من المغرب الأقصى، حيث انتشرت انتشارا واسعا في القطاع الوهراني كما أن انتماءه إلى الطريقة الطيبية لم يمنعه من التأثر

[1]- العربي منور، المرجع السابق، ص213.

[2] -A O M ,carton10H 56, Les familles le département d'Oran, 25/02/1868 .

[3]- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1980، ص152.

بالطريقة السنوسية نظرا إلى القرابة التي كانت بين الطريقة السنوسية و بين أولاد سيدي الشيخ، على اعتبار أن هذه الطريقة كانت منتشرة في كامل ربوع القطاع الوهراني[1].

استطاع الشيخ بوعمامة من تأسيس زاوية له في منطقة المقرار التحتاني مما زاد من شعبيته وكثر بذلك أتباعه في العديد من المناطق الصحراوية، دامت مقاومة الشيخ بوعمامة أكثر من ثلاثة وعشرين سنة حتى اطلق عليه لقب الأمير عبد القادر الثاني، قد اشتهر بقدرته الفائقة في مواجهة قوات الاحتلال التي لم تنجح في القضاء عليه رغم محاولاتها السياسية والعسكرية.

عبرت مقاومة الشيخ بوعمامة عن إرادة الشعب الجزائري وعن رغبته في التحرر وتقرير مصيره كبقية شعوب العالم، خاصة الأوربية منها التي كانت تتنعم بالحرية والأمن والاستقرار، تجلت أسباب هذه المقاومة في رفض الشعب الجزائري للسياسة الظالمة للاستعمار الفرنسي خاصة بعدما لجأ إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة، وسياسة التمييز العنصري ومحاولات التنصير وسن قانون الإنديجيا ضد الجزائريين المسلمين[2]، بالإضافة إلى استياء وتذمر الجزائريين من الاستعمار الفرنسي الذي سمح لجيشه وأعوانه بالاستيلاء على أرزاق الجزائريين ومصادرتها وتهجيرهم وتجويعهم، وتأكدهم من سوء نية الحكومة الاستعمارية التي أفشلت كافة المشاريع الإصلاحية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي[3].

كما أن الظروف التي عاشها الشيخ بوعمامة ساهمت في تكوين شخصيته، التي زادته اقتناعا دينيا ووطنيا بظلم الاستعمار وضرورة تخليص الجزائريين منه، خاصة وأن الطريقة الطيبية والسنوسية التي تأثر بها الشيخ تزعمت المقاومة الاستعمار الفرنسي المناطق الصحراوية.

غير أن السبب المباشر لثورة الشيخ بوعمامة تمثلت في مقتل ضابط فرنسي برتبة ملازم أول، كان يستغل مهمة نائب رئيس المكتب العربي بالبيض يدعى "**واينزرونز Waize Ronz**" يوم 22 أفريل عام 1881م، مع أربعة من حراسه، بعد أن حاول اعتراض نشاط الشيخ بوعمامة وأتباعه في المنطقة، اندلعت ثورة الشيخ بوعمامة قبل موسم حصاد 1881م بعد تحضيرات كبيرة من طرف الشيخ وأتباعه، الذين استغلوا غفلة السلطات الاستعمارية وتحصلوا على كميات معتبرة من الأسلحة والذخائر، لأنها كانت تعتقد بأن عهد الثورات قد انتهى في الجزائر، لكونها صارت فرنسية.[4]

[1]- محمد مفلاح، المرجع السابق، ص154.

[2]- العربي منور، المرجع السابق، ص264.

[3]- نفسه، ص265.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص126.

رغم مساعدة العملاء لفرنسا من أجل إفشال ثورة الشيخ بوعمامة، إلا أنها كان لها امتداد واسع في معظم مناطق القطاع الوهراني، حيث انتشرت داخل قبائل ترافي والأحرار والبيض أولاد الشيخ وقبائل فرندة وقبائل الغرابة وقد مرت ثورة بوعمامة بمرحلتين:

المرحلة الأولى1881 - 1883م: استهدفت القبائل الموالية لفرنسا، بعتاد حربي كبير يضم أكثر من 3000 مجاهد بين فرسان ومشاة بالإضافة إلى كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، أعلن بوعمامة الجهاد على الفرنسيين وعملائهم وهزمهم في معركة سفيفة، خسر فيها الاستعمار أكثر من 100 قتيل.

الأمر الذي دفع الجنرال " **دانسي Dancy"** قائد ناحية معسكر إلى تجنيد أكثر من 10 آلاف عسكري من جيش الاحتلال لإخماد هذه الثورة، وقعت بينهما معركة أخرى والتي على الرغم من قوة المستعمر وعدته إلا أنها ألحق بها خسائر كبيرة منها 60 قتيل في جيش الاحتلال.[1]

بعد الهزائم الكثيرة التي ألحقها الشيخ بوعمامة ورجاله بقوات الاحتلال، حاولت فرنسا تقزيم هذه الثورة، فلجأت إلى وسائل الدعاية من منشورات وجرائد لشن حرب نفسية على الشيخ وأتباعه، لحماية هيبة وقوة فرنسا وإبعاد كل النعوت ضدها، وإرهاب وتخويف الثوار الذين نعتتهم بالخارجين عن القانون، كل ما قام به الشيخ بوعمامة وعائلته وأتباعه ضد الاستعمار، لقد قاوم بوعمامة الاستعمار الفرنسي بذكاء خارق وتضحيات جسام مما حير قادة جيش الاحتلال، كما اتبع في مقاومته للاستعمار الفرنسي منهجية مدروسة وخطة محكمة عسكريا فاستخدم حرب العصابات بمجموعات صغيرة وفي عمليات سريعة، التي مكنته من إلحاق الهزائم المتكررة بقوات الاحتلال عسكريا واقتصاديا حيث تم تدمر مشاريع سلطات الاحتلال كقطع وإتلاف خطوط التلغراف والسكة الحديدة وطرق المواصلات وحرق مخازن الحبوب والتموين.[2]

إن الانتصارات العسكرية التي حققها الشيخ بوعمامة على جيش الاحتلال، دفعت الكثير من القبائل في الأغواط وتيارت وتلمسان إلى الانضمام إليه ومده بالمال والسلاح والرجال في سبيل تحرير الجزائر من قبضة الاستعمار الفرنسي[3].

بادرت في تلك الأثناء قوات الاحتلال باستقدام جيوش كبيرة من فرنسا لاحتلال أماكن تواجد قوات الشيخ بوعمامة في لبيض سيدي الشيخ وعين الصفراء، وخلال شهر أوت 1881م وصل العقيد الفرنسي **"دي نيفرتييه De Névertier"** على رأس جيش كبير إلى قصور الأبيض سيدي الشيخ الأربعة، التي ارتكب فيها

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 127..

[2]- العربي منور، المرجع السابق، ص268.

[3]- Echo D'Oran,N° 12, 25/12/1883.

جرائم إرهابية ضد الجزائريين المتواجدين بتلك المناطق، حيث قام هذا المجرم بتفجير قبة سيدي الشيخ وحفر قبره لتدميره كرمزا روحيا للمقاومة[1].

نظرا لذكاء الشيخ بوعمامة في أعماله الحربية ضد الاستعمار الفرنسي كانت القوات الاستعمارية تعجز عن حماية أمنها ولم تتمكن من ملاحقة وحداته، بل اكتفت بالتجمع داخل المناطق الآهلة بالسكان لحماية جنودها وعملائها وانتظار الفرصة المناسبة كنقص الأسلحة والذخائر.

قام الاستعمار الفرنسي بتطويق المناطق الجنوبية للقطاع الوهراني، قصد الوصول إلى عزل مقاومة الشيخ بوعمامة ومنع كل اتصال للمقاومة بالقبائل وأبعادها عن الثورة، فأمر الجنرال الفرنسي الذي كان يتولى جيش الاحتلال في منطقة لبيض أولاد سيدي الشيخ بالهجوم على منطقة عمور وترحيل سكانها إلى سهل الفجة، بعد أن أحرق خيامهم وقتل العديد منهم ونهب أرزاقهم وحيواناتهم وجعلهم تحت مراقبة جيش "الجنرال **كولونيو Colonio**" ، تدعمت مقاومة الشيخ بوعمامة في تلك الفترة بانضمام قوات سي سليمان بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ الغرابة على رأس 300 فارس جزائري، الذي مارس الكثير من الضغط والتخويف على القبائل المرتدة والموالية للاحتلال الفرنسي، غير أن الجيوش الفرنسية التي وصلت من وهران بأمر من الجنرال "فار Var" وزير الحربية الفرنسي خلال سبتمبر 1881م وتوجيهها بالضبط إلى جنوب القطاع الوهراني، شكل ضغطا على الشيخ بوعمامة ودفعه إلى الانسحاب إلى المغرب الأقصى نحو منطقة فقيق[2].

جرت بين الطرفين معركة عنيفة "معركة حامية الوطيس" بتاريخ 16 أفريل 1882 التي تحولت إلى ملحمة كبيرة، تكبد فيها جيش الاحتلال خسائر فادحة، ومرة أخرى يتفوق فيها بوعمامة والمجاهدون الجزائريون على جيش الاحتلال.

غير الاستعمار الفرنسي من سياسته العسكرية التي لم تمكنه من القضاء على ثورة بوعمامة، حيث لجأ إلى استخدام الحيلة والخديعة باستمالة أولاد سيدي الشيخ إليه والتقرب منهم، فتفاوض مع سي قدور بن حمزة عن طريق بوحفص لغواطي خلال شهر ماي 1883م، حيث توصل الطرفان إلى اتفاق بينهما تضمن ما يلي:

أولا: تلتزم السلطات الفرنسية إعادة بناء ضريح سيدي الشيخ الذي خربه الضابط الفرنسي "دي نيفريه" في أوت 1881.

ثانيا: تلتزم السلطات الفرنسية بدفع تعويض سنوي بمبلغ 60 ألف فرنك فرنسي لسي قدور بن حمزة وأفراد أسرته عما صودر منهم عام 1864م.

---

[1]- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1945، المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص243.

[2]- العربي منور، المرجع السابق، ص 269.

ثالثا: يتحصل سي قدور على منصب قيادة كبيرة بالبيض، وكذلك أفراد عائلته في مناصب أخرى تحت إشرافه.

رابعا: يلتزم سي قدور وأفراد عائلته بإقناع قبيلة أولاد سيدي الشيخ الموجودين بالمغرب الأقصى بالعودة إلى الجزائر[1].

هذا الاتفاق طبق من قبل الطرفين حيث تم بناء الضريح ورجعت قبيلة أولاد سيدي الشيخ إلى التراب الجزائري، وتمكن الاستعمار من إفشال ثورة بوعمامة.

إن نتائج مكر الاستعمار الفرنسي في الجزائر حققت له ما لم تحققه جيوشه، وذلك بسبب غباوة بعض القادة الجزائريين وتناحرهم على الزعامة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت المواقف السلبية للسلطات المغربية دور كبير في إفشال ثورة بوعمامة، حيث ظلت تلتزم بأحكام معاهدة طنجة التي فرضت عليها الامتناع عن تدعيم الثوار الجزائريين، سواء تعلق الأمر بالأمير عبد القادر أو آخرين غيره تحت طائلة المعاقبة.

ضف إلى ذلك عامل آخر أدى إلى إفشال المقاومة وهو توقف إمداد الشيخ بوعمامة بالسلاح والذخيرة والمؤن، وهذا ما عقد من وضعيته في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي[2].

بينما لجأت السلطات الفرنسية إلى تنفيذ قرارات "الجنرال **سوسي Sousy**" الذي كان مكلف بمراقبة المنطقة الصحراوية، وذلك بممارسة ضغط كبير على السلطات المغربية لتقوم بطرد الشيخ بوعمامة وأتباعه من المجاهدين من منطقة فقيق، ما دام هذا الأخير يعتبر خطرا دائما على التواجد الفرنسي في جنوب القطاع الوهراني.

عمل الشيخ بوعمامة عند عودته إلى الجزائر على تأسيس زاوية أشرف من خلالها على نشر التعليم العربي الإسلامي، وتحسيس المواطنين بخطورة الاستعمار الفرنسي على الإسلام والمسلمين وحثهم على الجهاد أجل حرية العقيدة والوطن، كما راسل الحكام الفرنسيين في المناطق الجنوبية للقطاع الوهراني، طالبا منهم أن يسلكوا طريق السلم والأمن والصلح بين المسلمين، وقد سعى بوعمامة خلال هذه الفترة إلى تشكيل مقاومة أخرى مع اتباعه من المجاهدين، لكن السلطات الفرنسية تفطنت لذلك من خلال ذكاء احد جنرالاتها الموجودين في الجنوب الوهراني **"توماسين Tumasine"**، الذي قام بشراء ذمم شيوخ وزعماء القبائل ومنحهم المزيد من الاستقلال الذاتي، في إطار تنظيم محكم شبه عسكري كأداة استعمارية تجابه الثوار وتعزلهم عن شيوخهم.

---

[1]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص266.

[2]-زبير سيف الإسلام، صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص 128.

قامت السلطات الاستعمارية بتطبيق أسلوب الأمان والسلم في تعاملها مع بعض الأسر الأرستقراطية، لإدماجها في التبعية الاقتصادية والسياسية لفرنسا، كما اتجهت إلى مسالمة الشيخ بوعمامة وأتباعه لإفساح المجال أمامها للتوسع أكثر نحو الصحراء.

المرحلة الثانية: فضل الشيخ بوعمامة خلال عام 1895م الاستقرار بمنطقة فقيق، تجدر الإشارة هنا إلى أن جيش الاحتلال وسلطاته نظرا لتخوفها منه وكذلك السلطات في المغرب الأقصى، كلاهما تفادا مواجهته في منطقة فقيق، لكن بعد سنة1896م بدأ الشيخ يستعيد قوته وجيوشه رغم تقدمه في السن وإحباط نفسيته جراء الخيانات والانتكاسات من الأشقاء والخصوم، وبدأ في جمع إمكاناته وحضر أتباعه من المخلصين الذين لبوا دعوة الجهاد، كما سعى إلى إقناع المتخاذلين من أبناء جلدته الذين تمت بهم المهانة والخديعة بالحجة والإقناع.[1]

أصبح الشيخ بوعمامة مجاهدا مصلحا وداعيا إلى الإحسان والخير والجهاد ضد العدو الكافر، لكن دون ترهيب ولا عنف، ربما قوته الحربية لم تعد تخيف كما في السابق، لقد ركز عمله على تطهير صفوف المقاومة وتنظيم رجالها فصارت مشكلة من مجموع 500 فارس وقرابة 1500 مشاة.

كانت أعين السلطات الاستعمارية موجهة دائما للتوسع نحو الجنوب، ونظرا لتخوفهم من عرقلة مهمتهم من قبل الشيخ بوعمامة زعيم المقاومة ضد الأوربيين، قام الوالي العام للسلطات الفرنسية "لافيريان Laviriane" في الجزائر خلال سنة 1899م إلى منح الشيخ الأمان دون قيد أو شرط.[2]

ورد في العديد من الكتابات التاريخية أن الحاكم العام الفرنسي خلال عام 1900م وجه دعوة إلى الشيخ بوعمامة يطلب فيها اللقاء به، إلا أن هذا الأخير رفض ذلك لمعرفته الجيدة بالأطماع الاستعمارية وأهدافها.[3]

نظرا لتقدم الشيخ بوعمامة في السن وانعكاسات الإحباط الذي ألم به جراء الاتفاق الذي تم بين فرنسا وسي قدور ولد حمزة شيخ أولاد سيد الشيخ الغرابة في أوت 1881م، فضل الرجوع إلى القرآن والسنة المحمدية ومسائل أخرى داخلية، مما أراح الاستعمار الفرنسي كثيرا عن تعب ومشاق مطاردة الشيخ بوعمامة وأتباعه خلال أكثر من ربع قرن، والراجح حسب رأي الكثير من أهل الخبرة التاريخية أن انعكاف الشيخ بوعمامة إلى المغرب لا يبرره إلا اتفاق بين المعنيين فرنسا وسلطان المغرب وموافقة الشيخ،

[1]- العربي منور، المرجع السابق، ص277.

[2]- نفسه، ص278

[3]- العربي منور، المرجع السابق، ص278.

خاصة بعد مجيئ الجنرال الفرنسي الذي لا يقل إجراما عن سابقيه هو الجنرال "ليوتي" المعروف بخبثه وجرائمه .[1]

ظل الشيخ بوعمامة رفقة عائلته يعاني من الحسرة والإحباط في المغرب بين وجدة وعين سيدي ملوك إلى أن وفته المنية في 7 أكتوبر 1908م رحمه الله.[2]

يمكن القول مما سبق ذكره أن مقاومة الشيخ بوعمامة استندت على أسس عقائدية ودينية، وعلى اختلاف مقومات الهوية والشخصية بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين الكفار .

تعتبر هذه المقاومة من أعنف وأشهر الثورات بالجزائر بعد ثورة الأمير عبد القادر، التي انتكست بسبب خيانة الأتباع والأشقاء.

يمكن القول لولا التفوق الحربي والتقني لجيش الاحتلال وحاجة المقاومة إلى السلاح والذخيرة والدعم اللوجيستيكي، لوصل الشيخ بوعمامة إلى ما وصل إليه الأمير عبد القادر في تكوين دولة وطنية، غير أن خيانات الأتباع وخذلان الأشقاء وقوة فرنسا العسكرية حالت دون ذلك.

7-عائلة الأمير عبد القادر- معسكر-

نسب العائلة : تنتسب هذه العائلة إلى عبد القادر بن محي الدين بن المصطفى بن محمد بن المختار، بن عبد القادر ابن أحمد المختار بن عبد القادر بن أحمد المشهور بابن خدة، ابن محمد ابن عبد القوي بن علي بن أحمد بن عبد القوي، بن خالد بن يوسف بن احمد بن بشار بن محمد بن مسعود، بن طاووس بن يعقوب بن عبد القوي، بن أحمد بن محمد بن إدريس الأكبر بن قيس المخفي، بن الحسن المثنى ابن الإمام الحسن البسيط رضي الله عنهم[3].

أصل أسرته من المغرب الأقصى هاجرت من هناك إلى نواحي عمالة وهران، عرفت بدينها وجاهها ومالها، اشتهر رجالها بالورع والحكمة، من أهم شخصيات هذه الأسرة التي وقفت الند للند للاستعمار الفرنسي الشيخ محي الدين، ظهرت هذه شخصية مع بداية سنة 1246هـ-1830م حينما بدا الفرنسيون باحتلال الجزائر واضطر الباي حسن حاكم وهران إلى تسليم البلدة لفرنسا[4].

في الوقت الذي شدد فيه السكان بالقطاع الوهراني هجماتهم على الغزاة، وتطلعوا إلى زعمائهم الدينيين لإنقاذهم من هول ما ينتظرهم على أيدي المستعمرين، وتوسموا في أولئك الشيوخ القدرة على القيادة والزعامة في حركة الجهاد والمقاومة ضد الفرنسيين، كان الشيخ محي الدين بن مصطفى بن

[1]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص267.

[2]-Echo D'Oran, N° 39, Du 07/11/1913.

[3]- نزار أباضة، الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد، دار الفكر السورية، دمشق، ط1، 1994، ص70.

[4]- نفسه، ص71.

المختار الحسني أحد أولئك الزعماء الذين برزوا للجهاد في منطقة معسكر، كان قبل مجيئ الفرنسيين يكافح طغيان الحكام الأتراك وتعسفهم، الأمر الذي دفع إلى سجنه من طرف الباي حسن ثم نفيه من طرف الباشا التركي إلى وهران عام 1825م[1].

كان الشيخ "محي الدين بن مصطفى بن المختار الحسيني" ينتمي إلى الطريقة الصوفية القادرية، يتمتع بثقافة واسعة، عرف تأييد كبير من أتباعه الذين تصدوا معه لمقاومة الحملات العسكرية الفرنسية في منطقة القطاع الوهراني، التي أحرز فيها الجزائريون انتصارات معتبرة خاصة معركتي خنق النطاح الأولى والثانية، خلال شهر ماي 1832م وقعت معركة برج رأس العيون بوهران التي انتصر فيها الشيخ محي الدين وأتباعه، حيث قطعوا خطوط المواصلات على الجنرال **"بوبيهPoyier"** الذي كان يحاول التوسع في احتلال هذه المنطقة[2].

قام الشيخ محي الدين ومعه ابنه "عبد القادر" في هذه الأثناء بأمر الجهاد، فقاتل سنتين أظهر خلالهما بسالة في القتال وأصالة في الراي مما جمع له محبة وتأييد الناس، ولكن تقدم الشيخ محي الدين في السن جعله لا يستطيع مواصلة قيادة الجهاد فاتجهت أنظار أتبتعه إلى ابنه الشاب عبد القادر، قبل الأب والابن العرض وقام زعماء قبائل غريس وغيرها في منطقة معسكر بمبايعة الأمير عبد القادر بن محي الدين على الطاعة، في السراء والضراء وعلى بذل أنفسهم وأموالهم وأولادهم في سبيل إعلاء كلمة الله وحماية البلاد، كان ذلك بتاريخ 27 نوفمبر 1832م رغم أن عمر الأمير لم يكن يتجاوز 24 سنة آنذاك، لكنه رغم صغر سنه كان يتمتع بصفات الزعامة من حماس وإيمان وشجاعة وحسن التدبير، برهن منذ يوم استدعائه تحمل مهام الإمارة.[3]

اضطلع "الأمير عبد القادر" بالمسؤولية العليا للبلاد في سن الفتوة، التي لعبت دورا مهما في توطيد أبعاد تجربته القيادية.[4].

كان الأمير عبد القادر يعتز بعروبته وبداوته حتى وإن استوطن الحاضرة، استقر لمدة طويلة بالقيطنة المنطقة الواقعة في مفترق يطل على السهول التلية من جهة ويشارف الهضاب الصحراوية من جهة أخرى، لعل من أهم الصفات التي اكتسبها من منشئه هو تعمق الروح الجماعية لديه نتيجة الوسط الاجتماعي والتعليمي الذي عاش فيه، لكونه نشأ في ظل رعاية أبوية ذات منزلة نوعية واجتماعية عند الأهالي وعند الحكام، جعلته يرث تلك العزة التي تقوي النفس.

---

[1]- محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830- 1918، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص51.

[2]- نفسه، ص53.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود للإبداع الشعري، 2000، ص106.

[4]- عشراتي سليمان، الأمير عبد القادر السياسي، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، 2011، ص ص97- 98.

انخراط الأمير عبد القادر في الوسط الطلابي والأهلي أهله لأن يكون ذا روح جماعية لا تماري، فالمنزع الأرستقراطي الذي كان يمكن أن يبرز لديه بتأثير ما كان للأسرته من منزلة روحية مرجعية وثراء اقتصادي، قد استحال في جو ذلك الانخراط التربوي إلى تفتح نفسي وعاطفي غدت به شخصيته ذات قابلية اجتماعية وإنسانية تحمل من دوافع الاندماج أكثر مما تحمله من بواعث العزلة والانغلاق، الأمر الذي كفل له فيما بعد أن ينجح في القيادة، والتكيف مع والمنعطفات الخطيرة التي سيوجهها في حياته[1].

بدأ الأمير عبد القادر جهاده منذ الوهلة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، ببسط نفوذه على مختلف القبائل وإخضاعها حتى يواجه الغزاة الفرنسيين بجبهة قوية موحدة، كلفه ذلك جهود كبيرة لأن أكثر القبائل كانت متعودة على حياة الاستقلال والنفور من الخضوع لسلطة مركزية، حتى تكون هذه العائلة في موقف القوة اعتمدت في مجابهتها للفرنسيين على الوازع الديني والرضى، اتخذ الأمير من مدينة معسكر عاصمة له، قام في هذه المنطقة بقطع خطوط التموين على الفرنسيين نحو مراكزهم في كامل مناطق القطاع الوهراني، وانتزع منهم الكثير من القبائل التي كانت قد تحالفت معهم وخضعت لسلطتهم، كما استولى على ميناء أرزيو الساحلي ليتمكن عن طريقه من الاتصال بالعالم الخارجي للحصول على الأسلحة والمؤن الضرورية.[2]

تفطنت القوات العسكرية الفرنسية إلى خطة الأمير فعمدت إلى استعادة مدينة أرزيو منه، في حين تمكن هو الآخر من افتكاك مدينة تلمسان منهم وشدد الحصار على مدينة مستغانم، وبذلك لم يتمكن الجنرال دي ميشال حاكم وهران من القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر في تلك الفترة[3].

نتيجة لنجاح سياسة المقاطعة التي عمل على تحقيقها الأمير عبد القادر، فضل الجنرال دي ميشال حاكم وهران أن يسلك الطريق اللين مع الأمير عبد القادر نظرا لقوة هذا الأخير، فاغتنم فرصة وقوع أربعة من أتباعه تحت قبضة السلطات الاستعمارية، ليبدأ في توجيه الرسائل المتعددة إليه طالبا منه الصلح مقابل إطلاق سراح أتباعه[4].

بعد تردد من الأمير عبد القادر و إلحاح من الجنرال دي ميشال أجاب الأمير عبد القادر في النهاية على الرسائل الموجهة له معبرا عن استعادة التفاوض، لكن في نفس الوقت كان يأمل في إيجاد الفرصة المواتية لتوطيد مركزه ونفوذه على القبائل التي كانت ما تزال غير خاضعة، أو ممن كانت قد شقت عصا الرفض في وجهه.

---

[1]- عشراتي سليمان، الأمير عبد القادر السياسي، المرجع السابق، ص100.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص 107.

[3]- إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 1982، ص 27.

[4]- محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص52.

كانت هذه المفاوضات في حد ذاتها انتصار كبير له، لكونها أكسبته الشرعية والاعتراف به من طرف الفرنسيين، فعلا فقد أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن توقيع الصلح المعروف بمعاهدة دي ميشال يوم 24 فيفري 1834م، التي تم الاتفاق بموجبها على توقف الأعمال الحربية وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وحرية التجارة، كما نصت هذه المعاهدة على انفراد الأمير عبد القادر بالسلطة في جميع أنحاء القسم الغربي من البلاد الجزائرية ما عدا مدن وهران، أرزيو، مستغانم، وعلى إثر ذلك وقع نفوذه على أغب مناطق القطاع الوهراني، فضم كثير من القبائل إلى سلطانه[1].

اتجه الأمير عبد القادر في هذه الأثناء إلى الاهتمام بالشرق الجزائري، نظرا لطموحه وجهوده تمكن من توسع على بعض الأجزاء الشرقية كالمدية وملیانة، رغم هذا التوسع إلا أنه واجه العديد من الصعوبات، منها مشاكل قبائل الدوایر والزمالة التي كان يتزعمها مصطفى ابن إسماعيل الذي كان من المتعاونين والموالين لفرنسا في الجزائر.

أثارت معاهدة دي ميشال ضجة كبيرة انتهت بنقضها، بعد أن امتنعت الحكومة الفرنسية على الموافقة على البنود التي نصت عليها، بحجة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار كونها مبادرة شخصية من طرف الجنرال دي ميشال لا تلزم الحكومة الفرنسية في شيء، لذلك سارعت هذه الأخيرة إلى عزل "**دي ميشال de Michel**" وعينت مكانه الجنرال "**تريزيل Treselle**" عام 1835م الذي كان من أنصار الحرب والقضاء على الجزائريين، فنقض المعاهدة وحدثت بينه وبين الأمير مواجهة كبيرة في غابة مولاي إسماعيل قرب مدينة سيق في جوان 1835م تكبد فيها الجيش الفرنسي خسارة فادحة، وحصلت معركة رهيبة أخرى بين الطرفين لم ينجوا الجنرال "**تريزيل Treselle** " نفسه وبعض مرافقيه من الهلاك فيها إلا بصعوبة كبيرة بعد أن فروا إلى وهران للاحتماء بها، قامت الحكومة الفرنسية بعد هذه المعركة بعزل الجنرال "تريزيل " ، عينت مكانه الجنرال "كلوزيل" للمرة الثانية حاكما عاما، الذي سار بنفسه على رأس جيش جرار لا يقل عن 11000 مقاتل إلى مدينة معسكر لمداهمة جيش الأمير عبد القادر، كان ذلك في شهر ديسمبر 1835م بغرض تحطيم قواته في المنطقة، بالفعل تم تخصيص قوات حربية كبيرة لملاحقة جيش الأمير، من طرف الجنرال بيجو والجنرال كلوزيل.[2]

بعد الإنجازات العسكرية التي حققها الجنرال بيجو راح يسعى إلى تطبيق سياسته المجحفة المبنية على التدمير والتخريب، في سبيل القضاء على الأمير عبد القادر والتخلص منه وإنهاء مقاومته التي أقطعت مضاجع الفرنسيين، كما توعد بإحراق البلاد والعباد الذين يتعاونون مع الأمير عبد القادر وأتباعه، بذل

[1]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ط2، دمشق، 1964، ص ص31- 32.

[2]- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص84.

جهود كبيرة يعزل المقاومة عن عامة الشعب الجزائري حتى يتمكن من القضاء عليها نهائيا، لكن الجزائريين الذين وجدوا في شخصية الأمير عبد القادر شخصية الحاكم اليقظ لم يستغنوا عنه[1].

أدت مواقف الأمير عبد القادر الرافضة للاستعمار الفرنسي إلى التفاف الناس حوله ومناصرته بكل ما أوتوا من إرادة وعزم، حتى أن سكان منطقة غريس الواقعة نواحي معسكر قاموا بالرد على تهديدات الجنرال بيجو بجواب مليء بعزة النفس والشموخ الذي يمتاز به الجزائريون، فجميعهم مقتنعون بأن كل أجنبي يدخل البلاد بهدف الاستغلال لابد من طرده مهما طال الزمن بغض النظر عن دينه وعرقه، مما جاء في رد سكان سهل غريس على أن الجنرال بيجو: "...نقسم بالله أنه لم يكون بيننا وبينك لقاء إلا في ميادين القتال، ولعلكم أيها الفرنسيون تظنون بأنكم قادرون على أن تحكموا العرب، فهلا حكمتكم بلادكم؟ أما سكان هذه البلاد فلن تنالوا منهم سوى البارود، ولتكن على بينة ودراية من أن رئيسنا وأميرنا عبد القادر نعده منا وإلينا... ونحن أصحاب الأرض والبلاد وما أنتم إلا عابروا سبيل... حتى لو بقيتم ثلاثة قرون كالأتراك فلابد من أن تخرجوا... لا يخفى عليك أن بلادنا الشاسعة تمتد من وجدة إلى تونس، وأنها تضم الساحل والتل والصحراء، وأن المرأة عندنا تقطع وحدها كل هذه المناطق الواسعة من غير أن يصيبها أي مكروه من أحد... وأن نفوذكم لا يتجاوز التراب الذي تدوسه أقدام جنودكم... ولكي تتأكد من كلامنا هذا ما عليك إلا أن تذهب إلى الصحراء وسوف ترى..."[2].

يوضح هذا الرد ما للجزائريين من عزة نفس ووطنية ويبين كذلك مدى عزم الجزائريين على المقاومة المستميتة من أجل الحرية .

عندما تأكد الجنرال "بيجو" من التفاف الجزائريين في القطاع الوهراني حول قائدهم ورئيسهم الأمير عبد القادر أخد هو الآخر كسابقيه يلوح بفكرة عقد صلح، أثمرت اتصالاته الأولى عن هدنة مؤقتة بين الطرفين، حيث كتب الجنرال بيجو حاكم وهران إلى الأمير عبد القادر بعد ذلك يخبره بأمرين إما الصلح أو الحرب المدمرة، رد عليه الأمير مرحبا بالسلام ومستعدا للعمل من أجل تحقيق الصلح الدائم، وقعت هذه المعاهدة يوم 30 ماي 1837م بوادي تافنة، لذلك سميت باسم هذا الوادي[3] أهم ما جاء فيها:

1- يعترف الأمير عبد القادر بالسلطة الفرنسية على مدينتي الجزائر ووهران والمناطق المجاورة لهاتين المدينتين.

2- تعترف فرنسا بإمارة الأمير عبد القادر على القطاع الوهراني وإقليم التيطري والقسم الذي لم يدخل تحت نفوذ فرنسا في إقليم الجزائر من الناحية الشرقية.

---

[1]- محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص55.

[2]- محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، وأخبار الجزائر، الإسكندرية، 1903، ص178.

[3]- نفسه ، ص188.

3- يدفع الأمير عبد القادر للفرنسيين مقدار من الحبوب وعددا من الأبقار في مدينة وهران على مراحل ثلاث.

4- تتخلى فرنسا للأمير عن مدينة تلمسان وقلعة المشور مع المدفعية القديمة التي كانت بها وتتخلى كذلك عن مرسى رشقون.

لقد استغل الأمير فرصة السلام التي أعقب اتفاقية تافنة، وراح يوطد نفوذه وسلطته حيث أصدر أوامر لخليفته في الجزائر الوسطى بمدينة المدية، يأمره بالتوجه رقفة جيشه للاستلاء على مدينة سكيوة جنوب قسنطينة[1].

شعر الفرنسيون بالقلق إزاء الجهود التي كان يبذلها الأمير عبد القادر لإقامة دولة حديثة منذ عقد معاهدة تافنة سنة 1837م، لأن ذلك كان سيؤدي حتما إلى طرد الغزاة الفرنسيين من البلاد.

كانت أوضاع تلك الفترة حساسة وخطيرة لذلك حاول الأمير أن يصل معهم إلى اتفاق سلمي لحل هذه المشكلة، لكن الفرنسيين حتى يجدوا مبررا للعودة إلى حالة الحرب قام الجنرال "**فالي Vally**" الحاكم العام للجزائر بتقديم مشروع معاهدة جديدة للأمير عبد القادر تتضمن امتيازات جديدة للفرنسيين بغرض إحراج قائد المقاومة، إحتج الأمير عبد القادر لدى الحاكم العام "فالي" وأرسل إلى "**لويس فيليب Louis Philippe**" يعلمه بالوضع الخطير الذي ألت إليه البلاد، من طرف القادة العسكريين في الجزائر فلا بد من حل لأجل نقض الصلح السابق، طالبا منه التدخل للمحافظة على السلام.

عاد الطرفان إلى حالة الحرب وقامت القبائل الموالية للأمير في أواخر شهر نوفمبر 1839 بهجوم شامل على إقليم متيجة تحت قيادة نائبه وخليفته ابن سالم، أدى إلى هلاك الكثيرين من المعمرين الأوربيين، أمام تكاثر عناصر الجيش الفرنسي انتقل الأمير بقواته إلى جبال الونشريس وواصل من هناك هجماته على مراكز العدو واتخذ لنفسه عاصمة متنقلة من الخيام[2].

علمت السلطات العسكرية الفرنسية بخبر هذه العاصمة المتنقلة فقامت بتتبعها، وكاد الأمير أن يقع أسيرا بأيدي الفرنسيين الأمر الذي دفع به إلى الانسحاب إلى مراكش، وفي هذه الأثناء قامت الحكومة الفرنسية بتكريم الجنرال بيجو ومنحه لقب الماريشال اعترافا منها بمجهوداته، أعلن بيجو في حفل تكريمه بأن الحرب في الجزائر قد انتهت، نتيجة انسحاب الأمير عبد القادر إلى مراكش ومغادرته البلاد[3].

رغم انسحاب الأمير نحو المغرب الأقصى إلا أن فرنسا كانت قلقة لوجوده في مراكش لذلك احتجت لدى السلطان المغربي، الذي رد عليها بأن الأمير قد سيطر على بلاد الريف فلا يمكن إخراجه منه،

---

[1]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص136.

[2]- محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص60.

[3]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص29.

شددت فرنسا الضغط على السلطان وعلى الأمير وقامت بوجيه قوات عسكرية كبيرة إلى حدود مراكش لمراقبة الأمور عن كثب، أقام الجنرال "لاموريس" تبعا لذلك مركزا عسكريا قرب قرية مغنية، وبعد ضغوطات كبيرة من طرف الفرنسيين على السلطات المغربية، نجحت فرنسا في إلحاق الهزيمة بسلطان مراكش برا وبحرا، وجد نفسه عاجزا عن مواصلة الحرب فمال إلى الصلح مثلما كانت ترجو فرنسا، فتم عقد اتفاقيين فرنسا وسلطان مراكش في 12 سبتمبر1844م سميت باتفاقية طنجة، تعهد فيها السلطان بعدم تقديم أية مساعدة للأمير عبد القادر والعمل على طرده خارج مراكش، أو اعتقاله بالسجن أو تسليمه إلى السلطات العسكرية الفرنسية، وبعد ذلك تم عقد اتفاقية أخرى بين الطرفين عرفت باتفاقية لالة مغنية في مارس 1845م، تم بموجبها تحديد الحدود الجزائرية المغربية الممتدة من الساحل إلى ثنية الساسي بني سناسن [1].

حاول سلطان المغرب استدراج الأمير إلى فاس حتى يتمكن من اعتقاله وتسليمه للفرنسيين، لكن الأمير تفطن للمكيدة واعتذر بلباقة عن الانتقال إلى فاس بحجة أن رفاقه وجنوده لا يرضون بالتخلي عنه أو غيابه عنهم، لكن السلطان لم يتوقف عن الضغط على الأمير وأتباعه فاغتنم قائد المقاومة الجزائرية ظهور حركة تحررية ضد الفرنسيين تزعمها بومعزة عام 1845م، ليعود للجزائر لمتابعة حركة الجهاد والمقاومة، غير أن أثناء رجوعه التقى بالجنرال **" كافينياك Cavaignac"** قرب سيدي إبراهيم في سبتمبر 1845م، دارت بينهما معركة كبيرة انهزم فيها الفرنسيون وقتل عدد كبير من جنودهم منهم الضابط "**مونتانياك Montaniake "** وأسر الأمير حوالي 600 جندي فرنسي.

وصل الأمير عبد القادر إلى الجزائر وبعد استقراره بدأ يعمل على مساندة بومعزة في ثورته، لكن يبدو أن هذا الأخير لم يكن مخلصا في تعاونه مع الأمير حسب المؤرخ الفرنسي "بول أزان" الذي عبر عن ذلك قائلا: "لم يكن بومعزة مخلصا في تعاونه مع الأمير عبد القادر، لإدراكه أن شخصية قائد المقاومة تحول دون هيبته وبروزه هو كقائد"[2].

انتقل الأمير إلى بلاد القبائل سنة 1846م بغرض التنسيق والتنظيم مع خليفته أحمد بن سالم، وفي طريقه إلى هناك كاد أن يقع بين يدي الماريشال بيجو المدعم بجيش كبير، لو لا مساندة ووقوف سكان المنطقة معه، وفروا له ألف وخمسمائة رجل منهم لحمايته من الفرنسيين لكانت النهاية المؤلمة.

[1]- اسماعيل العربي، المرجع السابق، ص32.

[2]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص121.

بعد التضييق على الأمير من طرف الفرنسيين واستسلام خليفته أحمد بن سالم للفرنسيين في مارس 1847م، تحول إلى الناحية الغربية وتتبعه الماريشال بيجو مشددا على القبائل بالقمع والتقتيل والتخريب حتى تكف على مساندتها لقائد المقاومة[1].

وعندما اشتد الضغط على الأمير أسرع بالعودة مرة أخرى إلى بلاد مراكش، وبمجرد دخول الأمير إلى المغرب طلبت فرنسا من السلطان أن يخرجه من بلاده تنفيذ الاتفاقية طنجة 1844، فبعث السلطان إلى الأمير عبد القادر يطلب منه الاستسلام إليه أو الخروج من بلاده طوعا قبل أن يضطره إلى استعمال القوة ضده، وبعد هذا الإنذار حدثت العديد من المعارك بين جيش الأمير عبد القادر والجيش الشريفي كان في كل مرة ينتصر الأمير وجيشه ويكبد الجيش المغربي بخسائر كبيرة، بعد تضييق الخناق على الأمير قرر العودة إلى وطنه حيث وجد الجنرال لامورسيير في رفقة ألف جندي فرنسي وزعهم على طول الحدود، لأنه كان يعلم بالأحداث التي وقعت بين السلطان والأمير الذي وجد نفسه هذه المرة بين نارين قوات السلطان من ورائه والجيش الفرنسي أمامه، في هذه الأثناء جمع الأمير عائلته وفرسانه وكبار أصحابه وتشاور معهم في الوضع الحرج الذي وصلوا إليه، فكان قرارهم الاستسلام للفرنسيين، فأرسل الأمير رسولا إلى الجنرال لامورسيير يخبره بعزمه على الاستسلام وفق شروط منها:

- أن يقدم الجنرال لامورسير تعهدا مكتوبا ينص على أن تترك الحكومة الفرنسية للأمير وعائلته، ولمن أراد من أتباعه حرية الهجرة إلى الإسكندرية أو إلى عكة.
- أن يعطي عهد الأمان لجميع رفاقه الإداريين والجنود، ويسمح لكل واحد منهم بالالتحاق بقبيلته[2].

رحب الجنرال "لاموسيير" بهذه الشروط ورد على الأمير يخبره باستعداده لتوقيع التعهد، على أمل أن يحملوه إلى الإسكندرية كما كان ينتظر لكن الفرنسيين حملوه إلى ميناء طولون، ومن هناك حمل إلى مدينة بوفي مقاطعة أورليان حيث بقي بها سجينا لمدة خمس سنوات ونصف، لم يطلق سراحه إلى غاية وصول نابليون الثالث الذي اعتلى عرش فرنسا عام 1852م، حينها ذهب الأمير إلى المشرق واتخذ من دمشق مقرا له حتى وافته المنية عام 1883م عن عمر يناهز76عام، وبعد استقلال الجزائر التي كان هذا المجاهد يحلم برؤيتها حرة مستقلة عمدت الحكومة الجزائرية إلى نقل رفاته من دمشق إلى بلاده الجزائر حيث دفن بمقبرة العالية في جويلية 1966م.[3]

[1]- يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص32.

[2]- نفسه، ص33.

[3]- نفسه، ص34.

يتضح مما سبق أن موقف هذه العائلة كان واضحا منذ الوهلة الأولى، رفضت الوجود الفرنسي في الجزائر ورفضت التعامل معه بشتى الطرق والأساليب، واستأنفت مقاومتها منذ البداية والتي استمرت لأكثر من سبعة عشر سنة من الكفاح الرافض للاستعمار .

المبحث الثالث: العائلات المحايدة

1-عائلة ولد مسعود – سعيدة –

تميزت هذه العائلة الشريفة بمكانتها الدينية وممتلكاتها الواسعة بمنطقة سعيدة بعمالة وهران، تنتمي إلى قبيلة المسايدة بأولاد خليفة الغرابة ببلدية سعيدة المختلطة، كان جدهم مقدم الزاوية الدرقاوية بأولاد عاتية بسعيدة خلفه أحد أبنائه بمزاولة هذه المهمة، المسمى "عيسى ولد مسعود"، الذي من خلاله ضبطنا موقف هذه العائلة اتجاه الاستعمار الفرنسي.

ولد "عيسى بن مسعود" بدوار ولاد سيدي خليفة الغرابة تميز بطبعه الطيب، وعقليته الجيدة لا تربطه أية علاقة مع مسؤولو السلطة الفرنسية، فهذه العائلة تندرج ضمن العائلات الأرستقراطية الدينية ليس لها مهام إدارية أو سياسية، أهم نفوذ تمتعت به هذه العائلة هو نفوذها الديني الذي مارسه علي ولد مسعود .[1]

لايوجد أي وثيقة أرشيفية تدل على تحالف هذه العائلة مع السلطات الفرنسية سواء كان تحالف سياسي أو عسكري، ولا تربطهم أية علاقة مع الأوروبيين ولا مع رجال الأعمال في الفترة الاستعمارية.

وفي المقابل لم تقم بأي أعمال ضد السلطات الاستعمارية حيث حافظت على موقفها المحايد طيلة الفترة الاستعمارية، كما قررت هذه العائلة بقيادة زعيمها علي ولد مسعود، الانسحاب من الدعاية النشطة للجمعيات الدينية وفضل العيش في استقرار بعيدا عن كل ما كان يجري من أحداث.[2]

حسب المعلومات الواردة من أرشيف آكس بفرنسا عن هذه العائلة، تبين لدينا أن مواقفها كانت محايد من الاستعمار الفرنسي .

[1]- A O M, carton 10H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868.
[2]- A O M, carton 10H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868.

2-عائلة ضياف الحاج عماري - سعيدة -

نسب العائلة:

تنحدر هذه العائلة من المولاي إدريس الذي ينتمي إلى القبائل الوهابية بعين مناعة ببلدية سعيدة المختلطة، اين استقر أسلافها منذ حوالي قرن من الزمن.

غادروا هذه المنطقة بعد مضي زمن قصير حيث تمركزوا قرب واد تنيرة في المكان الذي مازال يقطن فيه اليوم "ضياف الحاج عماري"، لعبت هذه العائلة دور سياسي في فترة الحكم العثماني، لكن بعد الاحتلال الفرنسي بقيت محايدة دون ان تقوم بأي دور يذكر، فلم تقم بأية مقاومة أو رد فعل اتجاه السلطات الفرنسية، وفي نفس الوقت لم تقدم أية خدمة لهم لذلك لم يتحصل أفرادها على اية مكافأة من الإدارة الفرنسية.

تمتعت هذه العائلة بنوع من النفوذ الديني في القطاع الوهراني، لكونها عائلة أرستقراطية عرفت بثرائها ونفوذها الاجتماعي، تمتلك بنواحي سعيدة أرضي شاسعة بصفة أراضي الملك، والتي ظلت محتفظة بها ولم تفقدها طيلة الفترة الاستعماري.[1]

أهم شخصيات هذه العائلة "ضيا الحاج عماري" الذي كان عمره 51 عام عند الاحتلال الفرنسي للجزائر، مثقف وذكي يمتلك سلطة ونفوذ على سكان قبيلته، نتيجة أصله المنحدر من مولاي إدريس، زار البقاع المقدسة فلقب بالحاج لكن هذا النفوذ لا يتعدى حدود دوار سفيون ببلدية سعيدة المختلطة.

كان محترما كلمته مسموعة بين افردا عائلته، لم يكن له علاقة أو أي تحالف مع السلطات الفرنسية، عاش بالتراضي والمعاشرة الحسنة مع الأوروبيين، لكنه في فترة معينة دخل في نزاع مع المصلحة الغابية الفرنسية، التي أرادت الاستلاء على ملكية قدرها 400 هكتار من الأراضي التابعة لهذه العائلة(قضية مودعة بالعدالة).

تمتلك هذه العائلة ثروة معتبرة قدرت بحوالي 900 هكتار من أراضي الملك، والتي شيد عليها مزرعة بنمط أوروبي حيث تصل ميزانيتها مابين 800إلى10.000 فرنك.[2]

اعتمادا على المعلومات التي تحصلنا عليها من الأرشيف تبين أن هذه العائلة الأرستقراطية كانت مواقفها محايدة اتجاه الاستعمار الفرنسي.

[1]- A O M, carton 10 H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868..
[2]- A O M, carton 10 H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868..

3-عائلة بن حليمة –معسكر-

عرفت هذه العائلة بثرائها في المنطقة منذ الحكم العثماني في الجزائر، تنتمي إلى الشخصية المعروفة" بن عربة عبد القادر بن حليمة" الذي استقر في بلدية بوهني بضواحي معسكر، كان عمره أثناء الاحتلال الفرنسي43 سنة، مثقف باللغة العربية لا يتكلم اللغة الفرنسية ذو أخلاق حسنة، يمتلك العديد من المزارع بدوار شارب الريح، وتملك عائلته100 هكتار من الأراضي تستعمل فيها التقنيات الحديثة للزراعة لكون هذه العائلة من الأرستقراطية الفلاحية.

كان "بن عربة عبد القادر" يحترم السلطات العامة لكن لم يدخل معها في أي علاقة سياسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية، يتميز بالذكاء والنشاط يسير دواره تسييرا جيدا، يتحصل على نتائج فعاله خاصة فيما يتعلق بتوفير الأمن، كان معروفا بالحزم والاستقامة، لا ينتمي إلى أية زاوية دينية وهو من الأرستقراطية الفلاحية، له علاقات جيدة مع إخوانه المسلمين ومع الأوربيين المقيمين في منطقة بوهني وخارجها، كان بن عربة رجل ذكي ونشيط كان بإمكان السلطات الفرنسية أن تسند له مهام كبيرة، ويعتمد عليه في تنفيذ سياستها، إلا أنه لم يظهر أي سلوك إرادي اتجاهها ولم يربط مصالح عائلته بوجودها.[1]

مما سبق ذكره يمكن القول أن عائلة بن حليمة بالرغم من أنها عائلة أرستقراطية إلا أنها لم يكن لها أي نفوذ أو موقف محدد اتجاه السلطات الفرنسية طيلة الفترة الاستعمارية.

4-عائلة صحراوي- معسكر-

تنتمي هذه العائلة الأرستقراطية إلى الشخصية المعروفة "صحراوي عبد القادر ولد محي الدين" الذي كان عمره عند الاحتلال الفرنسي للجزائر 48 سنة، تميز بطبعه العصبي والسلوك الحسن من صفاته صريح وذكي جدا، مثقف باللغة العربية، ثري يملك بمنطقة العنصر مزارع قدرها 300 هكتار، يستعمل التقنيات الحديثة في مجال الزراعة، يستغل أمواله بكل نشاط في التجارة ويتميز بالحيلة في العمليات التجارية، يحترم السلطة الفرنسية لكنه لم يتعامل معا ولا تربطه أي علاقة بها، يتميز بالكفاءة لتقلد أي منصب من المناصب العليا، بصفته عون من الأهالي ومن عائلة أرستقراطية تمكنه من أن يشغل منصبا مهم، ومع ذلك لم يبدي أي رغبة في العمل مع الفرنسيين سواء في المجال الإقتصادي أو العسكري والإداري، كما أنه لم يؤدي الخدمة العسكرية.[2]

لا ينتمي عبد القادر إلى أية زاوية دينية لكن انتمائه إلى العائلة الأرستقراطية العريقة جعلته يتمتع باحترام كبير ورثه من أسلافه، امتد نفوذه إلى جميع البلديات المجاورة بما في ذلك بلدية العنصر وملاتة والزكار

[1]- A O M, carton 10 H56, Les familles le départment d'Oran, du 25/02/1868..

[2]-AOM, Carton 10H56, Les familles le départment d'Oran, du 25/02/1868.

والدوابر، كانت علاقته حسنة مع إخوانه المسلمين ومع الأوربيين والسلطة العامة، له دراية كبيرة عن أهالي منطقته وكان بإمكانه أن يكلف بمهمة سياسية إلا أنه رفض ذلك عدة مرات.[1]

مما سبق ذكره يتضح أن موقف هذه العائلة كان محايد للاستعمار الفرنسي للجزائر.

5-عائلة خراجي - مناور- معسكر

أهم الأعضاء البارزين هذه العائلة نذكر "عبد القادر ولد احمد" الذي من خلاله نحدد موقف العائلة.

ينتمي "عبد القادر بن خراجي" إلى العائلة الأرستقراطية الشريفة المعروفة بأولاد سيدي علي بن خراج المنحدرين من مولاي ادريس، جاءت هذه القبيلة من نواحي منطقة فاس منذ حوالي ستة قرون، واستقرت في دوار أولاد بوعلالة بدوار مناور بمعسكر، لها فروع بمنطقة كويلح وتاجموت ودوار مناور وأولاد سيدي علي وأولاد عبد المولى، عرفت هذه العائلة بثرائها وإمتلاكها الأراضي الكثيرة نواحي معسكر.

لم تشارك عائلة أولاد سيدي على بن خراج في أية مقاومة ضد فرنسا وفي المقابل لم تقدم لها أي دعم أو مساعدة تذكر، ولم تقدم أية خدمة لصالح الاحتلال لا من ناحية الإدارة أو في المجال العسكري، اقتصر نفوذها وتأثيرها على قبائل أولاد تلاغ وعشائر دوار عويسات بمنطقة تاجموت، ودوار الدهارة بمنطقة المويلح.

حسب ما توفر لدينا من معلومات أرشيفية حول هذه العائلة تؤكد أن أولاد سيدي على بن خراج كانوا يعيشون وضعية اجتماعية جيدة تتميز بالرفاهية، ولم يكن لهم أي موقف يذكر اتجاه السلطات الاستعمارية لا من ناحية المساندة أو الرفض والمقاومة.[2]

6-عائلة بومدين ولد محمد ولد موسي - بلدية تلاغ المختلطة - سيدي بلعباس -

تنتمي هذه العائلة إلى "الحاج محمد ولد موسى الذي ينحدر من قبيلة دوار تاوريرة محاميد ببلدية تلاغ بسيدي بلعباس ، عرفت هذه العائلة بوضعيتها الاجتماعية الثرية التي جعلتها ضمن الطبقة الأرستقراطية، ليس لها أي نفود أو تأثير ديني لكنها تتمتع بالنفوذ الاقتصادي.

عرفت هذه العائلة عن طريق أحد أفرادها الذي كان له شعبية كبيرة بدوار بلدية تاوريرة، "بومدين ولد محمد ولد موسي"، كانت علاقته مع السكان منطقته جيدة وحتى مع الأوربيين ، ليس له تحالف مع السلطات الاستعمارية، وكانت سيرته طيبة وحسنة لكن لم يجن له أية صلة تثبت موقفه اتجاه الاستعمار الفرنسي.

ان الوثائق التي بحوزتنا تؤكد لنا أن طريقة عيشته ومعاملاته مع مسؤولوا السلطة الفرنسية وعلاقاته مع الأوربيين لا يوجد فيها أي خاصيتة تذكر، التي من خلالها تبين لنا الموقف المحايد لهذه العائلة.[3]

[1] - AOM, Carton 10H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868.
[2] - AOM, Carton 10H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868.
[3] -A O M, carton 10H56, Les familles le département d'Oran, du 25/02/1868.

عمل الاستعمار الفرنسي على استمالة العائلات الجزائرية الأرستقراطية من الجزائريين، وكون سلالات من الحلفاء، التي من خلالها تمكن من فرض ساسته بكل سهولة.

منذ بداية الاحتلال الفرنسي وسيطرت فرنسا على الجزائر اتضحت مواقف العائلات الأرستقراطية المؤيدة لفرنسا، وهي العائلات التي كانت ترى في مساندتها لفرنسا ماهي إلا طريقة للحفاظ على مصالحها ومناصبها وثروتها .

يمكن القول أن هذه العائلات الأرستقراطية لم تجد مفر آخر سوى إعلان الطاعة لفرنسا، اضطرت لخدمة قضية غير عادلة ألا وهي قضية المستعمر الدخيل بحكم مصالحها، ورفضوا النزول إلى مستوى الشعب ويشاركوا معه في الدفاع عن قضيتهم، ولو لم تكن الجزائر حينذاك أمة عربية مسلمة ذات كيان ومؤسسات قائمة بذاتها، لحاول بعض الأرستقراطيين أن يستقيلوا بأمرهم وأن يؤسسوا إمارات خاصة بهم، ويتفاوضوا مع الفرنسيين من أجل البقاء في الجزائر مقابل الاحتفاظ بامتيازاتهم.[1].

يتضح مما سبق أن الأرستقراطية الجزائرية في القطاع الوهراني أعلنت ميلها لفرنسا منذ البداية بشهادة أحد الجنرالات الفرنسيين الذي كان متواجد في الجزائر في تلك الفترة، وهو **"فيليب دوكسي بريساك Philippe Doxy Prisake "** التي قال: " كان عملاء الأتراك سابقا قد استجابوا للعروض المغرية التي قدمها لهم جنرالات الجيش الفرنسي في القطاع الوهراني، بعدما أدركوا التوافق بين مصالحهم ومصالحنا، ...وكانوا لا يترددون عن استعدادهم لتقديم خدماتهم لنا، والذين نذكر منهم القائد ابن غماري شيخ قبيلة الاتحاد الواقعة على الحدود، والتي نصبت خيامها بين وجدة وتلمسان، هذا الشيخ الذي عرض على الحاكم الفرنسي أن يقوم بمهاجمة الوفد الجزائري الذي كان في طريقه إلى المغرب مقابل حماية أملاكه وعقاراته"[2].

إن الشيء الذي يميز العقلية الأرستقراطية هو حرص هؤلاء الملاك الكبار على اعتبار قضيتهم وقضية الغزاة المستعمرين قضية واحدة، ويشهد التاريخ أن المستعمرين تعهدوا لهم بضمان أوضاعهم ومصالحهم المادية وزيادة ثرواتهم، ومقابل ذلك عملوا على إخضاعهم لمشيئتهم وتعويدهم على الذل.[3].

لكن برغم من الخدمة التي قدمتها هذه الطبقة لفرنسا إلا أن نظرتها لهم لم تكن تخلوا من الإحتقار والذل، يتضح ذلك من خلال تصريحات القادة الفرنسيين أنفسهم مثل ما جاء على لسان "**روسي**

[1]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص78.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية والثورة، المرجع السابق، ص 99.

[3]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 79.

Rossy" حين قال: "كان من الصعوبة بمكان اختيار ما يليق من بين الكبار، لأن الأمير عبد القادر كان أدرى الناس بأقدار الرجال فاختار من بينهم النخبة، ولم يترك لنا إلا الأوباش"[1].

نرى نحن كباحثين أنه لزاما على أنفسنا إقرار الحقيقة، لنوضح بأن اختيار الحلفاء من الأرستقراطيين كان يتم تلقائيا في أغلب الأحيان، فالوطنيون كانوا ينضموا إلى المقاومة مباشرة أما الجبناء كانوا عكس ذلك[2].

عرفت الجزائر باعتراف المؤرخين عهدا تعاونت فيه الحثالة من المجتمع مع الاستعمار الفرنسي، بينما كانت الأغلبية العظمى الفئة الصائبة منخرطة في جيش الأمير ورافضة للاحتلال، وبالفعل كان هؤلاء المتعاونين جبناء في نظر المتعاونين معهم من الضباط الفرنسيين، الذين كانوا يصفونهم أوصافا تدل على الاحتقار، مثل ما وصفهم الكولونيل "**مان Mane** " في حديثه قائلا: "... عن حلفائنا الحقيرين"[3].

لا يخفى علينا أنه بالرغم من مظاهر الولاء والطاعة التي كان يكنها المتعاونين مع فرنسا إلا أنهم لن يسلموا من تأنيب الضمير، فقد كان لبروز الوطنية الجزائرية في مختلف المناسبات تأثير كبير على عقلية العملاء وغيرهم من أعوان الاستعمار الفرنسي، فسلوك هؤلاء كان متقلبا مما يدل على أنهم كانوا يشعرون بتأنيب الضمير وبالنقص أحيانا تجاه المجتمع"[4].

فقد كان بعض الصبايحية والأعوان والقوم من أفراد العائلات الأرستقراطية، الذين عملت فرنسا على تجنيدهم في صفوفها يتصرفون في المعارك تصرفا لم يكن يرضي الضباط الفرنسيين، مثلا الملاحظات التي أفصح عنها العقيد الفرنسي "**دوكرو Dukrow**" سنة 1846م، بأن وجود الأمير عبد القادر في المعركة كان دائما يؤثر على الخيالة من الأهالي تأثيرا لم يكن من السهل أن يتخلصوا منه، ومهما بذلنا من جهود فقد كان ذلك التأثير يحط من معنوياتهم وشجاعتهم[5].

في الأخير يمكن أن نوضح موقف أخر من هؤلاء المتعاونين، فبعض الجنود الذين كانوا يستبسلون في المعارك ويظهرون الإخلاص والوفاء لفرنسا، لم يكونوا مع ذلك كله ليقبلوا عن طيبة خاطر أمرا تستنكره الأغلبية العظمى من الشعب، وهذا ما جعل الكولونيل "**كانروبير Canrobier**" يدرك تلك التصرفات الصادرة عنهم في الكثير من الأحيان، حينها صرح متذمرا بقوله"" ليس لنا من الأهالي سوى أعداء...وليس لنا بين العرب أصدقاء"[6].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية والثورة، المرجع السابق، ص 166.

[2]- إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، المرجع السابق، ص56.

[3]- ابن اشنهو عبد اللطيف، المرجع السابق، ص210.

[4]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص93.

[5]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، 818.

[6]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص94.

خاتمة

خاتــمة:

من خلال دراستنا للموضوع نستخلص النتائج التالية:

تحضى منطقة القطاع الوهراني بموقع استراتيجي هام وتتمتع بإمكانيات طبيعية وجغرافية جعلتها تلعب دور كبير في تاريخ الجزائر، هذا الدور كان نتيجة تفاعل عوامل جغرافية وتاريخية واجتماعية ميزت المنطقة على مر العصور.

احتل القطاع الوهراني بموقعه الجغرافي ومساحته الشاسعة مكانة هامة بين مناطق القطر الجزائري، ولعب دورا محوريا في جلب اهتمام الفرنسيين به أكثر من المناطق الأخرى، لذلك أدركت فرنسا الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق المشاريع الاستعمارية الاستيطانية الاقتصادية وحتى الاجتماعية.

ساهمت المنطقة بمواردها الاقتصادية المتنوعة الزراعية والتجارية في اهتمام السلطات الفرنسية بالاستيطان فيها واستثمارها، في المجالات التي تخدم استمرارية الاستعمار في الجزائر بصفة عامة والقطاع الوهراني بصفة خاصة.

انفردت هذه المنطقة بخصائص طبيعية واقتصادية جعلتها تتميز عن غيرها من المناطق، تمثلت في توفرها على مدن ساحلية ذات مكانة عريقة بالجزائر مثل مدينة وهران بموانئها الحيوية وتلمسان ومستغانم.

تميزت منطقة القطاع الوهراني بأهميتها الاجتماعية من خلال تركيبتها البشرية المتنوعة، تمثلت في الطبقة الأرستقراطية ذات النفوذ السياسي والديني والفكري، التي لعبت دور كبير طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وطبقة متوسطة ، وطبقة فقيرة من عامة الشعب.

شهدت هذه المنطقة تغيرات جدرية بداية من سنة 1830م نتيجة السياسة الاستعمارية الاستيطانية، التي طبقتها سلطات الاحتلال في جميع المجالات الاقتصادية والادارية وحتى الاجتماعية والثقافية، بهدف السيطرة على المجتمع الجزائري والقضاء عليه، وهذا ما كان له تأثير كبير على العائلات الارستقراطية في القطاع الوهراني.

كانت فترة 1830م- 1919م فترة خصبة لدراسة العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني و إبراز مواقفها المختلفة من الإستعمار الفرنسي.

كانت السياسة الاستعمارية المطبقة من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر عامة والقطاع الوهراني خاصة، دور كبير في تحديد مواقف العائلات الأرستقراطية من الاستعمار الفرنسي ما بين 1830 إلى 1919م.

اختلفت مواقف العائلات الأرستقراطية من الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني وتباينت، فهناك عائلات ساندت الفرنسيين طيلة فترة تواجدهم بالجزائر وقدمت لهم يد المساعدة انطلاقا من أسباب كانوا مقتنعين بها إلى حد كبير، وهناك عائلات أعلنت عن رفضها للوجود الفرنسي في أرض الجزائر منذ الوهلة الأولى للاحتلال، وموقف آخر تجسد من خلال بعض العائلات التي لم تتخذ موقف محدد اتجاه الاستعمار الفرنسي بل فضلت البقاء في موقف محايد يضمن لها العيش بعيدا عن الظروف التي كانت تمر بها البلاد طيلة الفترة الاستعمارية.

حافظت العائلات الأرستقراطية الجزائرية التي قبلت تواجد فرنسا في القطاع الوهراني، وتأقلمت مع إدارة الاحتلال وتكيفت مع السياسة التي طبقتها على مكانتها الاجتماعية، وكان لها الحظ الأوفر في الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية، أما العائلات التي أعلنت عن رفضها للاستعمار الفرنسي وأظهرت عدائها له من خلال المقاومة التي أعلنتها ضده، كان مصيرها التفكك والاندثار وأجبر العديد منها على الهجرة ومغادرة البلاد، مثلما حدث مع عائلة الأمير عبد القادر التي لم يعد لها وجود في أرض الجزائر.

كانت طبيعة العلاقة السائدة بين السلطة الفرنسية والعائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني، قائمة على أساس تفاعل إما إيجابي أو سلبي أثناء فترة الاحتلال، هذه العلاقة التي كانت تربط الإدارة الاستعمارية بالعائلات الأرستقراطية تجسدت ضمن مواقف مختلفة ومتباينة، تمثلت حسب ما توصلنا إليه من خلال هذا البحث إلى عائلات أرستقراطية موالية لفرنسا وتواجدها في الجزائر وعائلات رافضة ومعادية تماما للاستعمار الفرنسي، التي دخلت في صراع مع الإدارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال و عائلات أرستقراطية محايدة، كما يجب الإشارة هنا إلى أن المعلومات الخاصة بالعائلات ذات المواقف المحايدة قليلة جدا ومع ذلك تمكنا من إدراجها .

كانت معظم العائلات الأرستقراطية التي ساندت السلطة الاستعمارية الفرسية في القطاع الوهراني، نفسها العائلات التي كانت تتعامل مع الحكومة العثمانية سابقا، لكون مصالحها كانت مرتبطة مع الطبقة الحاكمة، وهي الفئة التي حرصت فرنسا على استمالتها والحفاظ على التعامل معها، وبالفعل كانت هذه الفئة سندا قويا مكن من توطيد أقدام فرنسا في الجزائر ومكوثها مدة طويلة.

العائلات الأرستقراطية التي ساندت الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني، كانت مواقفها الموالية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالحها الاقتصادية والعسكرية وحتى الاجتماعية كالمناصب العليا في

البلاد والثروات والملكيات، نذكر على سبيل المثال عائلة أولاد قاضي بمعسكر، عائلة البوعناني بسعيدة، عائلة بن شيحة بتموشنت وعائلة بلحاج بغليزان، أما العائلات ذات المواقف المعادية والرافضة للوجود الفرنسي على الرغم من فقدان مكانتها وأراضيها، إلا أنها فضلت إعلان الحرب ضد فرنسا وعدم الرضا ببقائها على مناصبها وثرواتها تحت تصرف قوة أجنبية تتحكم فيها، واتخذت من المقاومة موقفها الوحيد نذكر منها على سبيل المثال عائلة سي الحسني بوهران، عائلة بن عبد الله بغيليزان، أما العائلات التي اتخذت من الحياد موقفا لها ولم ترغب في التدخل في الشؤون السياسية والعسكرية التي عرفتها الجزائر في الفترة الاستعمارية، نذكر منها عائلة بومدين بمعسكر وعائلة ضياف بسعيدة.

تمسك الكثير من العائلات الأرستقراطية بامتيازاتها التي كانت تتمتع بها منذ العهد العثماني، هو ما دفع بها إلى التحالف مع المحتل الذي ضمن لها الاحتفاظ بمصالحها مقابل قبول التعامل معها ومساندتها، كما جعلها تقف في وجه زعماء المقاومة الجزائري من بني جلدتها، وذلك خوفا على مصالحهم ومكانتهم.

يمكن القول في الأخير انه على الرغم من اختلاف وتباين مواقف العائلات الأرستقراطية في القطاع الوهراني من موالية ورافضة ومحايدة، إلا أنها لم تستثنى من المصير المشترك الذي آلت إليه، فقد تعرضت كلها إلى مصير واحد وهو التفكك والاندثار ولم يبق لوجودها أثر خاصة مع بداية القرن العشرين ميلادي، نتيجة السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، لكون هدف فرنسا في الجزائر هو القضاء على كل ما يرمز للشخصية الجزائرية وكل ماله علاقة بالمجتمع الجزائري .

ملاحق

ملاحق:

الملحق رقم (1)	بيان اعتراف المارشال "دومبال" بالخدمات المقدمة من طرف عائلة "أولاد قاضي" بمعسكر للسلطات الفرنسية.
الملحق رقم (2)	رسالة الحاكم العام " جونار" تبين المكانة المحترمة التي حظية بها عائلة "بوعزة" بتلمسان بقيادة زعيمها " عبيد جلول بوعزة" لدى السلطات الفرنسية.
الملحق رقم (3)	أمرية وزير الحربية الفرنسي بترقية أحد أفراد العائلة الأرستقراطية " العربي ولد الحاج محي الدين" بوهران إلى منصب فارس جوقة الشرف.
الملحق رقم (4)	رسالة من طرف العائلة الأرستقراطية " لعرج" بالجنوب الغربي للقطاع الوهراني إلى السلطات الفرنسية توضح العلاقات والخدمات المتبادية بين الطرفين.
الملحق رقم (5)	بيان يوضح الخدمات المقدمة من طرف أحد أفراد عائلة "بن شيحة " إلى السلطات الفرنسية بتلمسان.
الملحق رقم (6)	بيان يوضح اعتراف العقيد "جونسان" بالخدمات المقدمة من طرف أحد أفراد عائلة "البوعناني" إلى السلطات الفرنسية بسعيدة.
الملحق رقم (7)	مذكرة من طرف السلطات الفرنسية لاقتراح أحد أفراد العائلة الأرستقراطية" بن أحمد" بتلمسان – مغنية - وترقيته لمنصب "القايد".
الملحق رقم (8)	تعريف شخصيات

ملحق رقم (01): بيان اعتراف المارشال "دومبال" بالخدمات المقدمة من طرف عائلة "أولاد قاضي" بمعسكر للسلطات الفرنسية.[1]

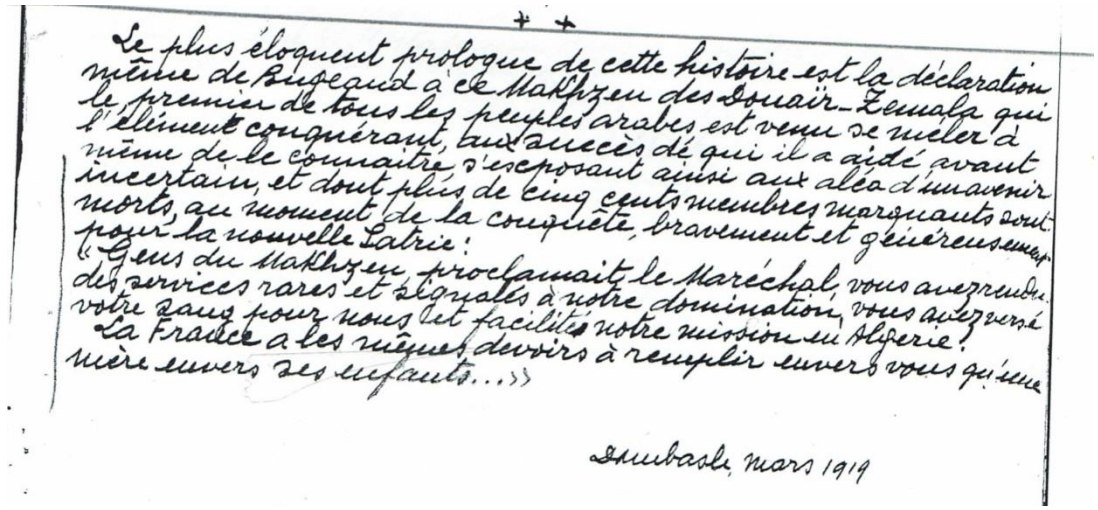

Le plus éloquent prologue de cette histoire est la déclaration même de Bugeaud à ce Makhzen des Douair-Zemala qui le premier de tous les peuples arabes est venu se mêler à l'élément conquérant, tout aveugle de qui il a aidé avant même de le connaître, s'exposant ainsi aux aléa d'un avenir incertain, et dont plus de cinq cents membres marquants sont morts, au moment de la conquête, bravement et généreusement pour la nouvelle Patrie:

« Gens du Makhzen proclamait le Maréchal, vous avez rendu des services rares et éloignés à notre domination, vous avez versé votre sang pour nous et facilité notre mission en Algérie.

La France a les mêmes devoirs à remplir envers vous qu'une mère envers ses enfants... »

Aumale, mars 1919

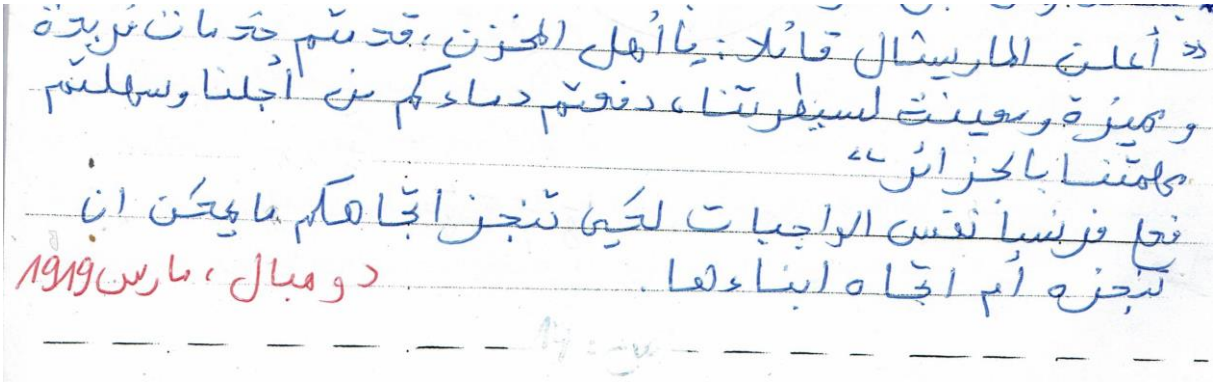

« أعلن المارشال قائلا: يا أهل المخزن، قد تمّم خدمات غريبة ومميزة وعينت لسيطرتنا، دعمتم دماءكم من أجلنا وسهلتم مهمتنا بالجزائر"

فعلا فرنسا نفس الواجبات لكي تنجز اتجاهكم ما يمكن أن تنجزه أم اتجاه ابناءها.

دومبال، مارس 1919

[1] -Marthe et Edward Gouvion, Kitab Ayane El Maghariba – Grande Familles D'Algérie, Fontana, Alger , P110.

ملحق رقم (02): رسالة الحاكم العام " جونار" تبين المكانة المحترمة التي حظيت بها عائلة "بوعزة" بتلمسان بقيادة زعيمها " عبيد جلول بوعزة" لدى السلطات الفرنسية.[1]

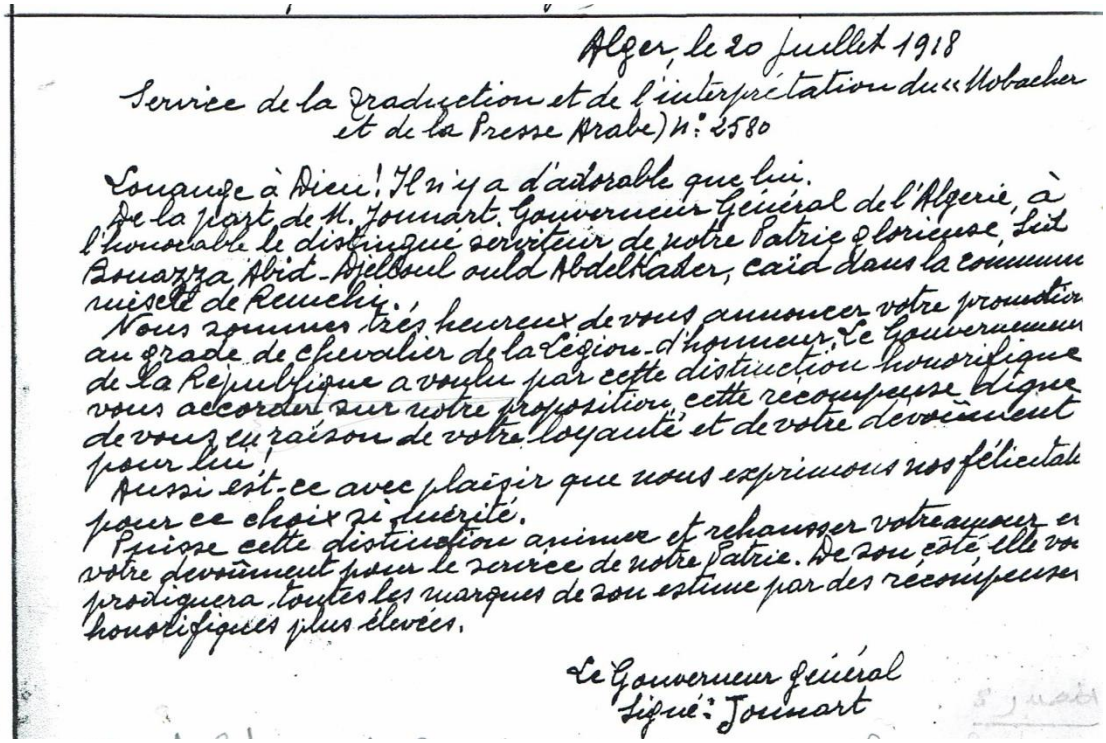

Alger, le 20 juillet 1918

Service de la traduction et de l'interprétation du « Mobacher et de la Presse Arabe) N.° 2580

Louange à Dieu! Il n'y a d'adorable que lui.

De la part de M. Jonnart, Gouverneur Général de l'Algérie, à l'honorable le distingué serviteur de notre Patrie glorieuse, Sid Bouazza Abid-Djelloul ould Abdelkader, caïd dans la commune mixte de Remchi.

Nous sommes très heureux de vous annoncer votre promotion au grade de chevalier de la Légion-d'honneur. Le Gouvernement de la République a voulu par cette distinction honorifique vous accorder sur notre proposition, cette récompense digne de vous en raison de votre loyauté et de votre dévouement pour lui.

Aussi est-ce avec plaisir que nous exprimons nos félicitations pour ce choix si mérité.

Puisse cette distinction animer et rehausser votre courage et votre dévouement pour le service de notre Patrie. De son côté, elle vous prodiguera toutes les marques de son estime par des récompenses honorifiques plus élevées.

Le Gouverneur Général
Signé: Jonnart

[1] -Marthe et Edward Gouvion, Kitab Ayane El Maghariba – Grande Familles D'Algérie, Fontana, Alger, P 157.

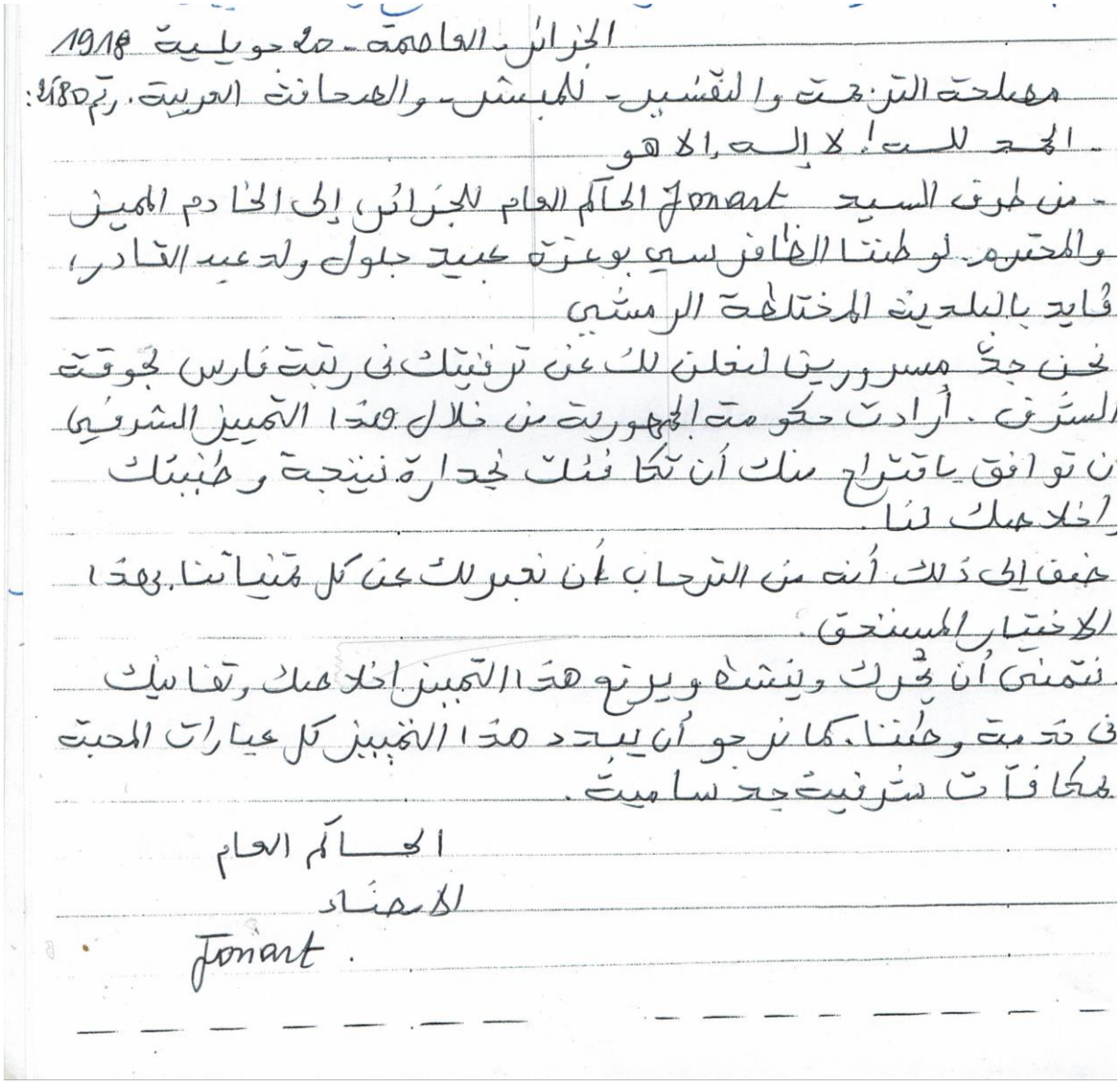

الجزائر العاصمة في 6 جويلية 1918
مصلحة الترجمة والتفسير للمكاتب والمحافظ العربية. رقم 480:
- الحمد لله لا إله إلا هو
- من طرف السيد Jonart الحاكم العام للجزائر إلى الخادم المبين والمحترم. لوطنا الخافس سي بوعزة حبيد جلول ولد عبد القادر، قايد بالبلدية المختلطة الرمشي
نحن جد مسرورين لنعلن لك عن ترقيتك في رتبة فارس لموقفك المشرف. أرادت حكومة الجمهورية من خلال هذا التمييز الشرفي أن توافق باقتراح منك أن تكافئك لجدارة نتيجة وطنيتك وإخلاصك لنا.
نضيف إلى ذلك أنه من الترحاب أن نعبر لك عن كل تمنياتنا بهذا الاختيار المستحق.
نتمنى أن تحرك وتنشط وبرتوهة التمييز إخلاصك وتفانيك في خدمة وطننا. كما نرجو أن يبدد هذا التمييز كل عبارات المحبة والمكافآت مترفيت جد سامية.

الحاكم العام
الإمضاء
Jonart.

ملحق رقم (03): أمرية وزير الحربية الفرنسي بترقية أحد أفراد العائلة الأرستقراطية " العربي ولد الحاج محي الدين" بوهران إلى منصب فارس جوقة الشرف[1]

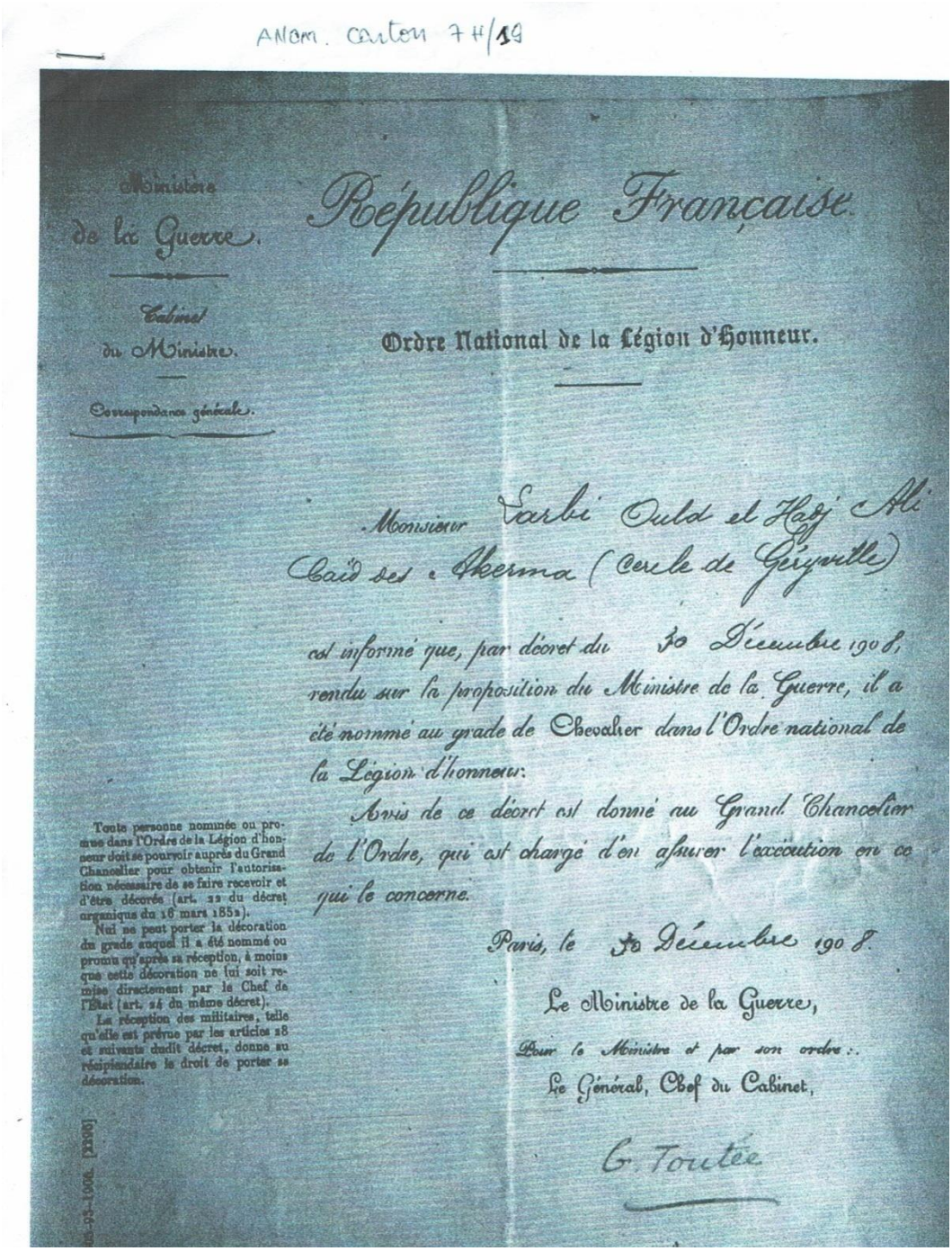

ANOM. Carton 7H/19

Ministère de la Guerre.

Cabinet du Ministre.

Correspondance générale.

République Française.

Ordre National de la Légion d'Honneur.

Monsieur Larbi Ould el Hadj Ali Caïd des « Akerma (cercle de Géryville)

est informé que, par décret du 30 Décembre 1908, rendu sur la proposition du Ministre de la Guerre, il a été nommé au grade de Chevalier dans l'Ordre national de la Légion d'honneur.

Avis de ce décret est donné au Grand Chancelier de l'Ordre, qui est chargé d'en assurer l'exécution en ce qui le concerne.

Paris, le 30 Décembre 1908.

Le Ministre de la Guerre,

Pour le Ministre et par son ordre :
Le Général, Chef du Cabinet,

G. Toutée

Toute personne nommée ou promue dans l'Ordre de la Légion d'honneur doit se pourvoir auprès du Grand Chancelier pour obtenir l'autorisation nécessaire de se faire recevoir et d'être décorée (art. 22 du décret organique du 16 mars 1852).

Nul ne peut porter la décoration du grade auquel il a été nommé ou promu qu'après sa réception, à moins que cette décoration ne lui soit remise directement par le Chef de l'État (art. 24 du même décret).

La réception des militaires, telle qu'elle est prévue par les articles 28 et suivants dudit décret, donne au récipiendaire le droit de porter sa décoration.

[1] -A O M, Carton 7H19, Affaires Indigénes, Noblesse Militaire et Religieuse, 14/10/1910

أمر وطني لفرقة جوقة الشرف

السيد: العربي ولد الحاج علي قايد الكرمة - وهران
محيط مدينة - Gerryville -

قد أعلم مقتضى مرسوم 30 ديسمبر 1908 والمودع باقتراح وزير الحرب، حيث تم تعيينه في رتبة فارس للنظام الوطني لفرقة جوقة الشرف.
وباقتراح من المرسوم، قد كلف الفارس الأكبر لهذا النظام بتنفيذ ما كلف به من مهام مقتضى هذا المرسوم

باريس 30/12/1908
وزير الحرب

ملحق رقم (04): رسالة من طرف العائلة الأرستقراطية " لعرج" بالجنوب الغربي للقطاع الوهراني إلى السلطات الفرنسية توضح العلاقات والخدمات المتبادلة بين الطرفين.[1]

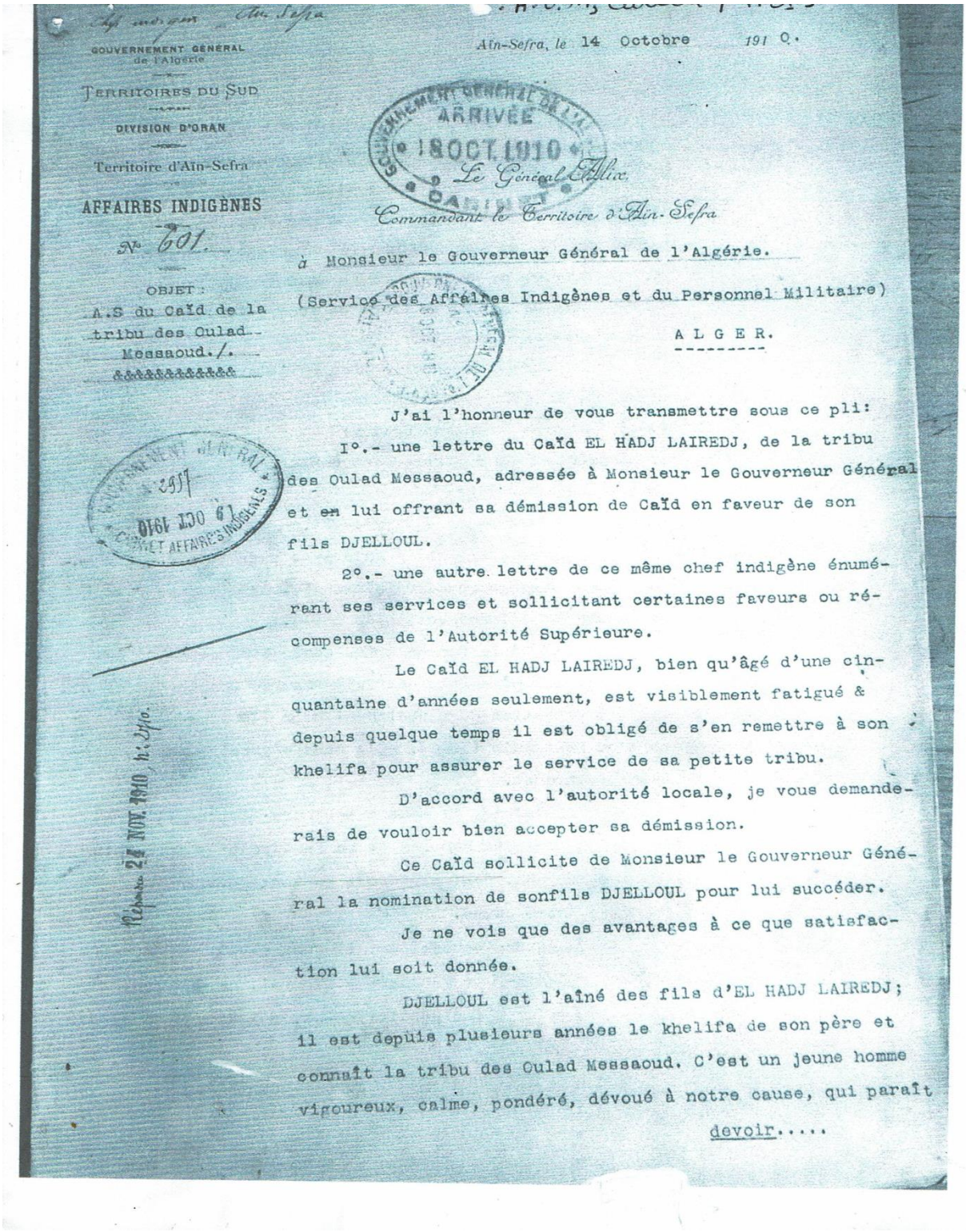

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL de l'Algérie

TERRITOIRES DU SUD

DIVISION D'ORAN

Territoire d'Aïn-Sefra

AFFAIRES INDIGÈNES

N° 601.

OBJET :
A.S du Caïd de la tribu des Oulad Messaoud./.

Aïn-Sefra, le 14 Octobre 191 0.

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'AL... ARRIVÉE 18 OCT. 1910 ... DIVISION D'ORAN

Le Général Lyautey
Commandant le Territoire d'Aïn-Sefra

à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie.

(Service des Affaires Indigènes et du Personnel Militaire)

ALGER.

J'ai l'honneur de vous transmettre sous ce pli:

1°.- une lettre du Caïd EL HADJ LAIREDJ, de la tribu des Oulad Messaoud, adressée à Monsieur le Gouverneur Général et ~~en~~ lui offrant sa démission de Caïd en faveur de son fils DJELLOUL.

2°.- une autre lettre de ce même chef indigène énumérant ses services et sollicitant certaines faveurs ou récompenses de l'Autorité Supérieure.

Le Caïd EL HADJ LAIREDJ, bien qu'âgé d'une cinquantaine d'années seulement, est visiblement fatigué & depuis quelque temps il est obligé de s'en remettre à son khelifa pour assurer le service de sa petite tribu.

D'accord avec l'autorité locale, je vous demanderais de vouloir bien accepter sa démission.

Ce Caïd sollicite de Monsieur le Gouverneur Général la nomination de sonfils DJELLOUL pour lui succéder.

Je ne vois que des avantages à ce que satisfaction lui soit donnée.

DJELLOUL est l'aîné des fils d'EL HADJ LAIREDJ; il est depuis plusieurs années le khelifa de son père et connaît la tribu des Oulad Messaoud. C'est un jeune homme vigoureux, calme, pondéré, dévoué à notre cause, qui paraît devoir.....

Reçu le 25 NOV. 1910 à Alger

[1] -A O M, Carton 7H19, Affaires Indigénes, Noblesse Militaire et Religieuse, 14/10/1910

devoir bien mener cette petite tribu, l'une des moindres du Cercle.

Pour le cas où la démission du Caïd EL HADJ LAIREDJ serait acceptée et celui où la candidature de DJELLOUL ben EL HADJ LAIREDJ serait agréée par vous, je vous adresse un dossier de proposition. Il comprend:

a.- un mémoire de proposition en deux expéditions;

b.- un acte de notoriété (avec sa traduction) pour tenir lieu d'acte de naissance.

Dans sa seconde lettre, après avoir rappelé ses services, le Caïd démissionnaire demande:

a.- à être nommé agha honoraire;

b.- l'attribution du traitement de la Légion d'Honneur, dont il est chevalier;

c.- enfin à être exonéré de l'impôt.

EL HADJ LAIREDJ a pris part autrefois à différentes affaires comme goumier (Aïn-Chaïr, 1870 - Magoura, 1871 Répression de l'Insurrection de 1881).

Caïd à la fin de 1899, après être resté 25 ans khelifa de son père Caïd des Caïds Hamyan Djemba, il a pris part à l'opération du Djebel Beni Smir (1900) et à la colonne du Haut-Guir (1908), mais sans s'y faire particulièrement remarquer.

Toutefois, il nous a toujours bien servi comme d'ailleurs tous les membres de sa famille très influente chez les Hamyans, dont plusieurs se sont montrés très dévoués à notre cause.

Dans ces conditions, il vous paraîtra peut-être possible, Monsieur le Gouverneur Général, de donner satisfaction, tout au moins partiellement, aux demandes du Caïd EL HADJ LAIREDJ.

Après acceptation....

عين الصفراء 14 أكتوبر 1910

الى السيد الحاكم العام للجزائر

مصلحة شؤون الاهالي والشؤون العسكرية

يشرفني أن أبعث لكم طيه الرسالة المتضمنة:

1- رسالة القايد الحاج لعرج، من قبيلة أولاد مسعود، الموجهة الى السيد الحاكم العام والتي تتضمن استقالة القايد لصالح إبنه جلول

2- رسالة أخرى من نفس القايد المحلي والتي تتضمن مختلف الخدمات وتتشرف بالامتيازات والمكافآت الممنوحة من السلطات العليا.

- إن القايد الحاج جلول، رغم بلوغه الخمسين سنة، يبدو أنه متعب منذ مدة وبالتالي فهو ملزم بالرجوع إلى خليفته لضمان مصلحة قبيلته الصغيرة.

- وبالتفاق مع السلطة المحلية، فإنني أطلب منكم أن تتقبلوا استقالته.

- يتوسل هذا القايد من السيد الحاكم العام أن يعين إبنه جلول ليخلفه في منصبه.

- إنني لا أرى سوى فوائد وقبول في هذا الاتجاه والمسعى.

- الابن جلول هو الابن الاكبر لابناء الحاج لعرج، هو منذ عدة سنوات خليفة والده ويعرف جيدا قبيلة أولاد مسعود. إنه شاب صارم وهادئ، متزن، ومخلص لقضيتنا، ويبدو أنه قادر على تسيير هذه القبيلة الصغيرة.

- ففي حالة قبول إستقالة الحاج لعرج، وقبول إعتماد ترشيح ابنه جلول ولد الحاج لعرج من طرف سيادتكم، فإنني سأرسل اليكم ملف اقتراحات يتضمن مايلي:

أ- مذكرة اقتراحات في نسختين

ب- عقد إشهار رقمة ترجمته يكون فيها شهادة الميلاد.

- ففي رسالته الثانية، فبعد ماذكر بالخدمات التي قدمها، يطلب القايد المستقيل مايلي:

أ- أن تتم تسميته آغا شرفي

ب- أن تخصص له اعادة النظر في من: جوقة الشرف التي كان فارسا فيها

د - وأخيرا أن يعفى من الضريبة.

- لقد شارك القايد الحاج لعرج فيما مضى في عدة قضايا مثل ثورة بين شار 1870 وثورة 1871 للمقراني وردع مقاومة 1881.

- أصبح قايد سنة 1899 بعد ما خدم كـ 6 سنة خليفة لوالده قايد العباد لقبائل الحيان الجنبة، كما شارك في الحملات العسكرية بجبل بني سعيد 1900 وشارك في كتيبة الغيل الكبير 1908 لكن دون أن يتميز ويظهر ظهورا جليا.

- مع ذلك، فلقد كان خادما أمينا لنا، فكل خاصر عاشت للمعمرين لدى قبائل الحيان، حيث كان العديد منهم مخلصين لقضيتنا.

- نفى هذه الظروف يجد ولك من الممكن سيدي الحاكم العام أن توافق في الأقل ولو جزئيا على طلب ومطالب القايد الحاج لعرج.

ملحق رقم (05): بيان يوضح الخدمات المقدمة من طرف أحد أفراد عائلة "بن شيحة " إلى السلطات الفرنسية بتلمسان.[1]

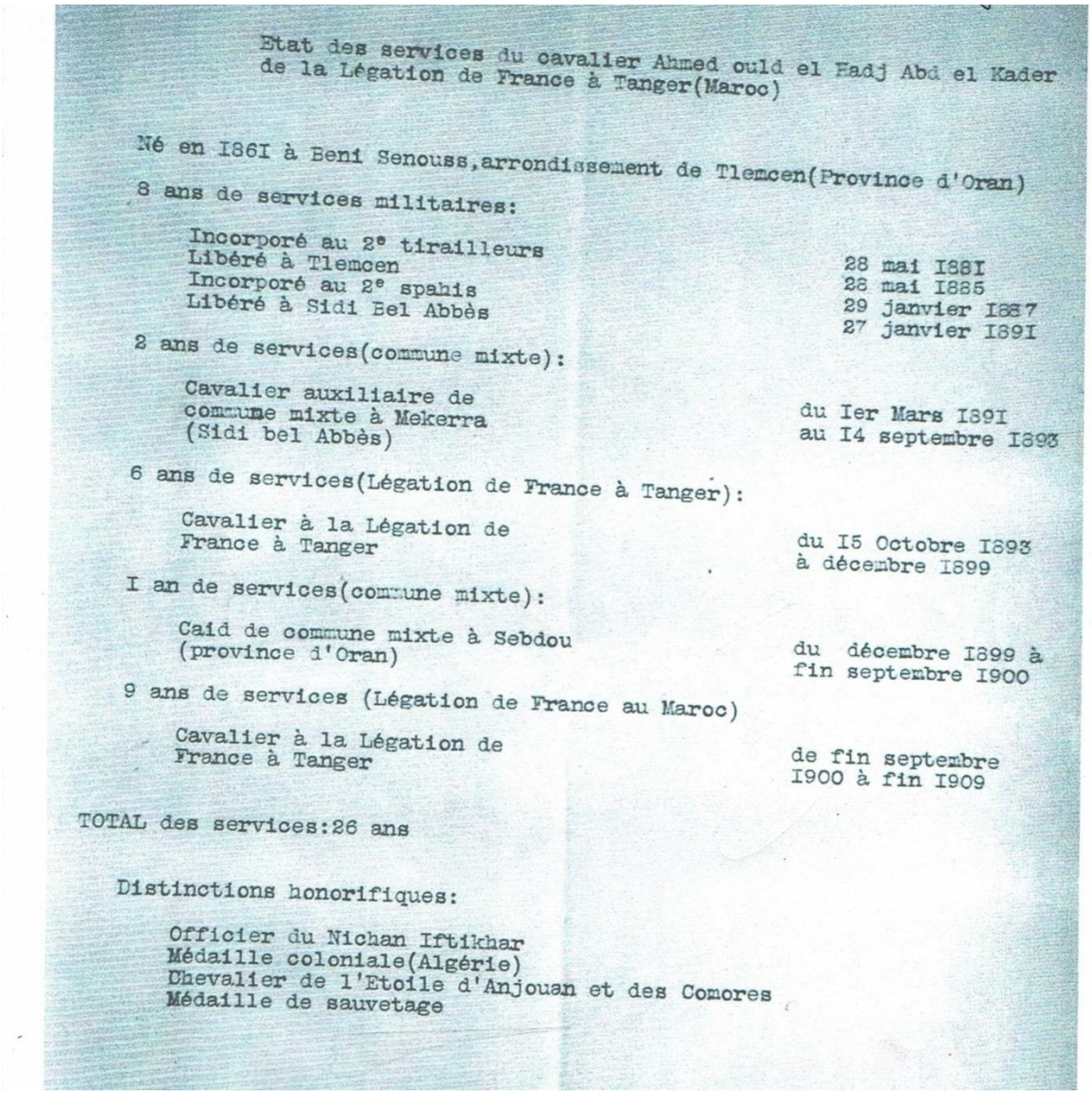

Etat des services du cavalier Ahmed ould el Hadj Abd el Kader
de la Légation de France à Tanger(Maroc)

Né en I86I à Beni Senouss,arrondissement de Tlemcen(Province d'Oran)

8 ans de services militaires:

Incorporé au 2e tirailleurs	
Libéré à Tlemcen	28 mai I88I
Incorporé au 2e spahis	28 mai I885
Libéré à Sidi Bel Abbès	29 janvier I887
	27 janvier I89I

2 ans de services(commune mixte):

Cavalier auxiliaire de commune mixte à Mekerra (Sidi bel Abbès)	du Ier Mars I89I au I4 septembre I893

6 ans de services(Légation de France à Tanger):

Cavalier à la Légation de France à Tanger	du I5 Octobre I893 à décembre I899

I an de services(commune mixte):

Caid de commune mixte à Sebdou (province d'Oran)	du décembre I899 à fin septembre I900

9 ans de services (Légation de France au Maroc)

Cavalier à la Légation de France à Tanger	de fin septembre I900 à fin I909

TOTAL des services:26 ans

Distinctions honorifiques:

Officier du Nichan Iftikhar
Médaille coloniale(Algérie)
Chevalier de l'Etoile d'Anjouan et des Comores
Médaille de sauvetage

[1] -A O M, Carton 7H19, Affaires Indigénes, Noblesse Militaire et Religieuse, 14/10/1910

بيان خدمات الفارس أحمد ولد الحاج عبد القادر من الدار الفرنسية بطنجة (المغرب).

- ولد سنة 1861 ببني سنوس بحافظة تلمسان (منطقة وهران)

1) - له ثماني سنوات خدمة عسكرية:

- أدمج في الفوج الثاني للفتاحيين 1881-05-28
- تم تسريحه بتلمسان 1885-05-28
- ادمج في الفوج الثاني للهباجية 1887-01-29
- تم تسريحه بسيدي بلعباس 1891-01-27

2) سنتين خدمة (بلدية مختلطة): من 1891-03-01 الى 1893-09-14

- فارس مساعد بالبلدية المختلطة مكنّة بسيدي بلعباس.

3) ست سنوات خدمة (الدار الفرنسية بطنجة):

فارس الدار الفرنسية بطنجة من 1893/10/15 الى 11 ديسمبر 1899

4) سنة خدمة (بلدية مختلطة):

فايد البلدية المختلطة سبدو (محافظة وهران) من 11 ديسمبر 1899 الى نهاية سبتمبر 1900

5) تسع سنوات خدمة (الدار الفرنسية بالمغرب):

فارس الدار الفرنسية بالمغرب نهاية سبتمبر 1900 الى نهاية 1909

المجموع: مجموع الخدمات 18 سنة.

- من التمييزات الشرفية:
- خمايلة التبشتان الافتخار
- الوسام الاستعماري الجزائري
- فارس شعار الاخوان والكمور
- وسام النجاح.

ملحق رقم (06): بيان يوضح اعتراف العقيد "جونسان" بالخدمات المقدمة من طرف أحد أفراد عائلة "البوعناني" إلى السلطات الفرنسية بسعيدة.[1]

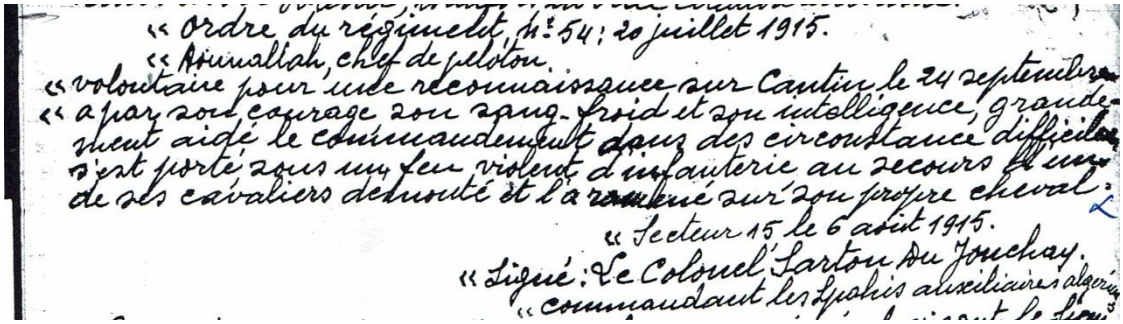

« Ordre du régiment n° 54 ; 20 juillet 1915.
« Aïssallah, chef de peloton.
« volontaire pour une reconnaissance sur Cantin le 24 septembre
« a par son courage son sang-froid et son intelligence, grande-
ment aidé le commandement dans des circonstance difficiles
s'est porté sous un feu violent d'infanterie au secours d'un
de ses cavaliers démonté et l'a ramené sur son propre cheval.
« Secteur 15 le 6 août 1915.
« Signé : Le Colonel Sarton du Jonchay.
« commandant les Spahis auxiliaires algérien

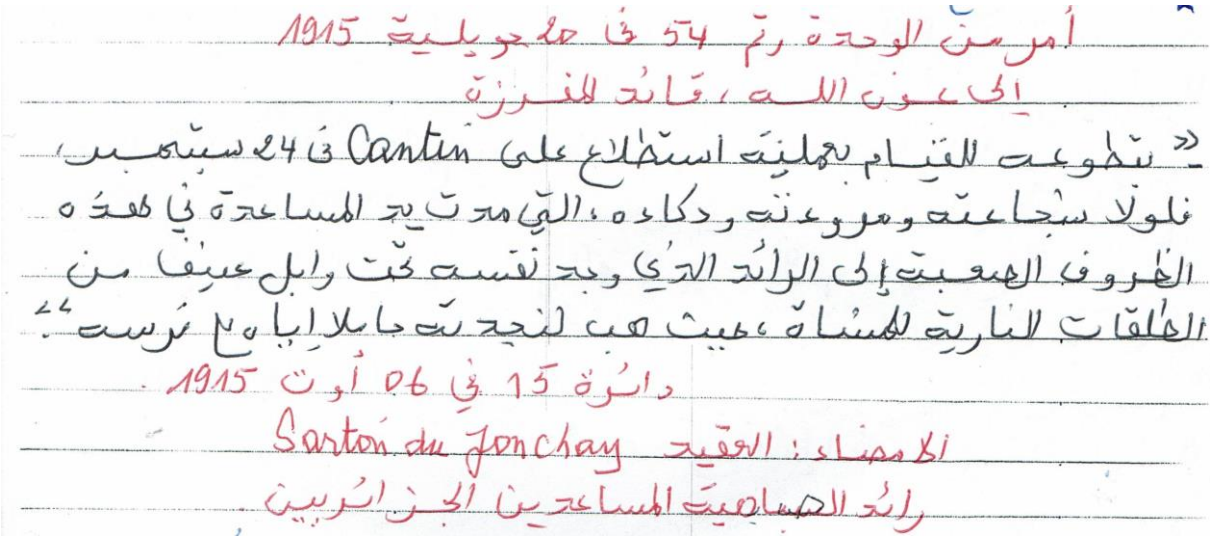

أمر من الوحدة رقم 54 في 20 جويلية 1915
إلى عون الله، قائد المزرزة
« بتطوعه للقيام بعملية استطلاع على Cantin في 24 سبتمبر،
فلولا شجاعته ومروءته وذكاءه، التي مدت يد المساعدة في لحظة
الظروف الصعبة إلى الرائد الذي وجد نفسه تحت وابل عنيف من
الطلقات النارية للشناة، حيث هب لنجدته حاملا إياه على فرسه."
دائرة 15 في 06 أوت 1915
الإمضاء: العقيد Sarton du Jonchay
رائد الصباحيين المساعدين الجزائريين

[1] -Marthe et Edward Gouvion, Kitab Ayane El Maghariba – Grande Familles D'Algérie, Fontana, Alger, P 95.

ملحق رقم (07): مذكرة من طرف السلطات الفرنسية لاقتراح أحد أفراد العائلة الأرستقراطية" بن أحمد" بتلمسان – مغنية - وترقيته لمنصب "القايد".[1]

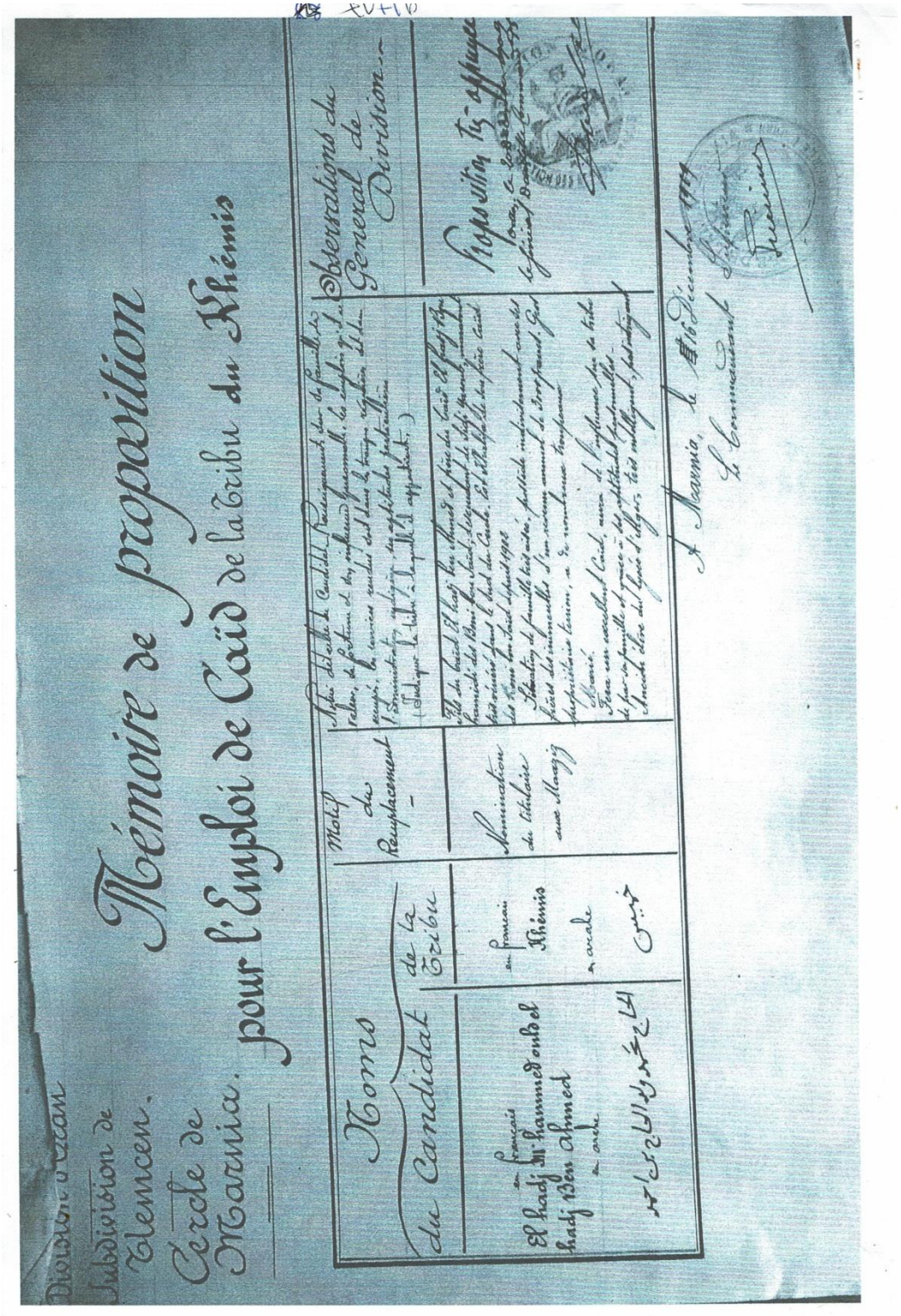
Division d'Oran
Subdivision de Tlemcen.
Cercle de Maghnia.

Mémoire de proposition
pour l'Emploi de Caïd de la Tribu du Khémis

Noms du Candidat	de la Tribu	Motifs du Remplacement	Observations du Général de Division
El Hadj M'hammed ould El Hadj Ben Ahmed ben ...	Français Khémis arabe	Nomination du titulaire aux Mzaïa	Agréé. Fera un excellent Caïd, sera de confiance et très dévoué à la France. Ancien élève des Ecoles d'Alger, très intelligent, parlant ...

A Maghnia, le 10 Décembre 1910
Le Commandant

[1] -A O M, Carton 7H19, Affaires Indigénes, Noblesse Militaire et Religieuse, 14/10/1910

مذكرة إقتراح لمنصب قايد لقبيلة الحميس
بمدينة تلمسان

الحاج امحمد ولد الحاج بن أحمد

مذكرة عامة وتفصيلية على المترشح فيما يخص عائلته، وثروته وتأثيراته الشخصية ونفوذه، والوظائف التي قام بها، ومشواره المهني، سواء مع الجيوش الفرنسية أو في إدارة الأهالي خاصة والإشارة إلى القبيلة التي ينتمي إليها

هو ابن القايد الحاج بن أحمد ووالد القايد الحاج بن حميدي لقبيلة بني بو سعيد، وهو حفيد لسيدي يعقوب الولي الصالح الذي منحت تلمسان، وهو خليفة لأخيه القايد بقبيلة سيدي بوسعيد منذ 1902.

- فهو رجل ثري وغني جداً، يملك مع اخوانه ما في يقدر دخلها لسنويا حوالى 3000 فرنك، وهو فلاح كبير، له تطيع من الماشية. متزوج، ويمكن أن يصبح قايد بامتياز، فله تأثير حقيقي على عائلته، وهذا لأنه ينتسب إلى عائلة شرفية، يملك ثروات خاصة وشخصية قوية، وكان من تلاميذة ثانوية بالجزائر العاصمة، فهو متعلم وذكي.

تلمسان 14 - 12 - 1909

ملحق رقم(08): تعريف شخصيات

الأمير عبد القادر: ابن محي الدين المعروف بعبد القادر الجزائري ولد بالقيطنة قرب مدينة معسكر سنة 1808م يعود نسبه إلى الرسول محمد ﷺ ، مجاهد وعسكري وشاعر ، عرف بمحاربته للاستعمار الفرنسي، يعتبر رمز المقاومة الجزائرية ومؤسس الدولة الجزائرية الحديثة.[1]

مصطفى ابن التهامي: فقيه عمل بالتدريس وتحفيظ القرآن، أحد رجالات الأمير عبد القادر و صهره وكاتبه الخاص، لازمه طيلة فترة مقاومته للاستعمار الفرنسي، رحل معه إلى دمشق.[2]

بوزيان القلعي: ولد بغيليزان 1838م،أحد الثوار الجزائريين عرف بالأسطورة لأنه قاوم الاستعمار الفرنسي بكل شجاعة، دامت مقاومته 13 سنة تمكن خلالها من إرهاق الجيش الفرنسي وألحق به هزائم كبيرة بمنطقة غيليزان وسائر الغرب الجزائري، تعرض للإعدام من طرق السلطات الفرنسية في ماي 1876م.[3]

سي قدور بن حمزة: أحد زعماء مقاومة أولاد سيد الشيخ تمكن من إلحاق الهزائم المتكررة بالجيوش الفرنسية، أهم انتصار حققه في معركة ماقورة بالقرب من منطقة سبدو بتلمسان.[4]

الشيخ بومعزة: الشريف محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة، قائد انتفاضة 1845م، ضد الاستعمار الفرنسي في منطقة الظهرة، اثار الرعب في أوساط الجيش الفرنسي.[5]

الشيخ بوعمامة: محمد بن العربي بن الشيخ بن ابراهيم الملقب ببوعمامة، ولد بفقيق 1838م وتوفي سنة 1908م، ينتمي إلى قبيلة أولاد سيد الشيخ، قائد إحدى المقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دامت ثورته 23 سنة من الكفاح .[6]

---

[1]- نزار أباضة، الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد، دار الفكر، ط1، دمشق، 1994، ص22.

[2]- يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، ص 86.

[3]- عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: نور الدين زمام، دار الحداثة، الجزائر، 2007، ص130.

[4]- العربي منور ،المرجع السابق، ص188.

[5]- بن صحراوي كمال ، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى منتصف القرن 19م،ط1، موفم للنشر، 2019،الجزائر،ص17.

[6]- عبد القادر خيلفي، مقاومة الشيخ بوعمامة في الكتابات الجزائرية خلال العهد الاستعماري، مجلة الحضارة الاسلامية، العدد 12، جامعة وهران، 2019، ص92.

مصطفى بن اسماعيل: أغا بايلك الغرب في الفترة التركية وزعيم عائلته، وبعد خضوع قبيلة الدواير والزمالة للسلطات الاستعمارية الفرنسية سنة 1835م، عينته فرنسا قائدا عليها، ثم أصبح جنرالا في الجيش الفرنسي من 1837إلى 1843م، وهو زعيم عائلته.[1]

لويس دي بورمون Louis De Bourmont: كان جنرال فرنسي في جيش نابليون بونابرت، عينه شارل العاشر وزير الحربية، قاد الحملة الفرنسية على الجزائر1830م.[2]

شارل دامريمون Charles Marie Denys de Damrémont: قائد عسكري عين من طرف الحكومة الفرنسية جنرالا بالجزائرفي سنة 1830م، توفي بالجزائر أثناء حصاره لقسنطينة سنة 1837.[3]

شارل جونار Charles Jonnart: سياسي ديبلوماسي فرنسي، عينته السلطات الفرنسية حاكما عاما بالجزائر سنة 1884م.[4]

كلوزيل Bertrand Clauzel: ضابط فرنسي شارك في الثورة الفرنسية، و شارك في احتلال الجزائر سنة 1830م، التي عين حاكما عاما بها خلفا لدي بورمون.[5]

الكاردينال لافيجري: قائد الحركة التبشيرية في الجزائر مستغلا المجاعة والفقر لتنصير المجتمع الجزائري، أسس جمعية الآباء البيض بالجزائر، عمل على نشر الدين المسيحي طيلة فترة تواجده بالجزائر.[6]

نابليون الثالث Napoleon 3: ولد 1808 كان رئيسا لفرنسا ثم أصبح امبراطورا عليها، عرف بسياسته القمعية في الجزائر خاصة بعد إصداره لقانون السيناتوس كونسيلت، صاحب فكرة المملكة العربية بالجزائر.[7]

---

[1]- أحمد ولد قاضي، المصدر السابق، ص43.

[2] - العربي منور، المرجع السابق، ص115.

[3]- محمد علي الصلابي، المرجع السابق، ص75.

[4] - شارل روبيير أجرون، تارخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 327.

[5]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص 137.

[6]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج3، دار الغرب الاسلامي ،بيروت، 1998، ص179.

[7]- محمد علي الصلابي، المرجع السابق، 128.

لاموريسيار Christophe Lamorriciere: قائد قوات الاحتلال في الجيش الفرنسي، تولى مهمة القضاء على المقاومة الشعبية ضد فرنسا، عرف بأعمال الإبادة الجماعية ضد الجزائريين.[1]

جول بولينياك Jules de Polignac :سياسي فرنسي كان ضابط في الجيش الفرنسي، أصبح رئيس وزراء فرنسا، صادفت فترة حكمه الحملة الفرنسية على الجزائر، كان له دور في احتلال الجزائر.[2]

موريس فيوليت Maurice Viollette : سياسي فرنسي عينته الحكومة الفرنسية حاكما عاما للجزائر، وعضوا بمجلس الشيوخ بها، عرف بمشروعه الإصلاحي .[3]

جول فيري Jules Ferry: سياسي فرنسي من أنصار الحركة التوسعية الفرنسية في الجزائر ، زار الجزائر سنة 1892م وقام بإصلاحات ثقافية وسياسية للاحتفاظ بها.[4]

ماكماهون Patrice de Mac Mahon: عسكري و سياسي فرنسي، كان ماريشال في الجيش الفرنسي بالجزائر، أصبح رئيس لفرنسا في الجمهورية الفرنسية من 1873إلى 1879م.[5]

لويس تيرمان Louis Tirman: كان حاكما عاما للإدارة الاستعمارية في الجزائر، عرف بمساندته للاستيطان الفرنسي بالجزائر.[6]

لويس ليوتي Louis Lyautey: جنرال فرنسي شارك في توطيد أركان الجيش الفرنسي في الجزائر ، كان قائد القوات الفرنسية بعين الصفراء، تولى القضاء على المقاومة في الجنوب الغربي لعمالة وهران.[7]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 83.

[2]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص267.

[3]- عبد الرحمن ابن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص298.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 326.

[5]- شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص411.

[6]- نفسه، ص322.

[7]- العربي منور، المرجع السابق، ص 83.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

المصادر

الأرشيف

أ - أرشيف ما وراء البحار-آكس بروفانس- فرنسا :

1) A O M, Carton 7H19, Affaires Indigènes, Noblesse Militaire et Religieuse, 14/10/1910.
2) A O M, Carton 10H56, Notices sur Les Shefs Indigènes et Grandes Familles (1849/ 1868).
3) A O M, Carton 10 H 56, Les Familles Le département d'Oran ,du 25/02/1868.
4) A O M, Série 10H61, Rapports Questions économiques, Administrative, Commerciale, 13/02/1846.
5) A O M, Carton 16 H 32, Rapport de Police Oran, 12/09/1914.
6) A O M, Carton 30H23, Bou Amama , Dossier Personnel 1881.

ب-أرشيف ولاية وهران :

7) أرشيف ولاية وهران، علبة4064، تقرير مؤرخ بتليلات يوم 22 فبراير 1877.
8) أرشيف ولاية وهران، علبة 4064، تعليم ا أهالي الحر، تقرير عامل وهران، مؤرخ 5أوت1903.
9) أرشيف ولاية وهران، علبة 4064، إحصاء حول المدارس الحرة الإسلامية، مؤرخ 1أوت 1907.

المصادر باللغة العربية

10) أحمد ولد قادي، الدوابر والزمالة، مطبعة هانتز، وهران، 1883.
11) أبي عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب المسالك والممالك تحقيق: جمال طلبة دار الكتاب العلمية، ط1، بيروت لبنان،2003.
12) ابن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق: يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، ط1، ج2، بيروت، لبنان، 1990.
13) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: بشار عواد محمود و معروف عواد معروف، دار الثقافة ، بيروت، 2007.
14) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981.
15) جلال الدين السيوطي، لب اللباب في تحرير الأنساب، تحقيق: محمد أحمد العزيز، مكتبة المثنى، بغداد، 1994.

16) عبد الرحمن ابن خلدون، كتاب العبر ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى،مجلد6، دار الفكر ، دمشق،2006.

17) محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، الإسكندرية، 1903.

18) محمد يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس الزهران في أخبار مدينة وهران، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1978 .

المصادر باللغة الأجنبية:

19) Aramburudon Joseph, Oran et l'ouest Algérie au 18 siècle présentation et traduction de korso et Epalza, Alger, 1978.

20) Marthe et Edward Gouvion, Kitab Ayane El Maghariba – Grande Familles D'Algérie, Fontana, Alger.

21) Narcisse Faucon, Le livre D'Or de L'Algèrie Histoire Politique Militaire Administrative de 1830- 1889, prèf de M.Le colonel Trumèlet, 1889.

22) Pyrimhoff, des résultats de la colonisation 1871-1895, T1, Alger, imprimerie toret, 1906.

23) Shaw(T), voyage dans la Régence D'Alger par le docteur Shaw, traduit de l'anglais par JMAC Carthy, 2eme ED, Bouslama, 1980.

المراجع باللغة العربية

24) إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850 و1919 دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، 2006.

25) ابن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

26) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1900، ج1، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ، ط1، 2000.

27) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائر 1900-1930، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

28) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

29) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7،دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

30) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائر السياسي والاجتماعي جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

31) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

32) أحمد مزيان، المجتمع والسلطة المرينية في الجنوب الشرقي للمغرب خلال القرن التاسع عشر (1845-1912)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية 1428-2007م.

33) أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

34) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث من 1830 إلى 1862، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، وهران، 2006

35) أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

36) اسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر 1982.

37) إيف لاكوست وأخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، ترجمة: رابح اسطمبولي وآخرون، ديوان المطبوعات الجامعية، باريس، 1960.

38) بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962، ج2، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

39) بو عزة بوضرياسة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

40) بوعلام نجادي، الجلادون 1830-1862، ترجمة: محمد المعراجي، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

41) جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر، 1830-1959، دار المعرفة، 1959

42) جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، 1830-1914، دار هومة، الجزائر، 2007.

43) الجيلالي صاري وآخرون، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900-1954، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الولائية للكتاب، الجزائر، 1987.

44) حامد اسماعيل، مسلمو شمال إفريقيا الفرنسيين، باريس، 1906 .

45) حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.

46) حسينة حماميد، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية، 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، ط1، 2007 .

47) خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

48) رابح تركي عمامرة، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

49) زبير سيف الاسلام، صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988.

50) الساعدي عبد الحاسم، الأبحاث التاريخية والثقافية الجزائرية، ندوة لندن 1999، موفم للنشر، الجزائر، 2004 .

51) سبنسر ويليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر رمادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006 .

52) شارل أندري جوليان وأخرون، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة: المنجي سليم، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1976 .

53) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

54) شارل وبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، دار الرائد للكتاب، ج1، الجزائر، 2007.

55) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005 .

56) صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1984.

57) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقيين إلى الخروج الفرنسيين (814ق م، 1962م).دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002.

58) صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1960.

59) عباس نسيمة وآخرون، السياسة الاستعمارية الفرنسية العسكرية والإدارية والاجتماعية في الجزائر من 1830- 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س.

60) عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

61) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

62) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

63) عبد الرحمن عقون، الكفاح القومي والسياسي، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

64) عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، 1830- 1985م، دار الطبع للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992.

65) عبد القادر حلوش، التعليم في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، ط1، 1999.

66) عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1999.

67) عبد اللطيف ابن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

68) عبد الله شريط ومحمد مبارك، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1995.

69) عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها في الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي دراسة نقدية فلسفية واجتماعية والواقع المجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1899.

70) عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: نور الدين زمام، دار الحداثة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

71) عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي من 1830-1930، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، بيروت، 1983.

72) العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

73) عشراتي سليمان، الأمير عبد القادر السياسي، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، 2011.

74) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2001.

75) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1997.

76) عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

77) عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر في 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

78) غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

79) لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1770-1830)، ترجمة: حمدي الساحلي، للنشر والتوزيع، تونس، 1994.

80) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005.

81) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة محمد المعراجي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال، 2008.

82) محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

83) محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830-1904- دراسة تاريخية تحليلية منشورات دحلب، الجزائر، 1997.

84) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1945، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

85) محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط4، الجزائر، 1986.

86) محمد نجيب الطيبي، الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجية الاحتلال عن وحدة البحث الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 1992.

87) محمد علي الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، ج1، دار ابن كثير، الجزائر، 2020.

88) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنبلي بن هني، دار القصبة، الجزائر، 2006.

89) مفلاح محمد، من تاريخ غليزان الثوري والسياسي والثقافي، قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013.

90) نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر، 1870-1900، دار هومة، الجزائر، 2014.

91) ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة العثمانية، دار الغرب الإسلامي، لبنان - بيروت، 2001.

92) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.

93) ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود للإبداع الشعري، الجزائر، 2000 .

94) ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

95) نزار أباضة، الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد، دار الفكر ، ط1، دمشق، 1994.

96) هنري كلود وآخرون، ترجمة: محمد جيلالي، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، دار المعارف، مصر، د س.

97) يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر الفرنسي في القرن 19 و20، ج1، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1994.

98) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع والعشرون، ج1، دار البعث، قسنطينة، 1980.

99) يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ط2، دمشق، 1964.

100) يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1999.

المراجع باللغة الأجنبية

101) Abdellah Laroui, l'Histoire du Maghreb, Edition Maspero, paris, 1970.

102) Addi Houari, de l'Algérie précoloniale a l'Algérien colonial économie et société, E NAL, Alger, 1988.

103) Augustin Bernard, L'Organisation Communal des Indigène de L'Algérie, libraire Emil Larose, Paris, p 1918.

104) Augustin Berque, Essai D'une Bibliograpgie Eritique des Confréries musulmanes Algériennes, édition Fouqué, 1920.

105) Bel(A) et Ricard (p), Le travail de la laine à Tlemcen, Alger, 1913.

106) Benachnhou Abdellatif, Formation du Développement en Algérie1830- 1962, O.P.U.Alger, 1976.

107) Benhabyles Cherif, L'Algérie Française Vue Par un Indigène Alger librairie Orientale, 1914.

108) Boudia Merad, La Formation Sociale Algérienne Pré Coloniale essai D'analyse Théorique, OPU, Alger, 1881.

109) César Birotteau, La bourgeoisie Algérienne, In Hesperis, 2 EM° trimestre, 1948.

110) Chabane Medjdoub Karime, L'insécurité ou Problématique des Résistances Sociales et Populaires en Oranie 1881-1914, thèse de magister Université d'Oran, juin,1997.

111) Charles Robert Agéron, Politique Coloniales au Maghreb, Edition PUF, paris.

112) Clod Collot, Les Institutions de l'Algérie Durant La Période Coloniale 1830-1962, OPU, Alger, 1987.

113) Dechard Edward, La Population de L'oranie, Recensement de 1906 et Les Influences des Causes économiques sur La Natalité en Algérie, in BSGAO, 1908.

114) Dechaud Edward, Le peuple Espagnole en Oranie, La Colonisation Algérienne, 1930.

115) Delieny, Projet de Colonisation des Territoires Mixtes dans La Province d'Oran, Oran 1848.

116) Djarbal Daho, Processus Colonisation et évolution de La Propriété Foncier dans Les Plaines Intérieures de l'Oranie, paris, 1979.

117) Djilali Sarri, Le Désastre Démographique, NED, Alger,1982.

118) Droz Bernard, Histoire de La Décolonisation aux 20éme siècle, Edition Armand colin, paris, 1973.

119) Edward Dechaud, Oran son Part son Commerce Publie sous Les auspiges, Oran 1914.

120) Emile Martin, Exposé de La situation Générale de l'Algérie, Alger, 1881.

121) Enfantin, Colonisation de l'Algérie, Paris, Bertrand librairie, 1834.

122) Estoublon et Lefebure, Code de l'Algérie Annote (18830- 1895), Adolphe Jordan, Alger, 1896.

123) Eugéne Bache, Origine de Constitution de La Propriété Arabe en Algérie Avant 1830, in PUF, T 3, Paris, 1860.

124) Gasser et Autres, Le Livre D'Or de L'Oranie, Edition L'Afrique du nord illustrée, Aout 1925.

125) Hanni Ahmed, La Colonisation et Le sous- Développement en Algérie, Ed S.N.F.D, Alger, 1981.

126) Jean Ganiage, Histoire Contemporaine du Maghreb de 1830-a nos jours, France, 1994 .

127) Mahfoud Kadache, L'Algérie Durant La période Ottmane, Alger, OPU,2003.

128) Mahfoud Kaddache et Djilali Sari, L'Algérie dans L'Histoire, Alger, OPU, 1989.

129) Paul Azan, La Fondation Des Villes D'Oranie, 1947.

130) Piquet Victor, L'Algèrie Française, un Siecle de Colonisation1830- 1930, prèface de Octave, Paris, 1930.

131) Tinthoin Robert, L'Oranie Sagèographè, Son Histoire Ses Centres Vitaux, Oran, Edition fouque, 1925.

132) Tinthoin Robert, Oron et mers-el -kbir, édition fouque, Oran 1948

133) Violette Maurice, L'Algérie Vivra- t-'elle, Paris, Elixe Alcane,1931.

134) Yacono Xavier, Histoire de L'Algérie De Fin De Régence Turque a L'insurrection de 1954, Edition de L'atlanthrope, paris, 1993.

المقالات باللغة العربية

135) بن خلف الله طاهر، التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريف الجزائري1962 -1830 ، مجلة الذاكرة، العدد02، الجزائر،1992 ، (ص 114- 121).

136) بوجمعة أكرم ، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية السياسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد28 ، 2018 ،(ص 167- 184).

137) حمادي عبد الله وآخرون، جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان، مجلة المصادر، مجلة سداسية تصدر من المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر1954 ، العدد6 ، محرم1423 ، مارس، 2002 (ص 112 – 131).

138) خليفي عبد القادر، مقاومة الشيخ بوعمامة في الكتابات الجزائرية خلال العهد الاستعماري، مجلة الحضارة الاسلامية، العدد 12، جامعة وهران، 2019، (ص 34 -48).

139) خليفي عبد القادر، استمرارية مقاومة الشيخ بوعمامة من المغرب الأقصى، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد145 ، الجزائر،(ص218- 232).

140) الطيبي أمين، لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (إيالة الجزائر) من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان بن محمد التمغروطي، المجلة التاريخية المغربية، العدد40 -39 ، ديسمبر،1985، (ص484- 498).

141) العياشي عنصر، الاستعمار والتكوين الطبقي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، 1996، (ص161- 187).

142) مخلوف عبد المجيد ، الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة، الجزائر،1975 ،(ص11 - 37).

143) مجاود محمد ، أبحاث وأثار الإختراق الإستعماري الفرنسي لمنطقة سيدي بلعباس، المجلة التاريخية، جامعة سيدي بلعباس، العدد1 ،2006 ،(ص 10- 19).

144) معاشو جيلالي ، الممارسة السياسية في الجزائر والتشكيلات الاجتماعية المحلية، مجلة الأدب، العدد6 ، الجزائر،(ص136- 152).

145) مهديد إبراهيم ، الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن19 م والرأسمالية الاستعمارية إشكالية الاندماج الاجتماعي، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد4 ، جامعة وهران، 1989 ،(ص78- 94).

146) مولاي الحاج مراد، "منطقة ترارة"، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، العدد 5، جامعة وهران، 2008، (ص38- 52)

147) هلايلي حنيفي، نزع الملكية العقارية في الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية، منطقة سيدي بلعباس، نموذجا، المجلة التاريخية لجامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2006 ،(ص45- 56).

148) ولد نبية كريم، دوار برقش بمنطقة سيدي بعباس، المجلة التاريخية لجامعة سيدي بلعباس، الجزائر،2006، (ص122- 127).

149) يوسف أمير ، الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2 ، بوزريعة، العدد3 ، 1433 -2011 ،(ص 62-81).

الجرائد باللغة العربية:

150) جريدة المبشر، العدد 19، 12جوان 1864.

151) جريدة الحق الوهراني، العدد 38، ماي 1912

152) جريدة الحق الوهراني، العدد 46،29 جوان1922.

المجلات والجرائد باللغة الاجنبية

153) Rinn Louis, « Carte Du Royaume D'Alger Sous Le Dernier Dey », in Revue Africaine, T43, 1899.

154) Venture de Paradis, L'Algérie au 18éme Siècle Présentation de Fagon, in Revue Africain, 1895.

155) Echo d'Oran, N° 12 , 25/12/1883.

156) Echo d'Oran, N° 13 , 18/03/1884.

157) Echo d'Oran, N° 39,07/11/1913.

158) Echo d'Oran,N° 40, 1914.

الرسائل والمذكرات الجامعية

159) ابن قادة صادق، الحيز العمراني والبنيات الاجتماعية بوهران بين 1792 و1831، شهادة الدراسات المعمقة، جامعة وهران،1988 .

160) بختاوي خديجة، إصلاحات 1919 وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمالة وهران (1919- 1925)، رسالة شهادة ماجستير، وهران، معهد التاريخ، 2001- 2002.

161) بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والسياسية في عمالة وهران (1870- 1939)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011- 2012.

162) بلبراوات بن عتو، المدينة والريف الجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2008 .

163) بلحاج محمد، الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، قسم التاريخ، سيدي بلعباس، 2007- 2008 .

164) بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائر بين 1881 و1914 القطاع الوهراني نموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السانيا، 2006 .

165)بوجلال قدور، العلم والعلماء في بايلك الغرب(1711-1830) معسكر ومازونة نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة معسكر، 2008-2009.

166)ثابتي حياة، الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وانعكاساتها على الجزائر في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2006- 2007.

167)حدة بولافة، واقع المجتمع المدني إبان الفترة الإستعمارية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

168)عابد سلطانة، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الامير عبد القادر 1832 – 1847، رسالة دكتوراء في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010- 2011.

169)فارس العيد، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على المقاومة الوطنية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011-2012 .

170)قبايلي الهواري، الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الإقتصاد الاستعماري الفرنسي، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2004-2005.

171)قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954- 1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010- 2011 .

172)محمد عليو، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معسكر خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين (1701-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2008-2009.

173)مهديد إبراهيم ، الجزائريون في القطاع الوهراني1900-1940، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 2000.

174)الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993-1994.

175)ولد نبية كريم، الاستيطان والنظام الاداري المحلي في الجزائر بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2000 .

الموسوعات والمعاجم

176) أبو العباس القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا موسوعة شاملة لجميع العلوم الشرعية والدينية والتاريخية، د س.

177) بن صحراوي كمال، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى منتصف القرن التاسع عشر ، ط1، موفم للنشر، 2019،الجزائر.

178) عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1980.

179) محمد فريد وجدي، دائرة المعارف القرن العشرين، ط3، مجلد1 ، دار المعرفة، بيروت، 1980 .

الفهرس

الفهرس

الاهداء
كلمة شكر
قائمة المختصرات
مقدمة ..... أ
مدخل: القطاع الوهراني جغرافيا وتاريخيا 6
الفصل الأول: الوضع العام في القطاع الوهراني 1830- 1919م 11
المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية 11
أولا: الزراعة 11
1-العوامل الطبيعية: 11
2-العوامل التاريخية: 12
3- أنواع ملكيات الأراضي في الجزائر عام1830م: 12
3-1- أراضي الملك: 12
3-2-أراضي العرش: 13
3-3- أراضي البايلك: 14
3-4-أملاك الحبوس: 14
4-الأهمية الاقتصادية للقطاع الوهراني 1830- 1919م: 16
5- أهم المنتوجات الزراعية في القطاع الوهراني: 17
ثانيا: الصناعة الحرفية: 20
ثالثا: التجارة 22
1- أهم الصادرات في القطاع الوهراني: 22
2- المواصلات: 23
2-1- السكك الحديدية: 23
2-2- الطرق المعبدة: 24
2-3-الموانئ: 24
المبحث الثاني: الجانب الاجتماعي 25
أولا: طبيعة المجتمع 25
ثانيا: بنية المجتمع الجزائري في القطاع الوهراني 27

ثالثا: تغيير ملامح المجتمع في القطاع الوهراني.....28
المبحث الثالث: الحياة الثقافية 31
أولا: البيئة الثقافية في القطاع الوهراني 31
ثانيا: إسهامات المدرسة العليا بتلمسان في التعليم بالقطاع الوهراني.....38
ثالثا: الشباب الجزائري في القطاع الوهراني.....39
الفصل الثاني: السياسة الاستعمارية الفرنسية في القطاع الوهراني1830-1919 م 43
المبحث الأول: اقتصاديا.....43
أولا: أهم المراسيم والقوانين الفرنسية لمصادرة الأراضي 43
ثانيا: النظام الضريبي المجحف 55
ثالثا: إعادة توجيه النشاط الاقتصادي 56
المبحث الثاني: إداريا 58
أولا: الإدارة والسلطة الفرنسية في القطاع الوهراني 58
ثانيا: سيطرة المستوطنين على شؤون القطاع الوهراني.....60
ثالثا: التقسيم الإداري للقطاع الوهراني 63
رابعا: نشأة المكاتب العربية.....64
خامسا: المساعدون الإداريون الأهالي 66
المبحث الثالث: اجتماعيا وثقافيا.....67
أولا: اجتماعيا.....67
1-الاستيطان الفرنسي بالقطاع الوهراني:.....67
2- سياسة الدمج وقانون الأهالي 69
2-1-سياسة الدمج 69
2-2-قانون الأهالي" الأنديجينا".....70
3- الإبادة والجرائم الفرنسية في القطاع الوهراني 71
3-1- المجازر المرتبكة في فترة الحكم العسكري1830- 1870م 71
3-2- المجازر المرتبكة في فترة الحكم المدني 1870- 1900 72
ثانيا: ثقافيا 73
1- الاندماج والتعليم: 74
2- الدين الإسلامي والاندماج:.....78

الفصل الثالث: انعكاسات السياسة الاستعمارية على العائلات الأرستقراطية وردود الأفعال منها.....82
المبحث الأول: الناحية الاقتصادية.....82
أولا: مصادرة أراضي الجزائريين و تفقيرهم.....82
ثانيا: إرهاق الجزائريين بالضرائب:.....86
المبحث الثاني: الجانب الاجتماعي والثقافي.....90
أولا: الاجتماعي.....90
1- تفقير المجتمع الجزائري وبداية التمايز الطبقي:.....90
2-زوال الأرستقراطية التقليدية وفقدان مكانتها.....91
3- نهاية الأرستقراطية الجزائرية الحقيقية وظهور أرستقراطية موالية لفرنسا:.....95
4 – تغيير البنية الاجتماعية في القطاع الوهراني:.....101
ثانيا: الثقافي.....105
1- محاولة تنصير وإدماج الجزائريين:.....105
2- مضايقة التعليم العربي الإسلامي:.....106
3- محاولة طمس الشخصية الوطنية الجزائرية :.....108
المبحث الثالث: ردود الأفعال من السياسة الاستعمارية.....110
أولا: الهجرة.....110
1-مراحلها:.....110
2-دوافعها:.....111
3-اتجاهاتها.....112
ثانيا: الانتفاضة والمواجهة.....116
1-انتفاضة أولاد سيد الشيخ:.....117
ثالثا: العصيان المدني.....124
الفصل الرابع: مواقف بعض العائلات الأرستقراطية من الاستعمار الفرنسي في القطاع الوهراني.....135
المبحث الأول: المواقف الموالية.....137
1-عائلة البوعناني- سعيدة-.....137
2-عائلة أولاد غانم - تلاغ- سعيدة.....142

3-عائلة أولاد قاضي - معسكر -: 144
4-عائلة بن مخفي - معسكر - 151
5-عائلة بن شيحة: - عين تموشنت- 152
6-عائلة بلعباس - ولاد النهار- العريشة - عين تموشنت 157
7-عائلة بن سالم - بني واسين لالة مغنية - تلمسان 161
8-عائلة بوعزة- الرمشي – تلمسان 165
9-عائلة محي الدين -وهران - 168
10-عائلة بلحاج- غليزان- 170
11-عائلة سيدي العربي - غليزان - 171
12-عائلة بن براهيم - تخمارت - فرندة 172
13-عائلة ابن مبخوث - الجنوب الغربي للقطاع الوهراني: – مشرية - 174
14-عائلة- بوفلجة – الجنوب الغربي للقطاع الوهراني - مشرية 176
15-عائلة سي العربي ولد الطيب سليمان - مشرية 178
16-عائلة بن داود - تليلات - وهران 179
17-عائلة الحاج لعرج - قبيلة أولاد مسعود - عين الصفراء – مقاطعة وهران 181
المبحث الثاني: المواقف المعادية والرافضة 183
1-عائلة سي الحسني - وهران - 183
2-عائلة سيدي بن عبد الله – منطقة فليتة – غليزان 183
3-عائلة الشريف محمد بن عبد الله - غليزان – 186
4- عائلة سيدي الأزرق بلحاج - غليزان - 187
5-عائلة أولاد سيد الشيخ - الجنوب الغربي للقطاع الوهراني - 190
6-عائلة محمد بن العربي – بوعمامة – الجنوب الغربي للقطاع الوهراني 193
7-عائلة الأمير عبد القادر - معسكر - 199
المبحث الثالث: العائلات المحايدة 207
1-عائلة ولد مسعود – سعيدة – 207
2-عائلة ضياف الحاج عماري - سعيدة - 208
3-عائلة بن حليمة –معسكر - 209
4-عائلة صحراوي- معسكر- 209

5-عائلة خراجي - مناور - معسكر 210
6-عائلة بومدين ولد محمد ولد موسي - بلدية تلاغ المختلطة - سيدي بلعباس - 210
خاتــمة: 214
ملاحق: 218
المصادر والمراجع: 237

الملخص:

طبقت فرنسا بعد احتلالها للجزائر سنة 1830م سياسة تعسفية اتجاه الجزائريين كان لها نتائج وخيمة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية، هذا ما كرس واقعا جديدا وأحدث تغيرات جذرية في أوساط المجتمع الجزائري في الجزائر عامة والقطاع الوهراني خاصة، وأمام هذه السياسة الاستعمارية وجد الفرنسيون أنفسهم أمام صعوبات كبيرة حول تطبيق هذه السياسة، تمثلت في المقاومة الجزائرية الرافضة للوجود الاستعماري في الجزائر، لذلك اتجهت فرنسا إلى الاستعانة بالعائلات الأرستقراطية الجزائرية لعلها تتمكن من فرض سيطرتها وضمان بقائها في الجزائر، لكن هذه العائلات اختلفت مواقفها من الاستعمار الفرنسي فهناك من ساند الإدارة الفرنسية وتعامل معها وقبل وجودها في الجزائر، وهناك من رفض التعامل معها معبرا عن ذلك بمقاومته ورفضه طيلة الفترة الاستعمارية.

الكلمات المفتاحية: العائلات الأرستقراطية؛ السياسة الاستعمارية؛ الجزائريين؛ القطاع الوهراني؛ الاستعمار الفرنسي؛ المواقف.

Résumé

Après la colonisation de L'Algérie en 1830 par Les français, La France à suivre une politique d'extermination et abusivecontre Les Algériens, cette politique d'exécution a causé des résultats négatifs dans tous les domaines économiques, politiques, social et culturel, Et cela a fait un changement entre la population Algérienne en général et la province Oranais en particulier, La riposte des Algériens a mis les français devant des difficultés de gérer le régime colonial comme ils décident, La résistance et la révolution Algérienne qu'elle a refus complètement L'existence de la colonisation française.

Alors Les français ont demandé l'aide des Familles Aristocratique Algérienne pour qu'ils peuvent imposer leurs système, La réaction de ces familles se différent ses positions, il avait des partisantes qui soutiennent l'administration Française et détracteurs qui refusent l'idée et continuent de demandes la libération.

Les mots Clés : Les Familles Aristocratiques ; La politique Coloniale ; Les Algériens ; La province Oranais ; Colonialisme Français; Les positions; Politique de setlement; La confiscation de terres.

Abstract:

France, after its occupation of Algeria in 1830 applied an arbitrary policy; This policy had negative results in all fields, economic, political and even social and cultural ones. As aconsequence, a new life. Was created and radical changes were brought in the Algerian society as whole and in Oran province in particular, withe this colonial policy, the French found themselves facing Oreat difficulties in implementing their policy, it was the Algerian resistance, which refused the French existence in Algeria, This is why France turned to the Algerian Aristocratic families to be ableto impose its control and ensure its presence in Algeria, but those families differed in their attitudes towards the French colonization,

There were those who supported the French administration however, There were who rejected bay expressing their rejection through resistance and rebéllion.

Keyword : Aristocratic Families ; Colonial Policy ; Algerians ; Oran province ; French Colonialism ; Attitudes ; The Confiscation of Lands ; Settlement Policy.